

ستيف باكلي      كرزنشيا دوير      توبي مندل  
شين أو سيوكرو      مونرو إي. برايس      مارك رابوي

# دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين

ترجمة: كمال السيد

2063



يتوقف خضوع الحكومات للمساءلة فى جزء منه على وجود إعلام يوفر فرصا واسعة للحصول على المعلومات من مصادر شتى تؤهل الناس وتشجعهم على إثارة القضايا العامة ومناقشتها، والضغط من أجل تحقيق مطالبهم؛ ففي قرى معزولة عن العالم فى إفريقيا وآسيا، أجبرت إذاعات محلية مقامة فى أكشاك عند سفوح الجبال وفى أعماق الأدغال، المسئولين المختلسين على رد ما سرقوه بعد أن جرسهم، إضافة لدورها فى الإرشاد الزراعى والصحى والاجتماعى.

ويشير الكتاب قضايا التنظيم والسياسة المتعلقة بدعم حرية التعبير والحق فى الحصول على المعلومات، وكيفية تطوير قطاع إعلامى تعددى ومستقل وقوى، وضمان شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة، وتمكين المهمشين من الإعراب عن احتياجاتهم.

ويؤكد الكتاب بالوقائع والأرقام ومن تجارب الدول المختلفة فى درجات تقدمها الاقتصادى والحضارى، أن الإعلام شرط لا غنى عنه للتنمية وتحقيق الرفاهية المشتركة، ووسيلة أساسية لفرض الديمقراطية والتخلص من النظم الاستبدادية، ووضع مصائر الناس بين أيديهم، بدلا من انفراد قلة بتقرير مسار التطور والاستحواذ على ثمار التقدم.

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين

المركز القومي للترجمة  
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور  
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2063
- دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين
- نخبة
- كمال السيد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

Broadcasting, voice, and accountability

A Public interest approach to policy, law, and regulation

By: Steve Buckley

Kreszentia Duer

Toby Nendel

Seán Ó Siochru

With

Monroe E. Price and Mark Raboy

Copyright ©2008 by the international bank for reconstruction and  
Development, the world bank group

This work was originally published by The World Bank in English as Broadcasting,  
Voice and Accountability: A Public Interest Approach to Policy, Law and  
Regulation in 2008. This Arabic translation was arranged by National Center for  
Translation (NCT). National Center for Translation (NCT) is responsible for the  
quality of the translation. In case of any discrepancies, the original language will govern.

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين.  
الحقوق الإلكترونية للنص العربي 2011 محفوظة للبنك الدولي.

جميع الأفكار والنماذج الواردة في هذا الكتاب ترجع للمؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن أفكار المديرين  
التنفيذيين للبنك الدولي، ولا تعبر عن الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في العمل، ولا تعبر الحدود والألوان والتقسيمات والمعلومات  
الأخرى الموضحة على أية خريطة عن رأي البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية منطقة وحدودها  
الموافق عليها.

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524

Fax: 27354554



دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة  
نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين

تأليف:

ستيف باكلى	كرزنشيا دوير	توبى مندل
شين أوسيوكرو	مونرو اى. برايس	مارك رابوى

ترجمة: كمال السيد



2014

بطاقة الفهرسة  
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية  
إدارة الشؤون الفنية

دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة نهج المصلحة  
العامة فى وضع السياسات والقوانين/ تأليف: ستيف باكلى...  
[أخ:]، ترجمة: كمال السيد،  
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤  
٥٦٤ ص، ٢٤ سم  
١ - الإعلام  
(أ) باكلى، ستيف (مؤلف مشارك)  
(ب) السيد ، كمال (مترجم)  
العنوان  
٣٠١،١٦١

رقم الإيداع: ١٧١٤٨ / ٢٠١١  
التقديم الدولى: 8 - 783 - 704 - 977 - 978 - I.S.B.N  
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة  
للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم  
ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

## المحتويات

13	تصدير للطبعة العربية.....
25	تصدير.....
29	شكر وعرفان.....
37	مقدمة.....

### الباب الأول

#### الحكومة، والإذاعة والتليفزيون والتنمية

45	الفصل الأول: الحكومة، والتنمية ووسائل الإعلام.....
47	الصالح العام.....
51	وسائل الإعلام والحكومة.....
59	وسائل الإعلام فيما وراء الحكومة.....
65	سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام.....
71	المناخ الأعرض.....
74	الدعائم المعيارية وتوافق الرأي الدولي الناشئ.....
79	الفصل الثاني: قطاعات البث وأنواعه.....
81	أضواء على البث.....
88	أنواع البث الأساسى.....
90	سيطرة الحكومة على البث.....
92	البث للخدمة العامة.....
94	بث القطاع الخاص التجارى.....

97	..... البث المجتمعي الذي لا يسعى للربح
100	..... توسيع مجال أنواع البث
105	..... الفصل الثالث: خصائص البث الإقليمي واتجاهاته
107	..... مناخ وسائل الإعلام إقليميًا
111	..... منطقة بعد الأخرى
135	..... خاتمة: أنموذج بازغ

## الباب الثاني

### المناخ الذي يمكّن وسائل الإعلام من أسباب القوة

145	..... نظرة عامة
149	..... الفصل الرابع: ضمانات حرية التعبير
151	..... قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
152	..... مقدمة
155	..... ضمانات حرية التعبير
157	..... ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام
160	..... سريان القانون الدولي مباشرة
163	..... الفصل الخامس: التمكين من الحصول على المعلومات
165	..... قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
167	..... مقدمة
172	..... الضمانات الدستورية للحق في الحصول على المعلومات
175	..... الإفصاح الاستباقي أو الروتيني
178	..... نطاق ضيق للاستثناءات
183	..... ضمانات الممارسة الجيدة

188	الحق فى إعادة الطعن على رفض منح الحق فى الحصول على المعلومات.....
190	حماية متعقبى الأخطاء.....
191	تدابير للتشجيع.....
197	الفصل السادس: استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه.....
199	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
201	مقدمة.....
203	من الذى يجوز له أن يقاضى.....
205	القذف الجنائى.....
208	البيئة وإثبات الصحة.....
210	ليست للموظفين العاميين حماية خاصة.....
213	آراء.....
215	حجة للدفاع عن النشر المعقول.....
219	التعويض وجبر الضرر.....
223	الفصل السابع: قواعد المضمون وحدود حرية الكلام.....
225	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
226	مقدمة.....
227	الحدود المصرح بها قانونًا على الحق فى حرية التعبير.....
229	مبادئ عامة للتقيود على المضمون.....
230	الأمن القومى، النظام العام.....
234	حديث الكراهية.....
237	الفحش.....
240	حماية إدارة العدالة.....

243	..... الأنباء الكاذبة.
246	..... التعبير السياسى أو الانتخابات.
249	..... الفصل الثامن: تنظيمات الصحفيين.
251	..... قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة.
252	..... مقدمة.
253	..... غياب اشتراطات التراخيص أو التسجيل.
257	..... التنظيم الذاتى.
259	..... حماية المصادر.
264	..... حق التصحيح أو الرد.

### الباب الثالث

#### النهوض بالبحث التعددى والمستقبل

271	..... نظرة عامة.
275	..... الفصل التاسع: التنظيم ودور الحكومة.
277	..... قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة.
279	..... مقدمة.
281	..... تهديدات للاستقلال.
284	..... هيئة مستقلة للتنظيم.
286	..... السلطات والمهام.
288	..... تعيين الأعضاء.
291	..... الشفافية والتشاور.
293	..... الخضوع للمساءلة العامة.
294	..... ترتيبات التمويل.

297	..... الفصل العاشر: تنظيم مضمون البث
299	..... قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة
301	..... مقدمة
303	..... قواعد المضمون الإيجابي
307	..... قيود المضمون ومدونات السلوك
311	..... العقوبات
315	..... تنظيم الطيف لهيئات البث
318	..... قواعد ضرورة التضمين
321	..... قنوات المنفذ العام
235	..... الفصل الحادي عشر: البث للخدمة العامة
327	..... قائمة مراجعة للممارسات الجيدة
329	..... مقدمة
333	..... الوضع والاستقلال
334	..... الواجبات والمسئوليات
338	..... الحوكمة
341	..... عضوية مجلس الإدارة
344	..... المدير العام
345	..... التمويل
351	..... الفصل الثاني عشر: البث المجتمعي غير الماعى للربح
353	..... قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
355	..... مقدمة
357	..... الاعتراف والتميز
362	..... التعريف والخصائص

367	عملية الترخيص.....
369	شروط الترخيص واشتراطاته.....
372	التمويل والاستدامة.....
375	التمويل العام.....
383	الفصل الثالث عشر: بث القطاع الخاص التجارى.....
385	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
387	مقدمة.....
391	التنظيم.....
393	عملية الترخيص.....
395	قواعد تحكم تركيز الملكية.....
397	قواعد الملكية الأجنبية.....
399	اشتراطات الخدمة العامة.....
401	المنح العامة والدعم والإعلان.....
405	خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية.....
405	جدول أعمال البحوث.....
411	خيارات للمساعدات الإنمائية.....
411	ما الذى يستطيع المانحون أن يفعلوه.....
412	المنفديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية.....
418	أموال لدعم الصوت والحقوق.....
418	الدور الخاص للبنك الدولى.....
418	استراتيجية البنك الدولى للحوكمة ومحاربة الفساد.....
423	أدوار البنك الدولى.....



424	.....استراتيجية المساعدات القطرية
425	.....تتمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض
426	.....التحليل القطاعي ووضع السياسات
432	.....المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية
433	.....نقاط التقاء: دعم الخوض إلى المساءلة، والمجتمعات المشاركة والقيادة الجماعية..
436	.....إصلاحات أساسية للسياسة
440	.....بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتنميته
443	.....ملحق ببليوجرافى
445	.....الجدول



## تصدير للطبعة العربية

من غانا إلى إندونيسيا، تمكنت مجموعات من الناس من أن تذيب على الهواء أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بوعودهم الانتخابية، مما تسبب في رد الأموال وسقوط هؤلاء المسؤولين في الانتخابات التالية. ذلك أن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، كما يؤكد هذا الكتاب أداة فاعلة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في تحسين أحوال الفقراء، وتحديد مفهوم الصالح العام والمواطنة الفاعلة. وكان لذلك تأثيره المباشر على اختيار السلطة ومراقبتها واستبدالها، وزيادة القدرة على إدارة الموارد لصالح الجميع، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات.

ومضمون الإعلام ينبغي أن يعكس تنوع الآراء في المجتمع، ويعالج مصالح الفقراء والأقليات والمهمشين، وليس الصقوة وحدها، انطلاقا من أن حرية التعبير حق أساسي للإنسان، ومن أنها لا تنصب على حماية المتحدث وحده، وإنما ترتبط أيضا بحماية حق المستمع في الحصول على المعلومات. وحتى عام ٢٠٠٦، اعتمد ٧٠ بلدا الحق في الحصول على المعلومات.

ويورد الكتاب، مبررات للحصول على المعلومات:

- ١- باعتبارها ضرورة للمناقشة السياسية المستبيرة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتأمر.
- ٣- أنها وسيلة لمحاربة الفساد.
- ٤- أنها أداة لمقاومة الجهل.

٥- أنها الطريق للخضوع للمساءلة.

ويؤكد الكتاب أن القانون الجيد للحصول على المعلومات:

١- يفترض أن كل المعلومات خاضعة للإفصاح العام.

٢- يحدد إجراءات طلب المعلومات والرد عليها.

٣- يلزم بضرورة ذكر أسباب الرفض.

٤- يتيح فرصة للاستئناف.

وقد حدد القانون في بريطانيا الهيئات التي يتعين عليها أن تفصح عن معلوماتها في ١٨ صفحة منها القوات المسلحة، بل ونص على الإفصاح الاستباقي أو الروتيني دون طلب.

ويورد الكتاب أن البث الإذاعي يمكن أن يكون سهل المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبه الأميين في المواقع النائية. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذي يعيشون فيه ولمصالحهم ورؤيتهم لأنفسهم. وفي الأماكن الكثيرة التي يعد الاستماع فيها للراديو نشاطا للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسموحا بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شاسعة وعميقة.

كذلك توفر الإذاعة والتلفزيون منصات للإعراب علنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحل المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشرك برامج الإذاعة المجتمعية جمهور المستمعين بأكمله في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس ونقّتهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين

المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتساعد هذه العملية الناس فى تحديد الفرص واغتنامها، والتصدى للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساءلة وتدعم صراحتهم فى مواجهة المفساد.

ويضرب الكتاب مثلا بإذاعة قرية مادا نبوخارا فى نيپال عند سفوح جبال الهيمالايا، والتي تبعد ١٠٠ كيلو متر من مسقط رأس بوذا. ففيما يجاوز مركز القرية يؤدى طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبنى من الأجر الأبيض قريبا من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبوخارا. ويوجد فى داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطى. ويحشد فريق من المننجن المحليين، يبت إرساله باللغة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلى فى برامج إعلامية وتربوية وكذلك ترفيهية. وتبث إذاعة مادا نبوخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعى المحلى الذى لا تتوافر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف. ومع ذلك، يوجد حاليا لدى كل الناس تقريبا جهاز استقبال إذاعى. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادى المستمعين ومراسلى المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال بالمحطة ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء فى مسح مستقل للمستمعين، يسهم راديو مادا نبوخارا، الذى بدأ إرساله فى أبريل ٢٠٠٠، فى تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعى بحقوق المرأة، ويحسن الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام والحوار والديمقراطية فى وجه المنازعات والاضطرابات السياسية.

إن راديو مادا نبوخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمى التى تعد مساهمتها فى التنمية قابلة للقياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسى والتغيير الاجتماعى الديمقراطى.

ويؤكد الكتاب أنه لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البث قائمة في عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزيمبابوي وتركمنستان والصين وميانمار (بورما). بيد أنه من المسلم به حاليا على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبث يمكن أن يقوّض بصورة خطيرة قدرة جهات البث على العمل كمصدر يعوّل عليه للمعلومات غير المتحيزة والمنظورات المتنوعة، وللقيام بدور إيجابى فى الحوكمة والتنمية. وحتى فى حالة الاحتكار، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوما لاحتمال التلاعب الحكومى بها. ومصادقية الأنباء والمعلومات المدققة من محطات البث التى تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الافتقار إلى الثقة فى الأنباء والمعلومات التى تسيطر عليها الدولة، عن شكك الجمهور وعزوفه بدلا من مشاركته.

وعن الوضع فى الشرق الأوسط، يورد الكتاب أن مؤشر استدامة وسائل الإعلام الذى وضعه المجلس الدولى للبحوث والمبادلات الذى يغطى ثمانية عشر بلدا من بلدان منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا توصل إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستورى من القوانين التقدمية مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم لها، تمثل وضعاً نموذجياً فى المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح انجماح حتى بعد إرخاء المناخ التنظيمى والمحيط السياسى. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وجيرانها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مَدَ نطاق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التى تهدد الملكيات والنظم الحاكمة فى المنطقة.

وما يبدو غائبا بصورة كلية تقريبا هو الإرسال الوطنى كخدمة عامة، والذى يتسم بالتحدى والذى ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. بيد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغير آخذ فى الحدوث، وأن التلفزيون هو الذى يقود هذه التطورات، ليس

على المستوى القومى بل على المستوى الإقليمى. وكان لهيئات السوائل تأثير كبير عبر المنطقة. ويؤدى ما وصف بأنه جمهور عربى جديد إلى تغيير كبير فى الثقافة السياسية.

فبدلاً من فرض توافق فى الرأى، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السوائل الجديدة، إلى جانب الصحف، ومواقع الإنترنت، وكثير من مواقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن الوضع القائم. وقد حطم "الجمهور العربى الجديد" احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التى كانت تخلق الخطاب العربى حتى التسعينيات.

#### ويحدد الكتاب ضمانات حرية التعبير على النحو التالى

- حرية التعبير حق أساسى من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهرها للممارسة الجدية للتنمية ويكفله القانون الدولى، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة وأردة ضمناً فى هذا الحق، فمن المفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.

- والصورة المثالية هى أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافاً بدورها الحاسم فى التطبيق الفعلى لحرية تدفق المعلومات والأفكار فى المجتمع.

- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير فى النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابى من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطاتها، أن يساعد فى توفير حد أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

وفيما يتعلق بالتأمين من الحصول على المعلومات يلفت الكتاب النظر إلى:

- أن الضمانات الدستورية بالحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق في التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- أن نقطة البدء في الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات هي مبدأ الإفصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضاً بأن كل المعلومات، محددة بصورة عريضة، التي تحجبها هيئة عامة، محددة أيضاً بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- ويتمثل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات في التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى في حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معينة، بحق الحصول على المعلومات، وتتص قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح عن من له حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة، وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.
- ولتسهيل الحصول على المعلومات يتعين أن تتحدد بوضوح الطريقة التي ستعالج بها المطالبات بذلك، وضمان معالجة عادلة وفي الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.



- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتعين أن يكون له الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل في ذلك.

- في معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف.

#### ويحدد الكتاب مواصفات البث للخدمة العامة كالآتي

- يجب تحديد هيئات البث للخدمة العامة في القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسى والتجارى.

- يتعين أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة في خدمة الصالح العام في مجال البث في كل أرجاء البلاد ولكل السكان في البلد الذى أقيمت فيه.

- يتعين على هيئة البث للخدمة العامة أن تقدم طائفة عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامة الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسليتهم، مع مراعاة التنوع العرقى والثقافى والدينى والإقليمى.

- يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسئوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخسوع للمساءلة الرسمية أمام عامة الناس.

- يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة في القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافر الخبرة والتجربة ذات الصلة في الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والآراء التى تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يهيمن على عملية التعيينات، أى حزب سياسى أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعنيين بالعمل بصفتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.

- يتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسؤولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.

- يتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبية من الميزانية.

أما البث المجتمعى غير الساعى للربح، فيحدده الكتاب كالتالى

- يجب الاعتراف بالبث المجتمعى فى القانون باعتباره نوعا متميزا من البث يتعين دعمه وتشجيعه، من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للترخيص تكفل فرصا عادلة ومنصفة فى الوصول للطيف اللاسلكى من أجل المنظمات التى تستند للمجتمع المدنى وتلك التى تستند للمجتمع المحلى.

- ويمكن تحديد البث المجتمعى باعتباره بثا مستقلا يقدمه أعضاء المجتمع المحلى بأنفسهم ولمصلحتهم فى موقع جغرافى معين أو باعتباره ينتمى لجمعية مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. ويجب أن يملكه مجتمع معين يسعى لخدمته وأن يخضع للمساءلة أمامه، ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.

- يجب أن تكون عمليات الترخيص للبث المجتمعى عادلة وشفافة ومحددة فى القانون، ويجب أن تقع تحت مسؤولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علانية وبالتشاور مع المجتمع المدنى.

- ينبغي أن تتسق شروط واشتراطات الترخيص للبلث المجتمعى مع أهداف تنظيم البلث، وأن تكون مصممة لضمان تمتع هيئة البلث المجتمعى، بالحماية والحفاظ عليها خلال مدة الترخيص.
- يجب أن تتاح لهيئات البلث المجتمعى فرص الحصول على مصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. ويتعين ألا تكون هناك أى قيود إلا ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة وتفادى المنافسة غير العادلة.
- يجوز دعم البلث المجتمعى عن طريق التمويل العام بما فى ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانونى ومضمون للتمويل العام، يتعين أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا فى إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.

#### وبث القطاع الخاص التجارى، ينبغي أن يتوافر فيه

- يتعين تصميم البث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة فى طائفة من الخدمات وفى تنوعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاص. ومن الطبيعى، أن تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التلفزيون.
- ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبلث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البلث، ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- يجب أن تكون القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البلث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع فى تقديم خدمات البلث.

- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وحاجة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبي في قطاع البث أمر غير مشروع.

- يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهي موجات الأثير. ويجب تصميم هذه الاشتراطات لدعم أهداف الصالح العام ويجب أن تتناسب في مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.

- ينبغي تخصيص ميزات الإعلان العامة التي تتفق على البث التجاري على أسس غير تمييزية وتجارية صارمة.

يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التي تحقق الصالح العام. ويتعين تخصيصهما وفق معايير مقررّة ووفق عملية عادلة وشفافة تُشرف عليها هيئة مستقلة.

ولإجمالاً، يركز الكتاب على أن حماية حرية التعبير أمر أساسي. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركوا بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا لحكوماتهم للمساءلة. ويقتضى ذلك:

١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة، وخاضعة للمساءلة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.

٢- التمكين من انتقاد الموظفين العموميين في وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.

٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدني بما فى ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعى غير الساعى للربح.

٤- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والضغوط التجارية على حد سواء.

المترجم



## تصدير

اعترف البنك الدولي منذ أمد طويل بالدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى التنمية. وقد فعل ذلك من خلال المناداة بأهمية الصحافة الحرة، وتوفير التدريب للصحفيين، وتقديم المساعدة التقنية والمالية لمنظمات الإعلام التجارية من خلال ذراع البنك المنوطة به رعاية القطاع الخاص، وهو مؤسسة التمويل الدولية. وفى الوقت الحالى، ينعقد العزم على توسيع محور التركيز ليشمل وسائل الإعلام الإذاعية والتليفزيونية. واسترشادا بذلك يسعى معهد البنك الدولي لدعم تنمية قطاع مستقل ومتنوع للإذاعة والتليفزيون يستطيع أن يسهم فى تحقيق الصالح العام.

ومما له أهمية أسمى الإطار السياسى والقانونى والتنظيمى الذى يؤثر على شكل ومحتوى قطاع الإذاعة والتليفزيون ككل وعلى آثاره الاجتماعية. وهذا هو موضوع الكتاب الراهن. وهو لا يتضمن حماية حريات التعبير الأساسية فحسب، بل يتضمن أيضا قضايا مثل هياكل الهيئات التنظيمية وطريقة أداء وظائفها، وإدارة طيف تردد الإرسال الإذاعى، واشترطات الترخيص التى تمكن من تحقيق تنوع الإرسال الإذاعى والتليفزيونى، وقد أدرجت فيه الممارسات الجيدة من طائفة واسعة من البلدان. وللمناخ الذى يمكن للإذاعة والتليفزيون عواقب مهمة بالنسبة للحكومة والخضوع للمساءلة: ففي مقدوره أن يمكن الناس فى العالم النامى من أن يصبحوا مطلعين على مجريات الأمور ويزودهم بأسباب القوة.

إن البث الإذاعى يمكن أن يكون سهلا المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبه الأميين فى المواقع النائية. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذى يعيشون فيه ولمصالحهم ورؤيتهم لأنفسهم. وفى الأماكن الكثيرة التى يعد

الاستماع فيها للراديو نشاطا للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسموحا بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شائعة وعميقة.

كلك توفر الإذاعة والتلفزيون منصات للإعراب علنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحلّ المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشترك برامج الإذاعة المجتمعية المستمعين بكاملهم في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس وثقتهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتساعد هذه العملية الناس في تحديد الفرص واغتنامها، والتصدي للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساءلة وتدعم صراحتهم في مواجهة المفساد. فمن غانا إلى إندونيسيا تقدمت مجموعات "على الهواء" وذكرت أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بالوعود التي قطعوها منذ أمد طويل - وشهدت رد فعل واستجابة نشيطين لهذا. ومثل هذه الإدانة العلنية تجعل المسؤولين يغيرون حساباتهم بشأن امتيازاتهم ومسئولياتهم.

إن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني أداة فاعلة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في حياة دوائر الفقراء في البلدان النامية - وفي توقعات المسؤولين الحكوميين.

إن حرية المعلومات والتعبير ووجود مزيج قوى من ملكية وسائل الإذاعة والتلفزيون واستخدامها - والتي يشار إليها على نحو شائع على أنها خدمة عامة،



تجارية، وإرسال إذاعي وتلفزيونى مجتمعى - ليا أهمية حاسمة فى تطوير مجتمع  
عليم ومشارك واستدامة ذلك. وبهذا الكتاب، نبين أن تحسين المناخ الذى يمكّن  
قطاع الإذاعة والتلفزيون من أسباب القوة حقّ مهم للتنمية، الحاجة فيه ماسة منذ  
أمد طويل للتحليل الخاص بأقطار بعينها ولتقديم المساعدة.

راكيش نانجيا

القائم بأعمال نائب رئيس معهد البنك الدولى، ٢٠٠١-٢٠٠٧



## شكر وعرفان

كان كتاب دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، قيد المناقشة والتطوير من ٢٠٠٣. وهو ثمرة لبرنامج معهد البنك الدولى لدعم مشاركة المجتمع المدنى وتمكينه من أسباب القوة واحترامه من أجل تحقيق التنوع، بما فى ذلك تنمية حرية الرأى ووسائل الإعلام. وبمضى الوقت، استفاد أيضا من تعاون خبراء فى مجالات الحوكمة والخضوع للمساءلة فى البلدان النامية، وسياسة الاتصالات والاتصالات السلوكية واللاسلكية من أجل التنمية. وقد استخدم مسئولون حكوميون وأصحاب مصلحة غير حكوميين مسودات مكررة لدعم تحليلاتهم لسياسة الإذاعة والتلفزيون وتنظيمها فى عدد من البلدان النامية وإغناء مقترحاتهم للإصلاح بالمعلومات.

وفى الاقتراح الأول، تلقى المشروع دعما ماليا من مكتب رئيس البنك الدولى، جيمس د. ولفنسون (١٩٩٥ - ٢٠٠٥). ومنذئذ، تلقى منحًا من برنامج الشراكة بين البنك الدولى وهولندا، وكالة التنمية الدولية الكندية، ومؤسسة بيفر بروك.

وقد استهلت كريزنييتا دوير، المشرف على تنمية مؤسسات الأعمال الجديدة فى معهد البنك الدولى ومدير برنامج دعم مشاركة المجتمع المدنى وتمكينه من أسباب القوة واحترامه، مشروع الدليل المرشد فى مسعى للنهوض بإدماج سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون فى ميدان التنمية. ومنذ المستهل، تم وضع هيكل الدليل المرشد على نحو يكفل عرض الممارسات الجيدة من شتى أنحاء العالم فى مشهد متماسك للسياسة التى يمكن أن تحسن على نحو كبير الحوكمة والوصول

لوسائل الاتصال والحصول على الفرص وذلك بالنسبة للأشخاص المحرومين. وتحققا لهذا الغرض، شكلت دوير الفريق وتولت قيادته، وحددت أهمية وملاءمة الدليل لقضايا التنمية وسياساتها وممارساتها، وتولت قيادة المشروع حتى إكماله. وفي عدة مراحل، دعت فاحصين نظراء لضمان أن يعكس الدليل منظورا جماعيا لكبار الإحصائيين من مختلف أقسام البنك الدولي وبين طائفة واسعة من الخبراء الدوليين.

وقد انطلق ستيف باكلي، رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعي المجتمعي، وتوبى مندل، مدير برنامج القانون بمقتضى المادة ١٩، من الأعمال المسهبة التي قاما بها هما وآخرون في مجال البحث، وكتبنا كثيرا من مادة القسمين الثاني والثالث من هذا الدليل. وبدون جهودهما، والتزام ستيف باكلي، بهذا المشروع منذ البداية، ما كان هذا الدليل ليتحقق. وأنتج شين أو سيوكرو، مؤسس الحملة من أجل حقوق الاتصال في مجتمع المعلومات والمتحدث باسمها ومدير هيئة نكسوس للبحوث، الصيغة النهائية المحررة للنص، مع تقديم مادة جديدة كبيرة للجزء الأول. ووضع كريج هامر (برنامج دعم مشاركة المجتمع المدني، البنك الدولي) الملحق البيولوجرافي للدليل ويسرنا كثيرا نشر هذا الدليل.

وانضم للركب في أبريل ٢٠٠٦، الخبيران الاستشاريان للمشروع، الأستاذان مونرو ي. برايس (مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية في مدرسة إنفبرج للاتصالات بجامعة بنسلفانيا) ومارك رابوي (أستاذ بيفر بروك لعلم الأخلاق ووسائل الإعلام والاتصالات في جامعة ماكجيل). وتعاقد البنك مع مركز دراسات الاتصالات العالمية للعمل كمستشار يعمل على تحقيق المشروع للأمال المرجوة منه. وكان جهد سوزان أبوت، منسق البحوث الأقدم في مركز دراسات الاتصالات العالمية، لا غنى عنه في توجيه عملية تقديم الاستشارات. كما حظى المشروع بمساعدة قيمة من سيلفي بوفيه وليبي مورجان في مركز دراسات الاتصالات

العالمية. وزودت النصائح والمشورة المقدمة من مدرسة إنفبرج وماكجيل، معهد البنك الدولي ومؤلفي الدليل بمدخلات خلاقة وتفكير نقدي ضروريين للوصول بالدليل لمرحلة الاكتمال.

واستفاد الدليل كثيرا من أربع مراحل من استعراض النظراء من الداخل ومن الخارج ومن مناقشات الموائد المستديرة. وقد حدث هذا أولا في المراحل الأولى للتصور، وثانيا في مؤتمر عقد لمراجعة المخطوط الكامل في تشيركلى كورت في المملكة المتحدة، أعقبه تقديم المشاركين لبحوث الخبراء، وثالثا، في اجتماع البنك الدولي لعرض أبحاث الخبراء واتخاذ القرارات بشأن مخطوط العمل الاقتصادي والقطاعي، ورابعا، في استعراض النظراء من الخارج الذى طالب به الناشر. ونود أن نعترف بالتقدير للمشاركين على النحو التالى.

لقد ساهم الفاحصون من النظراء من داخل البنك الدولي وخارجه بتعليقات عميقة التفكير ومعاونة في مستهل المراحل الأولى من وضع تصور الدليل. ويستحق شكرنا ليم كارنجتون (مسئول أقدم للاتصالات، منطقة أفريقيا، البنك الدولي)، لين هامرجن (إخصائى أقدم في إدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي) جراى ريد (إخصائى رئيسى لإدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي)، وريك ستينبيرست (إخصائى أقدم لإدارة القطاع العام، وشعبة تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولي)، وويليام أشر أستاذ كرسى دونالد س. مكينا لشئون الحكم والاقتصاد، كلية كليرمونت مكينا)، وبيتر أركس (مسئول برنامج التعاون الإنمائى شعبة وسائل الإعلام والثقافة، وكالة التعاون الإنمائى الدولى السويدية)، داميان لوريتى (أستاذ العلوم الاجتماعية، جامعة (بوينس آيرس)، وتوندى أولادو نجوى فاجبهونلو (محام ومدير تنفيذى، مركز تعليم الإعلام وتكوين الشبكات، نيجيريا)، وجلوريا سانشيز (مستشارة، فرنسا)، وسوميكات تانجيكيفانتش (مدير بحوث،

معهد بحوث التنمية في شايلز)، وجيلز تانر (مدير عام، هيئة الإذاعة الأسترالية)، وسحر كابونده (إخصائية أقدم في شئون القطاع العام، معهد البنك الدولي)، وريك مسبيك (إخصائي أقدم في شئون إصلاح القطاع العام، دائرة إصلاح القطاع العام والحوكمة، البنك الدولي) وجوينتر هايدنفوف (إخصائي رئيسي في شئون القطاع العام، إصلاح وقدرة القطاع العام في أفريقيا، البنك الدولي). كذلك نزجى الشكر للوتى سلازار (مسئول إعلام، حلول العمليات، البنك الدولي) وإيزابيل بلياس (مسئولة أقدم للعمليات، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولي) على ما قدماه من دعم.

وجاءت اللحظة الحاسمة في تشكيل هيكل المخطوط وتعميقه في المؤتمر المعنى بوسائل الإعلام، حرية الرأي والتنمية الذي عقد في تشيكلي كورت في سورى (المملكة المتحدة) في ١٢ يوليو ٢٠٠٦. فقد جمع هذا المؤتمر الذي نظمته ماكجيل وانسبرج في شراكة مع مؤسسة بيفربوك معا عشرين خبيراً دولياً لمناقشة الصيغة الأولى للدليل وتقديم تغذية مرتدة بشأنه. ونحن نشكر مؤسسة بيفربوك على استضافتها الكريمة للمؤتمر، وكذلك نشكر العميد كريستوفر مانفريدي (كلية ماكجيل للآداب) وكاميل لاي (مكتب ماكجيل للتنمية) على دعمهما. وبالإضافة لذلك، نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على إسهاماتهم في ورشة العمل: مافيك كابريرار باليزا (زميل برنامج أقدم، المركز الدولي للدفاع عن المرأة)، بيتر در كوستا (مستشار، لندن)، ستوتى خيماني (خبير اقتصادي، فريق بحوث التنمية، البنك الدولي)، وإليزابيث ماكول (مستشار في شئون المجتمع المدني وفرص الوصول لسياسة الإعلام، مركز الحوكمة في أسولو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ولومكو متمدى (مسئول تنفيذي رئيسي (وكالة تنويع وتنمية وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا)، وجمال الدين ناجي (كرسي اليونسكو في معهد الاتصالات العامة والمجتمعية، رئيس قسم الإعلام والاتصالات، المغرب)،

وبايكياسوثى سارافانا موتو (مدير تنفيذى، مركز بدائل السياسة، سرى لانكا)،  
وديانا سنجور (مديرة معهد بانوس لغرب أفريقيا)، وجيمس دين (رئيس دائرة تنمية  
السياسة، اتحاد هيئة الإذاعة البريطانية العالمية، ومدير إدارى سابق للاتصالات  
لاتحاد التغيير الاجتماعى)، وكارين واصل - جورجيس (محاضرة أقدم، دراسات  
الصحافة، جامعة كادريف).

واستنادا لتغذية مرتدة تم الحصول عليها من مؤتمر تشيكلى، أصدر مركز  
دراسات الاتصالات العالمية تكليفات بإجراء عدد من البحوث المركزة على طائفة  
من الموضوعات بعدها إخصائيون أكاديميون، وخبراء فى شئون السياسة،  
ومنظمات غير حكومية ناشطة فى ميدان وسائل الإعلام والتنمية. وقد أضاعت  
إسهاماتهم الطريق أمام الدليل وحسنه بغير حد. وإضافة لذلك، نود أن نشكر  
الأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من نصيح ومداخلات وتوصيات:  
ديتر زنباور، لومكو متمد، داميان لورينى، ستيفان فير هولست، إليزابيث ماكوا،  
بيبا نوريس، بريجيت جالوف، ألفونسو جوموسيو داجرون، موفيك كابريرا -  
باليزا، سالى بورش، أموجوزيف، كاندجى كاتيررا، جمال الدين ناجى،  
ثارلاتش ماكجو ناجل، كاتى كوير، مارك هوانت هاوس، دروسيللا فيدكر،  
إيفان سيجال، ديان سنجور، وفريقها فى معهد بانوس فى غرب أفريقيا،  
وباتريك باتلر، ولويس بوتيللو، وكارين ويلكنز وجان سيفاييس، وفوكر هانوش،  
وأرنى هنتز وستيفانيا ميلان، وبول فالزونى وأنطونيو لامبينو، وديفيد بيج  
وويليام كرولى، وسوزان زليده، وأوى هازيرنك، ونيك كولدى، وروث نير توماسيللى  
(كرسى اليونسكو للاتصالات فى جنوبى أفريقيا، دراسات الثقافة والاتصالات  
والإعلام، جامعة كوازولو - ناتال). كما قدم جوستافز جوميز (مدير قانونى،  
أمارك أمريكا اللاتينية) رؤى ثاقبة قيّمة عن قسم الإرسال الإذاعى والتلفزيون  
المجمعى فى الدليل، والتي تراءت فى المسودات اللاحقة.

وبالاستفادة من مدخلاتهم، نُفِّح المؤلفون المخطوط وأعدوه لتقديمه لاجتماع النظراء الرسميين الذى عقده البنك الدولي فى واشنطن العاصمة فى ٢٩ يناير ٢٠٠٧. وكانت عملية استعراض النظراء شاملة ومتلاحمة وميزت مفرق طريق، حيث إن تلك كانت هى المرة الأولى التى تعاون فيها إخصائيو أقدم من كل الإدارات الرئيسية فى البنك لتحديد نهج البنك إزاء إصلاح سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون باعتبار ذلك قضية إنمائية سائدة. وقد مكّن هذا المطبوع من أن يعكس منظورا جماعيا. وإضافة لمؤلفى الكتاب والمستشارين، حضر الأشخاص التالية أسماؤهم الاجتماع ويستحقون شكرًا خاصًا على تعليقاتهم عميقة التقدير: ميشيل دى نيفرس، تشير (مدير، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولي) ستوتى خيماني، داريث لوكسلى (إخصائى أقدم فى الاتصالات السلكية واللاسلكية، شعبة السياسة، الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي)، أديسنالا أودوجيمى) وباولو مينالوبولس (مسئولان أقدم للاتصالات، اتصالات التنمية، البنك الدولي)، ريك ميسيك، ومارك نيلسون (مسئولا عمليات أقدم، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولي). وقدمت ميشيل دى نيفرس إشرافا رائعا على استعراض النظراء هذا. وكانت التعليقات المكتوبة للفاحصين السابق ذكرهم، وكذلك تعليقات رومين اسلام (مدير، تخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولي) وسحر كبونده، وجونيتير هيدنهوف، عونًا كبيرًا فى تشكيل المخطوط النهائى.

وأخيرا، أجرى الناشر استعراضا خارجيا للنظراء للمخطوط المعتمد الذى أسفر عن استعراض داخلى للنظراء فى البنك الدولي. ويستحق شكرًا خاصًا، منا فاحصين خارجيين رسميين من النظراء للمخطوط النهائى، البروفيسور روث - تير توماسيلى وجيمس دين. وصرح هذان الفاحصان للمطبعة أن تكشف عن هويتها بعد إكمال الفحص بغية توفير مزيد من التغذية المرتدة. وكانت تعليقاتهما



المعاونة وأفكارهما الحاسمة قيمة لأقصى حدّ. كما يود فريق نشر الدليل أن يشكر بروس جيرارد (مؤسس، أجنسيا أنفورما تيفا بولسار، والباحث السابق في جامعة دلفت للتكنولوجيا) على استعراضاته وإسهاماته في المخطوط النهائي.

ونود بالمثل أن نعرب عن تقديرنا لمطابع جامعة ميتشجان، وبصفة خاصة فيل بوتشودا (مدير، مطابع جامعة ميتشجان) على التعاون والاهتمام بنشر هذا الدليل مع البنك الدولي وإدراجه في سلسلة "عالم وسائل الإعلام الجديد". ويمكننا نشر هذا الكتاب من قبل البنك الدولي ومطابع جامعة ميتشجان من الوصول لمجتمع التنمية الدولي العريض والممارسين من الخبراء في ميدان الاتصال، والذين يلعبون دورا مهما في تفسير وتشكيل سياسة الإعلام باعتبارها شاغلا إنمائيا أساسيا.



## مقدمة

تقع قرية مادا نبوخارا فى نيبال على التلال الواقعة عند سفوح جبال الهيمالايا، وتبعد ١٠٠ كيلو متر، من مسقط رأس بوذا. وهى على مسيرة طويلة من أقرب طريق. وينتهى طريق مترب إلى منحدر التل ممثدا للقرية، مارا بالبيوت والمباني الملحقة والمعابد ومشارب الشاي والورش والمتاجر. وفيما يجاوز مركز القرية يؤدى طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبنى من الأجر الأبيض قريبا من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبوخارا. ويوجد فى داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطي. ويحشد فريق من المنتجين المحليين، يبت إرساله باللغة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلي فى برامج إعلامية وتربوية وكذلك ترفيهية. وتبث إذاعة مادا نبوخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعى المحلي الذى لا تتوافر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف سوى لقلة من الناس. ومع ذلك، يوجد حاليا لدى كل الأسر تقريبا جهاز استقبال إذاعي. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادى المستمعين ومراسلى المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال المحلي ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء فى مسح مستقل للمستمعين<sup>(١)</sup>، يسهم راديو مادا نبوخارا، الذى بدأ إرساله فى أبريل ٢٠٠٠، فى تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق المرأة، وتحسن فرص الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام والحوار والديمقراطية فى وجه المنازعات والاضطرابات السياسية.

---

(١) جوراجين، أفاق النهوض بالمساواة والتنمية والعدالة الاجتماعية من خلال إذاعة تضمين التردد (كاتمندو: ام لس نيبال- الرابطة الدانمركية للتعاون الدولي، ٢٠٠٥).

إن راديو مادانا نوبخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمي التي تعد مساهمتها في التنمية قابلة للقياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي الديمقراطي. وقد تم وضع هذا الدليل، الإذاعة والتلفزيون بين حرية الرأي والخضوع للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، لإلقاء الضوء على القضايا المعنية وآثارها على المجتمع المدني. وقد حفزنا على إصدار هذا الدليل، نمو وسائل الإعلام، مما وفر فرصة للتعبير عن الرأي للأشخاص المستعبدين في معظم البلدان وفي كل أقاليم العالم، ونفوذ وسائل الإعلام البازغ في الصراع العالمي ضد الفقر والظلم الاجتماعي. إن مناخا حرا ومستقلا وواقعيًا لوسائل الإعلام، يوفر الوسائل والحوافز لأوسع مشاركة، يمكن أن يكون له تأثير عميق على فرص الناس للحصول على المعلومات والخدمات، وفهم حقوقهم والقدرة على ممارستها، والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وإخضاع من يحتلون مواقع السلطة والمسئولية للمساءلة. ويتراءى هذا في اعتراف متنامٍ في سياق التنمية الدولية، بالأهمية المحورية لنظم الاتصالات فاعلة وشاملة للجميع.

إن لوسائل البث، الإذاعة والتلفزيون دورًا فريدًا وخاصًا تلعبه في تعزيز الحوكمة والخضوع للمساءلة، وتوفير فرصة للفقراء والمجتمعات المهمشة للتعبير على حد سواء. وإضافة لوسائل التعبير التقليدية، فإن "فرصة التعبير" أو "الصوت" في هذا السياق تعني توافر القدرة والفرصة والموارد لمختلف أقسام المجتمع على أن تعرب للحكومات عن احتياجاتها وتصورها لنوعية الحوكمة، وتمثيل وجهات نظرها في وسائل الإعلام السائدة، وتطوير وسائل الإعلام الخاصة بها. إن وسائل البث كما نحتاج فيما بعد، ملائمة وسهلة المنال بصفة خاصة بالنسبة للمجتمعات النائية، وللأقليات الثقافية واللغوية، وللأشخاص الفقراء جدا والأميين. والسياسات والقوانين والتنظيمات والإجراءات العامة الأخرى التي تحكم وسائل الإعلام محورية بالنسبة لقدرة على القيام بذلك الدور، وتشكل المحور الرئيسي لهذا الدليل.

ويحدد هذا الدليل بالتفصيل نهج مراعاة المصلحة العامة لدعم وسائل البث الحرة والمستقلة والتعددية. وهدفه هو توفير مرشد بشأن كيفية تصميم السياسة والإطار القانوني والتنظيمي الذي يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف المصلحة العامة مثل شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة أمام الناس، وتعزيز نوعية النقاش العام والمشاركة فيه، وزيادة فرص الأشخاص المهمشين على تطوير وجهات نظرهم والإعراب عنها. ويستند الدليل إلى تجارب طائفة عريضة من البلدان في كل مناطق العالم والتي توضحها على نحو مسهب الأمثلة المستمدة من المستوى القطري للسياسات والقوانين والتنظيمات.

والقصد من الدليل هو توفير أداة لإصلاح وسائل الإعلام خاصة في الديمقراطيات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال. وفي الوقت نفسه، فإنه لا بد وأن يكون مفيداً في كل مكان يتطلع فيه الناس للديمقراطية أعمق، أن بناء الديمقراطية عملية مستمرة، طويلة الأجل عادة. وينبغي أن يكون النهوض بوسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة جزءاً محورياً منها. ولا ينبغي تركه إلى ما بعد تغيير النظام القانوني أو ترسيخ المواقف الديمقراطية، بل لا بد بالأحرى أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود إصلاح النظام الاجتماعي والمؤسسي وبناء الديمقراطية في كل جوانبها. وفي حين أن الدليل في حد ذاته قد لا يكون قابلاً للتطبيق بشكل مباشر في الديكتاتوريات أو في مناطق الحروب<sup>(٢)</sup>، فقد يمكنه أن يساعد في توجيه الإستراتيجيات في بلاد - مثل تلك التي تمر بمرحلة انتقال أو تسترد عافيتها من المنازعات - جرت فيها إقامة المؤسسات الديمقراطية.

ويتبنى الدليل نهجاً معيارياً - يتعلق بالممارسة الجيدة- ولكن يتعين إبداء ملاحظتين أخريين فيما يتعلق بتطبيقه. الأولى هي أن مناح وسائل الإعلام

---

(٢) للاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه النقطة، انظر بوتزل وفان ديرزولن، لماذا لا تجدى قوالب تسمية وسائل الإعلام في الدول التي تعاني أزمة (لندن: مركز بحوث الدول التي تعاني من أزمة، ٢٠٠٥).

والاتصالات مناخ ديناميكي، يتعرض للتغيير السريع في كل مكان تقريباً. والثانية هي أنه توجد فروق كبيرة ليس فقط في مدى تطور وسائل الإعلام وإنما أيضاً في وتيرة التغيير، وتوجد هذه الفروق فيما بين البلدان وفيما بين مختلف مجموعات السكان داخل البلاد على حد سواء. وبهذا فإن الأدوات نفسها لا توفر، ولا يمكن أن توفر حلاً من مقاس واحد يلائم الجميع\* وينبغي إعادة النظر فيها لحد كبير لتستجيب للمناخ المتغير.

ويقدم الباب الأول عرضاً عاماً لمبرر نهج مراعاة المصلحة العامة ودوره في تعزيز الحوكمة والتنمية "وإدعاء الرأي". ويجري شرح وتبرير التركيز على الإذاعة والتلفزيون على أساس اتساع نطاق وصولهما وأهميتهما بالنسبة لحياة الناس. ويرد وصف لقطاعات البث المختلفة، إلى جانب اتجاهاتها وخصائصها الأساسية. ثم ينتقل الباب الأول إلى استعراض إقليمي لخصائص البث واتجاهاته وينتهي بتلخيص الأدلة على ظهور أتمودج في سياسة البث وتنظيمه.

وجرى تحديد المبادئ التوجيهية للممارسة الجيدة في البابين الثاني والثالث. وليس القصد من ذلك الالتزام بما ورد فيه حرفياً، وإنما الرجوع إليه بصورة انتقائية بالنسبة للقضايا ذات الأهمية. ولتيسير هذا الإبحار، تم تنظيم الممارسات الجيدة تحت عناوين واضحة ووصف سمات المناخ القانوني والسياسي والتنظيمي الذي يعد مهماً بصورة حاسمة بالنسبة لتنمية وسائل الإعلام للمصلحة العامة. ومع الاعتراف بأن الإصلاح ينطوي بالضرورة على عمليات تغيير اجتماعية وسياسية ومؤسسية تستغرق وقتاً، وتقتضي تكيفاً مع الظروف والمصالح المحلية، فإن هذه الموضوعات توفر إطاراً يمكن أن يساعد في توجيه عمليات التقييم للوضع القائم ويوفر خيارات للإصلاح.

ويعرض الباب الثاني المناخ العام الذي يمكن وسائل الإعلام والاتصالات من أسباب القوة، بما في ذلك معايير حرية التعبير والحصول على المعلومات،

واستخدام قانون القذف وإساءة استخدامه، وقواعد المضمون العامة التى تنطبق على كل وسائل الإعلام، بما فى ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والصحفية.

والباب الثالث مكرس خصيصا للبيث، بما فى ذلك دور هيئات التنظيم، وقواعد مضمون البيث، والقطاعات المتميزة والتى تشيع الإشارة إليها باعتبارها هيئة عامة أو هيئة مجتمعية لا تستهدف الربح أو قطاعا خاصا تجاريا، وكذلك تنظيم طيف البيث وقنواته.

وبعد مقدمتين موجزتين للبابين الثانى والثالث، تسبق كل فصل قائمة مراجعة للممارسات الجيدة. وقد تم تطوير وشرح عناصر الممارسة الجيدة أثناء السرد، وجرى تدعيمها بأمثلة قطرية تصور تطبيقها. وتشكل هذه الفصول جوهر الدليل وتوفر طقم عدة للمشاركين فى تحليل إصلاحات وسائل الإعلام والاتصالات ومناصرتها ووضع السياسات اللازمة لها.

ويمثل الجزء الأخير من الدليل جدول أعمال للبحوث التى يقصد منها علاج الافتقار إلى بيانات ومعلومات وثيقة الصلة ومنظمة عن البيث، والذى ووجه خلال عمليات إجراء البحث والتصنيف لهذا الدليل. وينتهى بعرض بعض الخيارات والفرص العملية لتوفير المساعدات الإنمائية لدعم نهج أكثر ترابطا من الناحية المنطقية لإصلاح البيث تحقيقا للصالح العام.





## الباب الأول

الحكومة والإذاعة والتلفزيون والتنمية



## **الفصل الأول**

### **الحكومة والتنمية ووسائل الإعلام**



الهدف الأول لهذا الدليل هو وصف المناخ الذى يوفر أسباب القوة لنهج مراعاة المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، وبصفة خاصة الإذاعة والتلفزيون. وتم تكريس اهتمام خاص لبيان كيف تستطيع وسائل الإعلام تعزيز الخضوع للمساءلة فى الحوكمة وتسهم فى التنمية والقدرة على إبداء الرأى، خاصة بالنسبة للمحرومين من الفرص المتكافئة فى المجتمع.

ويحدد هذا الفصل نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، ويصف علاقته بالحوكمة والخضوع للمساءلة والتنمية. ويتقصى كيف يمكن لهذا النهج أن يسهم فى الحوكمة الجيدة، وفى التنمية، وفى تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية الأعرض. ويصف بعض الخصائص الأساسية لوسائل الإعلام التى يستند إليها نهج المصلحة العامة، ويتضمن تأملاً لعوامل المناخ الأعرض التى تقضى لهذا، ثم يرد تعليق ختامى على الدعائم المعيارية للدليل.

## الصالح العام

إن فكرة الصالح العام فى وسائل الإعلام ليست جديدة. وهى تتغير على مر الزمن وعند النظر إليها من منظورات مختلفة. ومن ثم فإن تعريفها ليس واضح المعالم.

يمتد مفهوم الصالح العام فى وسائل الإعلام للوراء على الأقل إلى وقت ظهور البث الإذاعى فى مطلع القرن العشرين، باستخدامات مختلفة تعمل لصالحه أو ضده. ويورد تقرير رسمى صدر فى كندا، وهى بلد لا يزال شديد الانشغال بالصالح العام فى

مجال سياسة البث، عدة مصادر تكمن وراء صعوبة تحديد الصالح العام.

وفي مجال البث، استخدمت طائفة واسعة من التعريفات للصالح العام، تتراوح من هذا البيان البسيط الذي صدر في ١٩٦٠ عن فرانك ستانتون مدير سى بي إس وهو: "إن برنامجا يهتم به جانب كبير من النظارة هو بحكم هذه الحقيقة يتفق مع الصالح العام" (ورد في مؤلف فرندي، ص ٢٩١)<sup>(١)</sup>، إلى المثال الأكثر إحكاما الذي صاغه المنظم الأسترالي جاريث جرينجر: "إن الصالح العام هو الصالح الذي يجب على الأقل أن تقبله الحكومات والبرلمانات والقائمون بالإدارة في بلدان الحكم الديمقراطي وتدرجه في القوانين والسياسات والقرارات والإجراءات لضمان السلام والنظام والاستقرار والأمن للأشخاص والممتلكات والبيئة وحقوق الإنسان من أجل الرفاهية الشاملة للمجتمع والأمة، وهو ما يسمح من خلال الدستور والانتخابات، للمواطن الفرد بأن يجدد ويتدبر موافقته وقبوله لأن يحكم ويدار" (محاضرة تذكارية، ص ٢٩). وبعد ذلك يمضى جرينجر للقول: "بعد ثمانين عاما من البث، فإن قضايا الصالح العام التي كانت تعتبر منضوية فى استخدام طيف البث لا تزال لحد كبير بدون تغيير على الرغم أن طرق تعبيرنا عنها قد تتطلب نوعا من إعادة الصياغة"، (ص ٤٣)<sup>(٢)</sup>.

وهكذا، فإن ضمان قدرة وسائل الإعلام على الإبقاء على تركيزها الأول في خدمة الصالح العام ليس سهلا بأية حال، فقد طفقت الحكومات وجهات البث تجاهد من أجل ذلك عقودا طويلة. وذلك لأن فضاء وسائل الإعلام - التوسط التكنولوجي للاتصال بين الناس - فيما خلا دول الاستبداد، تحثله مجموعات مصالح متضاربة،

(١) فريد ديليو. فرندي، بسبب ظروف تخرج عن سيطرتنا (نيويورك: راندوم هاوس، ٢٠٦٧)، ٢١٩.

(٢) سيانقتا الثقافية. القرن الثاني من البث في كندا (كندا، مجلس العموم، اللجنة الدائمة المعنية بتقرير

التراث الكندي ٢٠٠٣، ٥١٨، متاح على

[http://friends.ca/News/Frnieds\\_News/archives/articles06110311.asp](http://friends.ca/News/Frnieds_News/archives/articles06110311.asp).

(المصدر مذكور فى محاضرة تذكارية، متاح فى <http://www.fas.umontreal.ca>

في سياق المصالح المتضاربة لمختلف أصحاب المصالح، يرمى فسخ مراعاة المصالح العام لضمان أن رفاهية عامة الناس جميعا تظل في الصدارة عند صياغة وتنفيذ السياسة القانونية، والمناخ التنظيمي بالنسبة لوسائل الإعلام.

لا يستهدف أى منها بغير لبس الصالح العام بل يدعى كل منها أحيانا أنه يفعل ذلك.

بعبارة أخرى، إن الحكومات والأحزاب السياسية، والكيانات التجارية الخاصة والمجموعات المختلفة في المجتمع المدني يرتبط كل منها بوسائل الإعلام بطرق متباينة،

وتركز على الفرص والمخاطر التي تواجه أهدافها هي الخاصة. ومن المحتم، أن تولد مؤسسات الإعلام نفسها، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، ديناميات ومصالح داخلية وخارجية خاصة بها. ولكل من أصحاب المصلحة في المجتمع أهداف عامة مختلفة وتحظى بأنواع ومستويات مختلفة من الموارد. ولو تركت الأمور لما يتوافر لهم من وسائل، فإن المشهد الإعلامي يمكن أن يفي بكثير من الأهداف العامة، ولكن ربما لا يفي بتلك الأهداف الأشد أهمية بالنسبة للمجتمع في زمن معين. وإضافة إلى الحاجة العامة المستمرة لإطلاع الجمهور على مجريات الأمور، فقد تنشأ عن ظروف خاصة، منازعات وتطورات اقتصادية ولحظات من الأزمات الديمقراطية والنمو تحيط بذلك. ويوفر كل هذا مبررات لوضع السياسات والتنظيمات التي تحقق للصالح العام الأعرض.

وهدف التنظيم بما يتفق مع الصالح العام، وبصفة خاصة الأخذ بنهج مراعاة الصالح العام إزاء وسائل الإعلام، هو شق طريق يوفق بين هذه المصالح، ويشجع ويوفر حوافز، ويفرض عند الضرورة التزامات وقيودا على كل مجموعة، في حين يقلت من استحواذ أية مصالح بعينها عليه. وهناك بعض المفارقة في حقيقة أن أولئك المكلفين بحكم الضرورة بالقيام بالدور الأول في الأخذ بنهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام - الحكومات - هم أيضا من بين من لديهم أقوى دافع للانحراف بها نحو تحقيق غاياتهم الخاصة. وحتى لو توافر خير النيات، فإن النجاح

فى التفاوض بشأن تحقيق هذا التوازن ليس مؤكدا تماما. بيد أنه فى ضوء ما هو موجود على المحك بالنسبة للمجتمع، فإن محاولات وضع الأمور فى نصابها الصحيح قمين ببذل أقصى الجهود فى سبيله.

ويحاول فينتوك التوصل لنظرة عامة عن نهج الصالح العام والقيم المرتبطة به<sup>(٣)</sup>، وتحديد الإطار النظرى، والمؤسسى لخطاب هادف تجاه هذه القيم وللنظر فى السياسات الفاعلة فى الدفاع عن الحقوق<sup>(٤)</sup>. ويحدد موضوعاً يتكرر عبر كل القطاعات:

يمكن وصف الخيط المشترك الممتد عبر دعاوى الصالح العام بالنسبة لتنظيم وسائل الإعلام على خير وجه، بأنه إثراء للمسعى الدستورى الأعرض لتحقيق مشاركة المواطنين الفاعلة. ويمكن مساواة المشاركة الفاعلة بالمشاركة المستتيرة، وتتطلب هذه بدورها جعل طائفة متباينة من الآراء متداولة، وفى المتناول لطائفة واسعة من السكان لأقصى حد ممكن بغية إتاحة الفرصة للمقارنة والقياس<sup>(٥)</sup>، (التوكيد مضاف).

ويبنى الدليل على فكرة المواطنة الفاعلة باعتبارها محور نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام. ونحن نبسط هذا المفهوم على نحو بَيِّن، لإظهار قدرة وسائل الإعلام على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تحسين الحوكمة والخضوع للمساءلة أمام الجمهور، وبناء مواطنة مستتيرة ومشاركة، وتعزيز إدماج المجموعات المهمشة، ودعم ثقافة وهوية التسامح والتنوع والإبداع.

---

(٣) مايك فينتوك ومايك فارنى، تنظيم وسائل الإعلام، الصالح العام والقانون، الطبعة الثانية (مطابع جامعة أدنبره، ٢٠٠٦)، ٦.

(٤) مايك فينتوك، تنظيم ثورة الإعلام: سعي وراء الصالح العام، جيلت (١٩٩٧)، ٣٠.



يركز فج الصالح العام كما بطناه هنا  
خصيصا على إسهامه المحتمل في الحوكمة،  
والتنمية والثقافة والمهوية.

والحاجة إلى القيام بإعادة النظر  
وإعادة تقييم لمفهوم الصالح العام فى  
مجال البث ليلتئم الظروف الراهنة  
والاحتياجات الحالية، موضوع هذا الدليل.

واستنادا إلى تعريفنا العلمى السابق عرضه، نركز على إمكانات وسائل الإعلام فى  
مجالين عريضين: فننظر أولا فى الإسهام الذى يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام فى  
تحقيق الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة أمام الناس، وعلاقة ذلك غير المباشرة  
بعملية التنمية. وننظر ثانيا، وفيما وراء الحوكمة، فى تقاليد وممارسات استخدام  
وسائل الإعلام بصورة مباشرة لتحقيق أهداف التنمية، وكذلك التأثير المتنامى الذى  
تمارسه وسائل الإعلام على التطور والتغير فى المجال الثقافى الأعرض.

والصالح العام لا يمكن معاملته باعتباره مفهوما جامدا غير ملتبس، حتى مع  
تطور مفهوم الجمهور، حيث إن وسائل الإعلام نفسها تتغير أحيانا بسرعة كبيرة،  
وتتغير ظروف واحتياجات المجتمع الإنمائية. لكن هذه الجوانب الأساسية لنهج  
الصالح العام إزاء وسائل الإعلام - وتأثيرها المحتمل على الحوكمة والتنمية  
والثقافية - باقية.

## وسائل الإعلام والحوكمة

أصبح تعزيز آفاق الحوكمة الجيدة فى سياق التنمية هدفاً رئيسياً بالنسبة  
للحكومات والقوى الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية فى السنوات الأخيرة.  
ورغم أن استخدام مصطلح الحوكمة قد تباين، فهناك اتفاق عام على أنه يمتد لما  
وراء عمليات الحكومات ليشمل طائفة عريضة من المؤسسات الاجتماعية، ويشمل  
بالضرورة أخذ المواطنين والمواطنة بعين الاعتبار. وقبل الشروع فى السعى من  
أجل فهم العلاقة بين وسائل الإعلام وهذه الأمنيات، يتعين التوقف لتدبر مفهوم  
"الحوكمة الجيدة" نفسه.

## ويعرف البنك الدولي الحوكمة كما يلي

التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما لتحقيق الصالح العام. ويشمل هذا (١) العملية التي يتم بها اختيار هذه السلطة ومراقبتها واستبدالها، (٢) قدرة الحكومة على أن تدير بطريقة فاعلة مواردها وأن تنفذ سياسات سليمة، (٣) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم<sup>(٥)</sup>.

### ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بيان مصالح الناس كالتالي

الحكومة هي نظام من القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير بها المجتمع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعلات داخل وفيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهي الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه لاتخاذ القرارات وتنفيذها - تحقيق الفهم المتبادل والاتفاق والعمل معا. وتشمل آليات وعمليات تتوافر للمواطنين والمجموعات للإعراب عن مصالحهما، وتسوية خلافاتهما وممارسة حقوقهما والتزاماتهما القانونية<sup>(٦)</sup>، والحوكمة الجيدة، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتعلق بالعمليات وكذلك بالنتائج، بالعمليات القائمة على المشاركة، والشفافية والخاضعة للمساءلة والكفاءة، والتي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا وكذلك الدولة<sup>(٧)</sup>. كذلك، فإن الحوكمة الجيدة ضرورية للتنمية، وتشير لهذا الاتجاه حاليا أدلة تجريبية كثيرة.

تتعلق الحوكمة الجيدة بكل من النتائج والعمليات القائمة على المشاركة، والشفافية والمخاطبة للمساءلة والكفاءة وتشمل كل المجموعات الأساسية في المجتمع.

(٥) البنك الدولي، شئون الحوكمة ٢٠٠٧، في <http://info.worldbank.org/governance/wgi2007/>.

(٦) مذكرة إستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحوكمة من أجل التنمية البشرية، ٢٠٠٤.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شبكة الإدارة والحوكمة (MAGNET) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨).

وتوضح دراسة لكافمان<sup>(٨)</sup>، أنه لا توجد فقط درجة عالية من الارتباط بين مؤشرات الحوكمة<sup>(٩)</sup> السنة، ومؤشرات التنمية المستخدمة على نطاق واسع مثل دخل الفرد<sup>(١٠)</sup>. وإنما يوجد أيضا تأثير سببي إيجابي للحكومة الجيدة على نتائج التنمية. وتحتاج الدراسة بأن الحوكمة السيئة "أصبحت قيذا محورياً يعترض النمو والتنمية حاليا في كثير من الأوضاع" وتخلص إلى أن:

البلد الذي يحسن بصورة كبيرة أبعاد الحوكمة مثل حكم القانون ومكافحة الفساد ووضع منظومة للتنظيم، ويسمح بإبداء الرأي ويتيح الخضوع للمساءلة الديمقراطية، يمكنه أن يتوقع حدوث زيادة مثيرة في دخل الفرد فيه، وغير ذلك من الأبعاد الاجتماعية<sup>(١١)</sup>.

وتبين البيانات المعروضة أن مكاسب النمو قد ترتفع إلى ٤٠٠ في المائة إذ حدث تحسن في الحوكمة قدره انحراف معياري واحد، وتلك نتيجة كبيرة بدرجة عالية <sup>(١٢)</sup> .	توافر الأدلة على أن الحوكمة الجيدة تسهم أيضا بصورة كبيرة في تحقيق التنمية.
--	--

لذلك، فليس من المستغرب أن أصبح الدور المحتمل لوسائل الإعلام في تحسين الحوكمة والخضوع للمساءلة مجالا لاهتمام المجتمع الدولي للتنمية.

---

(٨) د. كافمان، تراجع الحوكمة: التحدي التجريبي (واشنطن العاصمة، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٣).

(٩) هذه هي: إبداء الرأي والخضوع للمحاسبة الخارجية والاستقرار السياسي وغياب العنف وفاعلية الحكومات، وغياب العبء التنظيمي، حكم القانون ومكافحة الفساد.

(١٠) كافمان، ١٢، جدول ٢ متاح في:

<http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/govredux.pdf/>.

(١١) المرجع المذكور، ٢٥.

(١٢) المرجع المذكور، ٢٦.

إن فكرة أن وسائل الإعلام تستطيع بالمعنى العام أن تنهض بالحوكمة الجيدة ليست فكرة جديدة. فقد حاج أمارتيا سن، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بصورة مستمرة وقوية منذ مطلع الثمانينيات بأنه لم تحدث مطلقاً مجاعة كبيرة في أي بلد مستقل به شكل ديمقراطي من الحكم وصحافة حرة نسبياً<sup>(١٣)</sup>. واستند سن في مقال له نشر احتفالاً باليوم العالمي لحرية الصحافة في ٢٠٠٤، على بحثه عن المجاعة في الهند ليقول:

لم تكن مجاعة البنغال التي شهدتها وأنا طفل ناجمة عن افتقار الهند المستعمرة للديمقراطية فحسب، وإنما نتجت أيضاً من جراء القيود القاسية على الصحافة الهندية التي عزلت حي البرلمان في بريطانيا عن البؤس في الهند البريطانية. ولم تحظ الكارثة بالاهتمام إلا بعد قرار إيان ستيفنز، المحرر الشجاع في صحيفة ستيمان أوف كالكتا (المملوكة للبريطانيين آنذاك) الخروج على المؤلف بنشر تقارير مصورة وافتتاحيات لأذعة في ١٤ و ١٦ أكتوبر ١٩٤٣. وأعقب ذلك حالة من الاضطراب في الدوائر الحاكمة في الهند البريطانية واستعرت المناقشات البرلمانية في وستمنستر. وأعقب ذلك بدوره البدء - وبعد طول غياب - في اتخاذ ترتيبات للإغاثة العامة. وعندئذ انتهت المجاعة، لكنها كانت قد قتلت هذه المرة الملايين بالفعل<sup>(١٤)</sup>.

ويدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على حد سواء وسائل الإعلام ضمن المؤسسات والآليات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الحوكمة الجيدة، بالتعريفات السابقة وغيرها. وفي مقدور وسائل الإعلام أن تؤدي مهام عديدة

---

(١٣) انظر على سبيل المثال، أمارتيا سن، الفقر والمجاعات: مقال عن الاستحقاقات والحرمان (لوكسورد:

كليرندون برس، ١٩٨١)، وأمارتيا سن، التنمية باعتبارها حرية (نيويورك: أنكور بوكس، ٢٠٠٠).

(١٤) أمارتيا سن، "ما الهدف من حرية الصحافة؟" (باريس: الرابطة الدولية للصحف، ٢٠٠٤).

حاسمة في سياق الحوكمة والإصلاح، بما يتداخل مع ويدعم عوامل أخرى مثل الحصول على المعلومات وحرية التعبير. وقد لخص بيبا نوريس، عندما كان مديراً لفريق الحوكمة الديمقراطية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أدوار أساسية لوسائل الإعلام تسهم بها المقرطة والحوكمة الجدية: كجهة رقابة على الأقوياء، تنهض بالخضوع بالمساءلة والشفافية والتدقيق العام، وكمُنبر مدني للنقاش السياسي، ييسر الخيارات والإجراءات الانتخابية المستنيرة، لوضع جدول أعمال لصناع السياسة، بما يدعم استجابة الحكومات مثلاً للمشاكل الاجتماعية والاستبعاد<sup>(١٥)</sup>.

ويمكن لوسائل الإعلام أن تمارس مثل هذا التأثير، في الظروف السلمية، من خلال نفوذها المباشر وغير المباشر على عدد من المحددات الأساسية للحوكمة: الحد من الفساد وتحسين الخضوع للمساءلة والشفافية، وتعزيز المشاركة المستنيرة في العمليات السياسية، وتيسير وتدعيم السياسات والإجراءات الأدعى إلى الإنصاف والشمول.

ورغم أن التقييم المنتظم كان قليلاً، فإن ثروة من الحالات الفردية تبين دور وسائل الإعلام في فضح الفساد، الذي يعد قيداً كبيراً على التنمية.

وفي بيرو، كانت الصحافة المطبوعة هي أول من ألقى الضوء على أعمال ألبرتو فوجيموري الذي كان رئيساً للبلاد حينذاك بتحقيقات انتقادية.

---

(١٥) بيبانورس، دائرة حميدة (كامبردج، مطابع جامعة كامبردج، ٢٠٠٠)، ذكر في مؤلف بيبانورس المعلنون دور الصحافة الحرة في النهوض بالمقرطة، والحوكمة الجيدة والتنمية البشرية (بحث قدم في مؤتمر اليونسكو في يوم حرية الصحافة العالمي الذي عقد في كولومبو في سرى لانكا، ٢٠٠٦)، ٤.

الأمنلة وليرة عن فضح وسائل الإعلام  
للفساد والتلاعب في الانتخابات.

وقد كشفت التحقيقات عن نمط من  
الأعمال الآثمة والفساد بما في ذلك فرق  
الموت وطغيان العسكر والروابط بين  
بارونات المخدرات والصفوة السياسية.

وقد أعقب ذلك، وعلى نحو صارخ في ٢٠٠٠، إذاعة شرائط فيديو سجلها سراً  
رئيس جهاز الأمن في بيرو، على تليفزيون الكابل المخصص للمشتركين فقط، والتي  
تبين بيع الأصوات مقابل رشاوى. واستقال فوجيمورى فوراً بعد إذاعة هذا<sup>(١٦)</sup>.

وفي سيراليون، أُنشئ مسلسل السيد بومة، والذي يتناول فساد الشرطة المحلية  
على محطات الإذاعة الخاصة (BO و KISS-FM و SKY-FM) في فريتاون<sup>(١٧)</sup>.  
وأُسفرت التغطية عن زيادة في الأجور لرجال الشرطة وإنشاء إدارة لشئون مجتمع  
الشرطة. وكانت نتائج الانتخابات الشفافة في غانا في ٢٠٠٠ ترجع جزئياً إلى جهود  
محطات الإذاعة الخاصة الكثيرة في البلاد. فقد راقب العاملون بها عمليات الاقتراع،  
وتمت إذاعة تقاريرهم عن الانتهاكات إلى جانب تقارير المواطنين، مما جعل من  
الصعب التلاعب في التصويت وعزز مصداقية النتائج<sup>(١٨)</sup>.

وفي بنجلاديش، لعبت وسائل الإعلام منذ استعادة الديمقراطية في ١٩٩١،  
دوراً محورياً في فضح الفساد في النظم المالية والمصرفية، وفي تصاريح البناء  
التي يمنحها الموظفون الفاسدون، والتلوث واسع النطاق بالزرنبخ، وفي عديد من  
المجالات الأخرى<sup>(١٩)</sup>.

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ، ٧٦.

(١٧) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمكافحة الفساد، متاح في:

<http://www.developingradiopartners.org/caseStudies/sierraLeone.html>.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ، ٧٦.

(١٩) محفوظ أنام، "وسائل الإعلام والتنمية في بنجلاديش" الفصل ١٥ في حق الإعلان: دور وسائل  
الإعلام الجماهيرية في التنمية الاقتصادية (سلامل التنمية، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٢).

والقضية هي أيضا قضية خضوع للمساءلة. فوسائل الإعلام تعزز خضوع الحكومات والقوى الفاعلة القوية الأخرى للمساءلة من خلال كشف ونشر القرارات والأحداث التي تؤدي إلى نتائج محددة،

تحسين الخضوع للمساءلة بفتح عملية اتخاذ القرارات أمام الرأي العام وتحديد المتخربين فيها.

خاصة النتائج التي تتعارض مع الصالح العام. وبطبيعة الحال، يزيد تحديد من هم المسؤولون والعمليات المتضمنة، الخضوع للمساءلة، ويتوقع أن يستطيع مثل هذا التحديد أن يسهم في صنع القرارات بصورة مسؤولة وتحقيق نتائج إيجابية للصالح العام.

بيد أن للشفافية عواقب تتخلل مجالات كثيرة. ويحاج جوزيف ستجلتز الحاصل على جائزة نوبل والخبير الاقتصادي الرئيسي السابق في البنك الدولي بأن "الانتقاح جزء جوهري من الحوكمة العامة"<sup>(٢٠)</sup>. وباستخدام مقولة هيرشمان عن "الخروج" و"الاقتراع"<sup>(٢١)</sup>، يقدم فكرة أن الحكومات تستفيد عندما يمارس المواطنون الاقتراع.

السماح للناس بالإعراب عن سخطهم ومن ثم تعزيز الخدمات العامة.

وبصفة خاصة، فعندما لا يستطيع الناس الإعراب عن سخطهم من خلال الخروج (على خلاف ما يوجد في أسواق السلع التنافسية، فإن الحكومة تحظى باحتكار الخدمات العامة)، يمكن الإعراب عن السخط وممارسة الحوكمة الفاعلة من

(٢٠) جوزيف ستجلتز، "الشفافية في الحكم"، الفصل ٢ في الحق في الإعلان: دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية (سلسلة التنمية، معهد البنك الدولي ٢٠٠٢)، ٣١.  
(٢١) أ. و. هيرشمان، الخروج والاقتراع والولاء، انخفاض انتخابات الإدارة العليا في منظمات الشركات والدول (كامبريدج، إم. آي. مطابع جامعة هارفارد، ١٩٧٠).

خلال المناقشة المستتيرة والتفاعل بشأن السياسات المتبعة - الإعراب عن الرأى. والشفافية الكاملة حاسمة فى هذا. وإضافة لذلك، فإن عدم تماثل المعلومات داخل الحكومة وفيما بينها وبين الجمهور يؤدى إلى انعدام الكفاءة واتخاذ قرارات إدارية سيئة.

وبلاحظ ستجلتر أن الشفافية تعتمد على عدد من العوامل، مثل حرية تشريعات المعلومات ومؤسسات الإعلام العامة<sup>(٢٢)</sup> الرامية إلى استكشاف المعلومات لفائدة الجمهور، والصحافة من أهم هذه المؤسسات الإعلامية<sup>(٢٣)</sup>.

والى جانب دورها فى تحقيق الخضوع للمساءلة والشفافية، تستطيع وسائل الإعلام أيضا أن تلعب دورا حاسما فى العمليات الديمقراطية التى تمثل جوهر الحوكمة الجيدة. ومن نتائج ذلك "وضع جدول للأعمال فى شكل دعم استجابة الحكومة، لكنه يتجاوز ذلك كثيرا. وفى مقدور وسائل الإعلام أن توفر الوسائل التى يستطيع الناس بها أن يعربوا عن آرائهم ويشاركوا فى المناقشة السياسية، مما يخلق فضاء حاسما يمكن أن يجرى فيه التداول العام بشأن الأمور التى تشغل البال. ويوفر هذا فرصا للناس للإعراب عن شواغلهم وأفكارهم لبعضهم البعض وللحكومة، وذلك دور مهم بصفة خاصة بالنسبة للمجموعات الفقيرة والمهمشة. وهكذا تتوفر لوسائل الإعلام إمكانية تعزيز "منبر مدنى" أو كما وصفه الفيلسوف وعالم الاجتماع يورجن هابرماس بأنه "مجال عام"، شبكة لتوصيل المعلومات ووجهات النظر"<sup>(٢٤)</sup>، يمكن فيه تقصى القضايا التى تؤثر على المجتمع والجماعة صراحة وبقوة، وتصفيته وتركيبتها بطريقة تدمجها فى الرأى العام"<sup>(٢٥)</sup>.

---

(٢٢) ستجلتر، ٤٠.

(٢٣) يورجن هابرماس، بين الحقائق والأعراف (كامبريدج، أم آيه، مطابع أم آى تى، ١٩٩٦)، ٣٦٠.

(٢٤) المرجع المذكور.



وهكذا، تتوافر الوسائل القادرة ليس لمجرد التأثير على جداول أعمال الحكومات، وإنما أيضا لدعم القدرة الشاملة للمجتمع على إجراء الحوار والنقاش السياسى، وتعزيز مشاركة الناس، بما فى ذلك المجموعات المهمشة فى عملية الحوكمة. وهذا التأثير يمكن أن يحدث بطرق بسيطة - فقد أذاعت محطات الإذاعة السابق ذكرها فى سيراليون سلاسل لتوعية الناخبين أسمتها الديمقراطية الآن، أسفرت عن زيادة أعداد الناخبين فى المناطق التى تسمع إليها عنهم فى الأجزاء الأخرى من البلد<sup>(٢٥)</sup>. ولكن على مرّ الزمن وفى الظروف السليمة، تستطيع وسائل الإعلام أيضا أن تساعد فى بناء الممارسات والثقافة فيما يخص الديمقراطية والحوكمة داخل المجتمع بأسره.

### وسائل الإعلام فيما وراء الحوكمة

فما وراء الحوكمة، تتخبط وسائل الإعلام فى ديناميات عدة يمكن أن تتضافر، وأن تتقاطع لتدعم التنمية والرفاهية الاجتماعية الشاملة بطرق مختلفة. ومما هو وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، دور وسائل الإعلام فى التقاليد الطويلة لوضع الاتصالات فى خدمة التنمية، وتنمى التأثير الذى تمارسه وسائل الإعلام فى تكوين القيم والتطور والتغير فى مجال الثقافة.

فمنذ أمد طويل يعتبر العاملون فى مجال وضع الاتصالات فى خدمة التنمية، وسائل الإعلام أدوات يمكن استخدامها فى النهوض بالتغيير الإيمائى، لكن كان ينظر إليها فى الغالب الأعم بصورة مستقلة عن سياسة وسائل الإعلام وعمليات تنظيمها. ومع ذلك، فقد تغير التفكير فى كيف يمكن استخدام وسائل الإعلام،

---

(٢٥) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمحاربة الفساد، متاح فى:

<http://www.developingradiopartners.org/caeStudies/sierra Leone.html>.

ولأى غايات محددة، بصورة كبيرة على مر السنين. وفي الأيام الأولى، كان كثيرون في هذا الميدان يفهمون وسائل الإعلام أساسا على أنها أداة لنشر المعلومات من أعلى لأسفل. وكان التحدي يتمثل في نقل "الرسائل"

وسائل الإعلام أيضا أدوات للتنمية، ويمكن استخدامها لتمكين المجموعات المهمشة من أسباب القوة من خلال مشاركة من أسفل الأعلى.

الإنمائية حول موضوعات شتى مثل الوعي الصحى، والوقاية من الأمراض، والممارسات الزراعية، وإدارة المياه، والمسؤولية البيئية. وانتقل التركيز أخيرا إلى قدرة وسائل الإعلام التى تمكن من أسباب القوة باعتبارها وسائل تتجه من أسفل لأعلى للنهوض بالمشاركة فى المجتمع وفى الحياة السياسية، خاصة فى المجتمعات المهمشة.

ومن هذا المنظور لا يطالب المواطنون بفرص للحصول على المعلومات فحسب، بل يطالبون أيضا بالقدرة على التشاور والتجاوب والمشاركة مع القادة وصناع الرأى أى أن يكون لهم صوت. فالمواطنون يحتاجون فرصا للوصول لوسائل الاتصال وجعل صوته مسموعا، كيما يستطيعون أيضا الحديث إلى بعضهم البعض، ومناقشة أوضاعهم وتطلعاتهم، وتطوير القدرة على المشاركة والعمل لتحسين فرص حصولهم على الخدمات والحقوق فى ظل القانون. ويولى هذا النهج التقدير للمعرفة المحلية، ويحترم الثقافات المحلية، ويجعل الناس فى موضع السيطرة على وسائل ومضمون عمليات الاتصال<sup>(٢٦)</sup>. وتدعو الدراسة

---

(٢٦) ألفونسو جومسيو - داجرون: الجذور والملائمة: مقدم إلى مقتطفات أدبية من CFSC فى مؤلف ألفونسو جومسيو - داجرون. وت توفت، محرران، الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعى، مقتطفات: قراءات تاريخية ومعاصرة (نيوجيرسى: اتحاد الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعى، ٢٠٠٦).

الرائدة "أصوات الفقراء"<sup>(٢٧)</sup>، للاستماع لأصوات الفقراء بشأن تجربة الفقر. وتعتبر أن نقطة البداية بالنسبة لها هي الاعتراف بأن آراء الفقراء نادرًا ما كانت جزءًا من المناقشة السياسية.

ولاحظت الدراسة أن الرجال والنساء الفقراء واعون بصورة مرهفة بأن صوته ليس مسموعًا، وأنهم يفتقرون إلى المعلومات، وتنقصهم الاتصالات اللازمة للحصول على المعلومات. وتورد الدراسة كيف يناقش الفقراء عبر العالم كيف أن ذلك يضعهم في وضع غير موافٍ في التعامل مع الوكالات العامة، والمنظمات غير الحكومية والموظفين والتجار. وقد أوضحت الدراسة بتفكير مستدير جديد بشأن نهج التمكين من أسباب القوة والمشاركة، تحديدًا بإظهار كيف أن الشمول، والوصول للأصوات، والحصول على المعلومات يمكن أن ينهض بالتلاحم الاجتماعي والثقة، ويمكن من عمل المواطنين المستدير، ويحسن فاعلية التنمية<sup>(٢٨)</sup>.

إن استخدام الاتصالات لتحقيق التنمية هو عملية للحوار العام والخاص يحدد الناس خلالها من هم، وما يحتاجونه، وما يريدونه من أجل تحسين حياتهم. ويقع في موضع القلب منه افتراض أن الناس المتضررين يفهمون واقعهم أفضل من أي "خبير" من خارج مجتمعهم، وأنهم يمكن أن يصبحوا القادة الذين يوجهون عملية التغيير الخاصة بهم<sup>(٢٩)</sup>.

وتأتي الأدلة على فاعلية هذه النهج في المحل الأول من التحليل الكيفي، بما في ذلك الدراسات العرقية الوصفية، والتقييم القائم على المشاركة، وغير ذلك من

---

(٢٧) ديبانا رايان، روبرت تشامبرز، ميرا كاول شاه، وباتي بتيش، أصوات الفقراء: الصراخ عاليًا مطالبة بالتغيير (نيويورك، البنك الدولي/ مطابع جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٠).

(٢٨) ديبانا رايان، التمكين من أسباب القوة وتقليل أعداد الفقراء: مرجع أولي (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٠).

(٢٩) المرجع المذكور.

مناهج البحث التى تقضى إلى نهج أكثر توجهاً نحو العمليات منها نحو المخرجات. وقد لفت عدد من الدراسات فى هذا الميدان بصفة خاصة الانتباه إلى الدور الذى تستطيع وسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلى أن تلعبه فى التمكين من أسباب القوة، وإتاحة فرصة المشاركة للناس والمجتمعات ممن يواجهون الاستبعاد والتهميش. وقد جمع تقرير مؤسسة فورد المعنون "إثارة الأمواج: قصص عن تسخير الاتصالات القائمة على المشاركة لخدمة التغيير الاجتماعى"<sup>(٣٠)</sup>، ٥٠ دراسة حالة واستند بصورة مسببة على قصص مشروعات الإذاعة والتلفزيون المجتمعية لتوفير تقرير ينبض بالحياة عن الناس والمجتمعات الذين يكرسون وسائل الإعلام للاستخدام كوسيلة للتمكين من أسباب القوة، والاعتماد على النفس، والحشد من أجل تحقيق التنمية والتغيير الاجتماعى.

تبين دراسات الحالة أن النهج القائمة على المشاركة يمكن أن تمكن المجتمعات المحلية من أسباب القوة بدعم العمليات الديمقراطية الداخلية خصيصاً بالنسبة إلى المجموعات المهمشة، ويمكن أن تعزز احترام الذات، وتحمل القيم الثقافية، وتيسر تكامل العناصر الجديدة.

ويوفر التقرير ثروة من الأدلة على التأثير الإيجابى لوسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلى على حياة الناس الحقيقية. ويخلص التقرير إلى أن نموذج استخدام الاتصالات لتحقيق التغيير الاجتماعى ينطوى على تداعيين حاسمين بالنسبة للمشاركة فى التنمية يرتبطان بقضايا السلطة والهوية:

**قضية تتعلق بالسلطة.** تتداخل مقرطة الاتصالات مع قضية السلطة. وتسهم النهج القائمة على المشاركة فى وضع عملية اتخاذ القرارات فى أيدي الناس. كما تعزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة أفكارها بشأن التنمية بأفكار مخططة التنمية والعاملين الفنيين. وفى داخل المجتمع نفسه، فإنها تدعم تقوية العمليات الديمقراطية الداخلية.

(٣٠) ألفونسو جوموسيو - داجرون، إثارة الأمواج: قصص عن استخدام الاتصالات القائمة على المشاركة لتحقيق التغيير الاجتماعى (نيويورك: مؤسسة روكفلر، ٢٠٠١).

قضية تتعلق بالهوية. تسهم النهج القائمة على المشاركة خاصة فى المجتمعات التى كانت مهمشة، وخاضعة للقمع، أو ظلت ببساطة مهملة عقودا طويلة، فى الاعتداد الثقافى بالنفس واحترام الذات. وهى تدعم النسيج الاجتماعى من خلال تقوية الأشكال المحلية والأهلية للتنظيم. وتحمى التقاليد والقيم الثقافية، فى حين تيسر تكامل العناصر الجديدة.

وهناك مجال ثان وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، هو الدور متزايد الأهمية الذى تلعبه وسائل الإعلام فى التنمية وتطور الأشكال الثقافية والهوية والتنوع. وفيما وراء فكرة نشر المعلومات والتسلية وحتى الترفيهية، كان الدور الثقافى الأعمق لوسائل الإعلام، موضع اهتمام ودراسة كبيرين.

وقد خلص تقرير عالى المستوى للمفوضية الأوروبية إلى أن: دور وسائل الإعلام يتجاوز كثيرا مجرد تقديم المعلومات عن الأحداث والقضايا المثارة فى مجتمعنا أو السماح للمواطنين والمجموعات بعرض حججهم ووجهات نظرهم: فوسائل إعلام الاتصالات تلعب دورا فى تشكيل المجتمع أى أنها مسؤولة لحد كبير عن تشكيل (وليس مجرد الإعلان عن) المفاهيم، ونظم المعتقدات بل وحتى اللغات - المرئية والرمزية وكذلك الشفوية - التى يستخدمها الناس لإضفاء معنى على العالم الذى يعيشون فيه وتفسيره. ومن ثم، يمتد الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام للتأثير فى تفكيرنا بشأن عن من نكون وبشأن الموضع من العالم الذى نعتقد أنه يناسبنا (أو لا يناسبنا): بعبارة أخرى، إن وسائل الإعلام تلعب أيضا دورا رئيسيا فى تشكيل هويتنا الثقافية<sup>(٣١)</sup>. بل وقد يتجاوز تأثير مشاهدة التلفزيون طويلا على الفرد تأثير السياق المباشر الذى يعيش فيه عليه. وقد حاج جورج جرنبر وهو

---

(٣١) المفوضية الأوروبية، تقرير لفريق عالى المستوى بشأن الميمنة السمعية البصرية، رأى المفوض مارسيلينو لوريجا (بروكسل: المفوضية الأوروبية، ١٩٩٨) ٤، ٥.

خبير دولي بارز في تأثيرات التلفزيون، بأن مستهلكي وسائل الإعلام بإفراط يشرعون في الإعراب عن رأى بشأن العالم مستمد مباشرة من رأى وسائل الإعلام، حتى لو كان عالم وسائل الإعلام الذى يتعرضون له بعيدا نوعا ما عن واقع حياتهم اليومية<sup>(٣٢)</sup>.

فيما وراء الفرد، يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر على المعتقدات المشتركة وهوية المجموعة في المجتمع، سواء كان منفصلا، ومتصلا وخلاقا أم لا.

ولا يظل تأثير وسائل الإعلام يجرى على مستوى الفرد فقط، أو حتى في المحل الأول.

إذ يشير جيمس كارى، عالم الاتصالات إلى التأثير "الشعائري" لقدرة وسائل الإعلام على إدامة المعتقدات والعلاقات بين من يصل إليهم. وفي رأيه أنه: ترتبط الاتصالات بشروط مثل التقاسم والمشاركة، الاتحاد والزمالة، والاشتراك في عقيدة واحدة، وأن وجهة النظر الشعائرية ليست موجهة نحو توسيع نطاق الرسائل في المكان، وإنما للحفاظ على المجتمع على مر الزمن، وليست موجهة للعمل على إضفاء المعلومات وإنما عرض المعتقدات المشتركة<sup>(٣٣)</sup>.

ومثل هذه المعتقدات المشتركة محورية لطبيعة الثقافة في مجتمع معين، سواء كان منفصلا أم متصلا أم لا، وسواء كان يشجع الإبداع والتنوع أم لا. وفي البلدان النامية، تم وصف دور وسائل الإعلام أحيانا بأنه "بناء الأمة"، وأنه يخلق إحساسا مشتركا بالهوية، ويسهم في نشوء توافق الرأى بشأن نوع الأمة

---

(٣٢) جورج جيرنير، "الحياة مع التلفزيون: ديناميات عملية التثقيف، فى عمل بريانت ود. زيلمان، محرران: منظورات عن آثار وسائل الإعلام (هيلسايد، ن ج لورنس أريابوم، ١٩٨٦) ١٧-٤٠.

(٣٣) جيمس دبليو كارى، "تهج ثقافى إزاء الاتصالات" فى عمل ج. دبليو. كارى، الاتصالات باعتبارها ثقافة. مقالات عن وسائل الإعلام (بوسطن، نوين هايمان، ١٩٨٩)، ١٨.

التي يتم السعي وراءها. ويؤكد الإطار أو الثقافة أيضا إسهام التنوع والالتزام بالتعددية<sup>(٣٤)</sup>، واحترام كل الثقافات على قدم المساواة وعرضها في وسائل الإعلام. ومثل هذا النهج مهم بصفة خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام في البلدان التي توجد بها مجتمعات كبيرة من المجموعات المهمشة ومن السكان المحليين المستبعدين، وحيث تتعرض الهياكل التقليدية ونظم المعتقدات لتغير وتطور سريعين.

### سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام

يركز نهج الصالح العام تجاه وسائل الإعلام على دعم مساهمة وسائل الإعلام في الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، واستخدام الاتصالات القائمة على المشاركة لتحقيق التنمية، والتعددية الثقافية والوكالة الاجتماعية. ويمكن لأهداف السياسة هذه أن تدعم بعضها البعض. فالخضوع للمساءلة والحوكمة المعززة يمكن

يفتضى حتى ثمار فتح الصالح العام، على الأقل، وجود عدد من السمات الأساسية لمناخ وسائل الإعلام.

أن يساعد في خلق مناخ لقيام إعلام أكثر استنادا للمشاركة، ومن ثم توفير صوت للمجتمعات المهمشة. ويمكن إعلاء الصوت بدوره من إقامة مواطنة أكثر إحاطة ونشاطاً، مما يثرى عملية الحوكمة. ومما يدعم التسامح الثقافي والتعددية، الالتزام بتنوع مضمون الإعلام، وتشجع المشاركة العلمية وضع سياسات أكثر إنصافاً وشمولاً.

---

(٣٤) يقدم تقرير المفوضية العالمية عن الثقافة والتنمية، تنوعنا الخلاق (اليونسكو، ١٩٨٥)، مفهوم الحرية الثقافية باعتباره 'حق مجموعة من الناس في اتباع أو تبني طريقة للحياة من اختيارهم وذلك شرط لازدهار حرية الأفراد'. ٢٥، ٢٦.

ومع ذلك، فإن وجود علاقة إيجابية بين وسائل الإعلام والحوكمة والتنمية ليس أمراً محتماً بأيّة حال. فالآثار النافعة لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود مجموعة متميزة من السمات الخاصة بالإعلام داخل مناخ يمكن من أسباب القوة، ويشمل وإن كان لا يقتصر على، السياسات والقوانين والتنظيمات. ومن بين أهم هذه السمات على المستوى العام: حرية التعبير وسهولة الحصول على المعلومات، المرتبطة بوسائل الإعلام بصفة أخص، والاستقلال عن المصالح المترسّخة، والتنوع الكبير في ملكية وسائل الإعلام ومضمونها، ونطاق وصولها الكبير داخل المجتمع، ووجود قاعدة مستدامة للأصول. ويتوسع الكتاب الحالي في هذا الموضوع البسيط في الأساس.

إن احترام حق التعبير في المجتمع أساسى لقدرة وسائل الإعلام على التأثير على الحوكمة والتنمية، فالصحافة الحرة هي محرك اختبار الديمقراطية والحوكمة الجيدة. فلسبب جيد، فإن فرض القيود على إجراء التحقيقات وإعداد التقارير بشأن الأمور التي تحظى بالاهتمام العام يمكن أن يقوّض بصورة شديدة كل جوانب أداء وسائل الإعلام عملياً، ويعرقل قدرتها على إدانة الحوكمة الجيدة والنهوض بها.

بيد أن الحرية لا تعنى ضمناً ترخيصاً مطلقاً. فكل بلد يفرض قيوداً على ما يمكن نشره أو بثه. ولا يعتبر نشر الأكاذيب الخبيثة التي تنتهك سمعة شخص ما أمراً مشروعاً في أي مكان، ويحظر معظم البلدان الحض على الكراهية، مثلاً على أساس العنصر أو الأصل العرقي. إن وجود توازن سليم بين مختلف الحقوق والمصالح المضاربة أمر حيوى لحماية حرية وسائل الإعلام، والقوانين المقيدة بغير موجب تعرقل بصورة خطيرة قدرة وسائل الإعلام على خدمة الصالح العام.

ثانياً، إن الحصول الميسور والفوري على المعلومات المهمة للعامة، من المصادر العامة والخاصة على حدّ سواء، أمر حاسم للأداء التفاعل لوسائل الإعلام



بالنسبة لأدوارها المختلفة في مجال الحوكمة. ويعتمد الخضوع للمساءلة عن تلك السلطات اعتماداً مفرطاً على القدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة باتخاذ

سمة أساسية ثانية: الحصول الميسور والفوري على المعلومات المهمة العامة أمر جوهري.

القرارات واسترجاعها، لكن فاعلية عملية اتخاذ القرارات تتعزز عندما تكون أسس هذه القرارات مفتوحة أمام التدقيق والنقاش العام. كما يمكن لتدفق المعلومات من خلال وسائل الإعلام أن يحسن تخصيص الموارد، وقيّمته لا تقدر بالنسبة للأداء الفاعل للأسواق<sup>(٣٥)</sup>.

ثالثاً، هناك عادة خليط من وسائل الإعلام وأنواع وسائل الإعلام في المجتمع (وهذه هي الحال على نحو متزايد)، مع أداء مختلف لوسائل الإعلام لوظائف مختلفة. وإجمالاً، فإن وسائل الإعلام يجب أن تكون مستقلة، قادرة على ممارسة نشاطاتها متحررة من تأثير مجموعات المصالح الخاصة بغير مقتضى. وتعمل وسائل الإعلام على خير وجه عندما تكون هذه التشكيلة المتنوعة مزدهرة بشكل كامل: خدمات عامة وخدمات تجارية ومجتمعية وغيرها. وحيث تسيطر

الحكومة أو المصالح التجارية القوية كلية على وسائل الإعلام، فإن قدرتها الشاملة على الإسهام في "عدالة" السياسات الديمقراطية تتعرض للضرر.

سمة أساسية ثالثة: استقلال وسائل الإعلام أمر حيوي.

ولغياب استقلال وسائل الإعلام يمكن التنبؤ به على قدرة وسائل الإعلام على تحقيق الخضوع للمساءلة: ففي الحد الأدنى، يفشل دورها في مراقبة الانتهاكات بالنسبة للمالك المسيطر عليها. وعندما تكون الحكومة هي المالك

(٣٥) البنك الدولي، تقرير من التنمية في العالم، ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢) ١٨٩.

المسيطر، فإن التداعيات بحكم الضرورة ستكون خطيرة. ذلك أن العلاقة الوثيقة مع الحكومة بأكثر من اللازم ستسبب أيضا مشكلات خطيرة من زاوية قدرة وسائل الإعلام على تيسير المشاركة والإسهام في تمكين المواطنين من أسباب القوة. إذ تعتمد المشاركة على القدرة على الإعلان عن الانتقادات للحكومة علانية من خلال وسائل الإعلام، ولا شك أن هذا ستعرقه سيطرة الحكومة. وعندما تسيطر أقلية من أصحاب المصالح الخاصة على وسائل الإعلام، فإن النتيجة ستكون مماثلة تماما. ورغم أن بعض الملاك لا يتدخلون في التحرير، فإن الملكية تعنى ضمنا على النوام درجة من السيطرة الواقعية أو المحتملة ويمكن أن تشكل عقبة كؤودا أمام التعددية والتنوع. وهناك طريقة شائعة لعلاج ذلك هي تطبيق تدابير للحد من تركيز الملكية.

رابعاً، ينبغي أن يعكس مضمون الإعلام بل ويعزز ويحفز تنوع الآراء في المجتمع. ويقتضى تنوع الإعلام طائفة واسعة من المضامين التي تخدم احتياجات

ومصالح جماهير نظارة مختلفة وأغراضا متباينة. إن مضمون الإعلام يجب ألا يعالج مصالح الصفوة في الحضر فقط، بل أيضا مصالح فقراء الريف والحضر،

سمة أساسية رابعة: ينبغي أن تعكس وسائل الإعلام وتعزز التنوع الكامل للآراء في المجتمع.

والأقليات، وغيرها من المجموعات المهمشة. ويجب أن يعكس مختلف الثقافات، ونظم المعتقدات والتطلعات الخاصة بالأقلية وكذلك للأغلبية، وأن يفعل ذلك بطريقة غير متحيزة.

وبالمثل، فإن النهوض بالخضوع للمساءلة يقوم على فكرة وجود قطاع للإعلام يركز إجمالا على طيف كامل من القضايا التي تشكل شاعلا عاما، بما في ذلك تغطية طائفة عريضة من الآراء والقوى الفاعلة، ليس فقط المسؤولين ولكن أيضا القوى الاجتماعية الفاعلة والقوية الأخرى.

خامسا، إن وسائل الإعلام الفاعل يجب أن تغطي بنطاق وصول عريض إلى المجتمع، وأن تتوافر ويسهل الحصول عليها من قبل كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وعبر أعرض مساحة إقليمية. ويمكن أن تشمل العوامل التي تؤثر على نحو متميز على نطاق وصول مختلف وسائل الإعلام،

سمة أساسية خامسة: ينبغي أن تكون كل المجموعات في المجتمع قادرة على الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها.

المعدلات المرتفعة للأمية، وتعدد اللغات والشعوب الأهلية الكثيرة، ومدى البعد عن المراكز الحضرية، وصعوبة التضاريس، وضعف شبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكلفة معدات الإعلام، بما في ذلك أجهزة الاستقبال وعدم وجود الكهرباء. وضمان أن تتوافر وسائل الإعلام المختلفة لمن يعيشون على الهامش، اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وجغرافيًا، يمكن أن يمثل تحديًا كبيرًا ومع ذلك فهو أمر ضروري، إذا أردنا ضم السكان بأكملهم، أو ما يقرب من ذلك، ومنحهم صوتًا.

وأخيرًا، فإن وجود قاعدة موارد مستدامة أمر حاسم لوجود إعلام فاعل. والقاعدة المالية الملائمة والمستدامة أمر حيوي لأداء كثير من وظائف وسائل الإعلام، مثل الأنشطة الأكثر استخدامًا للموارد الخاصة بتقارير التحقيقات والشنون الجارية.

وأخيرًا، فإن الأمر يقتضي توافر قاعدة اقتصادية ومؤسسية مستدامة.

وبعض مصادر التمويل ينطوي على مخاطر لصيقة به، فإمكان حجب التمويل العام يعطى للحكومات وسيلة ضغط للتأثير على وسائل الإعلام، في حين أن المعلنين يمكن أن يستخدموا قدرتهم على التحول إلى منافذ أخرى للحصول على تغطية أكثر موثاقاة. ويفاقم عدم كفاية الموارد الاعتماد على مصادر التمويل، سواء كانت عامة أم خاصة، ويزيد خطر النفوذ المتحيز أو الخارجى أو الرقابة.

وقد تجد وسائل الإعلام فى البلدان النامية، بفرصها المحدودة للحصول على الاستثمارات والإيرادات، أنه من الصعب بصفة خاصة الموازنة بين احتياجات القدرة على البقاء اقتصاديا والاستقلال والتنوع.

بيد أن الاستدامة تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية<sup>(٣٦)</sup>. وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى العلاقات بين هيئات البث والمجتمع أو الجمهور الذى تخدمه، بما فى ذلك مصداقيتها فى عيون ذلك المجتمع. ويمكن قياس عواقب فقد دعم الجمهور على هيئات البث التجارية بصورة مباشرة من حيث الإيرادات. فلدَى هيئات البث التى تقدم خدمة عامة وهيئات البث المجتمعية التزامات محددة إزاء المجتمعات أو الجماهير التى تخدمها، ويمكن أن يؤثر فقد الدعم الاجتماعى، مقابلا بنسبة الجمهور أو المواقف العامة، بصورة خطيرة على استدامتها، بما فى ذلك قدرتها على تبرير حصولها على التمويل العام وغيره من الموارد.

وتشير الاستدامة المؤسسية إلى العلاقات الهيكلية التى تحرك عمل جهات البث. فعلى سبيل المثال، فإن الحوكمة الشفافة والفاعلة لدى جهة البث العامة، محورية بالنسبة لمصداقيتها واستمرار قدرتها على العمل. وبالنسبة لجهات البث المجتمعية، فإن المشاركة عن طريق إخضاعها للمساءلة أمام مجتمعاتها، شرط ضرورى للنجاح. وبالمثل، تحتاج جهات الإرسال التجارية أيضا إلى هياكل كفنة وفاعلة للإدارة لتحقيق أهداف الأعمال الخاصة بها.

---

(٣٦) ألفونسو جوميسيو - داجرون، مقترح الطرق السعيد: أربعة جوانب للاتصالات من أجل التنمية والتغيير الاجتماعى المستدام (جرى التكليف به من أجل هذه الدراسة). ١٧-١٥.

## المناخ الأعرض

تدرج هذه السمات الأساسية في العمليات الأعرض للتنمية السياسية والمؤسسية. فالقوانين والسياسات المرتبطة بها يمكن أن تماثل ورق الحائط، تفيد في الزينة ولكن يصعب اعتبارها مؤشراً موثقاً به على ما يحدث فعلاً تحت

السطح. وفي عدد كبير للغاية من الدول، تكون سياسات الإعلام موضع احتفاء كبير، لكن تنفيذها لا يرقى إلى مستوى الطموحات المعرب عنها.

المناخ الأعرض مهم أيضاً لتوفير الظروف القضيّة إلى نفع الصالح العام إزاء وسائل الإعلام.

وتمثل سمة أساسية في احترام حكم القانون والالتزام العام به. ويقتضى هذا وجود قضاء فاعل. وبدون وجود ذراع للتنفيذ للحفاظ على الحماية التي يسبغها القانون، يمكن حتى أن يثبت أن محاولات خلق مناخ قانوني وتنظيمي إيجابي لا جدوى منها.

ويتضمن حكم القانون عدداً من المبادئ، بما في ذلك وجود إطار هرمي متطور من القوانين التي يتوجها الدستور، وتوافر الاحترام الواسع لهذه القوانين وتطبيقها بدون تمييز، وفصل الوظائف التنفيذية عن الوظائف القضائية، واحترام أحكام القضاء والعمل بمقتضاها.

وتوضح أمثلة كثيرة كيف أن غياب حكم القانون يمكن أن يجهض تحقيق أهداف الصالح العام في مناخ الإعلام. فعلى سبيل المثال، فقد ألفت دراسة أجرتها

إن غياب حكم القانون يمكن أن يجعل تشريعات الإعلام وسياساته أمراً لا طائل منه.

رابطة المحامين الدولية في عام ٢٠٠٠، الضوء على المشاكل الخطيرة المتعلقة باستقلال القضاء في ماليزيا في دعاوى سياسية، بما يتناقض مع الاحترام الجيد لحكم القانون وذلك في دعاوى الأعمال<sup>(٣٧)</sup>. ونتيجة لذلك، جرت إساءة استخدام قوانين القذف والشغب، إلى جانب فرض ضوابط تنظيمية على وسائل الإعلام، وذلك لإسكات الانتقادات الموجهة للحكومة والحيلولة دون فضح الفساد وغيره من الآثام.

وفي زمبابوي، طرحت المحكمة العليا جانبا القوانين التي تقيد حرية التعبير باعتبارها غير دستورية في عدد من المناسبات، مما حطم احتكار الحكومة لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية<sup>(٣٨)</sup> وألغت حظرا على نشر الأنباء الكاذبة<sup>(٣٩)</sup> ومنعت احتكار الحكومة للبيث<sup>(٤٠)</sup> وفي بعض الحالات، مثل إلغاء احتكار البيث، رفضت الحكومة ببساطة تنفيذ هذه الأحكام.

وهكذا، فإن غياب حكم القانون يزيد بصورة كبيرة خطر الإخفاق التنظيمي، بغض النظر عن نوعية التنظيم، لاحتمال أن يقوض ذلك استقلاله ويجهض أعماله. وإضافة لذلك، فإن استمرار نظام قانوني يسمح بالفساد بعد أن تفضحه وسائل الإعلام، يحد بدرجة كبيرة من قدرة مثل هذه الوسائل على إحداث التغيير.

---

(٣٧) انظر العدالة معرضة للخطر: ماليزيا في ٢٠٠٠ (لندن: معهد حقوق الإنسان، رابطة المحامين الدولية، ٢٠٠٠) متاح في:

[http:// archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp](http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp).

(٣٨) إعادة تجهيز شركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية و 513 (1996): Anor, 41LR.C (٣٩) قضية شانونوكا وتشوتو ضد وزارة الداخلية والمدعي للعام. الحكم رقم S.C.361/2000 (ميو ٢٠٠٠).

(٤٠) قضية كابنل راديو ضد وزارة الإعلام، البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ٢٢، الحكم رقم S.C.99/2000 (سبتمبر ٢٠٠٠).

كما أن هناك عدداً آخر من العوامل المهمة لصحة وسلامة وسائل الإعلام، منها الدعم المؤسسي المصاحب. ففي مقدور الروابط المهنية القوية والفاعلة أن تقوى كثيراً جهود وسائل الإعلام للحفاظ على استقلالها، وتمكن من ظهور مؤسسات فاعلة للتنظيم الذاتي لاستكمال التنظيم الحكومي بمدونات ومعايير لوسائل الإعلام. وفي مقدور النقابات أن تقوى سطوة الصحفيين وغيرهم من العاملين بالإعلام في إنتاج مضمون غير متحيز عالٍ النوعية، والدفاع عن ممارسات الصحافة غير المتميزة في مواجهة المصالح الفئوية. وتستطيع منظمات التدريب أن تبني وتنمي قدرة ومهنية العاملين بالإعلام. إن الصحافة الرسمية تكون جوفاء في غياب الموهبة الخلاقة، الميلالة لممارسة مهاراتها والوسائل المتاحة لها لتوعيتها وتدريبها للارتقاء بها لمستوى أعلى.

إن القدرة على إشباع الاحتياجات المادية، وتوافر قنوات ومنافذ التوزيع، وأسواق الإعلان الفاعلة، هي أمور مهمة.

إن عدم توافر الحاجات المادية اللازمة لصحافة حرة، بما في ذلك ما يكون أساسياً مثل ورق الصحف، أو عدم توافر منافذ توزيع القنوات للبيث، يمكن أن يؤثر على المجتمع ككل بصورة خطيرة.

وفي حالة الصحف والمجلات، فإن إقامة نظام عادل ومفتوح من أكشاك الصحف وغيرها من وسائل التسليم، أمر جوهري. ويمكن لمنظمات رصد وسائل الإعلام وبحوث التسويق، أن تيسر نمو الإعلام. ويمكن للحكومة أن تسنّ حوافز ملائمة من خلال سياسات الضرائب والحوافز وغيرها من الوسائل.

وأخيراً، فإن تأثير سياسة وقوانين الإعلام جيدة النوعية يعتمد في نهاية المطاف على مدى حسن تطبيق هذه القوانين والسياسات، ويركز هذا الدليل أساساً على الإطار القانوني والسياسي وليس على دور الحكومة والقضاء والمجتمع

المدنى والقوى الفاعلة الأخرى فى ضمان التنفيذ الفاعل. بيد أن مثل هذا التركيز على التنفيذ حاسم وينبغى أن يمثل شاغلا أساسيا لمستخدمى هذا الدليل.

إن كل هذه العوامل مهمة، وفى مقدور الحكومات أن تتخذ تدابير لإقرارها وتدعيمها. وترد الإشارة لها فى البابين الثانى والثالث فى الأماكن المناسبة.

### الدعائم المعيارية وتوافق الرأى الدولى الناشئ

يركز هذ الدليل على العلاقة بين البث والصالح العام. ويهتم بصفة خاصة بكيف يمكن لأطر السياسة أن تمكن وسائل الإعلام بأكثر الطرق فاعلية من إخضاع السلطات للمحاسبة للصالح العام، وتوفير منابر للنقاش العام المستنير والشامل، والمساعدة فى ترسيخ الحوكمة الفاعلة. باختصار، إنه يركز على العلاقة بين البث والمجتمع.

تشمل القيم الكامنة وراء هذا النهج ما يلى:

ويتبنى الدليل نهجا معياريا، إزاء هذه القضايا، ساعيا إلى تمكين صناع السياسة وغيرهم من مستخدميه من تكييف التحليلات والأمثلة المعروضة هنا مع سياقاتهم الخاصة المحددة. بيد أنه كما يبين العنوان، فإن المؤلفين اعتمدوا منظورات معيارية، وقد يكون من المفيد الإعراب صراحة عن القيم الكامنة وراء

ذلك. وكثير من التوجيه المقدم يجد جذوره فى القانون الدولى والممارسة الجيدة المعترف بها - والمقننة أحيانا - لكن البعض منه ينبثق

الدور الحاسم لوسائل الإعلام  
فى الممارسات الديمقراطية.

من خبرة المؤلفين وتقييماتهم الخاصة بهم، وتلك الخبرة نفسها متجذرة فى مجموعة من القيم المحددة.



فأولاً، يحتاج الدليل لصالح إطار من الحوكمة الديمقراطية ويقع فى ثاباده، حيث يمثل دور وسائل الإعلام جزءاً حاسماً من عملية التدقيق والموازنة التى تمكن النظم الديمقراطية، من العمل لصالح شعوبها. ويحتاج هذا النهج بأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون فاعلة أو مستدامة بدون إعلام نابض بالحياة قادر على العمل للصالح العام.

ثانياً، أنه يندرج فى إطار حقوق الإنسان، حيث تعد حقوق الفرد أساسية ليس

لمجرد أنها مفيدة للمجتمع (أى فى توفير كايح على أعمال الحكومة)، ولكنك لأنها قيمة بطبيعتها وجديرة بالتمسك بها.

وثالثاً، فإنه يايح بأن نظم الحكم التى تنظم دور وسائل الإعلام داخل المجتمع لابد من تكييفها مع سياقات مثل هذا المجتمع. ولا يقصد بهذا الدليل أن يوفر مجموعة شاملة من وصفات السياسة. وبدلاً من ذلك، فإنه يوفر مجموعة من الأمثلة والمعايير والقواعد التى تشكل نهج الصالح العام إزاء سياسة وسائل الإعلام وتنظيمها والتى يمكن تطبيقها وتكييفها فى مختلف السياقات.

رابعاً، يسلّم المؤلفون بأن كثيراً من النقاش حول دور وسائل الإعلام فى الحوكمة ليس تقنياً فى الأساس، بل سياسى بطبيعته. وهو يركز على كيف

يستطيع المجتمع، أن يجعل صوته مسموعاً فى النقاش العام والسياسة، ومن ثم يستطيع أن يمارس سلطة الاتصال فى المجتمع. ويواجه الناس الذى يعيشون فى فقر تحديات كبيرة فى جعل صوته مسموعاً.

ويعتقد المؤلفون أن بناء وسائل الإعلام الفاعلة التي تعمل للصالح العام مكون حاسم في التمكين للتنمية الديمقراطية والسلمية التي ترتقي بمصالح الناس الذين يعيشون في فقر.

إن كثيراً من الشواغل المتعلقة بوسائل الإعلام المثارة في هذا الدليل طويلة الأمد، ولم يكن تاريخ الجدل حولها سعيداً على الدوام. ورغم أن هذا الدليل يركز على السياسة والأطر التنظيمية على المستوى القطري، فإن الجدل على المستوى القطري يتأثر، تاريخياً وحالياً، بالجدل على المستوى الدولي. وهناك تاريخ طويل من الجدل والمحااجة الذي اتسم جزء كبير منه بالاستقطاب الحاد حول القضايا التي ألقى عليها الضوء في هذا الدليل مثل النفوذ الحكومي المفرط، وعمل وسائل الإعلام لتحقيق مصالح تجارية ضيقة وليس مصالح عامة، وتركز ملكية وسائل الإعلام، واتعدام التنوع والتعددية في وسائل الإعلام، والنقص في فرص الوصول إلى وسائل الإعلام ومضمونها بالنسبة لمن يعيشون في فقر، وغير ذلك.

وحتى التاريخ الحديث نسبياً شهد نهجا جديداً مختلفاً لفهم تأثيرات الإعلام على عمليات التنمية. فمع تعرض وسائل البث لموجة من التدويل خلال الستينيات والسبعينيات، انبثقت منازعات وخلافات شتى، أحياناً من منظورات قيم مختلفة بصورة كبيرة. وأصبحت قضية بث الإشارات اللاسلكية المباشر بالسواحل عبر الحدود قضية رئيسية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وأثارت شواغل ثقافية وتجارية وسياسية بين كثير من البلدان النامية، رغم أن المحصلة كانت هي السموات المفتوحة عملياً القائمة حالياً. وجرت المناقشة الأكثر استعاراً في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وكانت تتعلق بما سمي النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات، مما أسفر عن إنشاء اليونسكو لجنة للنظر في المشاكل العالمية المتعلقة بالاتصالات<sup>(٤١)</sup>.

---

(٤١) اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات التي وضعت تقريرها المعنون "أصوات كثيرة وعالم واحد" وقدمته لمؤتمر الجمعية العامة لليونسكو في ١٩٨٠، والذي صادق عليه.

ويعتقد كثيرون في العالم النامي، وفي أماكن أخرى أن بناء عالم ما بعد الاستعمار يقتضي إعادة النظر في الديناميات والهياكل الدولية - بل وحتى الحوكمة والاتصالات الدولية - لكي نضمن، بين أمور أخرى، "مزيدا من العدالة، ومزيدا من الإنصاف، وكثيرا من المعاملة بالمثل في تبادل المعلومات"<sup>(٤٢)</sup>. وقد عارض دعاة الحلول التي يوفرها السوق، بما في ذلك مصالح وسائل الإعلام التجارية الكبرى وحكومة الولايات المتحدة، بصورة عنيفة كثيرا من الدعايات التنظيمية للنظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات، وحاجت بأنها تنتهك مصالح حرية التعبير الأساسية. وقد اختزلت المناقشات المخلصة التي شوهتها سياسات الحرب الباردة، على مقولات تثير الضغائن، ولا يزال المذاق المر العالق مستمرا إلى اليوم. ولقد كانت المشاعر ثائرة، إلى حد أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انسحبتا من اليونسكو بسبب هذه القضايا (ولم تعودا إلا أخيرا).

ويركز تيار في هذا الجدل، يمثل في بعض النواحي محاولة لسد الفجوة بين الجانبين، على فكرة أن الاتصالات حق. وتتمثل هذه المقولة التي أثارت بداية في أوائل السبعينيات، في أنه في سياق النمو الحاشد في أساليب وتكنولوجيا الاتصالات، ينبغي ترسيخ الحق في الاتصال لتعميق حرية التعبير، وبما يؤدي إلى حوار أكثر احتداما واحتراما وتفاعلا بين الناس والمجموعات في المجتمع. وأخيرا جدا، مارست فكرة الحق في الاتصال - وبصورة أقل اتساما بالطابع الرسمي حقوق الاتصال - تأثيرا ما على المناقشات الدائرة حول الإعلام في القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات<sup>(٤٣)</sup>.

---

(٤٢) مقدمة لكتاب أصوات متعددة وعالم واحد، لرئيس اللجنة، سين ماكبريد (اليونسكو، باريس ٨٠)، ١٨.

(٤٣) ريفر كوهلر، لماذا تثير الحقوق في الاتصال مثل هذا الخلاف؟ في عمل مؤسسة هاينريش بول، محرر، رؤى في العملية. القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات، جنيف ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٤ (٢٠٠٤). وكذلك في مطبوعات الرابطة العالمية للاتصالات المسيحية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. متوفر في: [http://wacc.dev.visionwt.com/wacc/our\\_work/thinking/communication\\_rights/why\\_are\\_communication\\_rights\\_so\\_controversial](http://wacc.dev.visionwt.com/wacc/our_work/thinking/communication_rights/why_are_communication_rights_so_controversial).

وتبين عوامل مختلفة أن المناقشات الدولية حول دور وسائل الاتصال فى التنمية أصبحت بناءة بدرجة أكبر مما كانت عليه فى الماضى. لقد انتهت الحرب الباردة وغدت ديناميات القوة العالمية أكثر تعقيداً وتعدداً فى الأوجه من جراء ذلك. وقد أصبحت الديمقراطية أكثر تجزراً فى كثير من البلدان مما كانت عليه فى الثمانينيات، وغدا التسليم بأهمية وسائل الإعلام فى التنمية أكثر شمولاً على النطاق العالمى منه فى الماضى. وربما يسبق كل ذلك فى الأهمية، أن كل القوى الفاعلة تقريباً (على الأقل خارج الحكومات) تحتاج بأن حرية التعبير حجر أساسى ولا يخضع للمساومة فى كل المناقشات الدائرة فى هذا المجال، وأن كثيراً من النقاش حول نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام يجب أن يركز على تمكين الناس الذين يعيشون فى فقر من ممارسة حقوقهم فى حرية التعبير، وهى حقوق تستحيل ممارستها بدون إنشاء منصات يستطيعون التواصل من خلالها<sup>(٤٤)</sup>.

---

(٤٤) عقد اجتماع فى مركز بيلاجيو بمؤسسة فورد فى ٢٠٠٣، جمع مجموعة من القوى الفاعلة فى مجال الإعلام، وتباين آراؤها بشدة وتختلف خلفياتها لتقييم درجة توافق الراى حول قضايا تتعلق بحرية الإعلام والفقر. ويشير البيان الصادر عنه إلى الاتفاق على كثير من القضايا. انظر بيان بيلاجيو المعنى بالإعلام والحرية والفقر، متوافر فى:

<http://www.panos.org.uk/global/Rprojectdetails.asp?ProjectID=1033&ID=1002&RProjectID=1058>.

## **الفصل الثانى**

### **قطاعات البث وأنواعه**



رغم أن كثيرا من الممارسات الجيدة التي نوقشت في الباب الثاني من هذا الدليل وثيقة الصلة بكل وسائل الإعلام، فإن محور التركيز في هذا الدليل ينصب في المحل الأول على وسائل البث التقليدية (أى الإذاعة والتلفزيون). وفي عصر يُكرّس فيه قدر متزايد دوما من الاهتمام للإعلام الخبرى، على الأقل فى وسائل الإعلام، بما فى ذلك الأشكال المتعددة التى يوفرها الإنترنت ويواصل فيه الإعلام المطبوع الإطاحة بالتنبؤات السابقة لأنها عن زواله، فإن هذا الأمر يستحق تفسيراً.

والعوامل التى أثرت على القرار الخاص بالحد من نطاق الدليل بهذه الطريقة موجزة فى هذا الفصل، وتستخدم كمقدمة للأقسام التالية التى جرى فيها وصف الأنواع الرئيسية للبث ودينامياتها وعلاقاتها المتبادلة.

### أضواء على البث

يحتل البث موقعا يجعل له تأثيراً ضخماً على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى كل أنحاء العالم تقريبا. لعدد من الأسباب. ويقارن الجدول (٢-١) فرص الوصول للإنترنت والتلفزيون مع التلفزيون (بما فى ذلك السوائل المنزلية) والإذاعة.

يركز هذا الدليل على البث لأن..

ورغم أنه قد يكون من المعقول أن نخلص إلى أن ذوى الدخل المرتفع يستطيعون أن يحصلوا على كثير من معلوماتهم وإعلامهم من على الإنترنت، فالمؤكد أن هذه ليست هى

الإذاعة والتلفزيون هما الوسيلتان للإعلام اللتان تصلان لأبعد مدى، خاصة بين الفقراء.

الحال لدى مجموعة الدخل الأدنى والشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وهنا تعتبر الإذاعة والتلفزيون (تشاهد نسبة صغيرة فقط السوائل المنزلية) منافذ للإعلام فى المحل الأول. وفى حين أن المشاهدة والاستماع الجماعيين أكثر شيوعا فى البلدان الفقيرة عنها فى البلدان النامية، فإن النسبة الفعلية من السكان التى تستهلك الإذاعة والتلفزيون من المرجح أن تكون أعلى نسبيا من النسبة التى تملك جهازها الخاص. وإضافة لهذا، بلغت تغطية الإذاعة والتلفزيون فى ٢٠٠٢ (أى السكان الذين يعيشون فى مناطق يمكن أن تتلقى الإرسال) ٩٦ و ٩٣ فى المائة على التوالي<sup>(١)</sup>.

#### الجدول ١.٢ الإجمالى لكل ١٠٠ من السكان من :

مشاركة الإنترنت، مشاركة الإرسال التليفونى، أجهزة التلفزيون،

سائل منزلى للتلفزيون كنسبة مئوية من إجمالى أجهزة التلفزيون والراديو.

أجهزة الراديو آخر الأرقام	نسبة منوية من التلفزيونات ذات السوائل المنزلية آخر الأرقام	أجهزة التلفزيون آخر الأرقام	التليفونات (الأرضية + المحمولة) ٢٠٠٤	الإنترنت ٢٠٠٤
١٦	٣	٨	٧	٢
٣٧	١٢	٣٢	٤٤	٨
٤٨	٩	٣٧	٦٩	١٦
٧٤	٢٢	٧٤	١٣١	٥٣

المصدر: تقرير الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية ٢٠٠٦، الجدول،

١٩ (أرقام الراديوهاست حسب بترجيح عدد الراديوهاست لكل ١٠٠ من السكان)

بعدد السكان).

(١) تقرير الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية (جنيف، ٢٠٠٣).



ولا تتوافر الأرقام القابلة للمقارنة بصورة مباشرة بالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة والإنترنت. بيد أن الجدول (٢-٢) يبين أنه فيما عدا استثناءات قليلة خاصة في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال، فإن توزيع الصحف يقل كثيرا عن عدد الراديوها٢.

يسبق البث الصحف من حيث التوزيع.

وقد خلص مسح شامل حديث للتلفزيون في عشرين بلدا أوروبيا، تمر جميعها فيما عدا أربعة منها، بمرحلة انتقال إلى ما يلي<sup>(٢)</sup>.

على الرغم من التوسع السريع في الإنترنت، فقد احتفظ التلفزيون بجاذبيته

إن مشاهدة التلفزيون آخذة في الارتفاع، وهي المصدر الأساسي والأكثر تأليفاً للمعلومات في مناطق كثيرة.

الكبيرة للمشاهدين على اتساع العالم كله. وخلال السنوات العشر السابقة، أخذت مشاهدة التلفزيون تتزايد، وبلغ متوسط وقت المشاهدة في أوروبا أكثر من ثلاث ساعات يوميا. وزاد متوسط زمن مشاهدة الكبار له..

في وسط وشرق أوروبا من ٢٠٨ دقائق في ٢٠٠٠ إلى ٢٢٨ دقيقة في ٢٠٠٣<sup>(٣)</sup>.

---

(٢) كانت البلدان المدرجة هي: ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وأستونيا وفرنسا وهنغاريا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية مقدونيا، ورومانيا، وصربيا، سلوفاكيا وسلوفينيا وتركيا والمملكة المتحدة. ولم تكن بيانات المشاهدة متوفرة لأول بلدين.

(٣) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: السياسة والاستقلال، المجلد الأول (٢٠٠٥)، ٣٩.

الجدول (٢-٢) توزيع الصحف لكل ١٠٠ من السكان

(أحدث الأرقام) اتجاهات الصحافة العالمية WAN، ٢٠٠٤

بلدان تمر بمرحلة انتقال	أمريكا اللاتينية
بلغاريا ٤٧	أكوادور ١٤
أوكرانيا ٢٧	كوستاريكا ١١
سلوفينيا ٢١	السلفادور ٦
أستونيا ٢٠	الأرجنتين ٥
جمهورية التشيك ١٩	البرازيل ٥
لاتفيا ١٨	الجمهورية الدومينيكية ٤
هنغاريا ١٨	كولومبيا ٤
صربيا- الجبل الأسود ١٦	أوراجواي ١
كرواتيا ١٤	آسيا
بيلاروسيا ١٣	ماليزيا ١٨
بولندا ١٣	الصين ٩
سلوفاكيا ١٢	باكستان ٨
مقدونيا ١٠	الهند ٤
رومانيا ٧	سرى لانكا ٤
البوسنة والهرسك ٣	إندونيسيا ٣
أفريقيا جنوب الصحراء	منغوليا ٢
جنوب أفريقيا ٤	شمال أفريقيا
زامبيا ٤	مصر ٤
أوغندا ٠,٦	تونس ٣
تنزانيا ٠,٣	المغرب ٢

الأرقام مقربة لأقرب وحدة

وإضافة لذلك، فإنه على الرغم من أن الثقة العامة في وسائل الإعلام قد انخفضت في بعض البلدان في السنوات الأخيرة، فإن كل التقارير القطرية الواردة في هذا البحث تؤكد أن التلفزيون لا يزال هو المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى السكان<sup>(٤)</sup>، وأنه "على نطاق واسع يعتبر الوسيلة الأكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام"<sup>(٥)</sup>.

وقد توصلت دراسة غطت عشرين بلداً في أفريقيا، إلى أنه على النقيض من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: فإن الإذاعة تسيطر على طيف وسائل الإعلام، وتوافر التلفزيون أقل اتساعاً في نطاقه، خاصة في المناطق الريفية. ولا تزال الصحف مركزة في المراكز الحضرية بأنماط نمو مختلفة عبر البلدان. وفي قطاعات الإعلام الجديدة، كان الأخذ بالإرسال التلفزيوني المحمول مدهشاً لأقصى حد، متجاوزاً بصورة مفرطة استيعاب الإنترنت<sup>(٦)</sup>.

وسيطرة البث لا تدعو للدهشة، فالبث - خاصة البث الإذاعي - منخفض التكلفة، ويسهل استعماله، وفي المتناول على نحو ميسور.

ومن الصديق أيضاً أن البث لا يمنح امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة. وسهولة المنال هذه مصدر قوة كبيرة، في ضوء أن أمية الكبار تبلغ ٣٨ في المائة في البلدان منخفضة الدخل، حيث يعيش ٣٧ في المائة من سكان العالم، وبالطبع

---

(٤) المرجع المذكور، ٤٠.

(٥) المرجع المذكور، ٢١.

(٦) تقرير مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي، تقرير موجز للبحوث (إبى بى سى، اتحاد الخدمات العالمية، ٢٠٠٦، ١٣).

فإن معدل حدوث ذلك أعلى كثيرا بين الفقراء في هذه البلدان<sup>(٧)</sup>. وإضافة لذلك، فإن حديث البث أكثر سهولة بالنسبة للمجموعات الثقافية المهمشة بلغاتها الأصلية.

الإذاعة لا تعطي امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة، وهي منخفضة التكلفة ويسهل استخدامها وأيسر منالا بصورة فورية.

والإذاعة سهلة المنال بصفة خاصة من النواحي المالية. فجهاز استقبال الإذاعة الرخيص لا يتكلف حالياً سوى دولارين أو ثلاثة

دولارات، وهو بالنسبة لكثير من أكثر سكان العالم فقرا المصدر الوحيد للأبناء والمعلومات بعد الاتصال بالمحاذثة شفاهة. وهو لا يحتاج إلى كهرباء، أو حتى إلى بطاريات في حالة النماذج التي تديرها الرياح. وإلى حد بعيد، فإن محطة الإذاعة من زاوية إمكاناتها للاستخدام الصغير على نطاق واسع، وإمكانات المشاركة في الاتصال، يمكن أقامتها بمبلغ صغير يصل إلى ١٠٠٠ دولار وتكاليف تشغيلها منخفضة جداً.

وفي حين أن البث ليس للإعلام فحسب بل يقوم على المشاركة، فإنه

حينما يكون البث قائما على المشاركة، فإنه يمكن أن ينهض بتدفق المعلومات في الاتجاهين بين الناس والحكومة، ويمكن أن يكون مكونا مهما للديمقراطية القائمة على التداول.

يستطيع أن يساعد في بناء القدرات التي تسهم في توفير مناخ صحي للحكومة، ويشجع قدرات القيادة التعاونية، والثقة بالنفس، والمشاركة الجماعية. ويستطيع جمهوره، بما في

ذلك من يكونون في غير هذا مهمشين ولا صوت لهم، أن يسهموا في وضع جدول الأعمال، والتعبير عن مكنوناتهم، والتأثير على مجتمعهم المحلي أو على مجتمعهم بأسره، والدعوة للعمل الحكومي. وتنهض الكتلة الحرجة لمثل هذه البرمجة بتدفق

(٧) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ٢٠٠٧: التنمية والجيل التالي (٢٠٠٧)، جدول ١.

يسير فى اتجاهين للمعلومات بين الحكومة والناس بما لا يفيد فى النهوض. بالسياسات الأفضل تصميمًا والتنفيذ الأكثر فاعلية للمشروعات فحسب، وإنما يفيد أيضا فى إلقاء الضوء على مشروعات التنمية المعيبة، والآثام، أو السياسات أو البرامج الحكومية التى يمكن أن تضر بالفقراء.

وتتحو جهات البث المستندة للمجتمع وبعض جهات البث للخدمة العامة، لأن تكون مستندة للمشاركة بدرجة عالية وتشجع التفاعل الإيجابى المباشر والمناقشات على موجات الأثير. وفى مقدورها أن تمكن المجتمعات من تطوير وإدامة المعارف، والأهلية، ومهارات التفكير الانتقادی من أجل مشاركة المواطنين عريضة القاعدة والتى تعد حيوية بالنسبة للتنمية القائمة على المشاركة. وهى إجمالا، مكون أساسى فى ثقافة الديمقراطية القائمة على التداول.

خلاصة القول، إن قوة قطاع البث ونطاق وصوله مهمان بصفة خاصة فى سياق البلدان النامية، حيث قد تكون الكتلة الأساسية من السكان أميين أو شبه أميين، وحيث قد تكون أعداد كبيرة من السكان معزولين عن الأخبار والمعلومات والخطاب العام<sup>(٨)</sup>. والصحف عادة لا تكون فى متناول سوى الصفوة المتعلمة ولا تتوافر إلا فى البلدات والمدن الكبيرة. ويفتقر الإنترنت حتى لو توافر، للقدرة والمرونة اللتين يحظى بهما البث، خاصة الإذاعة، بما يتفق مع التعدد الثقافى واللغوى<sup>(٩)</sup>.

---

(٨) انظر على سبيل المثال: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠ التصدى للفقير (٢٠٠٠)، ٤.

(٩) انظر على سبيل المثال، كارتر الزروث، تشارلس كينى: خيارات البث والتنمية للبنك الدولى مجموعة البنك الدولى، أكتوبر ٢٠٠٣، ٣، ٤.

ومن الزاوية العملية، أثر بعض السمات  
الفريدة للبت، مقارنة بوسائل الإعلام  
الأخرى، على القرار بالتركيز على البت.

وإجمالاً، يحتفظ البث بدور  
محوري في الحياة الاجتماعية والثقافية  
والسياسية، خاصة في تلك الأثناء من  
العالم وبين تلك المجتمعات التي يمكن أن

تستفيد لأقصى حد من العولمة والتنمية، بيد أن هناك اعتبارات عملية تؤثر أيضاً  
على نطاق هذا الدليل. فلتشكيلة من الأسباب، منها استخدام الطيف الإذاعي، وهو  
مصدر عام نادر، والسمات المميزة للبت (والتي وصفت باعتبارها مدى تغلغله،  
مدى اجتياحه، مدى عموميته وتأثيره)<sup>(١٠)</sup>، فإن طبيعة وشكل تنظيمات وسائل البث  
يتميزان ويختلفان كثيراً عنهما في الإعلام المطبوع والإنترنت. وعلى الرغم من  
أنه ليس هناك شك في الحاجة إلى دليل للممارسات الجيدة لتمكين مناخ وسائل  
الإعلام الأخرى من أسباب القوة، فإن التأثير والنطاق الفريدين للبت وسماته  
ومتطلباته المميزة في السياسة والتنظيم، أمر يستحق تكريس دليل له.

### أنواع البث الأساسي

يمكن تحديد البث، الإذاعة والتلفزيون على حد سواء عبر طائفة من النماذج  
المتداخلة للملكية والسيطرة، من جهات البث التي تسيطر عليها الدولة، إلى الملكية  
التجارية الخاصة على الصعيدين الدولي والمحلي، والملكية التي لا تسعى للربح  
والملكية المجتمعية. وكل منها تحكمه ديناميات مختلفة، ويجسد مجموعة متباينة من  
المصالح، ولكن الشكل في أي بلد معين يتحدد بصفة عامة نتيجة تطور تاريخي  
فريد، وأحياناً طويل ومعقد. ليس هناك نظامان متماثلان، ويخفق مفهوم نموذج

---

(١٠) دميان تاجيني دسيفان فير هولست، 'الانتقال إلى التنظيم الرقمي وتنظيم المضمون، في د. تسامبيني،  
محرر. إصلاح الاتصالات (لندن: معهد بحوث السياسة العامة ٢٠٠٠).

البث "المثالي" عندما يواجه تنوع السياقات الوطنية المختلفة. فليس هناك مقياس واحد يناسب الجميع.

وحتى عشرين سنة خلت، كان يمكن تصنيف البث القومي حسب النظم السياسية القائمة فى كل من البلدان المعنية. وكان يوجد فى معظم البلدان الأوربى محتكر واحد للبث، وإن كان يعمل وفق مجموعات مختلفة من المبادئ فى الغرب (الخدمة العامة) عنها فى الشرق (سيطرة الدولة). وفى أفريقيا ومعظم أنحاء آسيا، كان البث القومى مملوكا للحكومة وهى التى تديره بشكل قاطع. وفى الطرف المقابل، كان نموذج المشروع الحر الأمريكى للبث مطبقا فى معظم أنحاء الأمريكتين (باستثناءات ملحوظة). وكان عدد البلدان التى تضم نظاما "مختلطة"

حتى على خلاف ما كان قائما منذ بضعة عقود خلت، توجد الآن تشكيلة واسعة من نماذج البث من حيث الملكية والسيطرة.

صغيرا، وشمل المملكة المتحدة واليابان وأستراليا وكندا وفنلندا. وكان البث المجتمعى، حيثما وجد، ظاهرة محلية هامشية على نحو قاطع له روابط قليلة بالمجرى العام. وكان التلفزيون العالمى موجودا بالكاد<sup>(١١)</sup>.

حظمت عدة عوامل النماذج المتمايزة إقليمية المنتمية للماضى، بما فى ذلك النمو فى قدرة القنوات، وإلغاء الحدود عمليا، وانحياز النموذج الذى تسيطر عليه الدولة مقترنا بنمو نموذج السوق.

ومنذئذ تغير عالم البث تماما، متلما كتب مارك رابوى، أستاذ علم الأخلاق والإعلام والاتصالات، واتسم بثلاث مجموعات من التطورات المتوازية: ١- الانفجار فى قدرة الشبكات واختفاء الحدود السمعية

---

(١١) مارك رابوى، الوضع العالمى لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل، الفصل الأول، بث الخدمة العامة: أبعاد ثقافية وتربوية (اليونسكو، ٢٠٠٧).

البصرية والمتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية الذى جعلته التكنولوجيات الجديدة والتقارب الرقمى أمرا ممكنا، ٢- تحلل نموذج البث الخاضع لسيطرة الدولة مع انهيار الكتلة الاشتراكية والتحرك نحو المقرطة فى مختلف أنحاء العالم، ٣- الزيادة السريعة فى البث المستند للسوق وإدخال نظم مختلطة للبث فى البلدان التى كانت تضم من قبل احتكارات الخدمة العامة.

وهذه الظواهر، والبعيدة عن التمايز فيما بينها، ترتبط معا بعلاقة معقدة فيما يتعلق بظهور أشكال جديدة من البث، محليا وقوميا ودوليا. والنتيجة هى نظام أكثر تنوعا من البث، وهو نظام لا يزال يمر بعملية التغير الدينامية التى تحركها قوى عالمية تتعلق بتنمية السوق، والتغير التكنولوجى، وتشكيل ثقافة معلومة. وهكذا فإن دراسة رموز وخصائص نماذج البث القومية حاليا يجب أن تأخذ فى اعتبارها عددا أكبر من الأشكال والتوليفات.

وتتعايش أربعة أنواع أساسية من البث (البعض منه يضم أنواعا فرعية) فى أشكال وتوليفات مختلفة فى أى بلد معين، البث الذى تسيطر عليه الحكومة بصورة مباشرة، وبث الخدمة العامة، والبث التجارى، والبث المجتمعى. وتصف النظرية العامة التالية ديناميات كل منها.

توجد حاليا أربعة نماذج أساسية للبث، ولكن بتوليفات مختلفة فى كل بلد.

### سيطرة الحكومة على البث

لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البث قائمة فى عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزيمبابوى وتركمنستان والصين وميانمار (بورما). بيد أنه من المسلم به حاليا على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبث يمكن أن يقوض



بصورة خطيرة قدرة جهات البث على العمل كمصدر يعول عليه للمعلومات غير المتحيزة والمنظورات المتنوعة، والقيام بدور إيجابي في الحوكمة والتنمية<sup>(١٢)</sup>. وحتى في حالة الاحتكار، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوماً لاحتمال التلاعب الحكومي بها. ومصادقية الأنباء والمعلومات المقدمة من محطات البث التي تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الافتقار إلى الثقة في الأنباء والمعلومات التي تسيطر عليها الدولة، عن تشكك الجمهور وعزوفه بدلا من مشاركته.

وعلى الرغم من أن سيطرة الدولة على المضمون قد تفهم على أنها وسيلة لضمان خدمة أولويات التنمية، فإنها لا تمكن المواطنين من أسباب القوة، ولا

على نطاق واسع، تعتبر سيطرة الدولة على البث متضاربة مع الصالح العام، ومنحازة لآراء الحكومة، وتفتقر للمشاركة، وتعزل التنمية والديمقراطية على حد سواء. ومن ثم، فإن هذا النموذج لم يول مزيداً من الاعتبار هنا.

تنهض بالمشاركة الفاعلة والمنصفة، أو الخضوع للمساءلة. ونتيجة لذلك، فمن غير المرجح أن تحقق منافع المشاركة عريضة القاعدة - مثل تحسين تصميم وتنفيذ السياسات، وزيادة ملكية مبادرات التنمية. ولنفس الأسباب، سيندر تحديد أو حل مشاكل عدم الإنصاف وعدم الفاعلية

في التنمية، خاصة عندما ينجم هذا عن انحيازات حكومية معينة بدلا من الإشراف العام. بل إنها تلاقى عراقيل أكثر خطورة عندما تخضع لسيطرة الحكومة، إذ تكبل قدرة جهات البث على الترويج للديمقراطية والحوكمة الجيدة، وفضح الفساد وإخضاع المسؤولين للمساءلة.

(١٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢)، (١٨٣ - ١٨٨).

ولهذه الأسباب، لا يتوجه هذا الدليل إلى تلك الحكومات التي تسعى للاحتفاظ بالملكية والسيطرة على البث، وهذا النموذج المحدد لن يكون موضع اعتبار أكبر حيث إن هذا دليل عن الممارسة الجيدة. بيد أنه هناك حافظ متنام فسي كثير من البلدان عبر مناطق عدة لتحويل جهات الإرسال التي كانت تسيطر عليها الحكومات من قبل إلى جهات إرسال للخدمة العامة (انظر ما يلي).

### البث للخدمة العامة

ينبغي أن يكون البث للخدمة العامة مستقلاً عن الحكومة وعن المصالح التجارية، وأن يرمي فقط إلى خدمة الصالح العام.

جهات البث للخدمة العامة تكون في أفضل أحوالها مستقلة عن الحكومة وعن المصالح التجارية ومكرسة فقط لخدمة الصالح العام. وهي لا تزال في

معظم الأحوال تتخذ شكلاً ما من الملكية العامة لكنها تعمل بموجب نظام أساسي يؤكد صراحة استقلالها التحريري عن الحكومة القائمة، وتضع ترتيبات للحكومة يقصد بها ضمان ذلك. وحتى ظهور الإرسال التجاري في الثلث الأخير من القرن العشرين في غربي أوروبا، كان احتكار البث العام هو نموذج البث السائد. ومبدأ ضمان استقلال التحرير وتوافر أهداف الخدمة العامة أمران راسخان بدرجة أو أخرى اليوم في نظم البث في كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب النرويج وسويسرا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا، وقد تزايد استخدامه كنموذج لإصلاح البث الذي تقوم به الدولة في أفريقيا وآسيا وشرقي أوروبا.

وعلى خلاف النهج السائد في أوروبا، هيمنت جهات البث التجاري، على البث في الولايات المتحدة ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية. ولم يظهر البث كخدمة

عامة في الولايات المتحدة إلا في أواخر الستينيات، وكان ذلك في أشكال مختلفة عنه في أوروبا. والثمانمائة محطة إذاعة عامة ومحطات التلفزيون العامة التي يبلغ عددها ٣٥ محطة في الولايات المتحدة، تملك معظمها الجامعات والمنظمات التي لا تسعى للربح، والحكومات المحلية أو حكومات الولايات. ويأتي غالبية تمويلها من هبات المستمعين والمساهدين ومن الشركات الراحية، لكن هذا القطاع يتلقى أيضا منحة سنوية كبيرة من الكونجرس<sup>(١٣)</sup>. وفي أمريكا اللاتينية، كانت جهات البث المملوكة ملكية عامة ضعيفة وتشكو نقصا في التمويل بصورة تاريخية، وتعرض بعضها لخصخصة جزئية أو كلية وليس للإصلاح، لتتحول إلى نموذج البث من أجل الخدمة العامة.

إن جهات البث العامة يمكن أن تعزز الحوكمة والتنمية عن طريق تحقيق نطاق وصول قومي، وتقديم برامج جيدة النوعية، والتعبير عن تنوع الآراء، والنهوض بالناقشة العامة العريضة.

وفي البلدان التي أقيمت فيها هيئات البث للخدمة العامة وحظت بتمويل جيد، مثل المملكة المتحدة واليابان وألمانيا وهولندا وبلدان الشمال وأستراليا، جذبت هذه الهيئات جماهير كبيرة وتمثل محركا أساسيا في الحفاظ على نوعية البرامج والنهوض بالابتكار التقني عبر قطاع البث.

وحيث تكون هيئات البث العامة مستقلة ولها ولاية واضحة، فإنها تستطيع أن تقدم مساهمة كبيرة في الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، وتنوع البث، وقدرة قطاع البث ككل على أن يلعب دورا إيجابيا في المجتمع والتنمية. وحسب الولاية المحددة لجهة الإرسال المعنية، فإنها تستطيع أن تفعل ذلك، من بين وسائل أخرى،

---

(١٣) سيبلغ هذا في ٢٠٠٧، ٤٠٠ مليون دولار، منها ٢٦٣ مليون دولار توزيعات مباشرة لمحطات الإذاعة والتلفزيون، و ١٠٥ ملايين دولار لإنتاج البرامج المجمعة.

عن طريق ضمان تغطية بثها للمجال القومى كله، وتقديم برامج جيدة النوعية، بما فى ذلك صحافة التحقيقات والبرمجة الإعلامية والتربوية، والإعراب عن آراء ومصالح القطاعات والمجموعات المختلفة فى المجتمع، والنهوض بالنقاش الاجتماعى العريض عن الأمور ذات الأهمية العامة.

وهناك نهج مؤسسى، تصوره هيئة الإذاعة البريطانية فى المملكة المتحدة وهيئة الإذاعة اليابانية فى اليابان، هو إقامة هيئة بث قومية كبيرة، تحت إشراف تحريرى موحد. وقد تم اعتماد نهج أخرى، على سبيل المثال فى فرنسا، حيث يوجد عدد من الهيئات العامة المتميزة للبت تديرها مؤسسات عامة مختلفة وتعمل بموجب نماذج حوكمة مختلفة. وفى ألمانيا، يعمل نظام البث العام على أسس إقليمية، مع بعض البرمجة المشتركة التى تشكل خدمة وطنية أساسية. وفى هولندا، تتقاسم شركات قومية مختلفة لصنع البرامج نفس البنية الأساسية للبت وتكملها هيئات إقليمية ومحلية منفصلة.

### بث القطاع الخاص التجارى

كان تحرير مناخ البث، الذى فهم على أنه الانفتاح على مشاركة أكبر من

إن البث من القطاع الخاص التجارى هو الاتجاه المسيطر، تحركه جزئيا التكنولوجيات الجديدة، وقد عزز نموه فى بلدان كثيرة نطاق المضمون وتنوعه.

القطاع الخاص، اتجاها غالبا فى سياسة البث على النطاق العالمى، على الرغم من استمرار ممانعة كثير من الحكومات فى التنازل عن هذا المورد القومى الرئيسى. وكان محرك هذا هو التغيير السياسى والفرص التجارية

والتطور التكنولوجى. وقد ركزت جهود التحرير الأخيرة فى كثير من البلدان فى

البدء على فتح موجات الأثير للسماح بإصدار ترخيص لجهات البث التجارية، ولكنها لم تنظر أبداً إلى المستخدمين الآخرين وبصفة خاصة إلى الاهتمام المحتمل بذلك من قبل المنظمات غير الحكومية والمستندة للمجتمع ورغبتها في استخدامه.

وفى تواز مع التحرير، وكمحرك له جزئياً، فإن التطورات التكنولوجية مثل الكابل والساتل والإنترنت، وظهور إنتاج رقمي أكثر كفاءة وتكنولوجيات التوزيع، تزيد بصورة شاسعة عدد القنوات التي يمكن تقديمها إلى المستهلكين. وقد اتسمت هذه التطورات بمنافسة محتدمة على المواقع، حيث تواجه جهات البث المملوكة ملكية عامة وضعيفة الأداء وجهات البث التجارية الأقدم عهداً خطر الزوال، في حين تستحوذ هيئات جديدة على جماهير حاشدة.

وقد أفضى التحرير والتطورات التكنولوجية معاً، إلى انفجار البث التجاري في عدد متنام من البلدان في أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا. وحقق إلغاء احتكار الدولة للبث وتطبيق نظم تسمح بالاختيار والمنافسة، منافع ضخمة للجمهور بزيادة نطاق وتنوع البرمجة وبالتمكين من استجابة أكبر لمطالب الجمهور ومصلحه على حد سواء.

أنتجت بعض جهات البث التجارية أنباء وتقارير جيدة النوعية، بغرض من التنظيم أحياناً. ويمكن أن يؤدي الضغط لتحقيق أرباح في نهاية الأمر إلى التركيز على البرامج منخفضة التكلفة وإرضاء المعلنين، واستهداف المشاهدين والمشاركين الأكثر ثراءً. وبهذا تتعثر إمكانية تحقيق المصلحة العامة.

وتستطيع جهات البث التجاري أن تلعب دوراً مهماً في النهوض بالصالح العام من خلال خدمات برامجها. وهناك أمثلة من بلدان مختلفة عن جهات البث التجارية، بما في ذلك جهات قائمة على المستوى المحلي، اكتسبت شهرة في التغطية

الخبرية وإعداد تقارير التحقيقات التي تحيط بالرأي العام علماً بمجريات الأمور، وتلقى الضوء على المخالفات والانتهاكات الخطيرة في الحكومة. وتعتبر بعض

جهات البث التجارية أن دورها فى تقديم المعلومات للعامه دوراً سامياً، وتسهم كثيراً فى تنمية الوعي العام لدى جمهور إقليمى أو عالمى. وفى كثير من البلدان، تلزم آليات التنظيم، فى مقابل الحصول على موجات الأثير المملوكة ملكية عامة، ببث حد أدنى من الأنباء، وإعلانات الهيئات العامة، وتوفير فرص مضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد منح وقت متساو، وغير ذلك من البرمجة الموجهة لتحقيق الصالح العام.

وفى الوقت نفسه، فإن جهات البث التجارية، بحكم طبيعتها كمشروعات أعمال تستهدف الربح، تواجه قيوداً بالنسبة للدرجة التى تستطيع أن تسهم بها فى تحقيق الأهداف العامة الأعرض، بما فى ذلك الحوكمة الجيدة. وتواجه جهات البث الضغوط لتحقيق النتائج النهائية المحسنة بتقليل التكلفة وتعظيم الجمهور. ويقوى هذا التركيز على التسليّة الشعبية المنتجة بتكلفة رخيصة أو المستوردة بالنسبة للبرامج ذات التسويق الجماهيرى، واستثمار الحد الأدنى من الأموال فى مضمون البرامج المتخصصة أو التى تحقق الصالح العام بتكلفة مرتفعة. وتترك قوى السوق إلى منع جهات البث التجارى من أن تخدم بقوة الصالح العام من خلال تقديم خدمة إخبارية وتحليلات ومعلومات متعمقة. وهناك اتجاه إلى استهداف من تتوافر لهم القدرة على الإنفاق فى المحل الأول بغية تقديم المستهلكين إلى المعلنين أو جذب المشتركين القادرين على الدفع. والاتجاه السائد بين جهات البث من القطاع الخاص هو اعتبار تغطيتها الخبرية سلعة، لا تزيد فى أولويتها على باقى برامجها، وقد أدى هذا بدوره إلى العزوف عن تخصيص موارد كافية لإنتاج تقارير خبرية وتحليلات متعمقة. وقد قيدت هذه الاتجاهات التى جاءت نتيجة لمناخ السوق والتنظيمات التى تعمل فى ظلها جهات البث، الدور المحتمل للبث التجارى فى النهوض بالتممية المنصفة والمستدامة.

## البث المجتمعي الذي لا يسعى للربح

منذ أواخر الأربعينيات، ظهر شكل جديد للبث يعرف حاليا بالبث المجتمعي. والبث المجتمعي، المستقل عن الحكومة وله أهداف اجتماعية ولا يسعى للربح، نشأ على أيدي مجموعات المجتمع المدني ومنظماته في كل الأقاليم ومعظم بلدان العالم.

وقد تطور البث المجتمعي

استجابة لاحتياجات الحركات الاجتماعية الجماهيرية والمنظمات المستندة للمجتمع للتوصل إلى وسيلة في المتناول، ويمكن تحمل تكاليفها للتعبير عن قضاياها

للبث المجتمعي الذي لا يسعى للربح دور خاص في التنمية بالنسبة لمن يواجهون الفقر والاستبعاد، وهو يستند إلى المشاركة العالية ويمكن أن يوفر وسيلة للتأثير على السياسة.

وشواغليا وثقافتيا ولغائيا، ولخلق بنيل لجهة البث القومية ونمو وسائل الإعلام التجارية.

وهذا المبرر الذي يتجه من أسفل لأعلى هو الذي يميز البث المجتمعي عن نظيره التجاري المحلي. وعلاقته بالمجتمع مختلفة، من حيث إن ولايته نابعة من المجتمع، مما يقتضي تجديدا مستمرا، من حيث حوكمته ومن حاجته للشفافية والمشاركة، وكذلك من حيث قدرته على الاستدامة الاقتصادية. ومع أن جهات البث المجتمعية يمكنها من ناحية أن تعتمد على المجتمع في التمويل، فإنه يتعين عليها من ناحية أخرى أن تشعر بالقلق من الضغوط الناتجة عن الإعلان التجاري والتمويل العام. وإضافة لذلك، فإن للبث المجتمعي دورا إعلاميا مهما من خلال الأنشطة التي تمكن من أسباب القوة التي تحدث في عملية حشد المشاركة نفسها.

وقد أصبح من المسلم به أن لوسائل الإعلام المحلية والمستندة على المجتمع دورا خاصا تلعبه بالنسبة للناس والمجتمعات التي تواجه الفقر والاستبعاد

والتهميش، ولتوفير صوت لهذه المجتمعات حتى تستطيع أن تسهم في الحوكمة من خلال مشاركة أوسع وأفضل إطلاعا<sup>(١٤)</sup>. وتستطيع أن تساعد في توفير فرصة الحصول على المعلومات ويمكن أن تحفز النقاش، بما في ذلك النقاش باللغات المحلية والعامية ويمكنها تدعيم الأشكال التقليدية للاتصال، مثل الحكى، ومناقشة المجموعة، والمسرح، ويمكنها أن تمكن للمشاركة الجماهيرية في صنع السياسة والديمقراطية. وتستطيع باستخدام التكنولوجيات الملائمة والتي يمكن تحمل تكاليفها، أن تصل إلى المجتمعات النائية وإلى الناس من كل مشارب الحياة.

وقد توصل تقرير رئيسي أخير، تضمن سبعة عشر بلدا في أفريقيا، إلى أن هناك دعما كبيرا بين أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام للمبادرات الرامية لتعزيز وسائل الإعلام المجتمعية، ويشير التقرير إلى:

دور وسائل الإعلام المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية، ونجاح وسائل الإعلام المجتمعية في توفير صوت للمجتمعات، وقدرة القطاع على التمكين من أسباب القوة، وبناء مجتمعات المهارات التي تشارك في دعم الأنشطة التي تخلقها وسائل الإعلام هذه<sup>(١٥)</sup>. وغالبا ما تنتج

تستطيع جهات البث المجتمعية أن تحسن الحوار المحلي وتعزز القدرات، وأن تشكل فاعلة للمعلومات في كل الاتجاهات. والإذاعة فاعلة بصفة خاصة وأحيانا قادرة على البقاء حتى في المجتمعات الفقيرة جدا.

جهات البث المجتمعية برامجها الخاصة بالتشاور مع المجتمع في اجتماعات لمجموعاته وإجراء الحوارات. وتشمل عملية البرمجة فيها

(١٤) انظر على سبيل المثال، إعلان مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة، المعنى بجعل الاتصال في

خدمة التنمية (روما: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤).

(١٥) موجز تقرير بحث AMDI (هيئة الإذاعة البريطانية، ٢٠٠٦)، ٩٤.



برنامجاً للأسئلة والأجوبة باستخدام الهاتف والرسائل، وبرامج منتظمة عن موضوعات محددة، ومناقشات الموائد المستديرة، وإعداد التقارير المجتمعية عن الأحداث والقضايا، وبث وقائع الاجتماعات الحكومية المحلية، وبرامج المعلومات الموجهة للتنمية. وتؤدي المحطات خدمة عامة مهمة للفقراء من جماهيرها، وتستنفذ آراءها وشواغلها، وتمكنها من إثارة القضايا والمشاكل التي بغير هذا تكون من المحظورات، وتشجعها على الفضفضة، سواء فيما بينها أو مع الحكومة المحلية.

وفي قصاراه، حسن البث المجتمعي الحوار الداخلي. وحل المشكلات والتنظيم الذاتي للناس الذين يخدمهم، ومنح الناس الثقة للحديث مباشرة للمسؤولين المحليين لدفعهم للعمل. ومن منظور التنمية، كانت الإذاعة المجتمعية بصفة خاصة وسيلة فاعلة بدرجة عالية. ولا تؤدي البرامج القائمة على المشاركة في الإذاعة المحلية لتحسين قدرة الفقراء والمهمشين على الإعراب عن القضايا التي تحتاج لاهتمام فحسب، بل تشجع أيضاً الناس الذين كانوا معزولين من قبل على التماس المعلومات والمشورة عندما يحتاجون إليهما، على سبيل المثال عن طريق جعل الخبراء (مثل الممرضات والعاملين في الإرشاد الزراعي) في المنطقة يتطوعون بوقتهم، على أساس أسبرعي أحياناً، لتقديم المشورة على الهواء. وعندما تتضمن البرامج موضوعات حساسه، مثل العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال وإدمان الكحول، فإنها تتيح الفرص للأسر والجيران لمناقشة البرنامج وطرح آرائهم في الموضوع. وتبين التجربة أن هذا النوع من النقاش يمكن أن يمارس تأثيراً كبيراً على سلوك الناس. وعلى قدرتهم على التعاون ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي أخذت في بعض الأحوال تقوض مجتمعاتهم.

## توسيع مجال أنواع البث

ليس القصد من بحث أنواع البث المتميزة نسبيا التي وصفناها تـوا، القول بأن كلاً منها يعمل في مجال متحفظ، تحركه مجموعة فريدة من القيم والمبادئ ويسعى لمجموعات مستهدفة مختلفة، بل الأحرى أن القصد منه هو إلقاء الضوء على المبادئ والنتائج والقيم المختلفة، التي يمكن حفرها عن طريق

تعايش أنواع متميزة من البث، كل منها تحركه قيم وديناميات داخلية فريدة في أي بلد معين، والخليط المحدد عرضة لتأثيرات كبيرة.

تقديم خدمة البث. وهناك مجال كبير للتشاور بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع السياسة، والجهات القائمة بالتنظيم ووسائل الإعلام والجمهور العريض فيما يتعلق بالتوازن والخليط المناسبين لمختلف الظروف، والمدى الذي يمكن به تصميم التنظيم حتى يستطيع نظام البث ككل أن يحقق أهداف الصالح العام. وجزء من هدف السياسة، وهدف القائم بالتنظيم، هو استخدام التدابير التي توجه دوافع كل قطاع ونتائجه في اتجاه معين.

وعلى أبسط مستوى من التحليل، تتمايز نماذج الأعمال الخاصة بكل نوع من أنواع البث، ومصادرها للاستدامة ودينامية نموها الداخلي. فكل منها يواجه ضغوطا من مختلف الاتجاهات، ويتعين عليها بالطبع الإبحار بين مطالب متضاربة أحيانا: فعلى سبيل المثال يتعين على جهات البث للخدمة العامة أن تتوازن بين الحاجة إلى إنتاج مضمون مستقل جيد النوعية يعكس تنوع الآراء بالكامل، وبين الحاجة إلى تجنب تأثير الحكومات التي تشكل مصدر إيراداتها الأساسي. ويتعين على البث التجاري الإبحار في مسار يقع بين الفوز بحصة كبيرة من السوق من خلال البرامج جيدة النوعية، وبين السعي لتعظيم الأرباح من خلال مضمون يتم إعداده بأقل تكلفة وبين الإعلان الذي يعظم الجمهور. ويتعين على

جهات البث المجتمعية، وهى الأضعف اقتصاديا بين الأنواع الثلاثة، أن تحقق التوازن بين ولايتها فى أن تمنح صوتا للمجتمع بطريقة تقوم على المشاركة والتنوع، وبين صراعاها المستمر لتحقيق القدرة على الوصول. وفى ظل غياب قاعدة اقتصادية مستقرة، ربما يتعين على جهات البث المجتمعية أن تسلك مسارا بين العزلة وبين ما يحتمل أن يضر استقلالها ومشروعيتها.

لكن هذه القوى الأساسية متشابكة فى الواقع مع اتجاهات وتفاعلات أكثر تعقيدا بين القطاعات، وهو ما يزيد كثيرا عن كونه مجرد فروق طفيفة. وعرض هذه الديناميات فى معزل على غيرها يفضى إلى التشويه، ويخفق فى أن يعكس مرونة أى نظام معين للبث وخصوصية المناخ. ولا تحاول سياسة البث وتنظيمه اختزال البث إلى أبسط أشكاله المكونة له، بل الأحرى أنها تسعى إلى خلق الخليط الملائم الذى يسهم على خير وجه فى تحقيق الصالح العام عن طريق التأثير فى هذه القطاعات المتنوعة التى تتشابك أواصرها فى نظام قومى محدد،

إن جهة مستقلة للتنظيم يمكن أن تكون أداة حيوية فى تحقيق الخليلط السليم. وتعرض جهات التنظيم لأشكال مختلفة من الإخفاق، لكن نوع التنظيم وقدرة جهة التنظيم عاملان أساسيان فى التنفيذ الناجح لنهج الصالح العام.

وذلك فى ظل ظروفها الخاصة. وقد طور صناع السياسة وجهات التنظيم طائفة من الأدوات لتحقيق هذا، ويرد فى الباب الثالث بعض الممارسات الجيدة. وعند هذه النقطة، يستحق الأمر تناول مختلف أنواع وكالات التنظيم، حيث إن

هذه يمكن أن تؤثر كثيرا على شكل البث وأدائه. ويسوق الدليل المتوافر مبررات وجود جهة مستقلة للتنظيم.

وهذا المفهوم، الذى نوقش بصورة عميقة فى الباب الثالث، يمكن تعريفه بإيجاز بأنه جهة التنظيم التى تستطيع تحقيق الأهداف المنصوص عليها والمقبولة والمشروعة بطريقة متحررة من النفوذ السياسى الذى ليس له موجب. ويمكن تمييز

هذا النوع من التنظيم عن التنظيم الحكومي المباشر، على سبيل المثال من خلال وزارة الإعلام أو وزارة الاتصالات. لكن هذا التمييز الحاد يخفى اتجاهات أخرى. فوكالات التنظيم يمكن أن تتعرض "للاستحواذ" عليها، أى من خلال النفوذ المفرط للصناعات التى تخضع للإشراف. وبعض الوكالات تتقارب وتكتسب الإشراف عبر كثير من أشكال الاتصالات بما فى ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث تصبح عمليات التوزيع العمليّة والبنى الأساسية متشابكة. ولدى بعض وكالات التنظيم ما يسمى تعددية خارجية، وتبذل مجهودا واعيا لضمان تمثيل كثيرين من أصحاب المصلحة فى مجالها إدارتها. وغالبا ما يكون تنظيم جهات البث كخدمة عامة (أو التنظيم الذاتى لها) متميزا عن تنظيم باقى البث. ونعرض كثيرا من هذه الفروق لاحقا فى هذا الدليل. ونفكر هنا فى أن طبيعة جهة التنظيم وقدرتها على تحقيق الأهداف المشروعة يمكن أن تشكلا عوامل حاسمة فى تحديد خصوصية أي شكل معين للبث وقدرته على تحقيق الصالح العام.

ويسبب تنوع الظروف والنهج والمؤسسات، اختلاف أنواع البث، والبعض منه يتخذ شكلا هجيناً.

فعلى سبيل المثال، فإن الخيط الفاصل بين البث المجتمعي والبث كخدمة عامة رفيع فى بلدان مثل هولندا، حيث إن السلطات المحلية هى التى تصدر التراخيص وتوفر التمويل لتلفزيون والإذاعة المجتمعيين، لكن المجتمعات المحلية لها نفوذ حاسم على الهياكل والمضمون. وفى سرى لانكا، فإن محطات الإذاعة "المجتمعية" القليلة مملوكة رسمياً لهيئة البث العامة، "هيئة الإذاعة فى سرى لانكا"، رغم أن المجتمعات تحتفظ بدرجة كبيرة من المشاركة المحلية. وفى عدد من البلدان يمكن بالكاد التمييز بين الإذاعة التجارية والإذاعة المجتمعية، خاصة عندما تنشأ عن، أو تصبح جزءاً من، حركة اجتماعية أعرض تسعى للتغيير، حيث يمكن للإذاعة أن تلعب دوراً رئيسياً وحيث قامت بذلك بالفعل. ويمكن أن تتطور فيما بعد إما إلى أشكال تجارية أو مجتمعية.

وإضافة لذلك، فإن تنظيم القطاع المجتمعي لا يقتضى استبعاد الآليات والأنوات المستندة للسوق، حتى تلك التى لا تفرق بين القطاعين التجارى والمجتمعي، فى حين نعتزف بخصوصية كل منهما. فعلى سبيل المثال، فإن بعض المجتمعات الفقيرة لا تستطيع أن تجتذب إيرادات الإعلانات المطلوبة للإبقاء على محطة إذاعة تجارية محلية ولا يتوافر لها المستوى من القدرة والتنظيم المطلوبين للإبقاء على الجهد الجماعى لبناء محطة مجتمعية. ويمكن استنباط التدابير السياسية اللازمة لعلاج "إخفاق السوق" لتعزيز جدوى أى من القطاعين أو القطاعين كليهما وقدرتهما على خدمة المجتمعات التى تعاني نقصا فى الخدمة. وقد أمكن لحزمة من الحوافز أن توفر دعما لجهة بث محلية خاضعة لشروط الترخيص لتقديم قدر يسير على الأقل من الأنباء والمضمون المرتبطين بالتنمية. وما ينتج عن ذلك يمكن أن يكون محطة محلية يديرها منظم مشروع فرد، أو قناة مجتمعية تديرها المجموعات المحلية الأكثر نشاطا - أو حتى هجيناً من ذلك، حيث يعمل مشروع تجارى محلى عن كئيب مع مجلس يمثل مصالح المجتمع.

كما أن لتليفزيون الخدمة العامة أشكالاً مختلفة، تشمل "شريحة" ثانية تمثل نمودجا متميزا. وقد جرى وصفها باعتبارها "بنا عاما بديلا" وهو يعمل بنجاح فى عدد من البلدان كمكمل للخدمة العامة التقليدية<sup>(١٦)</sup>. ومثل تليفزيون الخدمة العامة، فإن هذه المحطات تقيمها الحكومات فى البدء وتوجد مستقلة عن الحكومة ككيان أو هيئة لا تسعى للربح. ولكنها تتميز عادة بولاية محددة هي أنها خدمة مركزة ومحددة بدقة. فللقناة الرابعة فى المملكة المتحدة ولاية بث برامج مبتكرة وخلافة متميزة، تعزز التنوع الثقافى، لكنها تعمل فى مناخ تجارى وتكلف آخرين بإعداد

---

(١٦) مارك رابوى، "الوضع العالمى لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل"، الفصل الأول. بث الخدمة العامة: الأبعاد الثقافية والتربوية، باريس، اليونيسكو (١٩٩٧)، (١٩-٥٦).

كل برامجها<sup>(١٧)</sup> وتقدم القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte<sup>(١٨)</sup> منصات ثقافية، وتقدم هيئة البث الخاصة الأسترالية خدمات إذاعية وتلفزيونية حصرية متعددة اللغات والثقافات بما يصل إلى ستين لغة<sup>(١٩)</sup>. وفي المكسيك، فإن الهيئة الأقرب لأن تكون جهة بث للخدمة العامة يديرها المعهد البوليتكنيكي القومي<sup>(٢٠)</sup>. ويندرج في نفس الفئة عدد من جهات البث الإقليمية الممولة تمويلًا عامًا في كندا وإسبانيا وأماكن أخرى.

يمكن أن يؤثر التفاعل بين قواعد تمويل مختلف أنواع البث على شكلها.

كذلك يؤثر التفاعل بين قواعد تمويل بث القطاعات التجارية وبث الخدمة العامة على شكل نظام البث، ويمكن تحديد أبعاد

تمويل بث الخدمة العامة عن سيطرة الحكومة، أن تحرسها على جهات البث التجارية. ففي البث الصغيرة أو الفقيرة، فإن رسم الترخيص وغيره من آليات التمويل لا يكفيان عادة لضمان قدرة بث الخدمة العامة على البقاء، ويسمح فيها بقر من تنظيم حجم الإعلان وشكله. بيد أن الاعتماد المفرط على الإعلان، يضع جهات البث كخدمة عامة في تناقض مباشر مع جهات البث التجارية، في حين يخضعها احتمالًا لضغوط مماثلة من المعلنين.

ومن ثم فإن تداخل قائمان خارج نموذج القطاعات الثلاثة، ويمكن أن يتفاقم هذا، وبشكل آخر، سياسات والتنظيمات مما يفتح مجالاً أوسع لتوليفات محتملة في ظروف مختلفة.

(١٧) القناة الرابعة في المملكة المتحدة متوافرة في:

<http://www.channel4.com/about4/overview.html>.

(١٨) القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte، في: [www.arte.tv](http://www.arte.tv).

(١٩) هيئة الإذاعة الخاصة الأسترالية متاحة في:

<http://www.20.sbs.com.au/sbscorporate/index.php?id=>.

(٢٠) معهد المكسيك البوليتكنيكي القومي، متاح في: <http://www.oncctv.jpn.mx/>.

## الفصل الثالث

### خصائص البث الإقليمي واتجاهاته





ما الذى تشبهه نظم البث فى المناطق المختلفة فى واقع الأمر؟ ما هى دينامياتها واتجاهاتها الرئيسية؟

إن ما بلى هو استعراض للبث فى مختلف المناطق. والغرض هو تقييم المدى الذى يمكن به تمييز جماعات عامة الناس فى اتجاهات البث ودينامياته، بغية تحديد سياق الممارسة الجيدة القانونية والسياسية والتنظيمية المبينة فى البابين الثانى والثالث.

وتركز الخاتمة على أنموذج ناشئ فى البث يتقاسمه جزء كبير من العالم، وإن كان باعتباره مطمحا أكثر منه تنفيذيا فعليا.

### مناخ وسائل الإعلام إقليميا

على المستوى الإقليمي، يتباين المناخ  
الشامل لوسائل الإعلام تبانيا كبيرا.

هناك ندرة فى البيانات التجريبية  
المقارنة والتحليلية بشأن البث على  
المستوى العالمى، والواقع أن معظم

البحوث فى هذا المجال تنحصر على الافتقار لمثل هذه المادة. فليس هناك استعراض عالمى متصل للبث، ولا يوجد سوى بضعة مؤشرات إحصائية قليلة - تغطى توافر أجهزة التلفزيون والراديو على الصعيد القومى والقليل غير ذلك. بيد أنه من زاوية المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة، هناك بضعة مصادر قليلة.

ويقدم الجدول (١-٣) نظرة مقارنة عن الحرية العامة للصحافة في المناطق المختلفة، وضعتها هيئة "بيت الحرية" (فريدم هاوس) باستخدام منهجية تغطي المناخ القانوني والسياسي والاقتصادي لكل وسائل الإعلام. وتتبنى صورة من القيود القائمة في كل مكان على وسائل حرية الإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولدى ما يربو على ٥٠ في المائة من سكان آسيا والمحيط الهادئ ووسط أوروبا وشرقها الذين يعيشون في بلدان حريات وسائل الإعلام مقيدة فيها.

### الجدول (١-٣) حرية الصحافة ٢٠٠٦: البلدان

والنسبة المئوية للسكان "غير الأحرار"، حسب المنطقة

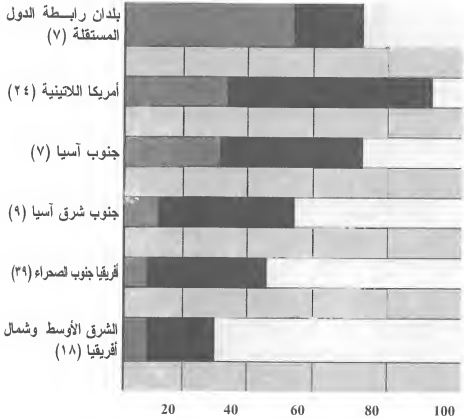
المنطقة	إجمالي البلدان	عدد البلدان "غير الحرة"	% من السكان ممن وسائل الإعلام لديهم "غير حرة"
الأمريكتان	٣٥	٤	١٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨	٢٢	٣٥
آسيا والمحيط الهادئ	٤٠	١٥	٥٢
وسط أوروبا وشرقها	٢٧	١٠	٥٦
لشرق لوسط وشمال أفريقيا	١٩	١٦	٩٦

المصدر: فريدم هاوس، خريطة حرية الصحافة ٢٠٠٦

<http://www.Freedomhous.org/>

## الشكل ١-٣

### حرية قوانين الإعلام ٢٠٠٧ حسب المنطقة



□ عقب الصدور ■ في انتظار جهود للإصدار ■ لا يوجد قانون/ غير مطبق

المصدر: مؤسسة الخصوصية الدولية

<http://www.privacyinternational.org/issues/foia/foia-laws.ipg>

عدد البلدان وارد بين قوسين.

كما تأتى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى قاع الشكل (١-٣)، فيما يتعلق بإصدار قوانين حرية الإعلام، مثلما رصدت مؤسسة الخصوصية الدولية.

من حيث المناخ القانونى والسياسى والاقتصادى لحرية الصحافة، تظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأقل حرية، تليها بعد مسافة شرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ.

وفى مجال مرتبط بالث بصورة مباشرة بدرجة أكبر، اضطلع فريق من الباحثين بدراسة فى ٢٠٠١، لملكية أكبر خمس قنوات تلفزيونية فى ٩٧ بلدا حول العالم<sup>(١)</sup>. ويلخص الجدول (٢-٣) المقارنة الإقليمية فى ٢٠٠٩.

الجدول (٢-٢) توزيع ملكية التلفزيون ١٩٩٩

المنطقة	ملكية أكبر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمى)	الحصة من السوق لأكثر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمى)
	المملوكة للدولة	المملوكة للدولة الخاصة
أفريقيا	٧٨%	١٩%
الأمريكتان	١٧%	٧٨%
آسيا والمحيط الهادئ	٦٥%	٣٤%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٩٣%	٧%
وسط وشرقى أوروبا، البلدان التى تمر بمرحلة انتقال	٨٠%	٢٠%
أوروبا الغربية	٤٨%	٥٢%

عندما لا يصل مجموع الأرقام إلى ١٠٠، فإن فئة "الأخرى" تضم الباقى.

(١) سيمون ديانكوف، كارالى ميلشن، تاتيانا نينوفاف وأندرية شيلفر: من يملك وسائل الإعلام؟ ورقة معهد هارفارد للبحوث الاقتصادية، رقم ١٩٩٩، ورقم (البنك الدولى لبحوث السياسة رقم ٢٦٢٠، ١٩ أبريل ٢٠٠٦، متخلصة من الجدول ٢ متوافر فى [SSRN:http://ssrn.com/abstract=267386](http://ssrn.com/abstract=267386).

بالنسبة لحربة الإعلام، تتجمع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب شرق آسيا متلاصقة عند القاع.

جاء ترتيب بلدان الشرق الوسط وشمال أفريقيا الأعلى في ١٩٩٩ من زاوية ملكية الدولة والحصة من السوق، تليها بلدان وسط أوروبا وشرقيها والبلدان السوفيتية السابقة، ثم آسيا والمحيط

الهادئ وغربي أوروبا. وتبدي الأمريكتان تحيزا قويا نحو الملكية الخاصة. وفي حين أن هذه الأرقام تقدم لمحة سريعة عن الملكية، فإنها لا تميز بين التليفزيون الذي تسيطر عليه الدولة وتليفزيون الخدمة العامة، وهو أمر توجد فيه فروق كبيرة بين المناطق. كما أن الأرقام قديمة نوعا ما.

وعلى الرغم من غياب البيانات العالمية المتواصلة عن قطاع البث، فإن نظرة عامة مقارنة إقليمية جزئية يمكن جمع أواصرها معا من تشكيلة من المصادر، بما في ذلك بعض المسوح المقارنة متعددة البلدان الحديثة في أوروبا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال وأفريقيا، وعدة قواعد للبيانات العالمية والمسوح الجزئية، وتشكيلة من التقارير. وننظر فيما يلي في عدد من المناطق والمناطق الفرعية، مع التركيز على المسموح به من البيانات، عن مناخ البث العام، والتكوين القطاعي للبث، والمناخ القانوني والتنظيمي وواقع تنفيذه، ودينامياته واتجاهاته. وينصب التركيز على البلدان والمناطق النامية التي يتعرض فيها قطاع البث لتغيير تحركه إما قوى خارجية أو رغبة الحكومة الظاهرة في التغيير.

## منطقة بعد الأخرى

### أفريقيا جنوب الصحراء

ربما كانت منطقة جنوب أفريقيا هي أقل المناطق تعرضا للبحث في أحوالها<sup>(٢)</sup>، لكن سبعة عشر بلدا هناك خضعت لبحث مقارن أخيرا بواسطة

(٢) يلاحظ تقرير مبادرة تنمية الإعلام الإفريقي الموجز عن البحوث أنه: على الرغم من الثروة المتاحة من الرؤى الثاقبة المستمدة من البحوث الأخرى المنشورة، فإن البيانات المنتظمة والتي يعول-

مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي<sup>(٣)</sup>. وتنقسم أفريقيا جنوب الصحراء بأن السكان فيها شباب ويتنامون، مع معدلات منخفضة لمعرفة القراءة والكتابة في بلدان كثيرة.

تفضل أفريقيا جنوب الصحراء بعدد سكان الريف الكبير فيها الإذاعة، لكن التلفزيون آخذ في النمو.

وفي تسعة بلدان جرى مسحها، فإن ما يربو على ٦٠ في المائة من السكان ريفيون، والنقل لديهم ضعيف ولا توجد كهرباء. وقد توصلت مبادرة تنمية الإعلام في أفريقيا إلى أن

الإذاعة هي الوسيلة المهيمنة في أفريقيا: تسيطر الإذاعة على طيف وسائل الإعلام

تجربى حركة صوب إنشاء وكالات مسئلة للتنظيم، واعتماد تشريعات حرية الإعلام، وتحويل جهات البث الخاصة لسيطرة الدولة إلى جهات البث كخدمة عامة.

الجماهيرى مع استمرار هيئات الإذاعة التى تسيطر عليها الدولة فى الاستحواذ على أكبر الجماهير فى معظم البلدان لكن المحطات التجارية (داخل البلدان) تظهر أكبر زيادة مستمرة فى الأعداد، تليها

الإذاعة المجتمعية، حيث لم يكن النمو متواصلا، وإن كان كبيرا فى بلدان بعينها. والتلفزيون أقل توافرا على نطاق واسع، خاصة فى المناطق الريفية، رغم أنه يعتبر قوة متنامية<sup>(٤)</sup>.

---

عليها عن القطاع متخلفة أو غير موجودة. هناك افتقار للبحوث القوية، على النطاق القارى حول ما يجرى وما لا يجرى فى محاولات كثير من القوى الفاعلة تدعيم الإعلام الأفريقي. وقد كان نقص البيانات التى يعول عليها عاملا يحد من استثمار القطاع الخاص والعام (الماتج) (١٣).

(٣) البلدان المشمولة هي: أنجولا وبوتسوانا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا وكينيا وموزامبيق ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال وجنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوى. مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي، موجز وسبعة عشر تقريرا قوميا، هيئة الإذاعة البريطانية

٢٠٠٦ متاح على: <http://www.bbcworldservicetrust.org/amdi>

(٤) المرجع المذكور، ٣٣.

وتلعب جهات البث الدينية، خاصة الإذاعة، دورا كبيرا فى بلدان كثيرة وتمثل النمو الأساسى فى البث غير المملوك للدولة منذ ٢٠٠٠.

وقد شهدت أفريقيا تغيرا تدريجيا فى أنموذج تنظيم وسائل الإعلام عبر العقد الماضى:

وهى تستند حاليا إلى نموذج ديمقراطى للفصل بين السلطات - إنشاء هيئات مستقلة لتنظيم البث - مع الاعتراف بحق وسائل البث بصفة عامة فى أن تنظم نفسها (مجالس وسائل الإعلام). وقد اصطحب هذا باعتماد تشريع حرية الإعلام والسعى لتحقيق هدف تحول البث المملوك للدولة إلى بث للخدمة العامة<sup>(٥)</sup>.

لكن التنفيذ الفاعل لهذا يواجه تحديات خطيرة من حيث استقلال الهيئة القائمة بالتنظيم.

والتحول ليس كاملا ولا يخلو من المشاكل وتظهر البلدان مستويات متباينة من الالتزام بمبادئ النموذج وتنفيذها فى التطبيق. وقد أصدرت ثمانية من البلدان السبعة عشر تشريعات بشأن جهات تنظيم وسائل الإعلام

المستقلة، لكن ينور تشكك واسع النطاق فيما يتعلق باستقلالها<sup>(٦)</sup>. ولدى عدد من البلدان الأخرى هيئات للتنظيم تديرها الدولة، والتشريع الرامى لضمان استقلال جهات البث المملوكة للدولة مطبق فى ستة من البلدان السبعة عشر، وتعمل ثلاثة بلدان أخرى على هذا.

بيد أن عددا قليلا من جهات البث المنشأة كخدمة عامة، مستقل تماما عن الحكومة، ومعظمها خاضع للتدخل فى شئونه وتقرض

(٥) المرجع المذكور، ١٥.

(٦) يبرز التقرير جنوب أفريقيا وربما غانا باعتبارهما الأكثر استقلالا (٥٦، ٥٧).

عليه الوصاية. وقد تم الاعتراف بالبلث المجتمعي في عشرة من بلدان الدراسة، ولكن على أساس جزئي عادة مع تقديم القليل من الدعم.

ومن زاوية المناخ العام لوسائل الإعلام، فإن لدى خمسة من البلدان السبعة عشر قوانين جنائية للقذف والتشهير، وحتى حين ألغيت قوانين القمع، فإن الآليات التي تسيطر الدولة عليها لمعاقبة الصحفيين تبين أنها مستمرة في ثمانية بلدان على الأقل. والبلدان جميعها فيما عدا ثلاثة (جنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا) ليس بها تشريع لحرية الإعلام. والقوانين معلقة في ستة بلدان أخرى - لما يزيد على ست سنوات في حالة غانا ونيجيريا.

ورغم أن العقد الماضي شهد ترحيبا بالتنوع في مضمون البلث وزيادة فيه،

نوعية البرامج واستقلال جهات البث.

لا تزال أوجه قصور خطيرة باقية فيما يتعلق بنوعيته. ويتوافق المضمون الذي تقدمه جهات كثيرة للبلث تسيطر عليها

الحكومة، بصورة وثيقة مع منظور الحكومة أو الحزب الحاكم، وهناك نزوع في معظم وسائل الإعلام لأن تعكس آراء الصفوة الحضرية المتعلمة.

من المسلم به على نطاق واسع أن وسائل الإعلام المجتمعية والخاصة تخدم السكان الذين يعانون نقصا في الخدمة من قبل المنافذ الأخرى، وأنها توفر -

ونزاهة جهات البث العامة.

خاصة من خلال الإذاعة - مصدرا تربويا وإعلاميا مهما لتلك المناطق التي تتسم

بانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة أو قلة فرص الوصول لوسائل الإعلام الرئيسية<sup>(٧)</sup>.

(٧) المرجع المذكور، ٨٨.



ويخلص البحث إلى أن التحدى الأساسي الذى يواجه وسائل الإعلام المملوكة للدولة، هو خدمة كل القطاعات السكانية بالبحث كخدمة عامة غير متحيزة، متحررة من التدخل الحكومى. ويقتضى ذلك العمل تشريع حرية التعبير والحصول على المعلومات، ووضع سياسة متسقة بشأن الاستقلال فى منح التراخيص، وتدعيم حماية الصحفيين، وتقوية أطر التنظيم المستقلة. كذلك يلاحظ التقرير أن من جرى مسحهم، وضعوا قطاع الإعلام المجتمعى، خاصة الإذاعة، من بين أعلى الأولويات بالنسبة للتمويل الجديد، خاصة بسبب دوره فى التنمية.

ويخلص التقرير إلى ملاحظة متفائلة نسبياً:

فى كل البلدان التى جرى مسحها، وردت تقارير عن حدوث تغييرات كبيرة فى مناخ تنظيم وسائل الإعلام نتيجة لتزايد مستويات المقرطة، والمناخ السياسى والاقتصادى الأكثر تيسيراً للأمور، وزيادة النشاط القوى والدولى المبذول لتنمية وسائل الإعلام<sup>(٨)</sup>.

### وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة السابقة

مع انحيار الاتحاد السوفيتى، تعرضت هياكل وسائل الإعلام فى البلدان الأعضاء السابقة فى وسط أوروبا وشرقها لتغير مفاجئ وحاد.

إن الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الشرقية السابقة، وبعض بلدان أوروبا الوسطى<sup>(٩)</sup> فريدة فى تعرضها للتخلى بشكل جذرى ومفاجئ، متزامن

(٨) المرجع المذكور، ٩٩.

(٩) بحثت هنا "البلدان التى تمر بمرحلة انتقال" كما تحدها المنطقة الاقتصادية الأوربية، ولكن لم ينظر فى أمر أفغانستان وبيلاروسيا وتركمنستان انظر:

[http://www.eccassoc.org.transition\\_countries\\_list.asp](http://www.eccassoc.org.transition_countries_list.asp).

بدرجة أو بأخرى مع هياكل الإعلام القائمة مع انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد تم توثيق العملية والنتائج جزئياً في دراستين مقارنتين حديثتين:

دراسة معهد المجتمع المفتوح للتلفزيون في عشرين بلداً هي في الأساس من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا<sup>(١٠)</sup>، ودراسة المرصد السمعي البصري الأوروبي للبيث في خمسة من بلدان رابطة الدول المستقلة<sup>(١١)</sup>. وشهدت بلدان وسط أوروبا وشرقها ومعظم بلدان رابطة الدول المستقلة نمواً قوياً وحاشداً في جهات البيث التجارية والخاصة. وكثيراً ما كانت هذه البلدان رائدة في إعداد تقارير التحقيقات والأبناء، مما فتح

أعقب أفيار الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة تدفق رأس المال الغربي، وكان كثير منه يسعى وراء تحقيق مكاسب تجارية فحسب. وكرد فعل حاولت حكومة كثيرة عامة إنشاء جهات للبيث كخدمة عامة وليس كأجهزة تسيطر عليها الدولة.

مجالات كثيرة في المجتمع والاقتصاد التي كانت من قبل خارج حدود الفحص العام. وفي كثير من البلدان، أدى إلغاء سيطرة الدولة والانفتاح على المصالح التجارية إلى تدفق حاشد من رأس المال الغربي إلى صناعة

التلفزيون، مما دفع بالقوى الفاعلة المحلية عادة إلى هامش السوق ولا يزال هذا عاملاً أساسياً حالياً<sup>(١٢)</sup>.

---

(١٠) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال، ٤ مجلدات (فنغاريا،

٢٠٠٥) متاح على <http://www.cumap.org>.

(١١) أندريه رشتير وديمتري جولوفانوف، تنظيم بيث الخدمة العامة في كومنولث الدول المستقلة، تقرير

خاص عن الإطار القانوني للبيث الخدمة العامة في أنذربيجان وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا

(المرصد السمعي البصري الأوروبي، ستراسبورج، فرنسا، نوفمبر ٢٠٠٦)

(١٢) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (٢٠٠٥)، موجز، ٣٣

مذكور بعد ذلك باعتباره OSI، ٢٠٠٥.

ولكن فى السياقات غير الخاضعة للتنظيم إلى حد كبير وفى ظل الافتقار إلى التجربة المحلية لوسائل الإعلام التجارية المتنوعة:

سرعان ما تنتهى حرية وسائل الإعلام إلى أن تعنى فى المحل الأول حرية إدارة وسائل الإعلام كمشروعات أعمال خاصة. وتسعى جهات البث الخاصة فى المحل الأول لتحقيق مكاسب تجارية وسرعان ما تفوق فى أدائها جهات البث الحكومية، التى تعزف عن الاستمرار أو تعجز عنه<sup>(١٢)</sup>.

وقد أثارت هذه التطورات تشكيلة من الشواغل بين حكومات الدول المستقلة حديثاً. وأدت هجرة الجمهور من قنوات الدولة إلى القنوات التجارية والرغبة فى دعم الهويات الوطنية بعد الحقبة السوفيتية بين العامة، وانحياز النظام التقليدى للتمويل وإنتاج البرامج إلى السعى لإحلال نظام للبث كخدمة عامة له<sup>(١٣)</sup> جاذبية أكبر محل شبكات الإذاعة والتلفزيون المفلسة - بمعان كثيرة - التى تديرها الدولة (المرصد السمعى البصرى العالمى، ٢٠٠٦، ص ١). وأقيمت جهات البث كخدمة عامة فى الإذاعة والتلفزيون فى بلد بعد الآخر من بلدان رابطة الدول المستقلة منذ ١٩٩٤ فصاعداً، واصطحب ذلك بإغلاق جهات البث الحكومية فى كل البلدان عدا بلدين (أذربيجان وقرغيزستان)<sup>(١٤)</sup>، ولدى كل بلدان وسط أوروبا وشرقها التى

---

(١٢) المرجع السابق.

(١٤) EAD، ٢٠٠٦، ١.

(١٥) أقيم تلفزيون الخدمة العامة فى أستونيا فى ١٩٩٤، وفى لاتفيا فى ١٩٩٥، وفى مولدوفا فى ١٩٩٥، وفى ليتوانيا فى ١٩٩٦، وفى أرمينيا فى ٢٠٠٠، وفى جورجيا فى ٢٠٠٤، وفى أذربيجان فى ٢٠٠٥، وفى قرغيزستان فى ٢٠٠٥. وفى أوكرانيا ثم إصدار قانون بث الخدمة العامة فى ١٩٩٧، ولكنه لم ينفذ. وفشلت محاولة لإصدار قانون فى روسيا. ومن وقت لآخر تجرى مناقشات حول الموضوع فى بيلاروسيا وكازخستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وفى أوزبكستان وهذا لا يدور مثل هذا النقاش. انظر المرصد السمعى البصرى العالمى، ٢٠٠٦، ص ١.

غطتها دراسة معهد المجتمع المفتوح حاليا ، جهات قائمة للبحث كخدمة عامة<sup>(١٦)</sup>. وقد تأثر البعض منها بصورة قوية فى اختياره بعوامل خارجية، خاصة حيث كانت هناك احتمالات لعنصرية الاتحاد الأوروبى. ومارس مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادى والأمن فى أوروبا كلاهما ضغطا كبيرا على الحكومات التى تسعى لأن تصبح أعضاء.

وهكذا فإن البلدان التى تمر بمرحلة انتقال والبلدان التى تمر بمرحلة ما بعد الانتقال والتى ناقشناها هنا، اعتمدت فى معظمها حاليا ما يسمى "الإطار الأوروبى" للبحث. وهذا نظام مختلط، يضم جهات للبحث كخدمة عامة بدرجات متفاوتة من القدرة والقوة، تعمل مستقلة عن الدولة لكنها تخضع فى نهاية المطاف للمساعدة أمام مسئولين منتخبين. وتوجد إلى جانبها جهات البحث التجارية الخاضعة للقوانين والتنظيمات المحلية. ويوجد أيضا فى عدد قليل من البلدان انفتاح أحدث عهدا لوسائل الإعلام المجتمعية التى تتكون من "منافذ لوسائل الإعلام المحلية تديرها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التى لا تسعى للربح أو مجتمعات الأقليات"<sup>(١٧)</sup>.

وكل القطاعات تواجه تحديات. فعلى سبيل المثال، فإن جهات البحث كخدمة عامة شهدت انهيارا فى أرقام المشاهدة لم تتوقف، وتنعكس إلا أخيرا فى عدد قليل من البلدان<sup>(١٨)</sup>. وفى مجال الأخبار، فإنها حققت رغم هذا بعض النجاح:

---

(١٦) انظر معهد المجتمع المفتوح الجدول ٩ للحصول على معلومات عن ألبانيا والبوسنة والهرسك، وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا وبولندا ورومانيا وصربيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(١٧) EAD، ٢٠٠٦، ١.

(١٨) إن تليفزيون الخدمة العامة أخذ فى التفاوض حاليا فى بلدان مثل بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وصربيا وهنغاريا. انظر معهد التجمع المفتوح، ٢٠٠٥، ص ٤، جدول ١٣.

فهناك حقيقة مؤكدة على نطاق واسع في كل أنحاء المعمورة هي أن تليفزيون الخدمة العامة لا يزال المصدر الرئيسي للأنباء بالنسبة للقسم الأكبر من السكان في معظم البلدان التي غطاها هذا التقرير. ولا تجذب القنوات الخاصة عددا أكبر من المشاهدين لنشرات الأخبار، سوى في عدد قليل من البلدان فحسب مثل جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا<sup>(١٩)</sup>. وقد كان الانتقال إلى مناخ البث الجديد ولا يزال، محفوفًا بالمخاطر. ويعانى نظام البث الشامل في كثير من بلدان وسط أوروبا وشرقيها ورابطة الدول المستقلة من مشاكل خطيرة. ومقارنة بغربي أوروبا، تلاحظ دراسة معهد المجتمع المفتوح أن:

والانتقال للنموذج الأوروبي المخطط ليس سهلا. وتشمل القضايا الأساسية استمرار سيطرة الدولة ونفوذها بطرق مختلفة.

الفرق الأساسي يكمن حاليا في المعاناة الأكبر التي يتعرض لها بث الخدمة العامة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الانتقال) من جراء الضغوط السياسية والاقتصادية على حد سواء<sup>(٢٠)</sup>. ويخلص تقرير المرصد السمعي البصري الأوروبي فيما يتعلق بعملية تحول جهات البث الحكومية إلى جهات بث للخدمة العامة في بلدان رابطة الدول المستقلة إلى أنه:

من الشائع، أنه ليس هناك تأثير لتغير بعض تفاصيل قوانين بث الخدمة العامة التي كانت مستهدفة في الأصل في مسار العملية التشريعية حتى تضمن معظم أحكامها استقلال بث الخدمة العامة. وهناك طريقة تقليدية لمقاومة بث الخدمة العامة هي توكيد أهمية الأحكام التفسيرية، بدون توفير التنفيذ العملي لها<sup>(٢١)</sup>.

(١٩) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٤٠.

(٢٠) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٣٨.

(٢١) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٦، ٤١.

وتتفاقم أوجه القصور القانوني في بعض البلدان من جراء غياب آليات التمويل الفاعلة. وقد استخدم بعض بلدان وسط أوروبا وشرقيها رسوم الترخيص<sup>(٢٢)</sup>، التي وفرت أكثر من ٥٠ في المائة من إجمالي تمويل البث كخدمة عامة<sup>(٢٣)</sup>. بيد أنه لا يوجد في بلدان كثيرة أخرى في رابطة الدول المستقلة، بما في ذلك دول البلطيق، نظام لرسوم الترخيص<sup>(٢٤)</sup>، ويتم تمويلها جميعها بالتقريب بصورة مباشرة من مالية الدولة، مما يحتمل أن يسفر عن مستوى مرتفع جدا من سيطرة الدولة على القنوات المستقلة من الناحية الرسمية.

وهناك شك قليل في أن استقلال

١٤ يؤدي للإضرار باستقلال التحرير  
وبجرف الصحافة.

التحرير يتعرض للضرر في كثير من  
جهات البث كخدمة عامة.

فالبعض منها يقدم تقارير محرفة وغير دقيقة ومتحيزة من الناحية السياسية، ويتعرض الصحفيون في بعض البلدان لتدخلات وضغوط سياسية مباشرة أو غير مباشرة في عملهم<sup>(٢٥)</sup>، وهو ما يمكن أن يتفشى بصفة خاصة خلال الحملات الانتخابية<sup>(٢٦)</sup>.

وبإضافة لذلك، فعلى الرغم من ريادة التلفزيون التجاري في مجال الأخبار وتقارير التحقيقات في أيامه الأولى، فلم يعد حاليا مرجعا لصحافة التحقيقات

(٢٢) بما في ذلك كرواتيا وجمهورية التشيك وجمهورية مقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(٢٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٦٠، الجدول ١.

(٢٤) المرصد السمعي البصري الأوربي، ٢٠٠٦، ٤٢.

(٢٥) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، (٦٤، ٦٥).

(٢٦) تورد تقارير مؤشر حرية الصحافة العالمية عددا من حالات للتحيز في كثير من هذه البلدان في

الإعلام العام والخاص على حد سواء. متوافر في:

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2006>.

أغار التلفزيون التجاري أيضا من حيث نوعية الأخبار، وأصبحت الرقابة الذاتية شائعة.

الموثوق بها ولتبرامج الإخبارية جيدة النوعية". وأدت الضغوط من أجل اجتذاب جماهير كبيرة وتقليل التكاليف إلى اعتماد الإثارة في الأخبار والتركيز على التسلية منخفضة النوعية. وعدد آليات التنظيم الذاتي الفاعلة قليل، وأجور الصحفيين ضعيفة عادة ويعانون من تنظيمات عمل سيئة ويخشون على وظائفهم. "وفي مثل هذا المناخ المتفكك، وتلقاء خلفية من التدخل السياسي الواسع في البرمجة والضغوط الاقتصادية، تزدهر الرقابة الذاتية"<sup>(٢٧)</sup>.

ومن بين التوصيات الرئيسية لتقرير معهد المجتمع المفتوح توصيات تؤكد على الحاجة إلى دعم استقلال وشفافية هيئة التنظيم، لضمان استقلال وسائل إعلام الخدمة العامة في التطبيق وفي القانون، وتوفير الوسائل اللازمة لجعل الملكية أكثر شفافية في كل وسائل الإعلام.

## أمريكا اللاتينية

مصاح القطاع الخاص سائدة في أمريكا اللاتينية مع بت للخدمة العامة ضعيف نسبيا.

يستمع أكثر من ٩٠ في المائة من أهل أمريكا اللاتينية للإذاعة يوميا مما يجعلها وسيلة الإعلام الأكثر شيوعا في المنطقة<sup>(٢٨)</sup>. كما يوجد في أمريكا اللاتينية

(٢٧) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧١.

(٢٨) خوان باولو كارديناس:

"America Latinay las Fortalezas de la Radiodifusion." Diario electronico "Radio Universidad de Chile"

(٢٢ مارس ٢٠٠٥).

[http://www.radio.uchile.cl/notas.aspx?id\\_Nota=18169](http://www.radio.uchile.cl/notas.aspx?id_Nota=18169).

أكثر الدخول اتساما بعدم المساواة مما في أى منطقة أخرى، ويعيش نحو ٤٥ في المائة من السكان حاليا تحت خط الفقر<sup>(٢٩)</sup>.

وبالمقاييس العربية، تبنت بلدان أمريكا اللاتينية فيما عدا كوبا، النموذج الأمريكى للثب التجارى الخاص غير المقيد لحد كبير، وإن كانت هناك فروق. كما تدعم البلدان الأكبر صناعات الإنتاج الكبير للمضمون والتصدير عبر المنطقة وما وراءها.

إن البث كخدمة عامة محدود في أمريكا اللاتينية. بيد أنه توجد في كل بلد تقريبا، قنوات تديرها الدولة، تمويل معظمها ضعيف وتعرض لتلاعب الحكومة بها أو سيطرتها عليها<sup>(٣٠)</sup>. ويقدم عدد من القنوات المملوكة ملكية عامة برامج ثقافية وتربوية، وبعض القنوات تديره الأحزاب السياسية (في المعارضة أو في الحكم)، وقلة منها تديرها منظمات دينية، وهناك حفنة من القنوات التي لا تهدف لتحقيق الربح وتستند لمؤسسات. بيد أنه ليس هناك أي بلد به بث للخدمة العامة مستقل من الناحية الرسمية وجيد التمويل، وله صلاحية واسعة ليشمل الأخبار والشئون الجارية: وأقرب المحطات لذلك هي TVN في شيلي، و ONCETV في المكسيك<sup>(٣١)</sup>. والغالبية الشاسعة من البث هي بث تجارى. والملكية في القطاع مركزة بدرجة عالية على الصعيد القومى مع ملكيات مشتركة كبيرة عبر القطاعات السمعية البصرية والإعلامية.

---

(٢٩) دكتور جنيفر ماكوى، مركز كارتر،

Las Vulnerabilidades de la Democracia, Democracia y Cumbre de las Americas, Panel sobre La Carta Democratica Interamericana.

(بوينس آيرس، الأرجنتين، ١١ مارس ٢٠٠٥).

(٣٠) استنادا للملاحق القطرية التي أعدها هيئة الإذاعة البريطانية، متوافر في:

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/country+profiles/default.stm>.

(٣١) انظر على التوالي <http://www.tvn.cl/and> <http://www.oncetv.ipn.mx/>.



ويختلف قطاع الإذاعة عن التلفزيون في جانب حاسم واحد: فعلى الرغم من وجود التلفزيون المجتمعي بدرجة قليلة، فإن البث الإذاعي المجتمعي مختلف، متنوع، وكبير من الناحية العددية، وواسع الانتشار. ويرجع عهد الرواد لما يربو على خمسين سنة، قبل أن يتم سك مصطلح الإذاعة المجتمعية، ويشمل ذلك المحطات التي أقامها المشتغلون بتعدين القصدير في بوليفيا في الأربعينيات والخمسينيات، والتي ساهمت بصورة ضخمة في التنظيم المجتمعي والتمكين السياسي ومئات المحطات التربوية التي استلهمت إذاعة سوتنزا التي أقامها في ١٩٤٧، قسّ كاثوليكي لتوفير التعليم العملي للمجموعات الهامشية والريفية. وقد بلغ تأثير القطاع إلى حدّ القول بأن الإذاعة المجتمعية وإلى حد ما حتى التلفزيون المجتمعي، يحتلان مكان بث الخدمة العامة، لأنه بغض النظر عن وضعهما القانوني الفعلي، سواء كوسائل إعلام مجتمعية أو تجارية، فإن نفس الروح تحركهما ويقومان بنفس الوظائف التي تقوم بها جهات البث كخدمة عامة<sup>(٣٢)</sup>. ورغم أن هذه القنوات نشأت في معظمها في ظل فراغ تنظيمي، أو في مخالفة صريحة للقانون، فقد أصبحت الآن معترفاً بها وخاضعة للتنظيم في عدد متنام من البلدان، من بينها كولومبيا وبوليفيا وبيرو

للإذاعة المجتمعية تاريخ طويل، بل ويزعم أنها تحتل مكان الخدمة العامة، لكن لا يزال عليها أن تعمل على اعتراف قانوني كامل ومناع تنظيمي إيجابي.

وفنزويلا والمكسيك والأرجنتين. ولا يزال كثير من المحطات المجتمعية الأقدم عيدا والأكثر رسوخا يعمل بتراخيص تجارية أو ثقافية. بيد أن الاعتراف القانوني هو

نعمة ونعمة. فبعض البلدان غير المبالية بالاعتداء على وسائل الإعلام التجارية،

(٣٢) انظر رافائيل روتكا جليولو، "أمريكا اللاتينية: الإذاعة والتلفزيون المجتمعيان كبث للخدمة العامة".

في بث الخدمة العامة" (النيونسكو، باريس، ١٩٩٦) متاح في:

[www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp/catDI=24&LIID=1](http://www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp/catDI=24&LIID=1).

يفرض قيودا على القطاع المجتمعى مما يهدد بقاءه. فشيلى على سبيل المثال، تقتصر قوة الإرسال على واط واحد فحسب وهو ما لا يكفي سوى للبت لمسافة تبلغ بضع مئات من الأمتار فى الأحوال الجيدة. وتحظر بلدان أخرى الإعلان.

ولدى معظم البلدان فى أمريكا اللاتينية جهات تعد رسميا جهات مستقلة لتنظيم البث (ونحو النصف منها مجتمعة لديه هيئة لتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية) رغم أن البرازيل وبيرو وكولومبيا من بين الاستثناءات الكبيرة. بيد أن العملية الخاصة بإصدار التراخيص فى كثير من البلدان تفتقر إلى الشفافية، وتتسم بالفساد أحيانا، وتتبع إجراءات تعتبر من الممارسات السيئة فى أماكن أخرى. وإصدار تراخيص للبت طويلة الأجل، مع خيار التجديد، أمر شائع. ففي الأرجنتين مثلا، جدد الرئيس كيرشنر فى مايو ٢٠٠٥ تراخيص للبت التليفزيونى تمنح حائزيها ما مجموعه ٣٥ عاما، وفى إحدى الحالات حتى عام ٢٠٢٥. وفى أوروغواى تم منح تراخيص تليفزيون الكابل فى ١٩٩٤ - أربعة منها لأصحاب تراخيص التليفزيون التجارى القائمة - بدون أى منافسة أو طلب عطاءات. كذلك فإن تراخيص البث فى أوروغواى لا تتضمن عادة حدودا زمنية معينة والتجديد فيها تلقائى من الناحية العملية. لكنها من الناحية القانونية "قابلة للإلغاء ويمكن الرجوع عنها" حسب قرار الحكومة. وتتبع بلدان كثيرة أخرى ممارسات مماثلة.

وتحتل السياسة أحيانا مكانا محورا وخلافيا فى القرارات المتعلقة بالتراخيص. فقد تم انتقاد قرار حكومة فنزويلا فى ٢٠٠٧، بعدم تجديد ترخيص قناة خاصة للتليفزيون، تليفزيون إذاعة كاراكاس وهى رخصة مدتها عشرون عاما تم الحصول عليها فى البدء فى ١٩٨٧، بمرسوم رئاسى - وربما كانت دوافع ذلك سياسية. فقد اتخذت موقفا مناوئا للحكومة، ولكنها لم تكن تقتصر على الانتقاد من الناحية التحريرية فحسب: ففي ٢٠٠٢، ساندت بنشاط انقلابا فاشلا ضد الرئيس

المنتخب. وقد تم انتقاد الرئيس بسبب أن له دوافع سياسية جعلته يتقاعس عن التجديد، ولأنه لم يتبع على نحو صحيح النظام لتقييم ما إذا كان ينبغي أن تحتفظ القناة بترخيصها أم لا. كما يتصل بهذا السياق قرار حكومي بإعادة جهة التنظيم لولاية وزارة الاتصالات، مما أسفر عن ضياع وضعها المنيع على التأثير. ويوضح النزاع العلاقات الوثيقة بين السياسة والعمليات الواجبة ومنح أدوات قيمة

إن للنقاش حول قضايا حقوق الإنسان التي تتعلق بالإعلام تأثيراً بالغاً فيما يتصل بالفقر وحرية التعبير وإصدار التراخيص والامتيازات وتركز الملكية.

للاتصال في المجتمع. وفي الوقت نفسه، أغلقت الحكومة في كولومبيا المجاورة في ٢٠٠٤، المعهد العام للإذاعة والتلفزيون (Inravision) الذي كان ينتج برامج ويبث على ثلاث قنوات بشأن القضايا التربوية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك الأفلام الوثائقية التي تنتقد الحكومة<sup>(٣٣)</sup>.

وهناك حالياً نشاط وقوة دفع كبيرة في أمريكا اللاتينية لإصلاح قطاع البث وقطاع الإعلام ككل. ومع تزايد الاعتراف بالإعلام المجتمعي، أخذ مناخ البث ذو الثلاثة قطاعات يصبح هو القاعدة، مع تحفظ مهم هو أن القطاع العام يخضع لسيطرة الدولة لحد كبير. وإمكانية قيام بث للخدمة العامة موضع نقاش في بلدان قليلة فحسب، من بينها أوروغواي، حيث تحظى جهة البث العامة ببعض الاستقلال، لكن لم يقترب أى بلد من هذه من وضع تشريعات وآليات ملائمة. وهناك قضية مهمة في هذا النقاش هي كيف يمكن استنباط آليات للتمويل يمكنها أن تولد تمويلاً كافياً في المجتمعات التي يزيد فيها عدد السكان الفقراء، ويتميز توزيع

(٣٣) ديانا كاريبوني من السهل رؤية القذى في حين الآخر (١٩٩٦)، متاح،

<http://other-news.info/index.php?p=1988#mor-1988>.

خوان فريرو، تزرع القابس من التلفزيون المناوئ لشافيز (واشنطن، بوست فورين سيرفيس.

الثلاثاء، ١٨ يناير ٢٠٠٧) ١٦١ و AMARC بيان وإذارات IFEX أخرى، متاح في:

<http://www.wifex.org/en/content/view/full/82665>.

الدخل بالانحراف. لكن التحرك العام نحو جهات التنظيم المستقلة مستمر مع جهود متنامية لتقوية استقلالها عن الضغوط السياسية وإصلاح عملية إصدار التراخيص.

والقضايا السياسية وثيقة الارتباط بتطورات وسائل الإعلام فى أمريكا اللاتينية بطريقة أو بأخرى. وتليسون هى قناة تليفزيون إقليمية أنشأتها فى ٢٠٠٥ فنزويلا والأرجنتين وكوبا وأوروواى (وانضمت إليها بوليفيا فيما بعد)، لبث الأخبار والشئون الجارية من منظور إقليمي، متصدية عن قصد لما تعتبره تغطية متميزة من قبل قنوات السائل القائمة فى الشمال، مثل سى إن إن. وهى موضع اتهام من بعض أجهزة الدعاية التى تروج للحكومات. وفى دفاع القناة عن نفسها، نجد ملاحظة أن مجلس ارتها يضم مهنيين إعلاميين تعيينهم الحكومات، ومجلسها الاستشارى مكون من متفكرين دوليين بارزين، وإرسالها يستند بقوة لمبادئ الخدمة العامة، بيد أنها غير مهيكلة على أساس أنها كيان مستقل تتوافر له الحماية من التدخل الحكومى.

كما أن التركيز على قضايا حقوق الإنسان، والاستناد إلى الحق فى الاتصال مهمان فى النقاش الذى يدعم عملية الإصلاح. ويعتبر المقرر الخاص لحرية التعبير فى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ويرأس جهازا مستقلا فى منظمة الدول الأمريكية، قوة فاعلة إقليمية كبيرة هناك وله سلطة معنوية ضخمة ونفوذ سياسى كبير.

وقد أثار تقريره السنوية المتتابعة<sup>(٣٤)</sup> بقوة، قضايا مثل العلاقة بين وسائل الإعلام وحرية التعبير والفقر (٢٠٠٢)، والمعايير الديمقراطية لمنح امتيازات

---

(٣٤) للاطلاع على التقارير السنوية الكاملة لمنظمة الدول الأمريكية انظر:

<http://www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp?catid=24&ID=1>.

وللاطلاع على حق التعبير والفقر انظر ٢٠٠٢ الفصل الرابع فى:

<http://www.cidh.oas.org/relatoria/showarticle.asp?artID=309&ID=1..>

ترددات البث الإذاعي والتلفزيوني، وحرية الإعلام (٢٠٠٣) وتركز ملكية وسائل الإعلام (٢٠٠٤).

## شرق آسيا وجنوب شرقها

آسيا متباينة بصورة ضخمة ويمكن  
تجميعها في مجموعات من حيث هياكلها:

البث في شرق آسيا وجنوب شرقها  
متنوع بصورة ضخمة، وتحركه تشكيلة من  
الديناميات، ولا يمكن هنا سوى أن توجد  
حدود تخطيطية فاصلة ضئيلة. ويمكن التعميم على الجميع، والأمر يتعلق بالاتجاه  
صوب اكتساب الطابع التجارى.

وفى حين لا يزال يستمر الجدل حول الصحافة "المسئولة" والحرية، فإن هناك  
سمة مشتركة فى البلدان الآسيوية هى إضفاء طابع تجارى على وسائل الإعلام.  
وفى أعقاب التحرير الاقتصادى، تتعرض وسائل الإعلام للانتقال لما وراء السياسة  
إلى المعلومات والنزعة الاستهلاكية. كذلك أصبحت وسائل الإعلام منصة  
للعلماء المعلنين وداعما للتعمير الاقتصادى، فى حين تخلق طلبا على السلع  
الاستهلاكية<sup>(٣٥)</sup>.

ويمكن بصورة فضفاضة تجميع البلدان الكبرى فى شرق آسيا وجنوب  
شرقها من حيث هياكل قطاعات البث فيها. فتحفظ الدولة فى بوتان وميانمار  
(بورما) ولاوس وفيتنام سيطرة مباشرة على البث القومى، الإذاعة والتلفزيون  
على حد سواء، رغم تباين درجة السيطرة والرقابة. وتمارس بورما التى توصف

---

(٣٥) فيرنز فوم بوش، محرر، دليل وسائل الإعلام فى آسيا (مؤسسة كونراد أدنباور، سنغافورة، ٢٠٠٤)،  
(٨-٩) متوافر فى:

[http://www.kas-asia.org/pub\\_bkg/Asia%20Media%20Directory.pdf](http://www.kas-asia.org/pub_bkg/Asia%20Media%20Directory.pdf).

بأنها "جنة الرقباء"<sup>(٣٦)</sup>، الرقابة المسبقة بصورة محمومة على كل وسائل الإعلام. ويخضع البث في لاوس لرقابة حكومية مباشرة ثقيلة الوطأة. وعمليا لا يسمح بأى انتقاد للحكومة فى بوتان، رغم أن قطاع الصحافة أخذ فى الانفتاح ببطء. ونظام البث الإقليمى والقومى المتقدم على الصعيدين الوطنى والإقليمى فى فيتنام، والذى يضم نحو ١٠٠ هيئة للإذاعة والتلفزيون لا يزال جميعه خاضعا لأشكال مختلفة من سيطرة الدولة، رغم أن صحافة منشقة تمكنت من البقاء والاستمرار.

من السيطرة المفرطة على البث وعدم  
السماح بنقد الحكومة.

والبث الأجنبى فى هذه البلدان  
موجود فى مناطق الحدود ومن خلال  
إذاعات الموجات الطويلة والسواثر نو

فرص الحصول على إرسال تلفزيون الكابل الذى يجرى رصده بدقة.

وقد فتحت الصين قطاع البث بيا بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة، وإن كان الحزب الشيوعى الصينى والحكومة لا يزالان يمارسان سيطرة ورقابة صارمتين. والبث يسيطر عليه تلفزيون الصين المركزى الذى تديره الدولة، باعتباره الهيئة القومية الوحيدة، ويقدم عدة قنوات بالساتل وبمقابل رسوم. ويوجد ما يربو على ٢٠٠٠ محطة إقليمية وبندية تديرها انحكومات المحلية، رغم أن معظمها يعتمد حاليا على الإعلان والإيراد التجارى، ويركز بصورة مفرطة على الأجر التجارى. كما أنها تذيع جميعها برنامج الأخبار الرئيسى للتلفزيون المركزى الصينى. وتطبق اتفاقيات تسمح للشركات العالمية الكبرى مثل "آيه أو إل" و"تايم وارنر"، و"تيوز كورب"، بأن تبث من خلال الكابل، رغم أن البرامج تخصصها هيئة التنظيم، وليس من المسموح به انتقاد الحزب الشيوعى الصينى. والإذاعة الوطنية الصينية هي القناة الوطنية الوحيدة، لكن لكل إقليم، ومنطقة مستقلة وبلدية محطات

(٣٦) مقررون بلا حدود، تقرير بورما السنوى ٢٠٠٦، متوفر فى:

[http://www.rsf.org/article.php?vid\\_article=17346](http://www.rsf.org/article.php?vid_article=17346).

الإذاعة الخاصة بها والتي تديرها الحكومات المحلية. ومع وجود معايير صارمة محددة، هناك مناقشة مفتوحة تماما للشواغل الاجتماعية والخيارات السياسية.

مع نظام عام وخاص مختلط تنظمه الدولة، مع سيطرة ضمنية وصريحة للدولة عليهما وحتى الآن لا يوجد انفتاح على المجتمع.

وتدير بلدان مثل بنجلاديش وكمبوديا وباكستان، بشا مختلطاً وآخر تسيطر عليه الدولة، ولا يجد لتنظيم المستقل مشقة تذكر. ففي بنجلاديش تدير لدولة تليفزيونا وإذاعة أرضيين عبر الأراضي

الوطنية، لكن هناك أربع قنوات تجارية مرخصة بالساتل والكابل، وهناك عدد من محطات إذاعة تعمل بتضمين التردد. بيد أنه بالنسبة لبيئات البث الخاصة، فإن "احتفاظها بترخيصها يتوقف على إظهارها امتثالاً معيناً للحكومة"<sup>(٣٧)</sup>. ولا تسأى المعارضة الصريحة إلا من الصحف. وفي كمبوديا، تتعقد التوليفة التي تضم التليفزيون والإذاعة اللذين تسيطر عليهما الدولة والتليفزيون والإذاعة التجاريين من جراء حقيقة أن كثيرًا من وسائل الإعلام تخضع عملياً لسيطرة حزب سياسي. ويحد الفساد والاحتياز السياسي لكل من البث الذي تقوم به الدولة والبث الخاص من مساهمة وسائل البث، وهناك قانون جنائي مفرط معلق فوق رقبة الصحافة. وقد أصدرت باكستان ما يربو على عشرين ترخيصاً لتليفزيون الساتل، وإن ظل التليفزيون الأرضي خاضعاً لسيطرة الدولة، وقد تم إصدار ما يربو على ١٠٠ رخصة لمحطات خاصة تعمل بتضمين التردد، وهناك وعود بمنح عدد أكبر كثيراً. وفي الوقت نفسه، وللمفارقة تم التشدد في قوانين البث والرقابة، والترهيب سائد، وإن ظلت وسائل الإعلام المطبوعة أكثر تمتعاً بالحرية بدرجة كبيرة. ولا يسمح أى من هذه البلاد حالياً بالبث المجتمعي، رغم أن القضية موضع جدل ساخن في عدة بلدان والمرجح أن تتفجر عاجلاً أو آجلاً.

(٣٧) مقرررون بلا حدود، تقرير بنجلاديش السنوي ٢٠٠٦، متوفر في:

[http://www.rsf.org/article.php3?id\\_article=17344](http://www.rsf.org/article.php3?id_article=17344).

وفى الهند ونيبال وسرى لانكا وتايلاندا وإندونيسيا، تعد الإذاعة المجتمعية سمة بارزة لمناخ البث، تشمل البث التجارى والخاضع لسيطرة الدولة، وفى بعض الأحيان جوانب من البث كخدمة عامة. وقد توسع القطاع التجارى فى وسائل إعلام الهند بصورة راسية فى السنوات الأخيرة، أولاً فى التلفزيون ثم الراديو.

وعلى الرغم من أنه ليس مسموحاً للإذاعة التجارية الخاصة ببث أنباء، فإن أنباء تلفزيون الكابل والوسائل شائعة. وتشرف هيئة الإذاعة العامة، براسار بهاراتى،

إلى نظام مختلط، عام وخاص ومجمعى  
فى تشكيلة من الصور، وتحرك صوب  
النظيم المستقل.

التي أنشئت فى ١٩٩٧، كهيئة مستقلة لها ولاية تقديم الخدمة العامة، على هيئة التلفزيون القومية الضخمة، دوردارشان، و"إذاعة عموم الهند". ولكن روابط براسار بهاراتى بالحكومة عديدة وتضر قاعدة تمويلها باستقلالها. وفى ٢٠٠٦، تم اعتماد بيان سياسى لإتاحة الترخيص للإذاعة المجتمعية، ومن المتوقع أن يشهد القطاع نمواً سريعاً. وفى نيبال ظهرت الإذاعة المجتمعية فى منتصف التسعينيات، وكانت رائدة فى الترويج للمفهوم فى جنوب آسيا، ولها دور راسخ فى مشهد البث. ويشهد لها بأنها لعبت دوراً فى عودة الديمقراطية أخيراً. كما توجد الإذاعة والتلفزيون التجارىين إلى جانب هيئات البث الحكومية. وافتحت إندونيسيا على البث التجارى بعد سقوط نظام سوكارنو فى ١٩٩٨. وفى ٢٠٠٢، نص قانون جديد للبث<sup>(٢٨)</sup> على إنشاء لجنة البث الإندونيسية (كوميسى بنياران إندونيسيا) وعلى الاعتراف بالإذاعة المجتمعية وهناك نحو دسنة من هيئات التلفزيون التجارية القومية ومئات من هيئات الإذاعة والتلفزيون التجارية والمجتمعية المحلية.

(٢٨) القانون رقم ٢٠٠٢/٣٢.



وفى سرى لانكا، خلقت الحرب الأهلية الدائرة مناخا مشحونا للبحث. ولديها نظام مختلط من البث الحكومي والتجاري مع عديد من قنوات الإذاعة والتلفزيون التجارية. ولهيئة الإذاعة فى سرى لانكا ولاية الخدمة العامة فى مجال الإذاعة، رغم أنها تخضع للوزير واستقلال التحرير فيها قليل. وتدير هذه الهيئة عددا من المحطات المحلية لها بعض سمات الإذاعة الاجتماعية، لكن سيطرة الهيئة تضمن أنها نادرا ما تذيع تغطية تنتقد الحكومة. وقد احتفى دستور تايلاندا فى ١٩٩٧، بنظام للبث يتضمن هيئة مستقلة للتنظيم وثلاثة أشكال أساسية، محتفظا بنسبة ٢٠ فى المائة من ترددات الإرسال للبث المجتمعى الذى لا يسعى للربح، ويتم تقسيم الباقي بالمساواة بين قطاعى الخدمة العامة والتجارة. ومع ذلك، لا يزال يتعين على التنفيذ أن يرتقى بما يحقق الهدف، لكن ظهرت مئات من محطات الإذاعة المجتمعية والخاصة. وقد خفت استقلال البث جميعه فى ظل قيادة ناشكين شينا واترا رئيس الوزراء. وطبق الانقلاب الذى أطاح به فى ٢٠٠٦، رقابة وضوابط أكثر تشددا على وسائل الإعلام، بما فى ذلك إغلاق مئات من محطات الإذاعة المجتمعية.

وبدرجات مختلفة، فإن ما يميز هذه البلدان هو الانفتاح على الإذاعة المجتمعية، وحدث بعض التطور فى جهات البث كخدمة عامة إلى جانب الجدول المستمر والواسع النطاق حول المفهوم، والتحرك صوب التنظيم المستقل.

إلى نظام اكتسب طابعا تجاريا عاليا، مع هيئة عامة للتنظيم يخضعان فى التطبيق لسيطرة كبيرة من الحكومة، ولكن مع قطاع للإذاعة محلى ومجتمعى نابض بالحياة.

ومن بين بلدان جنوب شرق آسيا، تبرز الفلبين بسبب سيطرة المصالح التجارية القوية فيها. وتنتجع عشرات من هيئات التلفزيون التجارية فى خمس شبكات رئيسية، عمليا دون أى إرسال حكومى أو عام مباشر. ولشبكة الإذاعة

الوطنية المملوكة للحكومة ميثاق الهيئة العامة لكنها لا تحصل على تمويل عام

وتوجه لها انتقادات واسعة لأنها تناصر الحكومة وتتحزب لها. لكن الإذاعة لا تزال هى الوسيلة الأكثر شعبية، وتوجد شبكة الإذاعة الوطنية إلى جانب عدد لا يحصى من المحطات التجارية، وكذلك قطاع مجتمعى ولا يسعى للربح ينبض بالحياة وإن كان يشكو نقصاً فى التمويل، بما فى ذلك كثير من المحطات الدينية.

## بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد تبدو وسائل الإعلام فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكأنها حالة استثنائية تماماً، لأن غالبيتها تقع تحت السيطرة المباشرة للدولة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن البث فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمتد فى غير نظام عبر نطاق أضيق.

وهناك انتهاكات واسعة لحرية التعبير فى كثير من البلدان، بما فى ذلك المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن وليبيا، ومفهوم حرية المعلومات والإعلام مفهوم غريب فى الغالب الأعم.

فمن ناحية هناك لفيف من نظم البث الخاضعة للسيطرة والرقابة بدرجة عالية، والتي تنضوى تحت سيطرة الدولة والتنظيم الصارم على المستوى الوطنى، وإن كان هناك بعض الانفتاح فى الصحافة والسوائل.

ففى إحدى نهايتى هذا النطاق الضيق، توجد المملكة العربية السعودية، وهى رائد فى تليفزيون السائل لعموم العرب، ولكن بها مناخ من أكثر مناخات وسائل الإعلام خضوعاً للسيطرة فى الشرق الأوسط، وليس بها إذاعة أو

تليفزيون خاصين ويرأس وزير فى الحكومة القنوات الوطنية. وبصفة عامة ليس هناك تسامح مع انتقاد الحكومة أو الأسرة المالكة أو التساؤل حول المعتقدات الدينية. والإذاعة فى عدد من البلدان الأخرى، مثل ليبيا وإيران أكثر ليبرالية

بالكاد، وهي أقل من ذلك في بعض النواحي. والبت في الجزائر يخضع بأكمله لسيطرة الدولة، رغم أن هناك صحافة حرة وانتقادية. ومحطات الإذاعة والتلفزيون في البحرين تديرها الدولة. وقد بدأت أول محطة إذاعة خاصة في البلاد - صوت الغد - في ٢٠٠٥، لكن السلطات أغلقتها في ٢٠٠٦، مدعية وجود مخالفات. ويسمح عدد من البلدان الأخرى، منها الأردن وسوريا بالإذاعة التجارية، وإن كان محتواها يقتصر على الموسيقى، وأصحاب التراخيص عادة من المقربين للدولة.

ومن الناحية الأخرى، هناك مجموعة من البلدان انفتحت على البث التجاري بل وحتى المجتمع، مع إمكان قيام هيئة تنظيم مستقلة، بيد أن جميع هيئات البث تحجم عن تقديم تحليلات سياسية جادة في النقاش.

ولبنان واحدة من أكثر الدول ليبرالية وتعكس هيئات البث فيها تنوع المصالح الاجتماعية والسياسية. وقد طبقت الأردن نظام الترخيص للبث التجاري، وهو البلد الوحيد في المنطقة

حتى الآن الذي أصدر تراخيص لهيئات البث المجتمعي. وهناك بعض الإيماءات تجاه التعددية في الكويت وفي مصر، ويجمع كلاهما بين البث الذي تديره الدولة والهيئات التجارية في كل من الإذاعة والتلفزيون. ويمكن القول إن المغرب تنتظر في إقامة نموذج متحرر، وقد أنشأت هيئة مستقلة نسبياً لتنظيم البث. ويسمح عدد آخر من البلدان، منها سوريا، بالإذاعة التجارية، رغم أن أصحاب التراخيص مقيرون من الدولة. بيد أن جميع وسائل الإعلام التجارية الوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحجم عن الجدل والتحليل السياسي الجاد، بفعل الرقابة المباشرة أو الذاتية.

يقوض ضعف التنفيذ القوانين الدستورية التقدمية نسبياً، رغم أن غياب البث الذي ينتقد الحكومة قيد تطور صناعة الإعلام.

وقد توصل مؤشر استدامة وسائل الإعلام، الذي وضعه المجلس الدولي للبحوث والمبادلات الذي يغطي ثمانية عشر بلداً من بلدان منطقة

الشرق الوسط وشمال أفريقيا<sup>(٣٩)</sup>، إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستوري من القوانين التقدمية مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم لها تمثل وضعاً نموذجياً في المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح الجماع حتى بعد إرخاء المناخ التنظيمي والمحيط السياسي. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وجيرانها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مَدَ نطاق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التي تهدد الملكيات والنظم الحاكمة في المنطقة<sup>(٤٠)</sup>.

وما يبدو غائبا بصورة كلية تقريباً هو الإرسال الوطني كخدمة عامة والذي يتسم بالتحدى والذي ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. بيد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغير أخذ في الحدوث،

ربما يلوح التغير في الأفق حيث إن الرأي العام في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأ يفتتح بفعل حوار مثل تليفزيون الساتل الإقليمي.

وأن التليفزيون هو الذي يقود هذه التطورات، ليس على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي. وكان لهيئات السواتل تأثير كبير عبر المنطقة. وبؤدى ما وصف بأنه جمهور عربي جديد إلى تغيير كبير في الثقافة السياسية.

فبدلاً من فرض توافق في الرأي، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السواتل الجديدة، إلى جانب الصحف، ومواقع الإنترنت، وكثير من مواقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن

---

(٣٩) المجلس الدولي للبحوث والتبادل، تنمية وسائل إعلام مستقلة مستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤشر استدامة وسائل الإعلام ٢٠٠٥ (المجلس الدولي للبحوث والتبادل، ٢٠٠٦)، موجز للتنفيذ، ١٠، متاح في:

[http://www.wirex.org/programs/MSI\\_MENA/index.asp](http://www.wirex.org/programs/MSI_MENA/index.asp).

(٤٠) المرجع المذكور.

الوضع القائم. وقد حطم (الجمهور العربي الجديد) احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التي كانت تخنق الخطاب العربي حتى التسعينيات. ويرفض الجمهور الجديد التقاليد البالية القديمة للرقابة العامة المفروضة بالإكراه، ويصر على مشروعية معارضة السياسات والتصريحات الرسمية<sup>(٤١)</sup>.

وقد بنت أشد قنوات السائل الجديد تأثيراً، وهى الجزيرة، نموذجها على أساس بث الخدمة العامة، من حيث المبادئ، والروح، وطريقة العمل، رغم أنها تعتمد على دعم مستمر من أمير قطر. ومن المرجح أن يستمر إعلام عموم العرب، خاصة التلفزيون، فى القيام بدوره فى تغيير مشهد الإعلام، بما فى ذلك المشهد على المستوى القومى، رغم أن الخطوط المحيطة التى تحدد النتائج غير واضحة فى هذه المرحلة. وتخلص دراسة المجلس الدولى للبحوث والتبادل، التى تشير إلى بث الأنباء بالسوائل والإنترنت، إلى أن هذا الصراع على السيطرة على فضاء الإعلام، سيكون عاملاً رئيسياً فى تحديد كيف تتطور بلدان المنطقة سياسياً واقتصادياً على حد سواء<sup>(٤٢)</sup>.

### خاتمة: أ نموذج بازغ

حدد الفصل الأول مجموعة من الخصائص تستطيع على وجه الاحتمال أن تمكن قطاع الإعلام من الإسهام فى الحوكمة الجيدة والتنمية. وهذه الخصائص هى: حرية التعبير، والحصول الميسور والفورى على المعلومات العامة والخاصة على حد سواء، واستقلال وسائل الإعلام، والمضمون المتنوع للإعلام الذى يعكس طائفة

---

(٤١) مارك لينش، أصوات الجمهور العربي الجديد: العراق، الجزيرة، وسياسات الشرق الأوسط اليوم (نيويورك، تشستر: مطابع جامعة كولومبيا، ٢٠٠٦)، ٣-٢.

(٤٢) المرجع المذكور، ٩.

واسعة من الآراء خاصة آراء المجموعات المهمشة، والتغطية الإعلامية الواسعة ونطاق الوصول العريض، ووجود قاعدة مستدامة للموارد بالنسبة لوسائل الإعلام.

وينقل تحليل نظام البث في كل منطقة إحساسا بالدرجة التي توجد بها هذه الخصائص ويمكن بها تشجيعها وتدعيمها. ويؤكد أن وسائل البث في البلدان والمناطق النامية يتوافر لها حتى الآن نطاق وصول كبير، خاصة في المناطق الريفية والناحية التي تقطنها عادة نسبة كبيرة من أكثر السكان فقرا، وأن وسائل الإعلام هذه تمثل المصدر الأول للمعلومات والأخبار لمعظم الناس.

والوضع الراهن لكثير من الخصائص سائلة الذكر بعيد عن الوضع المثالي، رغم أن هناك بعض الاتجاهات المشجعة.

وقد شهد العقد الأخير انهيارا بارزا في مشروعية السيطرة الحكومية المباشرة على البث، خاصة في أفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقيها، ولكن أيضا في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبدلا من ذلك، هناك تطلع متنام لتطوير نموذج مختلط يجمع بث الخدمة العامة مع البث لتجاري الخاص والمجتمعي، في ظل فحص من جهة تنظيم مستقلة. وهذا الاتجاه أشد بروزا في أفريقيا وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال،

لكن هناك أدلة على أنه بدءا من نقطة مختلفة تماما، تتحرك الخصائص الرئيسية للنظام إلى الصدارة في أمريكا اللاتينية، حيث القطاع المجتمعي أخذ في النمو في الحجم وتتم العودة لفكرة الخدمة

مشروعية سيطرة الدولة المباشرة على البث  
أخذت في الانهيار، ويزعج التطلع نحو نموذج مختلط.  
ورغم أن ذلك يتضح بأجلى معانيه في أفريقيا  
وبلدان وسط أوروبا وشرقيها، فإن مناطق أخرى  
تمضى قدما للأمام فيما يتعلق بأبعاد معينة.

العامة. كذلك تتحرك أجزاء من آسيا في هذا الاتجاه، رغم أن الديناميات التجارية مهيمنة حاليا. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجيء العلامة الرئيسية على

التحرك من تليفزيون عموم الإقليم، والذي يطرح نفسه عن وعى بأنه خدمة عامة في روحه، وتعرض سيطرة الحكومة على البث على المستوى القومى للضغط وتخضع لجدل متزايد وتحركات تجريبية نحو الإصلاح.

بيد أن التشريع والتنفيذ كليهما، يتركان الكثير من المرغوب فيه حتى فى تلك المناطق التى تنتهج الإصلاح بأنشط صورة، ويثير الشك عادة فيما يتعلق

من المرجح أن تؤثر النتائج طويلة الأجل  
في عدد من القضايا.

بمستوى الالتزام السياسى الواجب. ومع ذلك، فإن حكومات كثيرة قد قبلت من حيث المبدأ، مشروعية مثل هذا المسار

للإعلام، ويمثل هذا فرصة مهمة للتغيير السياسى. ويتوقف أحيانا التحرك صوب هذا النموذج البازغ للإعلام، وهو انتقائى عادة، حيث يلقى مقاومة من المصالح التى تفضل الاحتفاظ بسيطرة راسخة على مكونات الإعلام الحاسمة. وليس من المحتم أن يتقدم البث فى اتجاه يعظم إسهامه فى الحوكمة الجيدة والتنمية. ولا بد أن ينطوى التكهّن على عدد من القضايا والاتجاهات.

أولا، تظل قائمة شواغل جادة تتعلق  
بحرية التعبير الأساسية في كثير من البلدان.

فأولا، تظل حرية التعبير شاغلا جادا فى كثير من البلدان النامية عبر كل المناطق، مع ممارسة الحكومات للضغط

وفرض الحواجز الماكرة وغير الماكرة من كل الأنواع. ويعرقل هذا بصورة خطيرة ظهور مناخ إعلامى إيجابى حيث إنه يلحق الضرر باستقلال الإعلام ويعرقل إعداد التقارير بشأن الفساد وسوء الإدارة، وجمع المعلومات.

ثانيا، إن تشريع حرية المعلومات وإن أخذ  
يصبح شائعا، لا يزال الاستثناء  
وليس القاعدة.

ثانيا، وذلك يتعلق بالقضية الأولى، هناك عقبات تحول دون حصول وسائل الإعلام والناس فى معظم المجتمعات على المعلومات فى الوقت المناسب -

خاصة المعلومات الحكومية ولكن أيضا المعلومات المستمدة من المصادر غير الحكومية التي تتعلق بقضايا تشغل بال الرأي العام. فلا يزال تشريع حرية المعلومات وتنفيذه الفاعل استثناء وليس القاعدة، رغم أن الاتجاه إيجابى هنا، وتخرط بلدان كثيرة فى عملية وضع مثل هذا التشريع وتنفيذه.

ثالثا، لا يزال يتعين على عدد قليل من البلدان أن تنشئ هيئة مستقلة لها سلطة التنظيم. ولا يمكن المبالغة فى هذا. فحتى عندما تكون هناك سياسات وأدوات قانونية قائمة، نجد أن الحقيقة جد مختلفة على أرض الواقع. ذلك أن قدرة هيئة التنظيم المستقل اسما، يمكن أن يقوضها الفساد والإهمال والقصور الذاتى البيروقراطى. ويمكن لهيئات التنظيم أن تعاني من "استحواذ" المصالح المتحيزة عليها، خاصة الحكومة. ويتفاقم خطر فشل هيئة التنظيم بسبب الافتقار للقدرة والخبرة بشأن قضايا التنظيم فى كثير من البلدان التي قد تواجه هيئات التنظيم فيها مصالح وسائل الإعلام القومية والدولية جيدة التمويل. ولم تبد سوى حفنة من الحكومات رغبة حاسمة فى التخلي عن قدرتها على التأثير على وسائل إعلام البث، والقدرة على أن تستمر فى هذا.

رابعا، إن تحول المشهد إلى مجموعات مزدهرة من بث الخدمة العامة والبث التجارى والمجتمعى بقاعدة اقتصادية قادرة على البقاء لا يسير فى خط مستقيم.

رابعا، يواجه خلق نظام لبث له دعائم ثلاث وقادر على البقاء اقتصاديا، عقبات كثيرة.

إن تحويل البث الذى تسيطر عليه الدولة إلى بث للخدمة العامة ليس مجرد عملية تطويع، ويتضمن تحولا أساسيا فى ثقافة الحكومة والتصور السائد عن البث.

وقد نجح عدد قليل من البلدان فى أن يفصم بصورة كاملة العلاقة مع الحكومة لإنشاء علاقة استقلال وندية. ولم يتحقق استنباط مصدر مستدام للتمويل بدون



الإضرار باستقلال قطاع البث التجارى وقدرته على البقاء إلا بصورة نادرة. ورغم أن إدخال تحسينات على الإعلام الذى تسيطر عليه الدولة أمر واضح، فإن تحقيق المثل الأعلى للبث كخدمة عامة لا يزال أمامه طريق طويل يقطعه.

في تحويل هيئات البث التى تسيطر عليها الدولة إلى هيئات بث للخدمة العامة مستدامة ومستقلة.

وقد أضاف البث التجارى الكثير إلى التنوع فى بلدان كثيرة من المستوى القومى إلى المستوى المحلى، ولكنه لا يصل إلى كامل إمكاناته من حيث النهوض بالحوكمة الجيدة والتنمية. وفى بعض البلدان التى تمر بمرحلة انتقال، فإن إضفاء طابع تجارى متهور<sup>(٤٣)</sup> على المضمون أمر ينبغى التصدى له بطريقة بناءة.

في تمكين بث القطاع الخاص من الوصول لكامل إمكاناته من حيث خدمة الصالح العام.

ورغم أن هناك تسليماً متزايداً بأن قطاع البث المجتمعى يمكن أن يكون قيماً بصورة خاصة فى تعزيز المشاركة فى الحوكمة وفى دعم التنمية، فإن الأمر يقتضى مزيداً من تغيير السياسة والتنظيم، وقدرات المجتمعات والمجتمع المدنى على بناء القطاع ليست متوافرة دوماً، ويمثل خلق قاعدة تمويل مستدامة تحدياً.

وفي توفير المناخ لقطاع البث المجتمعى وبناء قدرته.

وإضافة لهذه الاتجاهات الأربعة، وكلها تؤثر على البث بصورة مباشرة، سيستمر أيضاً تأثير القطاع بأحداث عالمية أوسع. فقد كانت للهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن فى سبتمبر ٢٠٠١، والأحداث المرتبطة بذلك انعكاسات كبيرة على حرية وسائل الإعلام واستخدام قوانين القذف والخيانة وقوانين الحديث الذى

(٤٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧٢.

يحض على الكراهية، وأضافت أحيانا حوافز للسياسات القمعية التى تتبع لجدول أعمال أخرى. وتدعى رابطة الصحف الدولية أن هناك شاعلا مشروعا متناميا يثير القلق من أنه فى عدد كبير جدا من الحالات، يتم تشديد إجراءات الأمن والمراقبة، سواء المطبقة من قبل أو الجديدة، لخلق المناقشة والتدفق الحر للمعلومات عن القرارات السياسية، أو أنها تنفذ دون اهتمام يذكر بالضرورة الملحة لحماية حريات الأفراد، وخاصة حرية الصحافة<sup>(٤٤)</sup>. ولا شك أن صعود الصين ونهجها إزاء وسائل الإعلام الذى تقوده الدولة، ومع ذلك فإن له طابعا تجاريا كبيرا، سيؤثر بصورة عميقة على المناقشات المتعلقة بمناخ الإعلام المناسب.

ومع ذلك، فإن لهذا التقارب الواسع على ما يبدو نحو نظام للأعمال يضم خليطا من جهات البث كخدمة عامة وجهات البث التجارية الخاصة، وجهات البث المجتمعية غير الساعية للربح، إمكانية كبيرة فى النهوض بالحوكمة

إن تحقيق الخليط الصحيح من القطاعات وضمان التوازن بينها فى إطار فحج المصلحة العامة، سيقضى تصميم وتحقيق مناخ إيجابي وشامل لوسائل الإعلام ووضع التدابير القانونية والسياسية والتنظيمية السليمة.

الجيدة، وتحقيق نتائج أخرى للمصالح العام، بما فى ذلك المنافع الإنمائية لوسائل البث. وفى الوقت نفسه، هناك أيضا عقبات محددة يمكن أن توقف تحقق هذه المنافع وتقرّم إمكانات النموذج بطرق مهمة.

(٤٤) ذكرت: القوانين الجديدة لمكافحة الإرهاب وحماية الأسرار الرسمية، وتجريم الأقوال التى يقدر لها تبرر الإرهاب، والملاحقة الجنائية للصحفيين للإقصاح عن معلومات مصنفة باعتبارها سرية، ومراقبة الاتصالات بدون تصريح قضائي، والقيود على الحصول على البيانات الحكومية، وتصنيفات الأمن الأشد صرامة. وكل هذه التدابير يمكن أن تقوض بصورة قاسية قدرة الصحفيين على التحرى وتقديم التقارير بصورة دقيقة وانتقادية، ومن ثم تقوض قدرة الصحافة على الإعلام حسبما قال التقرير WAN المتاح فى:

[http://www.wan.press.org/3may/2007/downloads.php?type=doc&file\\_name=3MayDogma](http://www.wan.press.org/3may/2007/downloads.php?type=doc&file_name=3MayDogma).

وفى أى منطقة بعينها، سيتباين هذا النظام بالضرورة من حيث وزن وتكوين قطاعات البث المكونة له، وسينتج كل قطاع الهجين الخاص به من جراء تأثره بالتاريخ والثقافة والظروف المحلية، ومستوى وطبيعة التنمية الاقتصادية والمؤسسية وما إلى ذلك. وسيتباين مستوى وشكل تطبيق مبادئ السوق والمنافسة داخل إطار المصلحة العامة الشامل هذا. ويمكن أن يتحول ميزان الحجم والنفوذ بين القطاعات، وبين النهج الرئيسية، مع تجربة واضعى السياسة وجهات التنظيم لأفكار جديدة. وليست هناك مجموعة واحدة من القواعد تحدد كيفية تعظيم إمكانات النظام وقدرته على الإسهام فى تحقيق الصالح العام، ولا ريب أن سياسة البث وتنظيماتها ستظلان مجالاً دينامياً للتغيير والتنمية. ومع ذلك، فإنه يمكن التصدى لكثير من التحديات التى تواجه إصلاح البث باستنباط سياسة ملائمة وإطار تشريعى وتنظيمى مناسب. ويمكن تطبيق ذلك على مستويين.

١- تؤثر جوانب معينة للمناخ الذى يمكن من أسباب القوة على كل وسائل الإعلام ويمتد التأثير لما وراء وسائل الإعلام فى حد ذاتها، شاملاً حرية التعبير، وحدود حرية الكلام، وقوانين القذف، وفرص الحصول على المعلومات. ويمكن لهذه السمات الخاصة بالمناخ السياسى أن تعزز بصورة كبيرة الآفاق المتاحة لوسائل الإعلام لى تسهم فى الحوكمة الجيدة والتنمية، وتمضى إلى لبّ الاتصال المفتوح فى المجتمع والنظام السياسى.

٢- وهناك قضايا أخرى خاصة بالسياسة تتعلق بوسائل الإعلام وحدها، خاصة البث. وتشمل هذه إنشاء هيئة تنظيم مستقلة وقادرة على ممارسة وظائفها المختلفة بصورة فاعلة وخلق فضاء يمكن أن تزدهر فيه مختلف قطاعات الإعلام وقطاعاته الفرعية. كما تشمل توقعات تتعلق بالحوكمة والخضوع للمساءلة فى مختلف القطاعات الفرعية للبث.

وسيعالج البابان الثانى والثالث على التوالى هذه التحديات.



## الباب الثانى

المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام  
من أسباب القوة



## نظرة عامة

فى ظل غياب مناخ أعرض يفضى للإنجاز، ليس هناك جدوى كبيرة لأرقى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة البث وقوانينه وتنظيماته. ويتناول الباب الثالث قطاع البث بصورة مباشرة، فى حين يعرض الباب الثانى بعض العناصر الأساسية للمناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة بتفصيل أكبر. وبدون توافر ضمانات راسخة للحق فى حرية التعبير، فإن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقول ما تود أن تقوله. وبدون الحصول على المعلومات فى الوقت المناسب، فإنها تفتقر للمادة الخام اللازمة لأداء عملها. والتطبيق المفرط للحماس لقوانين القذف الجنائية - والواقع مجرد وجودها - يمكن أن يحد كثيرا من استقاء الأخبار وينتهى إلى فرض رقابة ذاتية. وفى حين يسلم الجميع بأن هناك مبررا للقوانين التى تقيد محتويات معينة فى وسائل الإعلام، فإن الحيلولة دون إساءة استخدام هذه القوانين تقتضى تصميمًا وتنفيذًا حريصين للغاية. وأخيرا، فإن الصحفيين والظروف التى يعملون فيها لهما تأثير على نوعية مشهد الإعلام.

والباب الثانى يغطى كل هذه القضايا: ضمانات حرية الصحافة، التمكين من الحصول على المعلومات، واستخدام قوانين القذف وعدم استخدامها، وقواعد المضمون وحدود حرية الكلام، ودور الصحفيين وتنظيماتهم. ومعظم المجال الذى تمت تغطيته يتعلق بالشواغل الأعرض بشأن حرية التعبير والانفتاح العام فى المجتمع، والبعض فيها وثيق الصلة بوسائل الإعلام بوجه عام، وبالإترنت، وبالصحافة المطبوعة، وبالبث. وهكذا تم ترك التنظيم المحدد الخاص بالبث بعينه وسياسته لتشكيل محور تركيز يكرس له الباب الثالث.

ومجالات النقاش الثلاثة الأولى - حرية التعبير، وفرص الحصول على المعلومات، وقوانين القذف - مهمة بصفة خاصة لخلق مناخ يستطيع فيه كل شخص وكافة القطاعات والناس، أن يكون لهم صوت وأن يسهموا علناً فى المناقشة العامة. وكل منها يحمى حقوق الأفراد وكذلك حقوق وسائل الإعلام ويدفعها للأمام. وفى هذه المناقشة، تتم معالجة هذه الحقوق فى المحل الأول من زاوية تأثيرها على وسائل الإعلام ودورها فى المجتمع.

ويعالج الفصل الرابع أهمية الضمانات الفعالة لحرية التعبير، طبعاً على المستوى الدستورى. ذلك أن الضمانات التقدمية لحرية التعبير دعائم عامة أساسية للبلد الذى يحقق الصالح العام. ولدى معظم البلدان شكل ما من الضمانات الدستورية لحرية التعبير، لكنها تتباين كثيراً فى مداها وقوتها ووسائل تطبيقها، ويعرض الفصل الرابع السمات الأساسية لنظام راسخ لحماية حرية التعبير.

يلقى الفصل الخامس الضوء على أهمية وضع تشريع يضمن فرص الحصول على المعلومات، يمنح الأفراد وكذلك وسائل الإعلام الحق فى الحصول على المعلومات التى تحتفظ بها الهيئات العامة. فالحصول على المعلومات أمر جوهري بالنسبة لقدرة هيئات البث على إخضاع الحكومات للمساءلة وفضح الفساد. وهو بتمكينه من تشكيل الآراء والقرارات المستنيرة، يسهم أيضاً فى تمكين الناس من أسباب القوة ومن المشاركة. وفى التطبيق، يتعين على القانون أن يحدد الطريقة التى يمكن بها ممارسة هذا الحق، والسمات الأساسية التى تشمل التسليم بالحق فى الحصول على المعلومات، وضمانات العمليات السليمة، وتضييق نظام الاستثناءات، والحق فى تقديم استئناف عند الرفض أمام هيئة مستقلة للإشراف.

وتشكل القيود الملائمة على المضمون، وهى موضوع الفصل السادس، سمة أساسية للبلد كخدمة عامة. ولسوء الحظ، لا تزال بلدان كثيرة تطبق قواعد مقيدة للغاية فيما يتعلق بما يمكن نشره أو بثه. وقوانين القذف بصفة خاصة، هى عادة



الأداة المختارة لدى السياسيين والمسؤولين والقوى الفاعلة القادرة فى القطاع الخاص، لإجهاض النقد أو مجرد استقاء الأخبار غير المرحب بها.

ورغم أن قوانين القذف تمثل شاعلا خاصا فى كثير من البلدان، فإن عددا آخر من القيود على المحتوى - مثل قوانين الأمن القومى، وحظر نشر أنباء كاذبة وحديث الكراهية، والقواعد التى تحكم استقاء الأخبار خلال الانتخابات - يمكن أيضا أن يساء استخدامها لمنع استقاء الأنباء بصورة نقدية.

كذلك، فإن القواعد التى تحكم الصحفيين، بغض النظر عن قطاع الإعلام الذى يعملون به، مكون مهم فى المناخ الأعرض للبت. وتؤثر سيطرة الحكومة على المهنة بصورة مباشرة على قدرة جهات البث على استقاء الأخبار. وفى ضوء دورهم الخاص فى إحاطة كل المواطنين علما بمجريات الأمور، فإن حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر معلوماتهم واحد من الحقوق الخاصة القليلة المعترف بها للمهنة. وقد تم عرض هذه القضايا القانونية والتنظيمية فى الفصل الثامن. كما تم هنا تغطية نظم معينة تستخدم على نطاق واسع للنعدي للمضمون المؤدى. ويوفر حق التصحيح أو الرد، بصفة خاصة، تعويضا سريعا وفى المتناول للضحايا، فى حين يقلل لأدنى حد التدخل فى حرية وسائل الإعلام.

ويستند الدليل فى عرضه للمواد الواردة فى البابين الثانى والثالث، بإسهاب على المعايير الدولية المتعلقة بالحق فى حرية التعبير، كما وضعتها هيئات دولية مختلفة لها سلطانها. كما يستخدم الدليل كثيرا الأمثلة القطرية لبيان كيفية تنفيذ هذه المعايير فى التطبيق. ويشمل هذا وصف مختلف الوسائل العملية التى طبقت بها نهج التنظيم، وكذلك القواعد والتوجيهات القانونية والسياسية، والأحكام التى أصدرتها المحاكم العليا والدستورية فيما يتعلق بالمعايير الملائمة.



## الفصل الرابع

### ضمانات حرية التعبير



## قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهرية للممارسة الجيدة للتنمية ويكفله القانون الدولي، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة واردة ضمنا في هذا الحق، فمن المفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.
- فالصورة المثالية هي أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافا بدورها الحاسم في التطبيق الفعلي لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.
- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير في النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابي من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطاتها، أن يساعد في توفير حد أدنى من الأساس للقوى لحماية هذا الحق.

## مقدمة

حرية التعبير حق أساسى من حقوق الإنسان، وهو فى حد ذاته ينبغى أن يلقى اعترافا رسميا به باعتباره قيمة أساسية فى كل مجتمع. ويمكن العثور على ضمانات حرية التعبير فى كل الدساتير الحديثة تقريبا، وتحظى بدعم قوى بموجب قانون حقوق الإنسان الدولى وبين الجمهور بصفة عامة.

وعلى الرغم من أن الضمانات على المستوى الدستورى ليست كافية بذاتها - بدون توافر الإرادة السياسية والتنظيمات والقوانين الأكثر تفصيلا التى يمكن الاعتماد عليها فى توجيه التنفيذ - فإنها شرط مسبق حيوى. ويمكن لـضمانات حرية التعبير القوية، عندما تحترم وتنفذ، أن تكون لها أيضا نتائج إنمائية كبيرة، بتحقيق ودعم التحسينات فى مجال الحوكمة وتبنى الأطر القانونية والتنظيمية.

ويمكن أن يشكل استعراض الأحكام الدستورية عن حرية التعبير جزءا من عملية أعرض للإصلاح الدستورى، الشائعة فى أوقات الانتقال إلى الديمقراطيات وغير ذلك من التغييرات الكبرى اللازمة لإخضاع نظام الحوكمة للمساءلة العامة. ومن منظور التنمية، يمكن أن توفر فترات التغيير هذه نافذة فرص حاسمة لدعم الالتزام بالحق فى حرية التعبير.

وينطوى وجود وإحكام الضمانات الدستورية على دلالة قانونية واجتماعية. وفى أحد المستويات، تشكل الأحكام الدستورية ضمانات قانونية رسمية تحدد نطاق الحق ومعاييرده، فيما يتعلق بهذا الحق، وهو ما يتعين أن تتفق معه القوانين والممارسات الرسمية الأخرى. وهذه الضمانات فى حد ذاتها هى دعامة لكل نهج التنظيم القائمة على المصلحة العامة الوارد وصفها فى هذا الدليل.

كما تعنى طبيعتها باعتبارها ضمانات قانونية رسمية أن الحماية الدستورية يمكن استخدامها لتوفير الحماية العملية لحرية التعبير. وفي كثير من البلدان فإن هذه الضمانات واجبة النفاذ بشكل مباشر من خلال المحاكم، مما يوفر أدوات ملموسة للتصدى للقوانين والممارسات الرسمية التي تحدّ بغير موجب من حرية التعبير. وحتى حيثما لا تكون الضمانات الدستورية قابلة للتطبيق بشكل مباشر، فإنه يمكن الاعتماد عليها لدعم تفسير للقوانين الأخرى يتسق مع حرية التعبير.

وعلى مستوى آخر، فإن الضمانات الدستورية هي وثائق تحتل مكانة الذروة بالنسبة لوضع المعايير، وتوفر نقطة مرجعية لسلوك الحكومة المقبول. وهي وثائق اجتماعية مهمة تخلق توقعات عامة عما يشكل العمل السليم للمسؤولين. ويمكنها أن تساعد في منح الناس الثقة لانتقاد أعمال الحكومة وترخيصها علانية، والتأثير على الآخرين، والمطالبة بإجراء تحسينات في الحكومة وتقديم الخدمات، دون خوف من عقاب. وحتى إذا كان التنفيذ قاصرا من الناحية القانونية، فإن التقاعس عن الالتزام بالمعايير يعتبر أمرا غير مقبول. ويمكن أن يساعد هذا في بناء قوة الدفع من أجل التغيير، سواء بتحديد اتجاه واضح فيما يتعلق بالحل أو الاتجاه المناسب، أو بمنح الحق في الطعن في الحالات التي تنتهك فيها الدولة أو وكلاؤها هذا الحكم.

ومعظم الضمانات الدستورية لحرية التعبير موجزة للغاية - عادة مجرد بضعة أسطر قليلة - وتتحدد من خلال التفسير القضائي، وفي بعض الأحوال من خلال إصدار تشريع أكثر تفصيلا، تتحدد المعالم المحدد لهذا الحق المعقد في الواقع بصورة أكبر. ويمكن للضمانات الدستورية، إن كانت قوية، أن تلعب عددا من الأدوار الأساسية لتحديد المعايير بالنسبة لحرية التعبير. وهذه يمكن أن تشكل ضمن أدوار أخرى ما يلي:

- إقرار الحق فى حرية التعبير .
- إقرار حرية الصحافة والإعلام.
- النص على وجوب نفاذ القانون الدولى.

#### الإطار ١ - جنوب أفريقيا: ضمانات دستورية

فى جنوب أفريقيا فى ظل نظام الفصل العنصرى، لم يكن دستور ١٩٨٣ يحتوى على لائحة بالحقوق ولا الضمانات الخاصة بحرية التعبير. وكانت هيئة إذاعة جنوب أفريقيا تدير البث باعتبارها احتكارا حكوميا والناطق باسم الحكومة. وإبان تولي الحكومة الانتقالية فى ١٩٩٣ المسئولية، تم اعتماد دستور مؤقت، تضمن للمرة الأولى، ضمانات صريحة للحق فى حرية التعبير. ونص القانون على تحرير البث وذكر صراحة أنه سيتم تنظيم كل وسائل الإعلام التى تمولها الدولة أو التى تخضع لسيطرتها بطريقة تكفل التجرد والتعبير عن تنوع الآراء". وبمقتضى الدستور المؤقت، اعتمدت الحكومة الانتقالية مرسوم البث المستقل فى ١٩٩٣، الذى ينشئ هيئة مستقلة للتنظيم للإشراف على البث، بما فى ذلك الهيئات المجتمعية والتجارية الخاصة. والضمانات الدستورية الحالية لحرية التعبير فى جنوب أفريقيا مدرجة فى دستور ما بعد الفصل العنصرى الصادر فى ١٩٩٦، والذى جاء بتويجا لسنتين من المشاورات المكثفة التى قيل إنها تمثل أكبر برنامج للمشاركة العامة نفذ فى جنوب أفريقيا على الإطلاق<sup>(١)</sup>.

(١) دستور جمهورية جنوب أفريقيا، ١٩٩٦.

ويبحث هذا الفصل نطاق هذه الضمانات وطبيعتها، وأهميتها بالنسبة لممارسة التنمية الجيدة، وآليات تنفيذها، ويقدم أمثلة قطرية تعرض تصويرا مقارنا للضمانات ويتضمن مراجع للقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة.



## ضمانات حرية التعبير

حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو مكفول في القانون الدولي وفي كل الدساتير القومية من الناحية العملية. وهو معترف به على نطاق واسع حاليا باعتباره أساسا جوهريا لممارسة التنمية الجيدة.

### الإطار ٢ - تايلاندا ومالي وكولومبيا: ضمانات دستورية

ينص الباب ٣٩ من دستور تايلاندا في جزء منه على أن "يحظى كل شخص بحرية التعبير عن رأيه، وأن يدلي بأحاديث ويكتب ويطلع وينشر ويقوم بالتعبير بوسائل أخرى. وتنص المادة ٤ من دستور مالي، المعتمد بعد ثورة ١٩٩١ على أن لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين والرأى والتعبير والإبداع في احترام للقانون".

وتنص المادة ٢٠ (١) من دستور كمبوديا على أن "يُكفل لكل شخص الحق في التعبير ونشر أفكاره وآرائه، والحق الإعلام وتلقى المعلومات الصادقة والمتجردة، وحرية إقامة وسائل اتصال جماهيرية".

والحق في حرية التعبير مكفول صراحة في مختلف الإعلانات والمعاهدات الدولية وفي معظم الدساتير القومية. وفي بعض البلدان التي لا توجد بها ضمانات صريحة، أعطت المحاكم حقا ضمنيا في حرية التعبير. ففي أستراليا مثلا لا يوجد قانون بالحقوق رغم أن بها دستورا مكتوبا. وقد قضت المحكمة العليا بأن هناك حرية دستورية ضمنية في الاتصال السياسي، استنادا إلى ضمانات من الحكومة المنتخبة. بيد أن، هذه الحماية بحكم أساسها، مقصورة على " المناقشة السياسية"، بما في ذلك مناقشة السلوك والسياسات والصلاحيات للمناصب الحكومية،

والأحزاب السياسية، والهيئات العامة، والمسؤولين العموميين ومن يسعون للحصول على منصب عام<sup>(١)</sup>.

وتتباين الضمانات القومية لحرية التعبير تبايناً كبيراً. وتشمل الضمانات الدستورية المحددة بصورة ضيقة أكثر من اللازم، سواء من حيث أنواع التعبير أم طرائق الاتصال المشمولة، في توفير دعائم كافية لتحقيق الاحتياجات الإنمائية والقائمة على المشاركة والخضوع للمساءلة. وتشمل الخواص التي تعزز الضمانات، أخذاً في الاعتبار التفسير القضائي، ما يلي:

- أنها تنطبق على الجميع، وليس على المواطنين أو المقيمين فحسب،
  - أنها تنطبق على التماس المعلومات والأفكار وتلقيها وكذلك إعطائها،
  - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمي المضمون بكامله، وليس فقط ما يعتبر من الناحية الاجتماعية مفيداً، وحتى الحديث الضار والزائف والعدواني، ينبغي تغطيته.
  - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمي كل أشكال الاتصال.
- ويمكن أن يسهم مبدأ التطبيق الشامل في دعم التنمية المنصفة، والحيلولة دون استبعاد المجموعات المهمشة، مثل العمال المهاجرين واللاجئين، وتفادي التمييز في الوصول لوسائل الاتصال.
- ورغم أن حرية التعبير يشيع في أغلب الأحوال ربطها بحماية "المتحدث"، فإن "المستمع" أيضاً له الحق في الحماية بموجب القانون الدولي من خلال الحق في التماس المعلومات وتلقيها. وكما أبرزنا آنفاً، فإن المظهر المزدوج لهذا الحق مهم بصورة أساسية كدعامة للتشريع الخاص بحق الحصول على المعلومات ولتنظيم وسائل الإعلام للصالح العام على حد سواء.

---

(١) انظر قضية لانج ضد هيئة الإذاعة البريطانية (1997) 818 ALJR 71.

وتردع حماية المضمون كله (مع الخضوع لشروط محدودة سيجرى وصفا تفصيلا فيما يلي) حظر أو تقييد الأشكال المشروعة من التعبير، سواء بسبب أن المسؤولين قد لا يجدونها ملائمة، أو لأنها تعتبر عدوانا من قبل البعض حتى على الرغم من أنها تمثل آخرين، أو بسبب أنها قد تضر بشعبية الحزب الموجود فى السلطة. والحماية الواسعة للمضمون مطلوبة لضمان الاستماع لوجهات النظر المختلفة وإذاعة النقد، بما فى ذلك نقد من يحتلون مناصب السلطة العامة.

وتعنى حماية كل أشكال الاتصالات ألا تنطبق الضمانات على وسائل الاتصال التقليدية - مثل الصحافة والحديث على الملأ - فحسب بل تنطبق أيضا على وسائل الإعلام الإلكترونية، مثل الإذاعة والتلفزيون والإنترنت.

وتمثل الدساتير القيمة الأساسية للمجتمع ومن الصعب تعديلها عادة. ومن ناحية أخرى، فإن ممارسة الحق فى حرية التعبير، ممارسة دينامية بصورة هائلة، خاصة فى السنوات الأخيرة، ساعدت على ذلك التغييرات السريعة فى التكنولوجيات وطرق استخدامها. ونتيجة لذلك، ينبغى أن تكون نصوص الضمانات عامة ومرنة بما يكفى لضمان أن تستمر وثيقة الصلة بالأمر على مرّ الزمن.

### ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام

من المرغوب فيه أن تتضمن الدساتير ضمانات صريحة لحرية وسائل الإعلام، اعترافا بالدور الحاسم لوسائل الإعلام فى التطبيق العملى لحرية تدفق المعلومات والأفكار فى المجتمع.

ومثلما هى الحال بالنسبة لحرية المعلومات، فإن حرية الصحافة ووسائل الإعلام متضمنة فى الحق فى حرية التعبير. وفى الوقت نفسه، تبين أنه من المفيد إدراج إشارة محددة لها على المستوى الدستورى.

### الإطار ٣- الأرجنتين: الحكم الدستوري بالسماح بوسائل الإعلام غير التجارية

فى سبتمبر ٢٠٠٣، قضت المحكمة العليا فى الأرجنتين بأن المادة ٤٥ من قانون البث الإذاعى تتعارض مع أحكام دستور البلاد التى تقتضى بحرية الصحافة. وكانت المادة ٤٥ تنص على أن الأفراد والكيانات التجارية المعترف بها قانوناً هما فقط الذين يحق لهم طلب، والحصول على، ترخيص بتشغيل محطة إذاعة بتضمين التردد. وقد استبعد هذا التعاونيات والمجموعات المستندة للمجتمع والمنظمات الخيرية. وقد حكم القضاة بما يلى:

أن هذا قيد غير مقبول على الحق فى حرية التعبير، ويفرض قيوداً غير معقولة على اختيار إنشاء الشركات. ولا يجب أن يستبعد النظام الكيانات التى لا تسعى للربح والتى تسهم فى تحقيق الصالح الاجتماعى، من الحصول على وسيلة الاتصال هذه<sup>(١)</sup>.

وأدى الحكم إلى تعديل قانون البث الإذاعى بما يعكس حكم المحكمة العليا.

(١) تقول المحكمة العليا: إن ممارسة التمييز فى منح رخص البث الإذاعى غير دستورية، صدر فى ٤ سبتمبر ٢٠٠٣، متاح فى :

<http://www.ifex.org>

وينص الباب الثانى (ب) من الدستور الكندى<sup>(٢)</sup> على أن: "لكل إنسان الحريات الأساسية التالية. (ب) حرية التفكير والاعتقاد والرأى والتعبير بما فى ذلك حرية الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى". وتنص المادة ٣٢ من دستور الأرجنتين<sup>(٣)</sup> على أن "الكونجرس الاتحادى لن يصدر قوانين تقيد حرية النشر أو تفرض ولاية قضائية اتحادية عليه".

(٢) متاح فى [http://www.solon.org/constitutions/canda/English/ca\\_1982.html](http://www.solon.org/constitutions/canda/English/ca_1982.html).

(٣) متاح فى [http://www.ocfre.unibe.ch/law/icl/ar00000\\_.html](http://www.ocfre.unibe.ch/law/icl/ar00000_.html).

وفي السويد، وهي حالة فريدة تماماً، فإن مرسوم حرية الصحافة المطول فيها بكامله، والذي يستغرق نحو ثمان وثلاثين صفحة، يشكل جزءاً من الدستور فيها. ويحدد هذا المرسوم قواعد تفصيلية تتعلق بحرية الصحافة، بما في ذلك الحق في نشر وتوزيع المطبوعات دون ذكر الأسماء، والحق في الحصول على المعلومات التي تحجبها السلطات العامة، كما يشمل قسماً عن الجرائم ضد حرية الصحافة.

ويتضمن دستور تايلاند<sup>(٤)</sup> أيضاً، أحكاماً مفصلة تهدف خصيصاً لحماية حرية الصحافة ووسائل الإعلام. وتتضمن المادة ٣٩ الأحكام التالية:

٣- بموجب هذا القسم لا يجوز إغلاق دور الصحف أو محطات الإذاعة والتلفزيون بما يحرمها من الحرية.

٤- لا يجوز الرقابة من قبل مسئول مختص على الأخبار أو المقالات قبل نشرها في الصحف والمواد المطبوعة أو البث في الإذاعة أو التلفزيون، إلا في خلال الوقت الذي تكون فيه البلاد في حالة حرب أو نزاع مسلح، بشرط أن يتم ذلك بمقتضى حكم القانون الصادر بموجب أحكام الفقرة الثانية.

كما يتضمن الدستور أحكاماً تفصيلية فيما يتعلق بتنظيم البث، في المادة ٤٠، كما يلي:

١- ترددات الإرسال بالنسبة للبث الإذاعي والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية هي موارد قومية للاتصال مكرسة للصالح العام.

٢- ستقام هيئة مستقلة للتنظيم تتولى مهمة توزيع الترددات بموجب الفقرة واحد، وتشرف على البث الإذاعي والتلفزيوني كما ينص عليه القانون.

---

(٤) متاح في [http://www.sruat.unibe.ch/icl/th00000\\_html](http://www.sruat.unibe.ch/icl/th00000_html).

٣- فى القيام بالعمل بموجب الفقرة اثنى، سيولى الاعتبار للمنفعة العامة  
التصوى على الصعيدين القومى والمحلى فى مجالات التربية والثقافة  
وأمن الدولة وغير ذلك من المصالح العامة بما فى ذلك المنافسة  
العادلة والحررة.

ولسوء الحظ، كان تنفيذ هذه الأحكام محفوفًا بالمشاكل، ولم تعين بعد هيئة  
مستقلة للتنظيم من أجل البث.

### سريان القانون الدولى مباشرة

يتضمن القانون الدولى ضمانات قوية لحرية التعبير،  
وقد كانت هذه موضع دراسة مسهبة وإيجابية من قبل هيئات  
دولية مختصة شتى. ولو تضمن النظام القانونى القومى هذه  
الضمانات بصورة مباشرة، فإن ذلك يمكن أن يساعد فى توفير حد  
أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

#### الإطار ٤ - فرنسا والمملكة المتحدة: سريان اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية مباشرة

تنص المادة ٥٥ من الدستور الفرنسى على "أن المعاهدات والاتفاقيات التى  
تم التصديق أو الموافقة عليها على النحو الصحيح تسود فور نشرها على  
المراسيم التى يصدرها البرلمان، مع شرط يتعلق بكل معاهدة أو اتفاقية، هو  
تطبيق الطرف الآخر لها".

وتنص المادة ٧٥ (٢٢) من دستور الأرجنتين على أن الكونجرس  
له سلطة:

اعتماد أو رفض المعاهدات المبرمة مع بلدان أخرى ومع منظمات دولية ومع المقام البابوي. وللمعاهدات والاتفاقيات منزلة أعلى من القوانين.

وتمضى المادة نفسها لتتص على أن قائمة طويلة من معاهدات وإعلانات حقوق الإنسان لها منزلة دستورية، وتكمل الحقوق الممنوحة في الدستور، على الرغم من أنها لن تفهم على أنها إلغاء لأي حقوق ممنوحة دستوريا.

وفي ١٩٩٨، اعتمدت المملكة المتحدة مرسوم حقوق الإنسان، والذي يدرج بصورة فعلية ضمانات حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في القانون الوطني. ويعطى هذا القانون المحاكم سلطة إسقاط التشريعات والممارسات الرسمية الثانوية، ولكنه لا يطرح أرضا التشريعات الأولية. وبدلا من ذلك، فإن المحاكم مدعوة لتفسير التشريع، بأقصى ما تستطيع، وفق ضمانات حقوق الإنسان، وتستطيع حينما لا يمكن ذلك، إصدار بيان بالتضارب، الذي يمكن الوزير من اتخاذ الإجراءات التي يقتضيها الأمر لإزالة التضارب.

وفي كثير من نظم القانون المدني، يسرى القانون الدولي مباشرة كجزء من النظام القانوني القومي، وتكون له عادة منزلة أسمى من التشريع العادي بحيث يسود القانون الدولي في حالة التضارب بينهما. بيد أنه في نظم القانون العام، فإنه من النادر أن ينص الدستور على الإدراج العام للقانون الدولي. ويمكن إدراج القانون الدولي تحديدا بتشريع برلماني، لكن هذا التشريع لا يمكن بصفة عامة أن يبطل التشريعات الأخرى.

وحتى حينما لا يتم تضمين القانون الدولي، فإن أحكام المحاكم الدولية - مثل محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان في الدول الأمريكية - ملزمة للدول. ولذلك، فإن الدول ملزمة رسميا بتنفيذ هذه الأحكام.

ومنافع السريان المباشر للقانون الدولي واضحة تماماً. فهي تساعد على ضمان أن الدولة تحترم التزاماتها القانونية الدولية، ومن ثم تضيف قوة على هذه الالتزامات. بيد أن الأمر الأكثر أهمية، هو أنها تكفل السريان الرسمي للجوهر المتقدم للمعايير التي تحددت من خلال آليات مستقلة وبواسطة أفراد لديهم خبرة معترف بها دولياً في هذا المجال. بيد أنه تجدر ملاحظة أن محاكم قومية قليلة جداً هي التي تطبق هذه المعايير على أساس منتظم.



## الفصل الخامس

التمكين من الحصول على المعلومات



## قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- إن الضمانات الدستورية للحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق في التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- إن نقطة البدء في الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات هي مبدأ الإفصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضاً بأن كل المعلومات، محددة بصورة عريضة، التي تحجبها هيئة عامة، محددة أيضاً بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- ويمثل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات في التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى في حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معينة، بحق الحصول على المعلومات، وتنص قوانين الممارسة الجيدة في مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة، وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح من حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.

- ولتسهيل الحصول على المعلومات في التطبيق، يجب أن يحدد قانون حق الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التي ستعالج بها المطالبات بذلك، ويجب أن يكفل معالجة عادلة وفي الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.
- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتعين أن يكون له الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل في ذلك.
- في معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف في النهاية أمام المحاكم، لكن في التطبيق، فإنه من المهم جدا إقامة نظام إدارة للاستئناف يبت في الأمر سريعا وبتكلفة قليلة.
- ينبغي حماية الأفراد الذين ينشرون بحسن نية معلومات عن الأثام والمعروفين باسم مطلقى الإنذارات، من العقوبات القانونية، الإدارية، أو المتعلقة بالوظيفة، بسبب قيامهم بهذا.
- يمكن لتدابير الترويج أن تساعد في التغلب على ثقافة السرية القائمة في بلدان كثيرة وضمان إحاطة الجمهور علما بالقانون الجديد لحق الحصول على المعلومات.

## مقدمة

إن فكرة أن الهيئات العامة تعد المعلومات لا من أجل أنفسها ولكن نيابة عن الجمهور معترف بها على نطاق واسع حاليا باعتبارها دعامة أساسية للديمقراطية والحوكمة الجيدة. وتؤكد إعلانات كثيرة أخيرة أصدرتها هيئات دولية لحقوق الإنسان أهمية الحق في المعرفة، كما تم الاعتراف بذلك باعتباره حقا من حقوق الإنسان في كثير من الدساتير القومية في شتى أنحاء العالم، خاصة تلك التي اعتمدت في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة. ولتطبيق هذا الحق عمليا، اعتمد عدد كبير من البلدان - ما يربو على سبعين حتى أبريل ٢٠٠٦ - تشريعات الحق في الحصول على المعلومات، وتتخذ بلدان كثيرة أخرى خطوات في هذا الاتجاه.

كما كان الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة موضع ترويج على نطاق واسع باعتباره دعامة أساسية للتنمية المنصفة والمستدامة. ويورد بوديفات خمسة أسباب رئيسية لأهمية الحصول على المعلومات:

- ١- أنه ضروري للمناقشة السياسية المستنيرة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتآمر.
- ٣- أن السرية تؤدي إلى الفساد.
- ٤- أنه أداة رئيسية لمحاربة الجهل، على سبيل المثال في مجال الصحة، والذي يقوض التنمية.
- ٥- أنه حاسم لإخضاع الحكومات للمساءلة<sup>(١)</sup>.

---

(١) بوديفات، مقدمة في مؤلف ر. كلاندو أ. تيلي، الحق في المعرفة، الحق في الحياة: الحصول على المعلومات والعدالة الاجتماعية والاقتصادية (كيب تاون: ODAC، ٢٠٠٢)، ١١، ١٢.

وقد لاحظ معلقون كثيرون دور الانفتاح فى محاربة الفساد وبصفة خاصة فى تزويد المجتمع المدنى ووسائل الإعلام بوسيلة أساسية لتحرى الممارسات الفاسدة وفضحها. ومثلما لاحظ بوب فإن "السرية لا تزال تثير شواغل المجتمع المدنى فى كل مكان، والأهم أنها تديم مناخا يمكن للفساد أن يزدهر فيه وهو طليق العنان"<sup>(٢)</sup>. وهناك أمثلة عديدة عن الاستخدام الفاعل للحصول على المعلومات لمحاربة الفساد، ورد بعضها فى الفصل الثالث.

كما أنه من المعترف به على نطاق واسع، أهمية الحصول على المعلومات باعتباره دعامة للمشاركة الديمقراطية. وقد ذكر ستجلتز الذى أكسبه عمله بشأن تداعيات عدم التماثل فى المعلومات جائزة نوبل أنه : "قى الأساس، تقتضى المشاركة الهادفة فى العمليات الديمقراطية مشاركين عليمين. وتقلل السرية المعلومات المتاحة للمواطنين، وتعرقل قدرة الناس على المشاركة بشكل هادف"<sup>(٣)</sup>. وينطبق هذا على كل مستويات المشاركة، سواء كانت انتخاب حكومة، وإنشاء مجلس إدارة مدرسة محلية، أم توفير تفاعل إيجابى عن مشروع مقترح للتنمية.

وبالمثل، فإن المعلومات محورية لإخضاع الحكومة للمساءلة. فما لم يحط المواطنون علما على النحو السليم بما تفعله الحكومة، وكيف تنفق الأموال العامة، وتقييمها الخاص لحالات نجاحها وفشلها، فلا يستطيعون أن يضمنوا أنها تعمل للصالح العام، أو وفق وعودها العامة<sup>(٤)</sup>. ومرة أخرى، فإن هذا وثيق الصلة بكل مستويات الحوكمة، من القومية للإقليمية للمحلية.

---

(٢) ج. بوب "الحصول على المعلومات حق من ومعلومات من؟" فى مطبوع هيئة الشفافية الدولية، تقرير عن الفساد العالمى ٢٠٠٣، محور تركيز خاص: الحصول على المعلومات (لندن، بروفايل بوكس، ٢٠٠٣)، ٢١.

(٣) ج. ستجلتز "الشفافية فى الحكم" فى مطبوع البنك الدولى، الحق فى الإعلام: دور وسائل الإعلام الجماهيرية فى التنمية الاقتصادية (واشنطن، العاصمة، البنك الدولى، ٢٠٠٢)، ٣٠.

(٤) ت. مندل، حرية المعلومات: مسح قانونى مقارنة (نيودلهى: الينوسكو، ٢٠٠٣)، ٤.

والضمانات الدستورية للحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق العام في التماس المعلومات وتلقيها ومنحها، مهمة لكل من الضمانات القانونية وإبراز أهمية الحصول على المعلومات كحق للإنسان. لكن الأمر يقتضى أيضا إصدار تشريع مفصل لحق الحصول على المعلومات:

- لبيان الوسائل العملية التي يمكن بها ممارسة هذا الحق (أى كيفية معالجة الطلبات، وفي إطار أى حدود زمنية... إلخ).
- التحديد الواضح لنطاق الاستثناءات من حق الحصول على المعلومات،
- إقرار الحق في الاستئناف عند رفض الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وفي بلدان كثيرة، تسرى أحكام مخصصة للحصول على المعلومات في سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتضمن قوانين حماية المستهلك وتشريعات البيئة عادة قواعد تنص على حق الحصول على المعلومات والإفصاح عن أنواع معينة من المعلومات بما في ذلك الكيانات التجارية مثل الشركات. وهذه مكمالات مهمة لتشريع أكثر سخاء للحصول على المعلومات.

والسمات الرئيسية الأربع للقانون الجيد للحصول على المعلومات تعكس الحاجة لمثل هذا التشريع كما أبرزنا نوا، هي:

١- افتراض أن كل المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة تخضع للإفصاح العام.

٢- إجراء يوضح الطريقة التي يستطيع الأفراد بها تقديم طلبات للحصول على المعلومات وكيف ينبغي للمسؤولين أن يردوا عليها.

٣- تقديم أسباب واضحة لرفض طلب للحصول على المعلومات (نظام الاستثناءات).

٤- حق الاستئناف من رفض طلب الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وتشمل قضايا مهمة أخرى يتعين النظر فيها في الحصول على المعلومات:

- الالتزام بنشر المعلومات بطريقة استباقية، حتى في حالة عدم وجود طلب.
- حماية مطلقى الإنذارات، والأفراد الذين ينشرون معلومات عن الأثام التى ترتكب.
- نظام للاحتفاظ بالسجلات التى تمسكها الهيئات العامة، بصورة سليمة.
- تدابير للنهوض بالتنفيذ الفاعل للتشريع.

وهذه القضية الأخيرة محورية لنجاح نظام الحصول على المعلومات. والواقع أنه لوحظ أن اعتماد قانون للحصول على المعلومات، حتى لو كان قانونا جيدا للغاية، هو مجرد خطوة أولى، وربما الخطوة الأسهل من زاوية إقامة نظام فاعل للحصول على المعلومات.

وتوفر بيانات دولية كثيرة توجيهها بما يتعلق بالممارسة الجيدة فى هذا المجال. وتشمل هذه الوثائق الرسمية، مثل توصيات ٢٠٠٢ (٢) للجنة وزراء مجلس أوروبا بشأن الحصول على الوثائق الرسمية<sup>(٥)</sup>، وإعلان مبادئ حرية التعبير

---

(٥) عُدّت فى ٢١ فبراير ٢٠٠٣.



فى أفريقيا<sup>(٦)</sup>، الذى أصدرته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك بيانات المنظمات غير الحكومية، مثل الحق العام فى المعرفة: المبادئ المعنية بتشريع حرية المعلومات<sup>(٧)</sup> الواردة فى المادة ١٩.

#### الإطار ٥ - السويد: أول من منح حق الحصول على المعلومات

كانت السويد أول بلد فى العالم يعتمد قانونا بمنح المواطنين الحق فى الحصول على المعلومات التى تحتفظ بها الهيئات العامة، وكانت قد اعتمدت مرسوم حرية الصحافة بها فى ١٧٧٦<sup>(٨)</sup>، ويكفل المرسوم، وهو جزء من الدستور السويدى هذا الحق خلال الفصل الثانى "المعنى بطبيعة الوثائق القومية". وعلى الرغم من عنوان المرسوم فإن هذا الحق مكفول للجميع، وليس مقصورا على الصحافة وحدها. وتتضمن المادة (١) من الفصل الثانى على أن "كل سويدي الجنسية له حرية الحصول على الوثائق الرسمية". بيد أنه فى التطبيق، يستطيع أى شخص المطالبة بهذا الحق، وقد بنت السويد سمعة، مثلا لكونها بلدا يسهل فيه الحصول على وثائق الاتحاد الأوروبى. والحق فى الحصول على المعلومات، والتصحيح، والبيانات الشخصية، منصوص عليه فى مرسوم البيانات الشخصية الصادر فى ١٩٩٨.

(١) متاح فى: [http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/sw03000\\_.html](http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/sw03000_.html)

(٦) مأخوذ بتصرف من القسم ٣٢، ١٧-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٧) (لندن، المادة ١٩، ١٩٩٩) متاح فى <http://www.article19.org/docimages/512.htm>

## الضمانات الدستورية للحق في الحصول على المعلومات

رغم أن البعض يحتاج بأنها تدرج ضمنا في ضمانات حرية التعبير، فإن الحماية الدستورية الصريحة فيما يتعلق بحرية الحصول على المعلومات تجعل هذا واضحا بصورة قاطعة.

وفي بعض البلدان، قضت المحاكم بأن الحق في الحصول على المعلومات يندرج ضمنا في الضمانات الأعم لحرية التعبير<sup>(٨)</sup>. بيد أنه في أحوال أخرى، رفضت المحاكم القول بأن حق الحصول على المعلومات موجود في الضمانات الأعم<sup>(٩)</sup>. ونتيجة لذلك، فإن الاعتراف الصريح بهذا الحق أمر مهم. ورغم أن ذلك نادر في الدساتير القديمة، فإن كثيرا من الدساتير الحديثة تنص عليه صراحة. فعلى سبيل المثال، فإن المادة ٦١٠١ من الدستور البولندي الصادر في ١٩٩٧ تنص على أن:

للمواطن الحق في الحصول على المعلومات بشأن نشاطات هيئات السلطة العامة وكذلك الأشخاص المكلفين بالوظائف العامة. ويشمل هذا الحق تلقى المعلومات عن أنشطة هيئات الحكم الذاتي الاقتصادية أو المهنية أو الأشخاص الآخرين أو الوحدات التنظيمية فيما يتعلق بالميدان الذي يقومون فيه بمهام السلطات العامة وتدير الأصول المملوكة على المشاع أو أملاك خزانة الدولة.

---

(٨) على سبيل المثال، فمنذ فترة مبكرة ترجع إلى ١٩٦٩، حكمت المحكمة العليا في اليابان في قضيتين شغلنا الرأي العام بأن مبدأ *shiru ;senri* (الحق في المعرفة) تحمي ضمانات حرية التعبير الواردة في المادة ٢١ من الدستور. انظر لورنس ريبينا، نظم الإفصاح لدى الحكومات المحلية في اليابان (المكتب الوطني للبحوث الآسيوية، ورقة رقم ١٦، أكتوبر ١٩٩٩)، ٣٠.

(٩) انظر على سبيل المثال، قضية هوتشينز ضد شركة كويد، ٤٣٨ الولايات المتحدة (١٩٧٨)، (المحكمة العليا للولايات المتحدة).

كما ينص بعض الدساتير على اعتماد تشريع ينفذ الحق في الحصول على المعلومات، بل ويحدد في بعض الأحوال حدوداً زمنية لاعتماد مثل هذا التشريع. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن دستور جنوب أفريقيا الحق في الحصول على المعلومات فحسب، بل يطالب بإصدار تشريع قومي لتنفيذ هذا الحق. وينص القسم ٢٣ من الملحق ٦ من دستور جنوب أفريقيا على ضرورة اعتماد تشريع لتنفيذ الحق في الحصول على المعلومات خلال ثلاث سنوات من سريان الدستور، وهو ما تم بالفعل.

وينص القسم ٧ من المادة ٣ من دستور الفلبين على: حق الناس في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالأمور التي تمثل شاغلاً عاماً حق مضمون. وستتاح فرص الوصول للسجلات الرسمية والوثائق والأوراق التي تتعلق بالأعمال والمعاملات أو القرارات الرسمية، وكذلك توفير بيانات البحوث الحكومية المستخدمة كأساس لوضع السياسات، للمواطنين، بشرط الالتزام بالحدود التي قد يعينها القانون.

ولابد أن يغطي التشريع كل فروع ومستويات الحكومة، بما في ذلك الحكومات المحلية، والهيئات المنتخبة، والهيئات التي تعمل بموجب ولاية تشريعية، والصناعات المؤممة والشركات العامة، والهيئات العامة غير الإدارية والمنظمات الشبيهة بالمنظمات غير الحكومية، بل وحتى الهيئات الخاصة التي تؤدي وظائف عامة (مثل صيانة الطرق أو تشغيل خطوط السكك الحديدية).

بيد أنه في بعض الحالات، يمكن أن تخضع هيئات خاصة لقوانين الحصول على المعلومات. ففي جنوب أفريقيا مثلاً، ينص القانون على حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها كل من الهيئات العامة والخاصة. وتحدد الهيئة العامة باعتبارها دائرة من دوائر الدولة أو إدارة من إداراتها تعمل في المجال القومي

أو الإقليمي أو البلدى، وأى مؤسسة أخرى تمارس السلطة بمقتضى الدستور أو الدستور الإقليمي، أو تمارس سلطة عامة أو تؤدي سلطة عامة بمقتضى أى تشريع. وتعرف الهيئات الخاصة بأنها الهيئات التى تتخبط فى أنشطة مبدأ الإفصاح الأقصى.

وتتمثل نقطة البدء فى قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات فى مبدأ الإفصاح الأقصى، الذى ينطلق من افتراض، أن كل المعلومات، محددة بصورة واسعة، تحتفظ بها أى هيئة عامة، محددة هى أيضا بصورة واسعة، تخضع للإفصاح.

والفكرة المحورية وراء تشريع الحصول على المعلومات هى، تزويد الجمهور العام بحق الحصول على المعلومات التى تحتفظ بها المؤسسات الحكومية. ويرأى هذا فى مبدأ الإفصاح الأقصى الذى يعنى ضمنا أن القانون يغطى كل المعلومات وجميع الهيئات العامة.

وتحدد قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات نطاق المعلومات المشمولة بصورة عريضة جدا بحيث تشمل كل السجلات التى تحتفظ بها الهيئة العامة، بغض النظر عن الشكل الذى يتم به تخزين هذه المعلومات - وثائق مطبوعة، أشرطة، تسجيل إلكترونى، وما إلى ذلك - ومصدرها - سواء أنتجت الهيئة العامة أو هيئة أخرى - وتاريخ الإنتاج. تجارية، وهى مطالبة بتوفير فرص الحصول على المعلومات حيثما يكون هذا مطلوباً لممارسة أى حق أو حماية.

وهناك نهج مختلف بصورة طفيفة تأخذ به المملكة المتحدة، حيث تتم الوسيلة الأساسية لتحديد الهيئات العامة من خلال قائمة بالهيئات المشمولة تصل إلى نحو

١٨ صفحة - وليس من خلال التعريف الفرعى الشامل. وتشمل القائمة كل الدوائر الحكومية، ومختلف الهيئات التشريعية<sup>(١٠)</sup>، والقوات المسلحة، وعدداً كبيراً من الهيئات الأخرى المدرجة فى القائمة بصورة فردية باسمها. كما تصنف الشركات المملوكة ملكية عامة على أنها هيئات عامة. بيد أن المرسوم لا يشمل الإدارات السرية (عمليات المخابرات)، أو نظام المحاكم فيما عد استثناءات قليلة. كما يمنح المرسوم وزير الدولة سلطة تعيين هيئات عامة أخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمى الصادر فى ١٩٩٧، فى نايلاندا المعلومات باعتبارها تشمل أى مواد تنقل وتبلغ أى شىء بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه هذه المواد. وتعرف المعلومات الرسمية بدورها وببساطة على أنها المعلومات التى تحوزها هيئة عامة سواء كانت تتعلق بعمل الدولة أم شخص غير رسمى. والأمر الأخير غاية فى الأهمية نظراً لأن فضح الفساد يتم عادة من خلال معلومات تتعلق بشخص غير رسمى.

### الإفصاح الاستباقى أو الروتينى

يمثل جانب مهم من نظام الحصول على المعلومات فى التزام الهيئات العامة بنشر فئات أساسية معينة من المعلومات، حتى فى حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقى أو الروتينى.

---

(١٠) لا يغطى المرسوم اسكتلندا، التى لها قانونها الخاص، مرسوم حرية المعلومات (اسكتلندا) الصادر فى ٢٠٠٢.

والنشر الاستباقي لمعلومات أساسية من قبل الهيئات العامة، والذي يكمل الطلب المباشر للمعلومات، مكون محوري في معظم النظم الحديثة للحصول على المعلومات. ويخدم الإفصاح الروتيني عدة أهداف تتعلق بالمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يقتضى الأمر نشر المعلومات التى تتعلق بالآليات التى تقوم على المشاركة، مثل محاضر مجالس المدارس أو المناقشات العامة التى تدور حول مشروع أو إستراتيجية للتنمية، ذلك إذا أردنا أن تكون فاعلة وفى متناول كل قطاعات السكان. وبشكل أعم، فإن النجاح فى التحرك نحو الحكومة الإلكترونية يتوقف على النشر الاستباقي للمعلومات. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين نشر المعلومات بطريقة تكفل جعلها فى متناول المستفيدين المقصودين، وفى شكل يستطيعون فهمه ويمكنهم استخدامه. كما أن نمو تكنولوجيا المعلومات جعل نشر المزيد والمزيد من المعلومات بصورة إلكترونية أمراً أكثر سهولة.

ومن الناحية المبدئية، يتعين تقديم أى معلومات قد تهم الرأى العام، ولا تخضع للاستثناء بشكل واضح، بصورة إلكترونية، وفى التطبيق، تسير هيئات عامة كثيرة فى هذا الاتجاه فى واقع الأمر. وتتباين قوانين الممارسة الجيدة فى المعلومات المحددة التى تطالب الهيئات العامة بنشرها، لكن فئات معينة من المعلومات مدرجة فيها بطبيعة الحال. وهذه مستمدة بصورة مباشرة من الأهداف الأعرض للتنمية، والمشاركة، والخضوع للمحاسبة، والتى يعد توفير فرص المعلومات بشأنها أمراً مهما للغاية. والفئات التالية خاضعة للإفصاح الروتيني فى معظم قوانين الحصول على المعلومات:

- معلومات التشغيل عن كيف تعمل هيئة عامة ما، بما فى ذلك التكاليف، والأهداف، والحسابات التى تمت مراجعتها، والمعايير والإنجازات، وما إلى ذلك، خاصة حين تقدم الهيئة خدمة مباشرة للجمهور.

## الإطار ٦ - نهج مبتكرة للإفصاح الروتيني

تحتوى المادة ١٤ (٢) من المرسوم البلغارى للحصول على المعلومات الصادر فى ٢٠٠٠، على قاعدة الصالح العام التى تحكم الإفصاح الاستباقى. وهى تدعو الهيئات العامة لنشر المعلومات التى يمكن أن تحول دون الأخطار التى تهدد الحياة، والصحة، والأمن، أو الملكية، أو التى يمكن أن تكون فى الصالح العام، حتى لو كانت سرية فى غير هذا، حيث يرجح الصالح العام فى تلقىها خطر الإضرار بصالح السرية. والصالح العام الذى يعلو بالنسبة لواجب النشر ابتكار مثير للاهتمام لا يوجد فى معظم القوانين الأخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمية الصادر فى ١٩٩٧، فى تايلاندا وسيلتين للإفصاح الروتيني، فبعض المعلومات يتعين نشرها فى الصحافة الحكومية، فى حين يتعين إتاحة البعض الآخر للفحص فى منشآت المنظمة.

ويتضمن مرسوم حرية المعلومات فى المملكة المتحدة نظاما فريدا لزيادة مقدار المعلومات الخاضعة للإفصاح الحكومى على مرّ الزمن. وبدلا من النص على قائمة من المعلومات التى يتعين على كل هيئة عامة أن تنشرها، فإن كل هيئة عامة مدعوة إلى وضع نظام للنشر وتنفيذه. ويتعين أن يحدد هذا فئات المعلومات التى ستنشرها الهيئة العامة، والطريقة التى ستنشرها بها، وما إذا كانت تعترض تقاضى رسوم على أى مطبوع معين أم لا. والأهم من ذلك، ان النظام يتعين أن يعتمد مفوض المعلومات، الذى يجوز له أن يعين حدا زمنيا لموافقة، أو سحب الموافقة فى أى وقت. وينهض هذا النظام بالتحسينات التقدمية فى نظام المطبوعات، حتى تشمل المزيد والمزيد من المعلومات على مرّ الزمن.

ويطالب إجراء عملى ورد فى القانون الاتحادى للشفافية والحصول على المعلومات الحكومية العامة الصادر فى ٢٠٠٢، كل الهيئات العامة بأن تنشئ مواقع طرفية للكمبيوتر يسهل الوصول إليها فى منشأتها، وتقديم المساعدة للجمهور فى استخدامها.

- المعلومات التي تقدم بناء على طلبات أو شكاوى أو غير ذلك من الإجراءات التي قد يتخذها أعضاء من الجمهور بالنسبة لهيئة ما.
- الإرشادات بشأن العمليات التي يستطيع بها أفراد الجمهور أن يقدموا مداخلات في مقترحات السياسة والمقترحات التشريعية الأساسية.
- أنواع المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات والشكل الذي يتم به الاحتفاظ بهذه المعلومات.
- مضمون أى قرار أو سياسة يؤثران على الجمهور، إلى جانب أسباب القرار وخلفية عن أهمية صوغ هذا القرار.

#### نطاق ضيق للاستثناءات

من المسلم به أن مصالح عامة وخاصة معينة تعلق على حق الحصول على المعلومات، وتنص جميع قوانين الحصول على المعلومات على استثناءات من حق الحصول عليها. ويجب أن تكون الاستثناءات عامة وأن تصاغ بصورة ضيقة وواضحة. وتنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات غير جائز قانوناً إلا عندما تثبت هيئة عامة أن الإفصاح سيسبب ضرراً لإحدى المصالح المشروعة المقررة، وأن هذا الضرر أكبر من النفع العام للإفصاح عن المعلومات.

ونظام الاستثناءات جزء أساسى من أى قانون للحصول على المعلومات. فمن ناحية، يجب أن يحمى القانون عدداً من المصالح المشروعة العامة والخاصة المتعلقة بالسرية. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كان نظام الاستثناءات عريضاً بأكثر مما يجب، فإنه سيقوض بصورة كبيرة الحق فى المعلومات.



ومن المسلم به أن درجة ما من السرية بشأن عملية صنع القرارات الداخلية وأنباء التجارة، أمر مشروع، ويجوز أن يحظر على الموظفين المدنيين تقديم أنباء حرة وصريحة إذا كان ذلك يخضع تلقائياً للتدقيق العام المفتوح. وفي الوقت نفسه، فإن قوانين كثيرة تصوغ هذه الاستثناءات بصورة عريضة دون داع. فينص مرسوم حرية الصحافة السويدي مثلاً، وهو أيضاً قانون للحصول على المعلومات في المادة ٧ من الفصل ٢ على، أنه لا يجوز لهيئة عامة أن تسحب وثيقة ما إلا إذا قامت السلطة بتسوية نهائية" للمسألة التي تتعلق بها، "وتمت مراجعتها واعتمادها بصورة نهائية" أو أنجزت بطريقة أخرى". ويحاج النقاد بأن هذا يُعد طريقة معقدة وواسعة دون داع لحماية التوفير الحر والصريح لأنباء الأعمال، وفي حالات كثيرة، يعلو قانون الحصول على المعلومات على قوانين السرية في حالة التضارب بينهما. ويصدق هذا مثلاً على الهند وجنوب أفريقيا وباكستان، لكنه لا يصدق على المكسيك أو المملكة المتحدة.

ولكن مهما بلغ الحرص في صياغة الاستثناءات فإنها لا يمكن أن تلائم كل الأوضاع التي يتعين فيها الإفصاح عن المعلومات للصالح العام. ونتيجة لذلك تنص القوانين على أنه حتى لو كان الإفصاح عن المعلومات سيسبب ضرراً لمصلحة مشروعة، يظل من المتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كانت منافع الإفصاح ترجح أضراره، وهو حكم بأن المصلحة العامة تعلو. فعلى سبيل المثال، فإن معلومات معينة قد تكون خاصة في طبيعتها لكنها في الوقت نفسه تفضح فساداً عالى المستوى داخل الحكومة. ويتعين موازنة هذه المصالح إزاء بعضها البعض عند تحديد ما إذا كان مبدأ المصلحة العامة يعلو ما عداه أم لا.

## الإطار ٧ - معايير المجلس الأوربي المعنية بالاستثناءات

تحدد التوصية ٢٠٠٢ (٢) للجنة وزراء المجلس الأوربي المعنية بالحصول على الوثائق الرسمية بوضوح بالغ، المعايير التي يتعين تطبيقها على الاستثناءات في المبدأ الرابع:

١- يجوز للدول الأعضاء أن تقيد الحصول على الوثائق الرسمية. ويجب تعيين الحدود بصورة محددة في القانون، وأن تكون ضرورية في المجتمع الديمقراطي ومتناسبة مع هدف حماية:

(١) الأمن القومي، والدفاع، والعلاقات الدولية.

(٢) الأمان العام.

(٣) محاربة وتحرى وملاحقة الأنشطة الإجرامية.

(٤) الخصوصية والمصالح الخاصة المشروعة.

(٥) المصالح التجارية وغيرها من المصالح الاقتصادية، سواء كانت عامة أم خاصة.

(٦) المساواة بين الأطراف فيما يتعلق بإجراءات التقاضي.

(٧) الطبيعة.

(٨) الفحص والرقابة والإشراف من قبل السلطات العامة.

(٩) سياسات الدولة الاقتصادية والنقدية والخاصة بسعر الصرف.

(١٤) سرية المداولات داخل أو فيما بين السلطات العامة خلال الإعداد الداخلي لمسألة ما.

٢- يجوز رفض منح الوثيقة إذا كان الإفصاح عن المعلومات المتضمنة في الوثيقة الرسمية سيضر، أو يحتمل أن يضر، أيًا من المصالح المذكورة في الفقرة ١، ما لم تكن هناك مصلحة عامة غالبية في الإفصاح.

٣- يتعين على الدول الأعضاء أن تعين حدودا زمنية، بعدها لا تعود الحدود المذكورة في الفقرة (١) قابلة للتطبيق. وتظهر في هذه التوصية، ثلاثة مبادئ تحكم الاستثناءات. وبصفة خاصة، ينبغي ألا تطبق الاستثناءات إلا حيث:

- تتعلق المعلومات بمصلحة مشروعة مذكورة في القانون.

- يهدد الإفصاح بأن يحدث ضررًا لهذه المصلحة.

- يكون الضرر الذي يلحق المصلحة المشروعة أكبر من النفع العام للحصول على المعلومات.

وإضافة لذلك، تنص التوصية على أنه ينبغي تعيين حدود زمنية عامة، بعدها لا تعود استثناءات، أو استثناءات محددة، قابلة للتطبيق. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة بالنسبة إلى أنواع معينة من الاستثناءات، خاصة تلك التي تحمي الصالح العام، والتي تتحو السلطات بصورة منتظمة إلى تفسيرها بصورة عريضة، مثل الأمن القومي<sup>(١)</sup>.

(١) انظر توبى مندل "الأمن القومي في مواجهة الافتتاح: نظرة عامة وتقرير بشأن مبادئ جوهانسبرج في الأمن القومي والحكم المفتوح: تحقيق التوازن السليم، نيويورك: معهد كامبل للشؤون العامة، مدرسة ماكسويل في جامعة سيراكيز، ٢٠٠٣، ص ١.

وعلى سبيل المثال، فإن جميع الاستثناءات فى قانون جنوب أفريقيا خاضعة لمبدأ أن المصلحة العامة تملو. وينطبق هذا عندما تكشف السجلات عن أدلة عن مخالفات جسيمة للقانون أو تقاوس عن الالتزام به، أو خطر وشيك وجاد يهدد الأمان العام أو البيئة، وعندما "يرجح بوضوح" الصالح العام الضرر الناجم. ويدعو القانون فى تايلندا المسؤولين لوضع الصالح العام فى الاعتبار عندما يقيمون الاستثناءات. ويعطى القانون فى المملكة المتحدة أسبقية ملائمة وواسعة للصالح العام، وينص على أن عدم الإفصاح غير جائز قانونا إلا حيث "يرجح الصالح العام فى الإبقاء على الإعفاء، الصالح العام فى الإفصاح عن المعلومات".

#### الإطار ٨- الهند: استثناءات فى قانون الحق فى المعلومات

ينص قانون الحق فى المعلومات الصادر فى الهند فى ٢٠٠٥، على الاستثناءات التالية من حق الحصول عليها:

- ١- المعلومات التى يؤثر الإفصاح عنها تأثيرا ضارا على سيادة الهند وسلامتها، والأمن، والمصالح الإستراتيجية والعلمية أو الثقافية للدولة أو علاقاتها مع دولة أجنبية، أو يحض على فعل مغل.
- ٢- المعلومات التى حظرت نشرها صراحة أى جهة قضائية أو قانون أو محكمة أو التى يشكل الإفصاح عنها انتهاكا لمحاكمة.
- ٣- المعلومات التى يشكل الإفصاح عنها انتهاكا لامتياز البرلمان أو الهيئة التشريعية للدولة.
- ٤- الأوراق الوزارية التى تحتوى سجلات عن مداولات مجلس الوزراء، والوزراء وغيرهم من الموظفين الرسميين.
- ٥- الأوراق التى تم تلقيها سرا من حكومة أجنبية.

٦- المعلومات التى تتضمن معلومات تجارية مصدرها الثقة، وأسراراً للتجارة أو ملكية فكرية، والتى يلحق الإفصاح عنها الضرر بالوضع التنافسى لطرف ثالث، ما لم تقتنع سلطة مختصة بأن الصالح العام الأكبر يبرر الإفصاح عن هذه المعلومات.

وتتضمن معظم هذه الاستثناءات فحصاً للضرر، وتخضع جميعها لقاعدة أن المصلحة العامة تعلو. وهناك حدّ زمنى عام قدره ٢٠ عاماً على معظم الاستثناءات.

والمهم هو أن مرسوم الحقّ فى المعلومات بصفة خاصة يعلو قوانين السرية، بقدر أى تنافر بينهما، يشير صراحةً فى هذا السياق إلى قانون الأسرار الرسمية سبب السمعة الصادر فى ١٩٢٣، والذى أجاز خلال الحكم البريطانى، وينص على أنه:

تسرى أحكام هذا المرسوم رغم أى تنافر بعد ذلك متضمن فى مرسوم الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣، وأى قانون آخر مطبق فى الوقت الراهن أو أى وثيقة سارية بحكم أى قانون آخر بخلاف هذا المرسوم.

### ضمانات الممارسة الجيدة

لتسهيل الفرص العملية للحصول على المعلومات، ينبغي أن يحدد قانون الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التى سيعالج بها هذا الطلب. وينبغي أن يحترم هذا الحد الأدنى لضمانات العمليات الواجبة وضمان معالجة الطلبات بطريقة عادلة وفى الوقت المناسب ودون تكلفة كبيرة.

وتساعد ضمانات العملية الجيدة فى كفاءة التطبيق السليم للقانون، فى حين أن الآليات الإجرائية السيئة يمكن أن تسفر عن تأخير وارتباك، وتقوض حق الحصول على المعلومات.

وفى قوانين الممارسة الجيدة فى الحصول على المعلومات، يمكن تقديم الطلبات بعدد من الأشكال المختلفة، بما فى ذلك تقديمها شفهيًا أو بالبريد. فعلى سبيل المثال، ينص المرسوم البلغارى للحصول على المعلومات العامة على أن الطلبات يمكن أن تقدم إما فى شكل شفهي أو مكتوب. وينبغى أن تسجل الهيئة المعنية الطلبات، مما يكفل اقتفاء أثرها فى الأوراق حتى بالنسبة للطلبات الشفهية.

ولضمان قدرة جميع المواطنين على التقدم بطلبات للإفصاح عن المعلومات، ينبغى النظر فى اتخاذ تدابير للنهوض بالفرص المنصفة للحصول على المعلومات خارج منطقة العاصمة، مثل اشتراط أن تخدم الوزارات التى لها وجود فى كل أنحاء البلاد باعتبارها نقاطا عامة لتلقى طلبات الحصول على المعلومات. كما تتعين دعوة الهيئات العامة لتقديم المساعدة لمن يجدون صعوبة فى استيفاء الطلبات. وقد يقتضى الأمر تقديم مساعدة خاصة لمقدمى الطلبات الأميين والمعوقين. وهذا منصوص عليه فى قانون جنوب أفريقيا. ويتعين تقديم إيصال رسمى كدليل على أن طلبا قد قُتم، ليفيد بين أشياء أخرى كأساس للاستئناف إذا لم تتم الاستجابة للطلب فى الوقت المناسب أو لم تتم الاستجابة على وجه الإطلاق.

#### الإطار ٩- السويد: تسهيل الحصول على المعلومات بإعداد قوائم عما فى الحيازة

ينطوى النظام السويدى للحصول على المعلومات على سمة نافعة بصورة خاصة، واردة فى الفصل ١٥ من مرسوم السرية الصادر فى ١٩٨١، الذى يدعو كل السلطات العامة إلى إنشاء سجل لكل الوثائق التى تحوزها<sup>(١)</sup>. وبصفة عامة، فإن هذه السجلات مفتوحة للفحص العام وتبذل حاليا جهود لكفالة توافرها بصورة إلكترونية. وييسر هذا النظام بصورة كبيرة الحصول على المعلومات، بجعل مقدمى الطلبات يعرفون مقدما أى المعلومات تحوزها الهيئة العامة.

(١) هناك أربعة استثناءات على هذه القاعدة:

- ١- الوثائق التى من الواضح أن لها أهمية ضمنية مثل كصاصات الصحف.
- ٢- الوثائق التى ليست سرية ويتم الاحتفاظ بها بطريقة تجعل من السهل التحقق مما إذا كانت هيئة عامة قد تلقتها أو وضعتها.
- ٣- الوثائق التى توجد بأعداد كبيرة والتى استثنيت.
- ٤- السجلات الإلكترونية المحفوظة فى سجل مركزى.

وتتعين دعوة الهيئات العامة للاستجابة للطلبات بأسرع ما يمكن، وينبغى تعيين حد زمنى للاستجابة للطلبات. فينص المرسوم البلغارى مثلا على: أنه يتعين إخطار مقدمى الطلبات كتابة بالقرار المتعلق بطلبهم بأسرع ما يمكن، على ألا يتجاوز بأية حالة أربعة عشر يوما. وعندما يتعلق الطلب بعدد كبير من الوثائق ويقتضى الرد عليه مزيدا من الوقت، يمكن مد المهلة عشرة أيام، بشرط إخطار مقدم الطلب بذلك.

وعند رفض الطلبات. كلية أو جزئيا، ينبغى تزويد مقدم الطلب بأسباب رفض طلبه، بما فى ذلك الاستثناء الذى تم الاستناد إليه، وكذلك بمعلومات عن حق استئناف الرفض. وهذا أمر لازم بالنسبة لمقدمى الطلبات لكى يقدموا استئنافا فاعلا ضد أى رفض لطلب الحصول على المعلومات.

## الإطار ١٠ - الولايات المتحدة: مقاييس متدرجة متباينة للرسوم

يحدد مرسوم حرية المعلومات الصادر في ١٩٦٦، في الولايات المتحدة، القواعد التفصيلية الخاصة بالرسوم التي يمكن اقتضاؤها على طلبات الحصول على المعلومات، والتي يجب أن تتفق مع المبادئ التوجيهية المحورية التي تقدم جدولاً موحداً للرسوم لكل الهيئات العامة. وينص القانون على ثلاثة أنظمة مختلفة للرسوم. إذن يمكن تحميل الطلبات التي تستخدم تجارياً "رسوم معيارية معقولة للبحث عن الوثائق ونسخها ومراجعتها". ويمكن تحميل طلبات المؤسسات التعليمية والعلمية، فقط "رسوم معيارية مقبولة لاستئصال الوثائق، ويمكن تحميل كل الطلبات الأخرى برسوم مقابل البحث والنسخ. وبالنسبة للفئتين الأخيرتين من مقدمي الطلبات، لا يجوز تحميلهما أي رسوم عن أول ساعتين من البحث أو عن أول ١٠٠ صفحة من الوثائق، أو حيث تفوق تكلفة تحصيل الرسوم قيمتها. وإضافة لذلك، فإنه عندما يحقق الإفصاح المصلحة العامة لأنه "يرجح أن يسهم كثيراً في الفهم العام لعمليات الحكومة أو نشاطاتها"، ينبغي تقديم المعلومات دون اقتضاء رسوم أو مقابل رسوم أقل مما ستكون عليه الحال في غير هذا. والواقع أن هذا تنازل لوسائل الإعلام، وكذلك للمنظمات غير الحكومية التي تستطيع إثبات أنها ستستخدمها للصالح العام.



#### الإطار ١١ - اليابان حكم تقدمى بشأن العملية

يتضمن القانون الياباني الخاص بالحصول على المعلومات التى تحوزها الهيئات الإدارية والصادر فى ١٩٩٩، عددا من الأحكام التقدمية بشأن العملية. إذ يتعين أن يصف الطلب السجل المطلوب بتفصيل كاف للتمكن من التوصل إليه، لكن حيثما لا تكون هذه هى الحال، فإن الهيئة الإدارية تخطر مقدم الطلب وتمنحه قرا مناسبة من الوقت لعلاج هذه المشكلة، فى حين "تسعى" أيضا لتقديم يد المساعدة.

وفى الوضع الطبيعى يتعين اتخاذ القرار بالإفصاح خلال ٣٠ يوما، وينبغى أخطار مقدم الطلب بهذا القرار كتابة. ويمكن إطالة هذه الفترة ٣٠ يوما أخرى، عندما تكون هناك أسباب تسوغ هذا، مثل الصعوبة الفاجمة عن إجراء الأعمال، بشرط ضرورة إخطار مقدم الطلب بأى تمديد للمدة كتابة، إلى جانب تزويده بالأسباب. ويجوز لمقدمى الطلبات أن يطلبوا فحص السجل وأن يزودوا بنسخ أو أشكال أخرى من الحصول على المعلومات، ويتعين احترام ذلك ما لم يمثل خطرا ضارا بالسجل.

ويجوز اقتضاء رسوم على كل من معالجة الطلب وتقديم المعلومات، شرط ألا تزيد هذه على الكلفة الفعلية. ويتعين على هيكل الرسوم أن يأخذ فى اعتباره استصواب الإبقاء على الرسوم عند "مبلغ يمكن تحمله قدر الإمكان"، ويجوز لرئيس الهيئة الإدارية أن يخفض الرسوم أو يعفى منها فى حالة وجود مشقة اقتصادية أو لأسباب خاصة أخرى.

ويمكن تقاضى الرسوم على تقديم طلب أو إعطاء المعلومات، لكن هذه إن كانت مبالغاً فيها فإنها ستقوض الحق فى الحصول على المعلومات. وهناك نص شائع فى القوانين القومية هو أن الرسوم يجب ألا تتجاوز فى أى ظروف، التكلفة

الفعلية لتوفير فرصة الحصول على المعلومات. وإذا تم تحديد جدول الرسوم مركزيا، فإن هذا يتقضى نشوء خليط متنافر من نظم الرسوم عبر الإدارة العامة، مع قيام بعض الوزارات والهيئات العامة بتوفير فرص الحصول على المعلومات بأسعار أدنى وبعضها بأسعار أعلى.

### الحق في إعادة الطعن على رفض منح الحق في الحصول على المعلومات

عند رفض طلب للحصول على المعلومات، لمقدم الطلب الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل فيه. وينبغي توفير نظام إدارى للاستئناف يعمل بصورة سريعة وبتكلفة منخفضة.

لمقدمى الطلبات الحق في الاستئناف لدى هيئة مستقلة ضد أى رفض من قبل هيئة عامة للحصول على المعلومات. وإذا كانت الهيئات العامة هي نفسها التى تتخذ القرار النهائى عما إذا كانت المعلومات المطلوبة مستثناة من الإقصاح أم لا، فإن الحق في الحصول على المعلومات، أو على الأقل سلطة تحديد نطاق الاستثناءات، يصبح عمليا متروكا لتقدير الموظفين. وفي معظم البلدان، تعمل المحاكم باعتبارها الحكم الأخير فى مثل هذه المنازعات، وذلك مهم كوسيلة لتقديم إجابات مدروسة وصادرة من سلطة مختصة على كثير من الأسئلة المعقدة التى يتوقع أن يثيرها نظام الحصول على المعلومات. وفي الوقت نفسه، فإن الطعن فى المحاكم مكلف ويستغرق وقتا طويلا، وعدد قليل من مقدمى الطلبات هم الذين يستطيعون تكريس مثل هذا القدر من الوقت والمال لمجرد الحصول على المعلومات المرغوبة. ومن ناحية أخرى، فإن الاستئناف الإدارى يمكن أن يكون سريعا ويقلل التكلفة، مما يجعله فى المتناول بصورة أكبر، ومن ثم فاعلا.

ولتحقيق هذه المنافع، ينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على حق الاستئناف أمام هيئة إدارية مستقلة. وكما في حالة المحاكم، من المهم على نحو واضح أن تكون مثل هذه الهيئة مستقلة عن الحكومة. وفي غير ذلك، لا يمكن توقع أن توفر إشرافاً فاعلاً على النظام، وبصفة خاصة أن تنقض رفض الموظفين الإفصاح عن المعلومات.

#### الإطار ١٢ - باكستان والمكسيك: قواعد الرفض

ينص قانون باكستان الوضعى عن حرية المعلومات الصادر فى ٢٠٠٢، على مستويين من الاستئناف، أحدهما داخلى والآخر لدى هيئة إدارية. وتتوافر لمقدمى الطلبات فترة ٣٠ يوماً بعد رفض تقديم المعلومات للاستئناف من هذا الرفض لدى رئيس الهيئة المعنية، وعند الإخفاق فى الحصول على المعلومات منه "خلال الوقت المحدد"، يتم التقدم بطلب إلى المحتسب، أو إلى محتسب الضرائب الاتحادى فى الحالات التى تتضمن شعبة الإيرادات. وهؤلاء المسؤولون إما أن يأمرؤا الهيئة العامة بإعطاء المعلومات وإما أن يرفضوا الشكوى. ورغم أن القانون لا يوضح هذا، فإن لمقدمى الطلبات افتراضاً الحق فى الاستئناف أمام المحاكم.

وبموجب المرسوم المكسيكى، يذهب الاستئناف من أى رفض لتقديم المعلومات أولاً للمعهد الاتحادى للحصول على المعلومات، الذى أنشئ بموجب المرسوم، ومنه إلى المحاكم. والمعهد هيئة مستقلة. ويتم تعيين مفوضيه الخمسة من قبل الفرع التنفيذى، لكن التعيينات يمكن رفضها بغالبية أصوات مجلس الشيوخ أو المفوضية الدائمة. ولا يمكن تعيين الأفراد كمفوضين إلا إذا كانوا مواطنين، ولم يدانوا بجريمة أو غش، وألا تقل سنهم عن ٣٥ سنة، وألا تكون لهم اتصالات سياسية، وكان "أداؤهم ممتازاً فى الأنشطة المدنية". ويشغل المفوضون مناصبهم لمدة ٦ سنوات، لكن يجوز استبعادهم بسبب انتهاكات خطيرة أو متكررة للدستور أو القانون، عندما يقوض عملهم أو تقاعسهم عن العمل، عمل المعهد، أو إذا أدينوا فى جريمة يحكم فيها بالسجن.

## حماية متعقبى الأخطاء

ينبغي حماية الأشخاص الذين يذيعون بحسن نية معلومات عن الأخطاء المرتكبة والمعروفين باسم متعقبى الأخطاء من العقوبات القانونية والإدارية والمتعلقة بالعمل، على قيامهم بهذا.

ويعمل متعقبو الأخطاء باعتبارهم صمام أمان مهما للمعلومات، ويكفلون وصول المعلومات الأساسية عن ارتكاب الأخطاء إلى الناس. وهم مكمل أساسى لنظم الإفصاح عن المعلومات الأخرى حيث إنهم يلقون الضوء على المعلومات التى ستظل خافية بغير هذا، ويمكنهم أن يلعبوا دورا مهما بصفة خاصة بالنسبة لفضح الفساد، والنهوض بالخضوع الأكبر للمساءلة العامة، وإلقاء الضوء على الإضرار بالبيئة.

ولتشجيع هذه الممارسة، من المهم حماية متعقبى الأخطاء من العقوبة، طالما أنهم يتصرفون بحسن نية، وهذه الحماية يمكن تحقيقها مثلا، عند فضح ارتكاب جريمة جنائية، والتعاضد عن الامتثال للالتزامات القانونية، وانتهاك العدالة، والفساد أو عدم الأمانة، أو سوء الإدارة فى هيئة عامة. ويجب أن يمتد هذا أيضا إلى من ينشرون معلومات تكشف عن تهديد خطر للصحة والأمان أو البيئة سواء كان ذلك مرتبطا بارتكاب أخطاء فردية أم لا. وينبغي أن تطبق هذه الحماية حتى لو كان الإفصاح فى غير ذلك سينتهك شرطا قانونيا أو يتعلق بالعمل.

وتدرج بلدان قليلة الحماية العامة لمتعقبى الأخطاء فى قوانين الحصول على المعلومات بها، ولكن فى قوانين خاصة مكرسة لهذا.

ففى جنوب أفريقيا، يوفر قانون حماية الإفصاح الصادر فى ٢٠٠٠، الحماية للذين يفصحون بحسن نية عن معلومات عن ارتكاب الأخطاء. كما يحمى قانون

الحصول على المعلومات الأفراد الذين يفصحون بحسن نية عن المعلومات بناء على طلب. وبالمثل يوفر مرسوم الإقصاح لتحقيق المصلحة العامة المصادر فى المملكة المتحدة فى ١٩٩٨، الحماية لمتعقبى الأخطاء. بيد أن قانون الحصول على المعلومات، يوفر الحماية لمن يقدمون معلومات استجابة لطلب من أى جهة تواجه تبعة القذف.

وقد تم تقديم اقتراح مثير للاهتمام فى هذا المجال فى الفلبين، رغم أنه لم يتم إصداره فى قانون. فى ٢٠٠٤، قدم السيناتور مار روكاسى مشروع قانون إلى مجلس الشيوخ لا يحمى متعقبى الأخطاء فحسب بل يقدم جوائز لأى شخص يكشف ويفضح ممارسات فاسدة أو أعمال ابتزاز فى الحكومة. ويتوقف مقدار الجائزة على توليفة من طبيعة الجرم الذى يتم فضحه، ومبلغ النقود المستردة، وأجر المسئول المعنى.

## تدابير للتشجيع

يفتضى الأمر عددا من تدابير التشجيع للتغلب على ثقافة السرية فى كثير من البلدان وضمان إحاطة الجمهور علما على النحو السليم بالقانون الجديد للحصول على المعلومات.

إن ثقافات السرية راسخة الجذور بصورة عميقة والتى تتأسس على فكرة أن الهيئات العامة، أو حتى الموظفين الأفراد، وليس الجمهور كله، يملكون المعلومات التى حازوها أو أنشأوها، يمكن أن تقوض بصورة خطيرة حتى أكثر تشريعات الحصول على المعلومات تقدما. ويمكن لأساليب التشجيع أن تساعد فى علاج هذا.

وستتوقف التدابير الملائمة على السياق، لكنها قد تتضمن:

- مطالبة الهيئات العامة، أو هيئة مركزية واحدة، بنشر دليل عام عن استخدام قانون الحصول على المعلومات وتوزيعه على نطاق واسع.
- وضع التزامات إيجابية على عاتق مسئولى المعلومات لتولى زمام القيادة فى ضمان أن الهيئة العامة المعنية تفى بالتزاماتها بموجب القانون.
- اشتراط التدريب الكافى للموظفين العموميين.
- مطالبة الهيئات العامة بأن تقدم تقريراً سنوياً عن أنشطتها فى مجال تنفيذ قانون الحصول على المعلومات، بما فى ذلك تقديم نظرة عامة على الطلبات التى قدمت وكيف تمت الاستجابة لها.
- وينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على توقيع عقوبات جنائية على من يعرقلون عن قصد الحصول على المعلومات، على سبيل المثال فى الهند والمسيك والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا.
- وتعد الأدلة والتوفير العام لأنواع أخرى من المعلومات لتسهيل الحصول على المعلومات، تدريباً مهماً للتشجيع. ويمكن أن تكون دعوة الهيئات العامة بتقديم تقرير عن أنشطتها فى توفير فرص الحصول على المعلومات محورية للتمكين للمشاركة المدنية مع تلك الهيئات بشأن قضايا الإفصاح عن المعلومات، وكذلك تسهيل رصد اتجاهات الانفتاح، ونقاط الاختناق وما إلى ذلك.
- ويمكن ملاحظة أن تغيير الثقافات، بما فى ذلك تلك الثقافات الداخلية بالنسبة للحكومة، ليس أمراً سهلاً أو مهمة قصيرة الأجل على الإطلاق، وأن تغيير ثقافات السرية قد أثبت أنه واحد من أهم تحديات التنفيذ بالنسبة لمناصري الحصول على المعلومات.

### الإطار ١٣ - الولايات المتحدة: إنتاج دليل واشتراطات إعداد التقارير

فى الولايات المتحدة، يلتزم رئيس كل هيئة عامة بإعداد دليل عن طلب السجلات وتوفيرها لعامة الناس، بما فى ذلك وضع فهرست بكل نظم المعلومات الأساسية، ووصف لنظم تحديد مواقع المعلومات الأساسية، وكتيب للحصول على مختلف أنواع المعلومات العامة من الهيئة.

والهيئات العامة مدعوة لتقديم تقارير سنوية للناخب العام عن أنشطتها بمقتضى المرسوم، وينبغى إتاحة هذه التقارير لعامة الناس، بما فى ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية وتنبغى للتقارير بصفة خاصة أن تغطى:

- عدد مرات رفض الإفصاح عن المعلومات، إلى جانب تقديم المبررات.
- عدد مرات الاستئناف ونتيجتها وأسباب كل استئناف لم يسفر عن إفصاح عن المعلومات.
- قائمة بكل اللوائح التى يتم الاستناد إليها لحجب المعلومات، سواء أيدت المحكمة رفض الإفصاح أم لا، ونطاق المعلومات التى تم حجبها.
- عدد الطلبات غير المبتوت فيها ومتوسط عدد الأيام التى علقت فيها.
- عدد الطلبات التى تم تلقيها ومعالجتها على حد سواء، إلى جانب متوسط عدد أيام معالجة الطلبات من مختلف الأنواع.
- المبلغ الإجمالى للرسوم التى تم نقاضها.
- عد العاملين كل الوقت الذى يعملون فى مجال الحصول على المعلومات.

#### الإطار ١٤- جنوب أفريقيا حماية الموظفين الذين يفصحون عن المعلومات

لتشجيع الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠١ يحمي مرسوم جنوب أفريقيا، أى شخص من المسؤولين تجاه ما يفعله بحسن نية بمقتضى المرسوم. والقصد من هذا هو حماية الموظفين العموميين الذين يتخذون قرارات تقديمية بالإفصاح عن المعلومات. وإضافة لذلك، فإن تدمير سجل أو إتلافه أو تغييره أو إخفاءه بقصد التوصل من الحق فى الحصول على المعلومات أو تزييفه يعد جرما جنائيا، ويعاقب عليه بما يصل إلى سنتين سجنا.

ويتعين على كل هيئة عامة أن تصنف كتيبا وجيزا يتضمن معلومات عن عمليات الإفصاح عن المعلومات فيها. والمضمون المحدد لهذا الكتيب الوجيز منصوص عليه فى القسم ١٤ من المرسوم، بما فى ذلك المعلومات بشأن هيكل الهيئة، وكيفية تقديم طلب للحصول على المعلومات، والخدمات المتاحة للعامة، وأى عمليات للتشاور أو قائمة على المشاركة، ووصف لكل أنواع التعويض. كما أن الهيئات العامة مدعوة لتقديم تقرير سنوى به معلومات تفصيلية عن عدد طلبات الحصول على المعلومات، سواء تمت الاستجابة لها أم لا، وأحكام المرسوم التى يتم الاستناد إليها لرفض الحصول على المعلومات، والاستئناف وما إلى ذلك، إلى مفوضية حقوق الإنسان.

وتتمثل مهمة مفوضية حقوق الإنسان فى عدد من واجبات التشجيع بمقتضى المرسوم، من بينها:

- نشر دليل عن كيفية استخدام المرسوم.
- تقديم تقرير سنوى للجمعية الوطنية عن تطبيق المرسوم، بما فى ذلك أى توصيات ومعلومات تفصيلية، بالنسبة لكل هيئة عامة، عن الطلبات المتلقاة، وعدد حالات الاستجابة، والرفض، والاستئناف، وما إلى ذلك.



- الاضطلاع ببرامج للتوعية والتدريب.
- تشجيع نشر المعلومات الدقيقة فى الوقت المناسب.
- تقديم توصيات لتحسين تطبيق المرسوم، بما فى ذلك ما يتعلق بالهيئات العامة.
- رصد التنفيذ.
- مساعدة الأفراد فى ممارسة حقوقهم بمقتضى المرسوم.



## **الفصل السادس**

### **استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه**



## قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- الهيئات العامة - بما فى ذلك كل الهيئات التى تشكل جزءا من الفروع التشريعية والتنفيذية أو القضائية فى الحكومة، والتى تؤدى فى غير ذلك وظائف عامة - يجب ألا تمكن من رفع دعاوى قذف.
- هناك اتجاه متنام لإلغاء قوانين القذف الجنائية، وأن تحل محلها، عند الضرورة، قوانين مدنية للقذف.
- فى كثير من البلدان، فإن إثبات صحة أى بيانات يزعم أنها قذف يبرئ المدعى عليه من المسؤولية بصورة كاملة.
- فى بعض البلدان، يتحمل الشخص الذى يرفع دعوى القذف عبء إثبات زيف البيان، على الأقل بالنسبة للبيانات بشأن أمور تمس المصلحة العامة.
- ينبغي ألا توفر قوانين القذف أى حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت مرتبتهم ووضعهم، ومن الصعب جدا فى بعض البلدان أن يفوز الموظفون العموميون فى دعاوى القذف بشأن وظائفهم العامة.
- بيانات الرأى - والتى تنهم بصورة عريضة على أنها تضم كل البيانات التى لا تشمل ادعاء يمكن إثباته فى الواقع، وكذلك بيان لا يمكن على نحو معقول تفسيره على أنه يذكر حقيقة فعلية (مثلا لأنه هجائى) - تستفيد فى الأحوال العادية من درجة من الحماية أكبر من بيانات الحقائق بمقتضى قانون القذف.

- فى كثير من البلدان، يمكن تقديم دفاع ضد تهمة بالقذف تتعلق ببيان عن أمر يهم الصالح العام بإثبات أنه كان من المعقول فى كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.
- يجب أن تتناسب التعويضات أو العقوبات عن القذف مع الضرر الواقع.
- الهدف الغالب فى تقديم تعويض عن بيانات القذف هو تقليل الضرر الواقع على سمعة الشاكى، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان.

## مقدمة

تعنى الحاجة إلى حماية السمعة فرض بعض الحدود دوماً على حرية التعبير. ويستخدم تعبير القذف هنا للإشارة إلى كل هذه القوانين التي تشمل التشهير الدائم، رمى الغير بسوء قصد، الإهانة، والوصم، تسليماً بأن ذلك يتخذ عدداً مختلفاً من الأسماء في البلدان المختلفة.

وتلعب حرية التعبير دوراً محورياً في فضح الفساد، وفي إخضاع الحكومة للمساءلة، ودعم المشاركة الديمقراطية. ولتحقيق هذا يتعين تمكين الناس، خاصة الصحفيين، من نشر ما يعرفونه دون خوف من الملاحقة.

وقد خلصت دراسة علمية في المملكة المتحدة، استندت إلى بحوث في دعاوى القذف الفعلية المرفوعة أمام المحاكم، بعنوان التشهير ووسائل الإعلام: التأثير المثبط، إلى أن قانون القذف في هذا البلد "يقيد بصورة كبيرة ما يستطيع الجمهور أن يقرأه ويسمعه"<sup>(١)</sup>. وإضافة لذلك لاحظت أن "الطريقة الأكثر عمقا والأشدّ دهاء التي يعرقل بها التشهير ما ينشر في وسائل الإعلام" والتي تعمل بطريقة مانعة: تمنع إنتاج مواد معينة"<sup>(٢)</sup>، يشار إليها باعتبارها "التأثير المثبط".

والمؤكد أن هذه المشكلة لا تقتصر على المملكة المتحدة. ففي بلدان كثيرة، فإن القذف هو القيد المفروض على المضمون الذي يمارس أقصى تأثير مثبط على حرية التعبير، ويقوض قدرة وسائل الإعلام وغيرها على تقديم تقارير للصالح العام. وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية، فإن الأشكال المباشرة

---

(١) ي. برانت، ل. لوستجارتن، كد. نوري، وهـ. ستفنسون (لوكسفورد: مطابع جامعة أوكسفورد،

١٩٩٧)، ١٩٣.

(٢) المرجع المذكور، ١٩٤.

السابقة لسيطرة السلطات على وسائل الإعلام - مثل إصدار تراخيص للمطبوعات، والرقابة المسبقة، والسيطرة الوزارية على تراخيص البث - قد تم التخلص منها عادة. وفي هذا السياق، فإن السلطات عادة ما تلجأ لقانون القذف لمنع انتقاد أعمالها. وتمثل كرواتيا الحالة النموذجية لهذا. ففي هذا البلد، حدث انفجار في الدعاوى المرفوعة من منتصف التسعينيات حتى نهايتها، مع رفع عدد ضخم منها ضد صحيفة مستقلة انتقادية واحدة، فيرال تريبون<sup>(٣)</sup>.

وعلى نفس المنوال، فإن قوانين القذف القاسية بصورة مفرطة تقوض المشاركة المدنية والتنمية، حيث إن هذين الأمرين يتضمنان عادة انتقادا غير مرغوب فيه. فعلى سبيل المثال، فإن انتقاد السكان المحليين لمشروع للتنمية، قد تكون له تداعيات سياسية ومن ثم يستفز دعاوى قذف، مما يقوض العمليات القائمة على المشاركة وتدفق المعلومات في الاتجاهين.

#### الإطار ١٥ - إندونيسيا: سوء استخدام القذف الجنائي

إن قضية بامبانج هاريمورا، محرر صحيفة التنبؤ، وهي صحيفة إندونيسية رئيسية، قضية لها دلالاتها. فقد اتهم بامبانج بالقذف الجنائي بسبب نشره مقالا في التنبؤ يدعى ارتكاب رجل أعمال محلي هسادا بالنسبة إلى حريق شب في السوق. ورغم الطابع العام للمقال الذي يوضح أنه للصالح العام، والافتقار إلى سوء النية، فقد أدين بامبانج وحكم عليه بالسجن لمدة سنة. ولكن على الرغم من أن المحكمة العليا برأته في نهاية المطاف، فإن القضية مارست تأثيرا مثيرا خطيرا على وسائل الإعلام. وهي توفر أيضا تصورا جيدا لكيف يستطيع الأقوياء، سواء كانوا رجال أعمال أم شخصيات سياسية، أن يستغلوا استخدام قوانين القذف لمنع النقد.

(٣) انظر معهد الصحافة الدولي، استعراض حرية الصحافة العالمية ١٩٩٩، كرواتيا. مقتطفات متوافرة على: <http://archiv.medienhilfe.ch/Reports/ipi1999/IPI-CRO.htm>.



والتحدى المحورى لقانون القذف هو تحقيق توازن سليم بين الحق في حرية التعبير ومصلحة كل إنسان في الحفاظ على سمعته. ولكن ينبغي أن تحظى بحماية أكبر، أنواع معينة من البيانات، خاصة البيانات الخاصة بأمر تمثل شاعلا عاما بما في ذلك تلك التي تتعلق بالشخصيات العامة. وتبرر المناقشة المفتوحة حول هذه الأمور نهجا مختلفا لتحقيق التوازن في هذه الحالات، في ظل الديمقراطية.

من الذى يجوز له أن يقاضى؟

لا يجوز للهيئات العامة - بما في ذلك كل الهيئات التى تشكل جزءا من الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة - أن ترفع دعاوى قذف.

وفى ظل الديمقراطية، فإن للانتقاد العلنى للحكومة والسلطات العامة أهمية حيوية. فهذه الهيئات تلعب دورا محوريا في التنمية ويتعين إخضاعها للمساءلة، حتى لو كان ذلك ينطوى أحيانا على نقد عنيف وبلا مسوغ. ومثلما لاحظت المحكمة العليا في نيبال، فإنه فى القضايا المنطوية على انتقاد للحكومة، فإنه:

طالما لم يشترك المواطنون فى أعمال عنيفة، ولم يعرضوا للخطر حالة السلم والأمن، أو يثيروا الفوضى أو لم يعتزموا ذلك، وإذا كان الهدف من مثل هذا النقد هو إحداث تغيير فى عمل الحكومة وساستها لتحسين أحوال الجمهور العام، فإن لهم حرية التحدث معارضين للحكومة<sup>(٤)</sup>.

---

(٤) الدكتور أ. سنغ ضد حكومة صاحبة الجلالة فى نيبال (١٩٦٥) فى صحيفة القانون فى نيبال (٢٠٠٢) الحكم رقم ٢٧٩، ٥٨ هـ. وقد اتخذ موقفا مماثلا فى الولايات المتحدة. انظر مدينة شيكاغو ضد شركة تريبيون، ٣٠٧ (٣) ٥٩٥ (١٩٢٣).

## الإطار ١٦ - المملكة المتحدة: مبرر تقييد حق الهيئات المنتخبة فى رفع الدعاوى

فى القضية التى رفعها فى المملكة المتحدة، مجلس مقاطعة دريشاير ضد صحيفة التايمز، قضى مجلس اللوردات بأن القانون العام لا يسمح للسلطة المحلية أن ترفع دعوى للتعويض عن التشهير. فهى كهينة منتخبة "يجب أن تكون مفتوحة أمام النقد غير المقيد. والتهديد برفع دعوى مدنية بسبب التشهير لابلد وعلى نحو محتم أن يكون له تأثير رادع على حرية التعبير"<sup>(١)</sup>.

وقدم مجلس اللوردات مبررا من ثلاثة أجزاء لتقييد قدرة الهيئات المنتخبة على رفع الدعاوى. أولا، إن نقد الحكومة حيوى لنجاح الديمقراطية، ودعاوى القذف، تعرقل المناقشة الحرة لأمر حيوية تمثل شاعلا عاما. ثانيا، أن قوانين القذف تهدف إلى حماية السمعة. ويجب ألا يخول للهيئات المنتخبة رفع الدعاوى فى حالة القذف، لأن أى سمعة قد تحوزها تخص عامة الناس ككل، والذين يستفيدون فى المحصلة الأخيرة من النقد غير المقيد. وإضافة لذلك، فإن الهيئات المنتخبة تتغير عضويتها بصورة منتظمة ومن ثم "فمن الصعب القول بأن السلطة المحلية فى حد ذاتها لها أى سمعة خاصة بها". وأخيرا، فإن للحكومة قدرة وافرة للدفاع عن نفسها ضد النقد القاسى بوسائل أخرى، مثلا بالرد مباشرة على أى ادعاءات. والسماح للهيئات العامة برفع الدعاوى هو استخدام غير سليم لأموال دافعى الضرائب، وهو ما يمكن أن يكون عرضة للاستغلال من قبل حكومات لا تتسامح مع النقد.

(١) [١٩٩٣] ١A11 ER 1011، ص ١٠١٧.

وقد قضت المحاكم فى عدد من البلدان بعدم إمكان رفع الهيئات العامة لقضايا قذف. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا فى الهند فى قضية راجا جوبال ضد ولاية تاميل نادو، بأن "الحكومة، والسلطة المحلية وغيرهما من

الهيئات والمؤسسات الأخرى التي تمارس سلطة حكومية<sup>(٥)</sup> لا تستطيع رفع دعاوى قذف<sup>(٥)</sup>. وقد توسعت بعض المحاكم في هذا ليشمل الهيئات المنتخبة والشركاء المملوكة للدولة. وقد فشلت الشركات المملوكة للدولة مثلا في اكتساب سمعة جيدة في جنوب أفريقيا وزمبابوي<sup>(٦)</sup>.

والاتجاه الدولي هو توسيع نطاق هذا الحظر لطائفة متزايدة الاتساع دوما من الهيئات العامة، بل ويشمل الأحزاب السياسية<sup>(٧)</sup>.

## القذف الجنائي

هناك اتجاه متنام لإبطال قوانين جنائية للقذف ولأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانين مدنية للقذف.

يمارس التهديد باحتمال إزال عقوبات أشد قسوة، خاصة السجن، في تلك البلدان التي تعامل القذف باعتباره جريمة جنائية، تأثيرا مثيرا عميقا على حرية التعبير ويفاقم من المشكلات السالف بيانها.

وإضافة لذلك، تبين تجربة عدد متنام من البلدان، حيث يعد القذف قضية مدنية على وجه الحصر (انظر الإطار التالي)، إما بحكم القانون أو كمسألة تطبيق، ملاءمة العقوبات غير الجنائية لتعويض الضرر الذي يلحق بالسمعة.

---

(٥) قضايا المحكمة العليا ٦٣٢ (١٩٩٤)، ٦٥٠.

(٦) انظر دي سبوربون وأنور ضد سكك حديد جنوب أفريقيا ٨١٩٩٩، (١٩٩٦) وشركة البريد والاتصالات الملكية ضد مطبوعات مودوس (شركة خاصة) المحدودة رقم SC199/79 (محكمة زيمبابوي العليا، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧).

(٧) انظر القضية التي رفعت في المملكة المتحدة، جولد سميث وأنور ضد بهورول وآخرين، 4A11 ER 268، (١٩٩٧).

وتنحصر تجربة هذه البلدان، التي لم تشهد أى زيادة فى قضايا القذف أو شكاوى خطيرة من القذف، الحجة القائلة بأن العقوبات الجنائية ضرورية لعقاب مصدر بيانات القذف.

#### الإطار ١٧ - البلدان التي ألغت القذف الجنائى أو حدث منه

ألغى عدد من البلدان بصورة كاملة قوانين القذف الجنائية أخيراً. وشملت هذه البلدان البوسنة والهرسك (٢٢٠)، جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٤)، جورجيا (٢٠٠٤)، غانا (٢٠٠١)، سرى لانكا (٢٠٠٢) وتوجو (٢٠٠٤)، وأوكرانيا (٢٠٠١)، وتوشك ألبانيا أيضاً على إلغاء اعتبار القذف جنائية.

وقد استبعدت بلدان - مثل فرنسا وبلغاريا - إمكانية السجن بسبب القذف. وألغت بلدان مثل شيلي وكوستاريكا وهندوراس وباراجواى قوانين **desacato** (التشهير) سيئة السمعة، والتي توفر حماية من القانون الجنائى للموظفين العموميين بصفة خاصة. وقد تعهدت حكومة كمبوديا أخيراً بأن تفعل ذلك. وفى عدد متنام من الولايات القضائية الأخرى، تعد القوانين المدنية للقذف الوسيلة المفضلة لجبر الضرر، حتى على الرغم من أن قوانين القذف الجنائية لا تزال باقية فى الكتب. وهذه هى الحال مثلاً، فى كثير من البلدان الأوروبية. وفى بلدان أخرى، سقطت قوانين القذف الجنائية فى بحر ما هو مهجور. ولم تكن هناك أى محاولة ناجحة فى القيام بملاحقة جنائية بسبب القذف فى المملكة المتحدة لسنوات كثيرة. وفى الولايات المتحدة، تم إبطال قوانين القذف الجنائية أو حكم بعدم دستورتها، ولم تكن هناك ملاحقة ناجحة لسنوات كثيرة.

وقد اصطحبت التطورات القومية بحجم متنام من التعليقات الدولية الجديرة بالقبول التى تؤكد أن تلك القوانين الجنائية للقذف لا يمكن تبريرها كقيد على حرية الصحافة.

ودعا أصحاب الولايات الدولية الثلاث الخاصة لتعزيز حرية التعبير - المقرر الخاص للأمم المتحدة، والممثل المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأفريقية المعنى بحرية العبيد - الدول إلى إلغاء قوانين القذف الجنائية في إعلاناتهم المشتركة في نوفمبر ١٩٩٩، ونوفمبر ٢٠٠٠، وديسمبر ٢٠٠١. ويرد في بيان ٢٠٠٢:

إن القذف الجنائي على حرية التعبير ليس له ما يبرره، ويتعين إبطال كل قوانين القذف الجنائية وأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانين مدنية للقذف<sup>(٨)</sup>.

واقترحت لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في تقريرها عن عدم انسجام قوانين *desacato* (التشهير) مع الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، أنه يتعين التعامل مع كل الأمور المتعلقة بحماية السمعة باعتبارها قضية للقانون المدني:

تري اللجنة أن التزام الدولة بحماية حقوق الآخرين يحققه توفير حماية تشريعية من الانتهاك المتعمد للشرف والسمعة من خلال رفع قضايا مدنية وبتطبيق القوانين التي تكفل حق الرد<sup>(٩)</sup>.

وفي قضيتين أخريين تضمنتا قوانين القذف الجنائية، توصلت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك لحق التعبير. وأوضح هذان الحكمان أن استخدامه سيكون من الصعب للغاية تبريره، خاصة في سياق البيانات المتعلقة بأمور تهم المصلحة العامة<sup>(١٠)</sup>.

---

(٨) الإعلان المشترك الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢.

(٩) التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ للجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، الفصل ٤، خاتمة.

(١٠) انظر هيريرا إيولوا ضد كوستاريكا، ٢ يوليو، السلسلة C رقم ١٠٧ (٢٠٠٤) وريكاردو كابينسي ضد بارواجواي السلسلة C رقم ١١١ (٣١ أغسطس ٢٠٠٤) وكلاهما لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان).

## البينة وإثبات الصحة

فى بلدان كثيرة، يرى إثبات الصحة (البينة) عن أى بيانات يدعى أنها تحوى قذفا المدعى عليه من المسؤولية بصورة كاملة. وفى بعض البلدان، فإن الشخص الذى يرفع دعوى قذف يتحمل عبء إثبات أن البيان زائف، على الأقل بالنسبة للبيانات التى تتناول أمورا تتعلق بالمصلحة العامة.

إذ يجب ألا يتحمل أى شخص المسؤولية بموجب قانون القذف عن الإدلاء ببيان صحيح. ويتراءى هذا مثلا فى المبدأ ١٢ من إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير فى أفريقيا، الذى يذكر فى جزء منه:

١- يتعين على الدول أن تكفل امتثال قوانينها الخاصة بالقذف للمعيار التالى:

- لن يتحمل أى إنسان تبعة عن الإدلاء ببيانات صحيحة<sup>(١١)</sup>.

كما أن الحق فى نشر الحقائق مستمد من المبادئ الأساسية لحرية التعبير، وكذلك المبدأ الواضح الذى يقول لا يمكن لأحد أن يدافع عن سمعة شخص لا يستحقها. بعبارة أخرى، فإنه إذا كتب شخص عن شخص آخر، حقيقة تلحق الضرر بسمعة الأخير، فالحقيقة هى أن ذلك الشخص كان يحظى بسمعة لا يستحقها فى المحل الأول. وحماية البيانات الصادقة بموجب قانون القذف لا ينفى إمكان استخدام أنواع أخرى من الدعاوى القانونية للبيانات الصادقة، مثل حماية السرية.

---

(١١) مأخوذ بتصرف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب فى دورتها ٢٣، ١٧-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢.

وفى الحد الأدنى، ينبغي أن تتاح للمدعى عليهم فرصة إثبات أن بياناتهم كانت صادقة. ففي قضية كاتيلاس ضد إسبانيا على سبيل المثال<sup>(١٢)</sup>، قضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بأن تقاس المحاكم الإسبانية عن السماح لكاتيلاس بإثبات صحة بياناته فى قضية للقتف كان انتهاكا لحقه فى التعبير الحر، وهو ما لا يمكن تبريره فى مجتمع ديمقراطى.

واشترط ألا تكون البيانات صادقة فحسب، بل أن تكون للصالح العام أيضا، كما هى الحال فى بعض قوانين القذف، يلغى عبئا غير معقول على كاهل الصحفيين وغيرهم من الراغبين فى النشر. كما أنه يتناقض مع جوهر الحق فى التعبير، الذى يقتضى أن تكون القيود فى الصالح العام، وليس على ممارسة الحق. وقد أوضح هذا مجلس اللوردات فى المملكة المتحدة فى قضية جليفر ضد ديكن. وكان الخلاف فى هذه القضية حول قاعدة للقذف لا تشترط إثبات صحة البيانات فقط، بل أيضا أن نشرها كان للصالح العام. ومثلما ذكر اللورد ديبلوك: "فإن هذا يقرب المادة ١٠ من (اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية التى تكفل حرية التعبير) رأسا على عقب... فالمادة ١٠ تشترط أن حرية التعبير لن تقيد (ما لم يكن التدخل) ضروريا لحماية مصلحة عامة"<sup>(١٣)</sup>.

---

(١٢) كاستيلاس ضد إسبانيا، EUR.CT.H.R. (سلسلة A) (١٩٩٢) متاح فى:  
<http://www.world.lii.org/eu/cases/ECHR/1992/48.html>.  
(١٣) جليفر ضد ديكن (١٩٨٠) A.C.477 (مجلس اللوردات).

## الإطار ١٨ - الولايات المتحدة: عبء إثبات الدعوى على المدعى

فى القضية البارزة فى الولايات المتحدة، التى اقامتها شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان<sup>(١)</sup>، قضت المحكمة العليا فى الولايات المتحدة أنه بالنسبة للبيانات المتعلقة بالموظفين العامين، يقع على عاتق المدعى عبء إثبات أن البيان زائف. وإضافة لذلك، فإنه على المدعى أيضا أن يثبت أن البيانات نشرت عن سوء طوئة، أو بعدم اكتراث متهور بالحقيقة، لكى يفوز فى القضية. وقد وسعت قضايا لاحقة نطاق هذا الحكم، ليشمل على سبيل المثال، المرشحين للمناصب العامة<sup>(٢)</sup> والشخصيات العامة التى لا تشغل وظائف رسمية أو حكومية<sup>(٣)</sup>.

(١) 376 US 254, 279 (١٩٦٤).

(٢) شركة مونيتو باتريوت ضد روى (١٩٧١) 401 US 265.

(٣) شركة كورتيس للنشر ضد بوتش (١٩٩٧) 388 US 130.

## ليست للموظفين العامين حماية خاصة

ينبغى ألا توفر قوانين القذف أى حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت درجاتهم أو وضعهم. وفى بعض البلدان، من الصعب لأقصى حد أن يفوز الموظفون العاملون فى قضايا القذف استنادا إلى بيانات حول وظائفهم العامة.

ومن المقرر حاليا فى القانون الدولى بصورة راسخة أن الموظفين العامين مطالبون بأن يتحملوا النقد بدرجة أكبر، وليس أقل، من المواطنين العاديين. وفى أول قضية قذف نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذكرت:



أن حدود النقد المقبول أوسع بالنسبة للسياسى منها بالنسبة للشخص العادى. فالأول، على خلاف الأخير، يعرض نفسه بصورة محتمة وعن علم للتحقيق الوثيق فى كل كلمة أو فعل من قبله، سواء من جانب الصحفيين أو عامة الناس إجمالاً ومن ثم. يجب أن يبدى درجة أكبر من التسامح<sup>(١٤)</sup>.

وقد أصبح هذا عقيدة فى قانون السوابق القضائية للمحكمة.

وبالمثل ذكرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان:

أن استخدام قوانين **Desacato** (التشهير) لحماية شرف الموظفين العاميين الذين يعملون بصفقتهم الرسمية يمنح دون مسوغ حقاً فى حماية الموظفين العاميين لا تتوفر لأعضاء المجتمع الآخرين. وهذا التمييز يقلب رأساً على عقب المبدأ الأساسى فى النظام الديمقراطى الذى يقضى بأن الحكومة تخضع لضوابط، مثل التدقيق العام، لاستبعاد أو محاربة إساءة استخدامها لسلطاتها القمعية<sup>(١٥)</sup>.

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا. أولاً، والأهم، أن الدور الذى يلعبه مثل هؤلاء الموظفون فى الديمقراطية يعنى أن هناك حاجة ماسة للنقاش العام المفتوح فيما يتعلق بأعمالهم وآرائهم. وينبغى إخضاعهم للمساءلة أمام عامة الناس، ويتضمن هذا الرد علناً على النقد بدلاً من محاولة قمعه. وربما يكون مثل هذا الخضوع للمساءلة أشد وضوحاً عندما يتحملون انتقاد قراراتهم، بغض النظر عن مدى الإصراف فى هذا النقد. وهذا التسامح ليس محورياً بالنسبة للديمقراطية فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة لتسهيل المشاركة فى أعمال التنمية، حيث إن انتقاد الأعمال الرسمية لصيق بالمشاركة المفتوحة بشأن قضايا التنمية.

---

(١٤) لنجنز ضد النمسا. التطبيق رقم 9815/82.8 EIRR 407 (٨ يوليو ١٩٨٦).

(١٥) تقرير عن انسجام قوانين (Desacato) مع اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ١٩٩٤، التقرير السنوى للجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، الفصل ٤، (التوكيد مضاف).

ثانياً، لقد قبل الموظفون، بحكم مواقعهم، طوعاً أن يخضعوا لتدقيق عام أكبر. ثالثاً، تتوافر للموظفين في الأحوال المعتادة وسائل تحت تصرفهم لتنفيذ أى ادعاءات زائفة أو مضللة، مما يجعل قضايا الكذب غير ضرورية، رغم أن ذلك لا ينطبق على كل المواطنين (فمثلاً، يجوز استبعاد موظفى القضاء من الرد على النقد الموجه لوظائفهم العامة بحكم التزاماتهم الوظيفية).

والمعيار المحدد الذى ينبغي تطبيقه على قذف الموظفين العامين أقل وضوحاً. بيد أنه فى تحقيق التوازن بين حماية سمعة الموظفين العامين وتشجيع المناقشة الحامية والمفتوحة للقضايا العامة، راعى المشرعون والمحاكم عادة أهمية تقديم تقارير قوية عن القضايا العامة، وكذلك الحاجة إلى حماية الموظفين من الهجوم سبب الطوئى وبغير مسوغ على سمعتهم. وفى قضية فى كرواتيا، قاضى عضو فى البرلمان صحيفة فيرال تريبيون لأنها قذفت فى حقه بنشر رسم كاريكاتورى له يوحى بأنه يمثل مرض رفع الدعاوى الذى حل بالبلاد، فى إشارة للقضايا الكثيرة التى رفعها بالفعل ضدها. ورفضت محكمة زغرب القضية وأعلنت أن "المدعى شخصيته عامة وسياسية وسلوكه ونشاطه مفتوحا أمام أعين عامة الناس ويخضعان للنقد والمزاح والسخرية"<sup>(١٦)</sup>. وبالمثل فى قضية تضمنت نشر خطاب من سياسى فى كوريا الجنوبية لزعيم كوريا الشمالية، كيم يونج - إيل، قضت المحكمة الدستورية الكورية بأن معايير مختلفة تنطبق عندما يتعلق الأمر بنقد موظفين عامين. وبصفة خاصة، تنبغى الموازنة بين حقهم فى الحفاظ على سمعتهم والصالح العام فى القصص الإخبارية<sup>(١٧)</sup>.

---

(١٦) توميسلاف ميرسب ضد "فيرا تريبيون"، XI-PN-1444-95 (١٩٩٥).

(١٧) 11-1KCCR (تقرير المحكمة الدستورية فى كوريا، 768,97 Hun-Ma 265، أحكام المحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية) المجموعة ٧ من قضايا المحكمة بشأن الصحافة ٣٤٥ (٢٠٠٠)، محكمة كوريا الدستورية (١٩٩٩).

تستفيد بيانات الرأى - كما تفهم بصورة عريضة لتشمل كل البيانات التى لا يمكن على نحو معقول تفسيرها بأنها تذكر حقائق فعلية، على سبيل المثال لأنها ساخرة - فى الأحوال العادية بدرجة من الحماية بمقتضى قانون القذف أكبر مما تحظى به بيانات الحقائق.

وعادة ما يمنح مجال أوسع من الحرية لمن يعبرون عن بيانات للرأى، وفى بعض الولايات القضائية فإن هذا لا يرتب أى تبعة بمقتضى قانون القذف. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة عندما يكون التعبير عن الرأى بشأن الموظفين العامين. وكما لاحظنا سلفا، فإن الديمقراطية تعتمد على تحمل النقد الشديد للموظفين، وذلك أشد ما يكون وضوحا خلال الانتخابات ولكن أيضا فى الأوقات الأخرى، وتعتمد على كل محاولات إخضاع الموظفين للمساءلة.

#### الإطار ١٩ - المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: التسامح مع عرض الرأى

أبدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان درجة عالية من التسامح بالنسبة لعرض الرأى، رغم أنها لم تمض إلى حد حمايته بصورة مطلقة. وفى قضية ديتشاند وآخرين ضد النمسا على سبيل المثال، كان موضع الخلاف هو قرار وطنى قضى بأن مقدم الطلب مسئول عن القذف فى مقال يزعم أن سياسيا وطنيا يمارس أيضا عمله كمحام، اقترح تشريعا فى البرلمان بغية خدمة احتياجات زبائنه من القطاع الخاص. وقضت المحكمة بأن البيان تحميه ضمانات حرية

التعبير حتى لو لم تكن هناك حقائق كامنة وراءه تسانده، واستخدمت فيه لغة قوية<sup>(١)</sup>، كذلك كررت المحكمة مجددا وجهة نظرها طويلة الأمد بأنه ينبغي عدم مطالبة أى شخص بإثبات صدق رأى ما: "إن اشتراط إثبات صدق حكم من أحكام القيمة مستحيل تحقيقه وينتهك حرية الرأى نفسها، وهى جزء أساسى من الحق (فى حرية التعبير)"<sup>(٢)</sup>.

(١) ٢٦ فبراير ٢٢٠٢، الطلب رقم ٩٥/٢٩٢٧١.

(٢) ديتشاند وآخرون ضد النمسا، المرجع المذكور، فقرة ٤٢. انظر أيضا نيكولا ضد فنلندا، ٢١ مارس ٢٠٠٢، الطلب رقم ٣١٦١١/٩٦ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

فى الولايات المتحدة، من المقرر على نحو راسخ حاليا أن الآراء بالنسبة للأمور التى تمثل شاعلا عاما لا تسوغ المقاضاة، وهذا يعنى القول إنها تحظى بحماية دستورية. وهناك نوعان من عرض الرأى يحظيان بهذا النوع من الحماية: ذلك الذى "لا يحوى معنى متضمنا حقيقيا زائفا على نحو يمكن إثباته" وذلك الذى "لا يمكن تفسيره على نحو معقول على أنه ينكر حقائق فعلية"<sup>(١٨)</sup>.

وبموجب القانون الدولى، فإن كل إنسان له حق مطلق فى إبداء الرأى، ويوفر هذا أساسا قويا لحماية هذا الرأى. فالآراء، بحكم تعريفها تقريبا، ذاتية بدرجة كبيرة ولا يمكن إثبات أنها صادقة، وحتى السؤال حول ما إذا كانت "معقولة" أم لا، أو تقوم على حقائق يمكن إثباتها أم لا، سؤال مراوغ لأقصى حد. ويحاج هذا لصالح الحماية المطلقة أو على الأقل مستوى عال جدا من الحماية.

(١٨) ميلكو فيتش ضد صحيفة لورين، ٤٩٧ الولايات المتحدة ١ (المحكمة العليا بالولايات المتحدة، ١٩٩٠)، ٢٠.

## الإطار ٢٠ - ألمانيا: حماية أكبر للآراء

توصلت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، في قضية تتضمن ادعاءات بأن شخصا ما كان قد شارك في أنشطة نازية في بولندا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى:

أن النشرات الإعلانية التي وزعها المنظلم على نطاق واسع تحتوي على حقائق وآراء شخصية قصد بها أن تكون آراء وهي قادرة على أن تكون آراء<sup>(١)</sup>. وتحظى الآراء بحماية بموجب ضمانات حرية التعبير للدستورية في سياق قضايا القذف أكبر مما يحظى به عرض الحقائق. وقد تقاعست المحاكم الأدنى درجة عن وضع هذا في الاعتبار ومن ثم انتهكت الحق في حرية التعبير.

(١) المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، BVerfGE 43, 130, 1 BvR 460/72 في ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٣٧.

## حجة للدفاع عن النشر المعقول

في كثير من البلدان، هناك حجة للدفاع في ادعاء للقذف يتعلق بالإدلاء ببيان حول أمر يمس المصلحة العامة، هي بيان أنه كان من المعقول في كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.

ويعترف عدد متزايد من الولايات القضائية بحجة "المعقولة" في الدفاع - أو حجة دفاع مماثلة، استنادا إلى فكرة "الاجتهاد اللازم"، و"حسن النية" أو عدم سوء الطوية والقصد - بسبب الطبيعة القاسية لقواعد المسؤولية الصارمة التنفيذية

والتي بموجبها كان المدعى عليهم يعتبرون مسئولين إذا ما وزعوا بيانات زائفة، أو بيانات لا يمكن إثبات صدقها في محكمة قانونية. والقاعدة التقليدية ليست عادلة بصفة خاصة بالنسبة للعاملين في وسائل الإعلام وغيرها من المعلقين الاجتماعيين والذين يحتم عليهم واجبهام الوفاء بحق عامة الناس في المعرفة، ولا يستطيعون عادة الانتظار حتى يتأكدوا بصورة مطلقة من أن كل حقيقة مدعاة هي حقيقة صادقة قبل أن ينشروا القصة أو يذيعوها. وحتى أفضل الصحفيين يرتكبون أخطاء بريئة، وتركهم معرضين للعقاب عن كل ادعاء زائف يقوض المصلحة العامة في الحصول على معلومات في الوقت المناسب. ويصدق هذا بصفة خاصة عادة في الحالات التي تنطوي على ادعاءات بارتكاب أخطاء، نظرا لأن مثل هذه السياقات تتسم، بحكم تعريفها تقريبا، بالسرية، مما يجعل من الصعب إثبات هذه الادعاءات بمعايير المحكمة. وإضافة لذلك، يجوز للصحفيين أن يعتمدوا على مصادر سرية للمعلومات، والتي تمنعهم الأخلاقيات المهنية من استخدامها في الدفاع عن أنفسهم في المحاكم.

#### الإطار ٢١ - الحاجة لحجة حسن النية في الدفاع

تصور قضية من تايلاند أهمية هذه الحجة في الدفاع. ففي هذه القضية أدلى ناشط في منظمة غير حكومية، هو سوبنيا كلانجنارونج، ببيانات تم الاستشهاد بها في صحيفة محلية، تقول إن رئيس الوزراء، ثاكسين قد اتبع سياسات ساعدت شركة شين على النمو، وأن هذا النمو ساعد بدوره حزب ثاكسين، وهو حزب ثاى راك ثاى. وأن ثاكسين هو الذى أسس شركة شين، وعندما انتخب رئيسا للوزراء باع أسهمه لأعضاء أسرته. وقاضت شركة شين سوبنيا بتهمة القذف الجنائي والمدنى.

وينص القانون التايلاندى على أن حجة الدفاع بحسن النية والتعليق العادل تنطبق على أى شخص أو شىء يتعين أن يخضع للنقد العام. وقضت المحكمة بأن المسألة من مسائل المصلحة العامة نظرا لأن شركة شين باعتبارها "موردا قوميا" (وكذلك شركة كبيرة، ولأن لرئيس الوزراء علاقات وثيقة بها). لقد تصرف سوبنيا على نحو معقول وبحسن نية عند الإدلاء ببيانه، ولم يحركه فى ذلك سوء قصد أو طوية. ونتيجة لذلك تم إسقاط القضية. وفى حالة غياب حجة حسن النية فى الدفاع، كان الاحتمال كبيرا جدا فى أن يدان سوبنيا.

وهناك تولزن أكثر ملاءمة بين الحق فى حرية التعبير والحفاظ على السمعة يتمثل فى حماية الذين تصرفوا على نحو معقول وبحسن نية وبدون سوء قصد أو طوية، مع السماح للمتظلم بأن يقاضى من لم يفعلوا ذلك. وفى تحديد ما إذا كان النشر معقولا فى ظروف حالة خاصة، راعت المحاكم أهمية حرية التعبير بالنسبة للأمر، التى تمثل شاعلا عاما ولحق عامة الناس فى تلقي المعلومات فى الوقت المناسب والمتعلقة بمثل هذه الأمور. وبالنسبة لوسائل الإعلام، فإن العمل وفق المعايير المهنية المقبولة لابد وأن يصمد فى الأحوال العادية لاختبار المعقولة.

وقد اتخذت ولايات قضائية مختلفة نهجا مختلفة بشأن هذه القضية، سواء بالنسبة للمعيار الذى يجب أن يطبق أو بالنسبة لمدى اتساع الحماية.

وربما كان أقوى معيار من حيث الدفاع عن حرية التعبير هو الذى قرره المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى قضية شركة النيويورك تايمز ضد سوليفان. وفى هذه القضية، تضمنت البيانات المطعون فيها أخطاء حقيقية. بيد أن المحكمة قضت بأن "البيانات الخاطئة أمر محتّم فى المناقشة الحرة"، وأن الموظف العام لا يستطيع أن يطلب تعويض الضرر إلا إذا أثبت أن "البيان صدر عن سوء قصد فعلى، أى مع معرفة أنه زائف أو دون اعتبار حريص لما إذا كان زائفا أم لا"<sup>(١٩)</sup>.

(١٩) النيويورك تايمز ضد سوليفان، ٣٧٦ الولايات المتحدة ٢٥٤، ٢٧٩ (١٩٦٤)، ٢٧٩، ٢٨٠.

وقد تم اعتماد "مقياس سوء القصد والطوية" في حكم للمحكمة العليا للعدالة في الأرجنتين في ١٢ نوفمبر ١٩٩٦<sup>(٢٠)</sup>، بترئفة المدعى عليه من تهم بالقذف. وذكرته المحكمة أن:

"هذه المحكمة اعتمدت معيار الفقه القانوني الذي أرسنه المحكمة العليا في الولايات المتحدة في قضية لنويويورك تايمز ضد سوليفان (٣٧٦ الولايات المتحدة، ٢٥، ١٩٦٤) والذي صدر بالاستناد لمبدأ سوء الطوية الحقيقي والذي يتمثل هدفه في توفير توازن معقول بين وظيفة الصحافة وحقوق الأفراد التي تأثرت بتوجيهه" تعليقات تؤثر تأثيراً سلباً في الموظفين العاممين، والشخصيات العامة أو حتى في أمور تتدخل في مسائل تمس الصالح العام، وكانت موضع معلومات أو عرض للأحداث.

وبدلاً من ذلك، اختارت المحاكم في أستراليا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة ما يمكن تسميته قاعدة النشر المعقول. ففي قضية لاتج ضد هيئة الإذاعة الأسترالية، قضت المحكمة بأن الاتصالات السياسية يشملها دفاع الميزة المشروطة. بيد أن هذا يمكن يبطل حيثما يتقاسم المدعى عليه عن الوفاء بمعيار "المعقولة الذي يتجاوز مجرد الأمانة". وفي أستراليا يقع على المدعى عليه عبء إثبات المعقولة<sup>(٢١)</sup>.

وعادة ما تؤثر الولايات القضائية للقانون المدني الدفاع المستند لحسن النية كما في حالة القضية التايلاندية السالف بيانها، وتطبق قاعدة مماثلة في قانون القذف الفرنسي، حيث تتمثل حجة الدفاع في بيان أن المرء يمكن أن يتصرف بحسن نية، على الأقل حيثما يكون الهدف هو إعلام عامة الناس. ففي قضية في ١٩٩٧،

---

(٢٠) متاح في [http://www.legamania.com/rincon\\_estudiantes\\_rincon/morales\\_sola.htm](http://www.legamania.com/rincon_estudiantes_rincon/morales_sola.htm).  
(21) (1997) 71 ALJR, 818, 832-3.



أكدت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة استئناف، هذا المبدأ، وشددت مجدداً على أن مفهوم تقديم تقارير للصالح العام هو مفهوم عريض<sup>(٢٢)</sup>.

### التعويض وجبر الضرر

إن الهدف الأسمى لتوفير علاج لبيانات القذف، هو جبر الضرر الذي لحق بسمعة المتظلم، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تتناسب العلاجات أو العقوبات مع الضرر الواقع.

ويطالب القانون الدولي بأن تكون العلاجات والعقوبات، مثل القيود التي تترتب عليها متناسبة. فالعقوبات المفرطة، في حد ذاتها، يمكن أن تشكل انتهاكاً للحق في حرية التعبير بسبب التأثير المثبط غير المتناسب الذي تمارسه، وحقيقة أن أنها يمكن أن تحد بصورة كبيرة من التدفق الحر للمعلومات والأفكار. إذا لا يحس بهذا التأثير الطرف الذي أنزلت به العقوبات وحده فحسب، ولكن يحس به المجتمع الأعرض، حيث إن الأفراد سيتقادون بوضوح مناطق المسؤولية المحتملة لضمان عدم تعريض أنفسهم لخطر الوقوع تحت طائلة مثل هذه العقوبات.

#### الإطار ٢٢ - المعايير الدولية بشأن العقوبات

في قضية تولستوى ميلوسلافسكى ضد المملكة المتحدة، ذكرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن "الحكم بوقوع ضرر والأمر القضائي المانع يشكلان على نحو واضح تدخلاً في ممارسة حق التعبير الحر". وحتى لو كان من المسلم به أن البيان المعنى يتضمن قذفاً كبيراً، فإن العقوبة يجب أن تتطوّل على

(٢٢) إكس ضد واى وآخرين، ١٥ يناير ١٩٩٧، محكمة النقض - الغرفة المدنية الثانية، رقم

١٩-٩٤، ٧٦٧.

"علاقة معقولة من التناسب مع الضرر الذى لحق بالسمعة". وهذا أمر يجب تحديده فى قوانين القذف الوطنية<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمدت اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب أخيراً إعلاناً لمبادئ حرية التعبير فى أفريقيا. وينص المبدأ ١٢ من الإعلان والمعنون "حماية السمعة" فى جزء منه على:

١- تلتزم الدول بضمنان توافق قوانينها الخاصة بالقذف مع المعيار التالى،  
لن تكون العقوبات مطلقاً قاسية لحد أن تمنع حق حرية التعبير، بما فى ذلك حق الآخرين<sup>(٢)</sup>.

(١) ١٣ يوليو، ١٩٩٥، الطلب رقم ١٨١٣٩/٩١، الفقرة ٤٩.

(٢) مأخوذ بتصرف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب فى اجتماعها ٣٢ فى ١٧-٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

والعلاجات غير المالية - مثل حق التصحيح - فاعلة عادة من حيث جبر الضرر الذى يلحق بالسمعة، ومع ذلك فهى أقل تطفلاً من منظور حرية التعبير من العقوبات المالية، ونتيجة لذلك يتعين على المحاكم أن تعطى الأولوية لاستخدامها. وإضافة لذلك، يتعين على المحاكم أن تضع فى اعتبارها، وهى تقمّ العلاجات القانونية، أى العلاجات الطوعية وذاتية التنظيم، يمكن توفيرها فى علاج أى ضرر لحق بالسمعة. وفى إعلان معنى بحرية النقاش السياسى فى وسائل الإعلام، أكدت لجنة وزراء أوربا الحاجة إلى أن تكون العقوبات متناسبة، وأن تضع فى الاعتبار أى علاجات أخرى مقدمة على حد سواء:

يجب أن تنطوي الأضرار والغرامات على القذف أو الإهانة على علاقة معقولة من التناسب مع انتهاك حقوق أو سمعة الآخرين، أخذاً في الاعتبار أي علاجات طوعية فاعلة ومناسبة ممكنة<sup>(٢٣)</sup>.

وتوفر بلدان كثيرة حق الرد أو التصحيح للهجوم على السمعة. وفي الوقت نفسه، فإن حقوق الرد العريضة بأكثر مما يجب والالتزام بالاعتذار قد يمثلان في حد ذاتهما انتهاكاً لحق الحرية في التعبير (انظر الإطار ٢٣ للإطلاع على مثال لذلك).

#### الإطار ٢٣ - كوريا: إعلان بالاعتذار عن انتهاك حق حرية إبداء الرأي

تصرح المادة ٧٦٤ من القانون المدني الكوري، للمحاكم أن تأمر المدعي عليه، بناءً على طلب المتظلم، بأن "يتخذ إجراءات مناسبة" لاستعادة سمعة الطرف الذي تم القذف في حقه، بدلاً من تعويض الضرر أو إضافة لذلك. وقد أقرت المحاكم شرط نشر اعتذار باعتباره أحد هذه التدابير الملائمة. وفي قضية في ١٩٩١، قضت المحكمة الدستورية بأن هذا كان انتهاكاً للحق في حرية إبداء الرأي وذكرت<sup>(١)</sup>:

إن الاعتذار يجبر المرء على إبداء تعبير باعث على الإذلال علناً في وسائل إعلام جماهيرية مثل الصحف والمجلات... إلخ. ورغم أن مضمون الاعتذار تمليه بصورة محددة سلطات الدولة في مسار الإجراءات القضائية، فمن الواضح أن عامة الناس يرونها تعبيراً طوعياً عن الرأي.

(١) KCCR 3. (تقرير المحكمة الدستورية الكورية)، ١٣٩، ٨٩ هون ما، ١٦٠. المشر سنوات الأولى للمحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية) ١٣٨ (٢٢٠١) مجلة التحكيم الصحفي الفصلية ١٦٢ (صيف ١٩٩١)، ١٩٩١، ص ١٦٤.

(٢٣) اعتمد في ١٢ فبراير، ٢٠٠٤.



## الفصل السابع

### قواعد المضمون وحدود حرية الكلام



## قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام، ولكن هذه القيود ينبغي أن تكون محددة بوضوح وبصورة حريصة حتى لا تمنع سوى التعبير الذى يشكل خطرا حادا بوقوع ضرر وشيك وجوهري بمصالح الأمن القومي أو النظام العام.
- يدعو القانون الدولى الدول لحظر الحض على الكراهية الذى يشكل تحريضا على التمييز والعداء أو العنف (الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية السياسية، المادة ٢٠) (٢٢) ولكن هذا لا يشمل البيانات الحقيقية التى لا تشكل تحريضا وإن كانت هجومية.
- لا ينبغي فرض القيود على المواد المأجنة إلا تلك التى تصف عملا إجراميا أو تشكل خطرا جديا ومباشرا بالضرر، بالنسبة للأطفال على سبيل المثال.
- ينبغي تحديد القيود على حرية التعبير لحماية نزاهة وعدالة النظام القضائي، حتى لا تحمي القضاة من النقد المشروع أو تحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.
- الحظر الشامل على نشر مواد زائفة، لمجرد عدم دقتها، غير مشروع.
- التعبير السياسى هو جوهر ضمانات حرية التعبير، ويجب أن يحظى بحماية خاصة.
- من المهم بصفة خاصة حماية التعبير السياسى خلال الانتخابات، ويتعين اتخاذ تدابير فاعلة تكفل إطلاع الناخبين على كيفية التصويت ومختلف القضايا التى على المحك فى الانتخابات.

## مقدمة

بغية حماية المصالح العامة والخاصة المختلفة، تفرض البلدان فى شتى أنحاء العالم طائفة واسعة من القيود على مضمون ما يمكن نشره أو بثه. وفى هذا الفصل، تفرض عددا من أكثر قيود المضمون شيوعا. وبموجب القانون الدولى، فإن هذه جميعا معترف بها كمبررات مشروعة للحد من حرية التعبير. وفى الوقت نفسه، فإنها جميعها يمكن إن لم تصغ بوضوح وصورة ضيقة، أن يساء استخدامها للحد من التدفق الحر للمعلومات والأفكار للمصالح العام.

### الإطار ٢٤ - المعايير الدولية: الاختبار ثلاثى الجزاء.

تسمح المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق السياسية بفرض عقوبات على حرية التعبير بالشروط التالية: ترافق ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة أ من هذه المادة، واجبات ومسئوليات خاصة. ومن ثم يجوز أن تخضع لقيود معنية، ولكن هذه لن تخرج على ما ينص عليه القانون وتكون ضرورية:

أ- من أجل احترام حقوق سمعة الآخرين.

ب- من أجل حماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق العامة.

وتوجد صياغة مماثلة فى معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية الأوربية والأمريكية. وقد فسرت هذه على أنها تقتضى قيودا للوفاء بالاختبار ثلاثى الأجزاء الذى تم وضعه بعد ذلك. وتوضح الولاية القضائية الدولية أن هذا الاختبار يمثل معيارا عاليا يجب أن يتغلب على أى تدخل فى حرية التعبير.



أولاً، يجب أن ينص القانون على التدخل. ولن يتحقق هذا الشرط إلا حينما يكون القانون في المتناول ومصاغ بدقة كافية حتى يستطيع المواطنون تنظيم سلوكهم بمقتضاه. ثانياً، يجب أن يرمى التدخل لتحقيق هدف مشروع والأهداف الواردة بها قائمة في المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية هي أهداف حصرية، بمعنى أنها لا تعتبر أى أهداف أخرى مشروعة كمبرر لتقييد حرية التعبير. ثالثاً، ينبغي أن يكون التقييد ضروريا لضمان تحقيق واحد من تلك الأهداف. وتعنى كلمة ضرورى أنه ينبغي أن تكون هناك "حاجة اجتماعية ماسة" للتقييد. وينبغي أن تكون الأسباب التى تقدمها الدولة لتبرير التقييد "وثيقة الصلة وكافية" ويجب أن يتناسب التقييد مع الهدف المبتغى.

#### الحدود المصرح بها قانوناً على الحق في حرية التعبير

ينبغي أن تخضع القيود المفروضة على حرية التعبير لحدود معينة إذا أردنا أن تكون ضمانات حرية التعبير فاعلة. وبموجب القانون الدولى، ينبغي أن تصمد القيود لنظام صارم من ثلاثة أجزاء، يتطلب الأمر أن يكون منصوحاً عليها بوضوح فى القانون، لتحقيق هدف مشروع، وألا تكون أشد تقييداً مما يلزم لحماية ذلك الهدف.

ومسألة نطاق القيود على حرية التعبير محورية بالنسبة لمسألة كيف يمكن ضمان هذا الحق الأساسى بصورة فاعلة: فإذا تم السماح بقيود عريضة بغير موجب، فإن ذلك سيقوض هذا الحق. وفى الحد الأدنى، يتعين أن يتضمن الدستور إطاراً واضحاً للقيود يكفل توازناً صحيحاً بين حرية التعبير وبين المصالح العامة

والخاصة. وييسر وجود إطار واضح من الاستثناءات تنظيم وسائل الإعلام للصالح العام بالمساعدة في الفصل بين ما يشكل تنظيماً لمصلحة عامة مشروعة وما يعدّ تدخلاً مفرطاً في حرية وسائل الإعلام.

والوضع المثالي هو، أن يعيّن الدستور بوضوح حدوداً واضحة بشأن متى وكيف تكون القيود التشريعية العادية على حرية التعبير مشروعة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٣٩ (٢) من دستور تايلاندا على فرض قيود على حرية التعبير كالآتي:

لن يفرض القيد على الحرية بموجب الفقرة واحد إلا بمقتضى أحكام القانون الصادر خصيصاً بغرض الحفاظ على أمن الدولة، وحماية الحقوق والحريات والكرامة والسمعة والأسرة والحقوق الخاصة بأشخاص آخرين، والحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة أو منع تدهور عقول أو صحة عامة الناس.

وتناولت جنوب أفريقيا هي أيضاً القضية: إذ ينص الدستور في الفصل ٢، القسم ٣٦ على أنه:

١- لا يمكن الحد من الحقوق الواردة في لائحة الحقوق إلا بمقتضى قانون يطبق تطبيقاً عاماً بقدر ما يكون هذا الحد معقولاً وله ما يسوغه في مجتمع مفتوح وديمقراطي يقوم على كرامة الإنسان والمساواة والحرية، أخذاً في الاعتبار العوامل ذات الصلة التي تشمل:

أ- طبيعة الحق.

ب- أهمية الهدف من الحد.

ج- طبيعة الحد ونطاقه.

د- العلاقة بين الحد والهدف منه.

هـ- الوسائل الأقل تقييداً التي تحقق الهدف.

٢- وفيما عدا ما هو منصوص عليه في القسم الفرعى (١) أو فى أى حكم آخر فى الدستور، لا يجوز لأى قانون أن يحد من أى حق وارد فى لائحة الحقوق.

وفى التطبيق، فسّرت المحكمة الدستورية هذا بما لا يسمح إلا بقيود محدودة للغاية على الحق فى التعبير.

### مبادئ عامة للقيود على المضمون

يمكن استخلاص بعض المبادئ العامة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المضمون من الولاية القضائية الدولية ومن الممارسات الجيدة للولاية القضائية القومية. أولاً: إن القيود المسبقة أو الرقابة المسبقة، حيث تستعرض هيئة للرقابة المواد قبل نشرها، وإن لم تكن محرمة بصورة مطلقة بموجب القانون الدولى. ينظر إليها بقدر كبير من الشك، بسبب طبيعتها المتطفلة بدرجة عالية ووجود فرصة كبيرة لإساءة استغلالها لها. فعلى سبيل المثال، تحظر اتفاقية الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، كل رقابة مسبقة فيما خلا عندما يكون "يُف من هذا هو حماية الأطفال"<sup>(١)</sup>. وفى الممارسة، تطبق أنظمة القيود المسبقة بصورة نادرة على نحو متزايد فى الديمقراطيات، ولا تطبق مطلقاً على وسائل الإعلام.

ثانياً: وكما لاحظنا فيما سلف بالنسبة للذف، فإنه من المسلّم به على نطاق واسع أن الحديث السياسى يستحق حماية خاصة بسبب أهميته كدعامة للديمقراطية. وقد أوضحت المحاكم الدولية بجلاء أنها ليست مستعدة لأن تسمح للدول بحرية كبيرة فيما يتعلق بتفسير القيود على الحديث السياسى وتنفيذها. فعلى سبيل المثال،

---

(١) المادة ١٣، (٤).

تسمح المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان للدول "بهامش من التقدير" فى تفسير الحقوق. بيد أن هذا الهامش ضيق جدا فيما يتعلق بالحديث السياسى<sup>(٢)</sup>.

ثالثا: إن القيود الواسعة بصورة مفرطة، بمعنى أنها لا تشمل فقط التعبير المسىء وإنما الحديث المشروع ستفشل فى أن تفى بالغرض منها بموجب الجزء المتعلق بالضرورة فى اختبار القيود. والدول ملتزمة، فى سعيها لتحقيق أهداف مشروعة، بأن تولى اعتبارا ملائما للحقوق فى حرية التعبير بتفصيل الحدود الضيقة على قدر الإمكان.

رابعا: هناك مبدأ أساسى فى القانون الجنائى، استنادا إلى افتراض البراءة، هو أن مجرد ارتكاب عمل جنائى لا يكفى للإدانة، وبدلا من ذلك يجب أن يصطحب العمل بعنصر عقلى من الإرادة حتى يكون هناك جرم عقلى ومادى. ويجب أن تحترم أى جريمة من جرائم التعبير هذه القاعدة الجنائية الأساسية.

خامسا: مثلما لاحظنا فيما سلف فيما يتعلق بالقذف. فإن العقوبات المفرطة، حيث يكون بعض العقوبة له ما يسوغه، تمثل انتهاكا منفصلا للحق فى حرية التعبير، نظرا للتأثير المثبط الذى تمارسه. وبصفة خاصة، فإن الأفراد سيبتعدون بوضوح عن المناطق الفعلية للحديث المحظور، بغية تفادى عقوبات قاسية بغير موجب، ومن ثم فإن تأثير ذلك مماثل لفرض عقوبات مفرطة.

### الأمن القومى، النظام العام

يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومى أو النظام العام، لكن هذه القيود ينبغى أن تصاغ بحرص وصورة ضيقة حتى لا تحظر سوى

---

(٢) انظر على سبيل المثال، رفاه باريتيرى وآخرين ضد تركيا، الطلب رقم 41343/98، 41342/98، 41340/98 و 41344، الفقرة ٤ (١٣ فبراير ٢٠٠٣).

التعبير الذى يشكل خطرا جادا بإلحاق ضرر وشيك وجوهري بالمصالح المشروعة للأمن القومى أو النظام العام.

وكما هى الحال بالنسبة لكل القيود المفروضة على حرية التعبير، فإن القيود المفروضة باسم الأمن القومى أو النظام العام مسموح بها بمقتضى القانون الدولى إذا أمكن إثبات أنها ضرورية لحماية مصلحة مشروعة. وعلى الرغم من أن الأمن والنظام العام يمثلان مصلحة اجتماعية من الطراز الأول، وأن كل الحقوق بدونها معرضة للخطر، فإنها فى الوقت نفسه يستحيل تعريفها بدقة ومن ثم فإنها عرضة لسوء الاستغلال بصورة لصيقة بها.

والإشراف العام حاسم لضمان صنع السياسة واتخاذ القرارات بصورة رشيدة، خاصة بالنسبة للأمن القومى.

وقد أقرت الولاية القضائية الدولية عددا من المبادئ فيما يتعلق بالأمن القومى أو النظام العام. فأولاً: قضت المحاكم بصورة مطردة بإلغاء القيود العريضة بغير موجب على حرية التعبير باسم الأمن القومى أو النظام العام. فليس من المشروع مثلاً، حظر نشاطات حزب معارض على أساس النظام العام لمجرد أن حالة الطوارئ معلنه، حتى لو كانت حالة الطوارئ هذه نفسها مشروعة.

إن الدعاوى الغامضة بوجود مصلحة اجتماعية وهمية لا تكفى لتبرير فرض القيود باسم الأمن القومى على حرية التعبير. وفى قضية موكونج ضد الكاميرون مثلاً، تم القبض على المؤلف الذى كان ينتقد الرئيس والحكومة، مرتين بموجب أحكام قانون وضعى يجرّم البيانات "التي تسمم رأى العام القومى أو الدولى". وقد وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى ذلك انتهاكاً للحق فى حرية التعبير، ولاحظت أنه حتى فى "الظروف السياسية الصعبة"، فإن قانوناً مثل هذا لا يمكن تبريره، وأنه يشكل تهديداً للديمقراطية متعددة الأطراف، والمعتقدات الديمقراطية وحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>.

---

(٣) البلاغ رقم ٤٤/١٩٧٩، آراء اعتمدت فى ٢٧ مارس ١٩٨١، الفقرة (٧-٩).

ثانيا: يقع على عاتق الدولة التي تفرض القيود عبء إثبات أنها مشروعة. ويصدق هذا على كل قيود حرية التعبير، لكنه ربما كان وثيق الصلة بصفة خاصة بالنسبة لقيود الأمن القومي أو النظام العام، بسبب طبيعتها العريضة اللصيقة بها. وقد دعت المحاكم الدول إلى إثبات أن قيودا ما ضروريا لتفادي تهديد معين لمصالح مشروع محددة للأمن القومي أو النظام العام، وليس مجرد ادعاء أن هذه المصلحة المشروعة معرضة للخطر.<sup>(٤)</sup>

#### الإطار ٢٥ - إساءة استخدام قواعد الأمن القومي أو النظام العام

إن إساءة استغلال قوانين الأمن القومي من قبل الأقوياء تجاه الأقليات الصامتة، وتجاه من يتبنون قضايا سياسية لا تحظى بشعبية، أو مجرد الأصوات الناقدة، يمثل مشكلة خطيرة في شتى أنحاء العالم. ففي ماليزيا مثلا، استخدم الاعتقال بموجب قانون الشعب لعام ١٩٤٨ على نطاق واسع لأغراض سياسية. وتمت الإغارة على الصحيفة الشعبية التي تصدر على الإنترنت، ماليزيا كينسي، التي انتشرت باستقاء الأخبار بصورة مستقلة، من قبل الشرطة في ٢٠ يناير ٢٠٠٠. وتم الاستيلاء على ٩ كمبيوترات، بها أربعة سيرفرات (وحدة خدمة)، لادعاء أنها تنتهك قانون الشعب. وكانت جريمتها هي أنها نشرت خطابا يسخر من السياسات القومية المتطرفة لصالح عنصر المالين العرقي (أبناء الملايو)، من خلال المقارنة مع الولايات المتحدة، على أساس أن ذلك يمكن أن يسبب تنافرا عنصريا.

(٤) انظر لائسيفش ضد بيلاروسيا، رقم ٧٨٠ / ١٩٩٧ (لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة)، (٢٠ مارس ٢٠٠٠)، فقرة ٨.

وبالمثل، نصت المادة ٧<sup>(١)</sup> من مرسوم الأمن القومي في كوريا الجنوبية الصادرة في ١٩٨٠، في جزء منها، على أن أى شخص يمجّد ويشجّع، ويقوم بالادعائية، أو يتخذ جانباً، نشاطات منظمات معادية للدولة ترتكب جريمة، وهو يعرف أنه يمكن بذلك أن يعرض للخطر وجود الدولة أو أمنها، يعاقب بالسجن بما يصل إلى ٧ سنوات. وقد لاحظت المحكمة الدستورية التي قضت بأن هذه الأحكام غير دستورية:

(١) إذا اتفق أن انتقاد الحكومة وقائدها يمثل ما تدعيه كوريا الشمالية، فإنه يمكن أن يندرج في جريمة تمجيد وتشجيع كوريا الشمالية. كذلك، فإنه إذا كان فرد ما واعياً بأن نقد سياسة حكومة كوريا الجنوبية يمكن أن تستخدمه كوريا الشمالية في دعايتها، فإنه يمكن عقابه لأنه أفاد العدو.

ثالثاً: أن المعلومات المتوافرة بالفعل في المجال العام لا يجوز تقييدها بادعاء مبررات عن الأمن القومي أو النظام العام. وسبب هذا واضح تماماً: فإذا كانت المعلومات متاحة فعلاً، فإن زيادة توزيعها قد تسبب حرجاً لكنه لا يعرض للخطر الأمن القومي النظام العام. وهذا وثيق الصلة بصفة خاصة بمجال الإنترنت، حيث يسهل الحصول على المعلومات المنشورة في أى مكان. وفي قضية سبائكاشتر المرفوعة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كان موضع الخلاف هو أمر منع قضائى صدر ضد مقاطع أعيد طبعها من مذكرات غير مرخص بها لعضو سابق في إدارة الأمن البريطانية، كانت قد نشرت بالفعل في الولايات المتحدة. وقد قضت المحكمة بأن استمرار حظر النشر بعد ما أصبحت المواد متاحة بالفعل للجمهور في المملكة المتحدة كان غير مشروع<sup>(٥)</sup>.

(٥) الأوبزرفر والجارديان ضد المملكة المتحدة والصنادى تايمز ضد المملكة المتحدة (رقم ٢)، الطلب رقم ٨٨/١٣٥٨٥ (٢٦ نوفمبر ١٩٩١).

وأخيراً، والأكثر أهمية، هو أن المحاكم لم تبق على القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو للنظام العام إلا أنه عندما كانت هناك علاقة وثيقة بين تعبير محدد وخطر الإضرار بهذه المصالح. والفكرة هي تخفيف الطابع العام والغامض بصورة لصيقة لمفاهيم الأمن القومي والنظام العام. واشتراط وجود علاقة وثيقة بين التعبير. والحظر هو وسيلة لإضفاء طابع ملموس على الأمور وتقادى الدعوات الغامضة إلى مصلحة غير محددة في الأمن القومي.

### حديث الكراهية

يدعو الفاتون الدولي الدول إلى حظر الدعوة للكراهية التي تشكل تحريضاً على التمييز والكراهية والعنف (الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٠ (٢١)) بيد أن البيانات الصادقة أو البيانات التي لا تشكل تحريضاً وإن كانت هجومية، لا يشملها هذا.

قد يتعارض حق شخص ما في أن يعبر عن نفسه مع الحقوق في المساواة وعدم التمييز. ونتيجة لذلك، يقر القانون الدولي بأنه ينبغي حظر التعبير الذي يشكل تحريضاً على التمييز والكراهية أو العنف من خلال الدعوة للكراهية الوطنية، أو العرقية، أو الدينية. وفي الوقت نفسه، تم التسليم بدور حرية التعبير في ضمان ممارسة الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز.

ومثلما هي الحال مع كل القيود الأخرى المفروضة على المضمون، فإن قوانين الكلام العريضة أو الغامضة بصورة مفرطة. يمكن إساءة استغلالها لاستهداف الأقليات وليس للدفاع عنها، وحجب صوته، وتقويض قدرتها على المشاركة في العملية السياسية. وهناك مثال واضح لهذا هو قضية أنكال ضد تركيا،



حيث أدین المتظلم فی تركيا بحديث الكراهية لاحتجاجه بعبارات قوية على التذابیر الرسمية التي كان يعتقد أنها ترمی لاضطهاد الأكراد. واعترفت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان أن البيانات المطعون فيها كانت تتأشد الأكراد، وتحثهم على التوحد معها للدفاع عن حقوقهم. لكنها قضت بأنه ليس هناك شيء فی النص يحض "على العنف والكراهية والخصومة بين المواطنين"<sup>(٦)</sup>.

كما رفضت المحاكم أن تقرّر للصحفيين كيفية أدائهم لعملهم، محترمة حقهم فی تقرير كيف ينقلون الأخبار والأفكار إلى عامة الناس على خير وجه، بما فی ذلك استقائهم للأبناء عن العنصرية والتعصب. فقد يتضمن هذا استقاء الأخبار الخاصة بالبيانات العنصرية للآخرين على سبيل المثال، لتوضيح أن مثل هذه الآراء موجودة فی المجتمع. وقد كان هذا موضع خلاف فی قضية جيرسيلد، حيث أدین صحفي فی الدانمرك بسبب برنامج فی التليفزيون تضمن بيانات أدلى بها متطرفون عنصريون، وقضت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان بأن المتظلم تصرف بهدف عرض مشكلة العنصرية ولإثارة النقاش العام، ومن ثم يتعين ألا يتحمل المسؤولية<sup>(٧)</sup>.

#### الإطار ٢٦ - المعايير الوطنية للإثارة

تضمنت قضية فرنسية ادعاء بأن بعض الرسوم الكاريكاتورية الإباحية تصف المسيح عيسى والبابا والقس في أوضاع مسيئة مختلفة، تشكل حديثاً للكراهية أو حضا على العنف ضد الكاثوليك، ورفضت محكمة النقض الاستئناف جزئياً على أساس أن الرسوم، وإن كانت مهينة، فإنها لا تتطوى على أي حضا على الكراهية أو العنف ضد أية مجموعة عرقية أو دينية.

(٦) الطلب رقم ٩٣/٢٢٦٧٨ (٩ يونيو ١٩٩٨)، فقرة ٥٠.

(٧) الطلب رقم ٩٨/١٥٨٩٠ (سبتمبر ١٩٩٤).

وفى القضية الكندية البارزة ر. ضد كيجستر<sup>(١)</sup>، طبقت المحكمة العليا الحكم الذى ينص على "حظر الترويج المتعمد للكرهية، فيما عدا الأحاديث الخاصة، تجاه أى قسم من عامة الناس يتميز فى اللون، العنصر، الدين، أو الأصل العرقى". وشددت المحكمة على عدد من العوامل فى تطبيق هذه القاعدة. أولاً: أن مصطلحاً متعمداً يمثل قيذاً كبيراً على الإدانة، إذ يتطلب إثباتاً بأن المتهم يرغب بصورة ذاتية فى الترويج للكرهية، وأنه كان يعرف مسبقاً أن العواقب متيقن حدوثها أو متيقن بصورة كبيرة واستطردت: "أن مروج الكراهية يجب أن يقصد ويعرف سلفاً كأمر متيقن لحد كبير أن ذلك تحريض مباشر ونشط على الكراهية ضد مجموعة يمكن تحديدها".

ثانياً: أن مصطلح الكراهية هو مصطلح متطرف: فالكرهية تتطوى على التدمير، والكرهية ضد مجموعات يمكن تحديدها، ومن ثم تزدهر على تبدل الشعور والتعصب الأعمى والتدمير لكل من المجموعة المستهدفة وقيم مجتمعتها على حد سواء. والكرهية بهذا المعنى هى المشاعر المتطرفة التى تناقض العقل وهى مشاعر تعنى ضمناً إذا مورست ضد أعضاء مجموعة يمكن تحديدها، أن هؤلاء الأفراد يتعين احتقارهم والسخرية منهم وحرمانهم من الاحترام وإخضاعهم للمعاملة السيئة على أساس انتمائهم لمجموعة ما.

وأخيراً، فإن الحكم المطعون فيه تضمن عدداً من الدفاعات منها: أن ذلك البيان كان صادقاً، وأنه كان محاولة حسنة النية للتعبير عن رأى فى موضوع دينى، وأن البيان كان وثيق الصلة بأمر يتعلق بالصالح العام، وأن المتهم كان يعتقد على نحو معقول أنه صادق، وأن هذا المتهم قصد بحسن نية توضيح أمور تنحو لإثارة مشاعر الكراهية، بهدف إزالتها.

(١) قرار محكمة النقض رقم ٢٤٢ فى ٨ مارس ١٠٠٢، محكمة السنقز، الغرفة المدنية الثانية، ٢ (١٩٩٠) 35. C.R.697.

## الفحش

ينبغي ألا تطبق القيود المفروضة على مواد الفحش إلا إذا كانت هذه المواد تصف عملاً إجرامياً أو تشكل خطراً جاداً ومباشراً بإحداث الضرر، على سبيل المثال بالأطفال.

رغم أنه نادراً ما تتعرض لإساءة الاستخدام السياسي، فإن القوانين التي تقيد وصف الأمور الجنسية لها صلة وثيقة بالقضايا الثقافية والشواغل الخاصة بالمساواة. فعلى سبيل المثال، استهدفت قوانين الفحش، الأقليات الجنسية، مما قوض قدرتها على المشاركة كذء فى المجتمع.

ومن الناحية التاريخية، حددت المحاكم فى بلدان كثيرة، الفحش بالرجوع إلى معايير مجتمعية، لكن الاتجاه الواضح فى هذا المجال هو الأخذ بقواعد أكثر تساهلاً، تضع فى الاعتبار العولمة والثورة فى مجال الحصول على المعلومات، بما فى ذلك المواد الجنسية الصريحة، التى يتيحها الإنترنت. وفى الوقت نفسه، تنحو المحاكم الدولية إلى منح هامش من التقدير للدول فرادى للتصدى للشواغل المتعلقة بالفحش بدلاً من محاولة إرساء قواعد ملزمة، واضحة، وشاملة فى هذا المجال. وفى قضية مولر وآخرين ضد سويسرا، وهى قضية انطوت على فرض عقوبات بموجب قانون الفحش، ذكرت المحكمة الأوربية.

إن سلطات الدولة هى من حيث المبدأ فى وضع أفضل من القضاء الدولى فى إصدار رأى عن المضمون الدقيق (للاستراطات الأخلاقية)<sup>(٨)</sup>.

---

(٨) ٢٤ مايو، ١٩٨٨، الطلب رقم ٨٤/١٠٢٣٧، الفقرة ٣٥.

## الإطار ٢٧ - تعريف المحاكم الوطنية للفحش

لاحظت المحكمة العليا الكندية في قضية ر. ضد باتلر، أنه عند تقييم ما إذا كان شيء ما فاحشاً أم لا ، فإن "معايير المجتمع ككل هي التي ينبغي أن تطبق وليس معايير قسم صغير من المجتمع". والمواد التي تستغل على نحو غير ملائم المواد الجنسية هي وحدها التي يمكن اعتبارها فاحشة. وإضافة لذلك، فإنه حتى المواد التي تنتهك بذاتها معايير المجتمع، لن تعتبر "غير لائقة" إذا كانت مطلوبة للمعالجة الجادة لموضوع ما<sup>(١)</sup>.

وهناك نهج مماثل، أخذت به المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية هو التمييز بين مواد الفحش والأشكال الأقل تطرفاً من المواد غير المتحفظة جنسياً. قد ميزت المحكمة بين المواد الفاحشة والمواد غير اللائقة فحسب.

إن الفحش هو تعبير صارخ وغير مستتر عن الجنس يشوّه الكرامة الإنسانية أو الإنسانية. وهو لا يستهوى سوى الولع الشهوانى، وإذا نظرنا إليه ككل، فإنه لا ينطوى على أى قيمة أدبية أو فنية أو علمية أو سياسية. والفحش لا يقوض الأخلاق المجتمعية الحميدة المتعلقة بالجنس فحسب، لكن يصعب أيضاً القضاء على تأثيره الضار من خلال المنافسة المفتوحة بين الأفكار. وبالتالي، فإن التعبير الفاحش، إذا فسر كما هو منصوص عليه هنا بصورة صارمة، لا يندرج فى مجال الحديث والصحافة اللذين يحميهما الدستور<sup>(٢)</sup>.

(١) ر. ضد باتلر (١٩٩٢)، 452 ISCR ص ٧٧، ٤٨٥.

(٢) 10-1 KCCR 327, 95 Hun-Ka 16. أول عشر سنوات للمحكمة الدستورية الكورية.

وفى حين سلمت المحاكم بأن تحديد الفحش لا يتعين الحكم عليه وفق المعايير المجتمعية، فإنها وضعت بعض الحدود على تداعيات ذلك.

وتقرض بلدان كثيرة قيودا على عرض وبيع المواد الإباحية، بغية حماية الأطفال. كذلك يشيع استخدام نظم ونهج التنظيم الذاتى لإعلام القراء والمشاهدين مقدما بالطابع المزعج للمواد. فعلى سبيل المثال، تطالب بلدان كثيرة أفلام السينما والفيديو بتقديم تقرير يوضح للمشاهدين أى نوع من المواد تحويها، بما فى ذلك المواد الجنسية.

#### الإطار ٢٨ - الهند: المواد الفاحشة

أشارت المحكمة العليا فى الهند إلى المعايير المجتمعية فى قضية ساماريش بوز ضد أمال متيرا، التى تتعلق بتقييم مشروعية قانون يحظر توزيع مواد "فاحشة" حددت بأنها داعرة أو تستهوى الولوج الشهوانى أو الإثارة. والتى تعتبر إذا أخذت فى مجموعها، تحو نحو تدمير أخلاق وإفساد الأشخاص الذين يحتمل، مع مراعاة كل الظروف ذات الصلة، أن يقرأوا أو يشاهدوا أو يسمعوا المواد المتضمنة أو المتجسدة فيها<sup>(١)</sup>. وقضت المحكمة بأن: "مفهوم الفحش تشكله بدرجة كبيرة جدا النظرة الاجتماعية للناس الذين يتوقع أن يقرأوا الكتاب. ولا مجال للنزاع فى أن مفهوم الفحش يختلف عادة من بلد إلى بلد"<sup>(٢)</sup>، بيد أن، المحكمة وضعت أيضا بعض المعالم لتحديد مفهوم المعايير المجتمعية: "ينبغي صياغة معاييرنا على نحو لا ينزل بنا إلى المستوى الذى تحدد فيه حماية الأقل قدرة والأكثر فسوقا بيننا، ما الذى لا يستطيع الأصحاء من الناحية الأخلاقية أن يروه أو يقرأوه".

وفى قضية بوز، قضت المحكمة بأن الكتاب المعروض أمامها ليس فاحشا، جزئيا بسبب "أننا (لو) وضعنا أنفسنا مكان القراء، الذين يحتمل أن يقرأوا هذا الكتاب، لا نعتقد أن أى قارئ سيصبح ماجنا عند قراءته وأنه سينحط وينجذب للفسق"، (التوكيد مضاف). وفى ظل غياب احتمال قوى أن يسفر مثل هذا التعرض لمواد يدعى أنها فاحشة عمليا عن الضرر الذى استهدف القانون منعه، لا تستطيع المحكمة أن تخلص إلى أن المواد المعروضة أمامها فاحشة.

(١) ساماريش بوز وآخرون ضد أمال متيرا وآخرين (١٩٨٩) AIR 967.

(٢) ك. أ. عباس ضد اتحاد الهند (١٩٧١) AIR (SC) 481.

ومثل هذا النظام يمكن إما أن يكون ذاتى التنظيم أو تشرف عليه هيئة إدارية. والفكرة هي السماح للمشاهدين بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون فى مشاهدة المواد أم لا. كما يمكن أن تتناول القواعد التى تحكم عمل هيئات البث، المضمون الجنسى، مثلاً بأن تقتصر البرامج التى تضم مثل هذا المضمون على الأوقات التى لا يشاهد فيها الشباب التليفزيون بصفة عامة.

### حماية إدارة العدالة

تنبغى صياغة القيود المفروضة على حرية التعبير لحماية نزاهة نظام العدالة وإتصافه، بحرص بحيث لا يحمى القضاء من النقد المشروع أو يحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.

ويعترف القانون الدولى بهدفين مشروعين بمقتضاها يمكن تبرير فرض قيود على حرية التعبير بالإشارة إلى إدارة العدالة، وحماية نزاهة النظام القضائى وسلطانه. ويتعلق الهدف الأول بالحاجة للإنصاف داخل النظام القضائى والذى يمكن أن تقوضه أمور مثل ترهيب الشهود، وتحيز القضاة والمحلفين، وحماية المتقاضين والمشاركين الآخرين، وما إلى ذلك. ويتعلق الثانى بقبول مجتمع المحاكم باعتبارها حكماً أخيراً فى المنازعات. وما لم يُسلم بهذا، فقد يسعى الأفراد لحل المنازعات بطرق أخرى، ربما غير قانونية.

ولا ريب أن هذين هدفان مهمان، وجديران بنوع من الحماية. وفى الوقت نفسه، كان القضاء تاريخياً مصابين بالوساوس تجاههما، ويسرعون إلى إدانة النقد المشروع للقضاة والمحاكم، مما جعل مجلس شورى الملك فى إنجلترا يعلن: أن العدالة ليست فضيلة متوحدة ومنعزلة: إذ ينبغى السماح بإخضاعها للفحص والاحترام حتى على الرغم من التعليقات الصريحة من قبل الناس العاديين<sup>(٩)</sup>.

---

(٩) أمبارد ضد المدعى العام ترينداد وتوباغو، AC322 (١٩٣٦)، ٣٢٥.

## الإطار ٢٩ - إساءة استخدام القواعد

في أغسطس ١٩٩٩، تم سجن المحرر الكيني توني جاتشوكا ستة أشهر، لادعائه في مطبوع له، البريد يوم الأحد، أن رئيس المستشارين وقضاة كبار آخرين قتلوا رشاوى كبيرة نظير التدخل في مسار العدالة لصالح واحد من ملوك المال المحليين. وإضافة لذلك، فقد حوكم جاتشوكا مباشرة. وفي المثل الأول حوكم أمام محكمة الاستئناف، وهي أعلى محكمة في كينيا، وكان من أثر ذلك حرمانه من أى فرصة لاستئناف إدانته، على النقيض من الضمانات الدولية لحقوق الإنسان. وكان من تأثير ذلك أيضا ضمان عرض قضيته أمام نفس القضاة الذين اتهمهم جاتشوكا بالفساد.

وقد توصلت دراسة لرابطة نقابات المحامين الدولية مثلا، إلى أنه في حين تعمل المحاكم الماليزية بصورة تجارية في القضايا التجارية، فإنها تتعرض لتدخل كبير في القضايا السياسية بدرجة أكبر، بما في ذلك تلك التى تتعلق بحرية التعبير<sup>(١)</sup>. إن القيود القانونية على نقد الهيئة القضائية في ماليزيا سيئة السمعة، وتلك نقطة وردت بوضوح تقرير الرابطة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر العدالة في خطر: ماليزيا فى ٢٠٠٠ (لندن: معهد حقوق الإنسان، رابطة نقابات المحامين الدولية، ٢٠٠٠)، متاح فى :

<http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp>.

(٢) انظر على سبيل المثال، قضية موراي هايرت ضد تشاندرا سرى رام (١٩٩٩) والتي حكم فيها بالسجن على هايرت مرسل المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى، بالسجن ستة أسابيع للقول بأن قضية رفعتها زوجة أحد قضاة محكمة الاستئناف تحركت فى النظام القضائى بسرعة غير عادية.

وإضافة لذلك، فإن الإشراف العام على الهيئة القضائية، وهي مؤسسة عامة، مهم بصفة خاصة بالنسبة للديمقراطية، ويمكن أن يفيد فى استئصال جذور الفساد وعدم الكفاءة. ومن المهم بالمثل، أنه يمكن أن يفيد فى حماية استقلال ونزاهة الهيئة القضائية، وتلك دعامة أساسية لحكم القانون وحماية كل حقوق الإنسان، بما فى ذلك حرية التعبير.

### الإطار ٣٠ - جنوب أفريقيا: حظر انتقاد القضاء

في قضية سي. ضد مامابولو<sup>(١)</sup>، طبقت المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا كلا من المعايير والإجراءات واجبة التطبيق على الحظر على انتقاد القضاء. وفي ضوء الأهمية الدستورية لكل من استقلال الهيئة القضائية وحرية التعبير، امتنعت المحكمة عن أن تقضى بأن الجريمة غير دستورية بحد ذاتها. بيد أن المعيار التقليدي، المستند على اتجاه لجعل القضاء موضع ازدراء، لم يعد ملائماً. ولاحظت المحكمة أنه من الأهمية القصوى تمكين عامة الناس من "مناقشة سلوك محاكمهم وتأييده ونقده والإشادة به أو شجبه. ففي نهاية المطاف، فإن مثل هذا النقاش الحر والصريح حول الإجراءات القضائية يخدم أكثر من هدف عام حيوي. ومن البديهي أن مثل هذا الفحص العام المستدير والصريح يشجع النزاهة، وسهولة المنال والفاعلية، وهي ثلاث من السمات المرغوبة المهمة التي حددها الدستور في الهيئة القضائية<sup>(٢)</sup>.

وينبغي أن يحل محل اختبار "الاتجاه للإضرار" اختبار آخر يستند إلى تأثير البيانات محكوما عليها بصورة موضوعية:

إن العقبة التي يتعين تخطيها لإصدار إدانة في تهمة تجريس محكمة مرتفعة جدا حاليا عما كانت عليه قبل الفرض الأسمى للقيم الدستورية على مبادئ القانون العام، ولا يمكن بدء المقاضاة إلا في حالات واضحة للتشكيك في نزاهة القضاء. وفي نهاية المطاف، فإن المحك هو ما إذا كان السلوك المخالف، منظوراً إليه في سياقه، يرجح أن يلحق الضرر فعلاً بإدارة القضاء<sup>(٣)</sup>. وفيما يتعلق بالإجراءات، فإن المحكمة قضت بأنه حيثما تكون القضية المعنية قد تم البت فيها بالفعل، "فليست هناك حاجة ماسة لتدابير راسخة وسريعة للحفاظ على نزاهة العملية القضائية". ورأت المحكمة أنه "من الملائم أن لا تستخدم المحكمة القانونية بصورة لصيقة، وهي الحامي الأول لحقوق الأشخاص وحياتهم كما حددها الدستور، إجراءات موجزة إلا حيث تكون المقاضاة العادية المطروحة تتعلق بسلطة ملاحقة، مستحيلة أو غير مستصوبة بدرجة كبيرة<sup>(٤)</sup>.

(1) 2001(3) SA 409 (CC); 2001 (5) BCLR 449 (CC).

(٢) المرجع المذكور، الفقرتان ٢٩، ٣٠.

(٣) المرجع المذكور، الفقرة ٤٥.

(٤) المرجع المذكور، الفقرة ٥٧.



وتتدرج القيود التي صممت لتحقيق الغرض الأول الذي أسلفناه تـوا، وهو نزاهة الهيئة القضائية، في فئتين رئيسيتين. أولاً، يجوز فرض الحدود على استثناء الأخبار بشأن الإجراءات التي لم يفصل فيها بعد، أو المعروضة أمام المحاكم. وقد قضت المحاكم بأن ذلك ينبغي ألا يتم إلا حيث تشكل المواد المعنية خطراً داهماً للإضرار بالقضية الجارية. وفي تقييم ذلك الخطر، يفترض ألا يكون القضاء عرضة للاهتزاز بفعل تقارير الصحف بفضل تدريبهم المهني<sup>(١٠)</sup>.

والهدف الثاني الذي سلف بيانه، وهو الحفاظ على هيبة الهيئة القضائية، مثير للنزاع بشكل متزايد. فلا يزال بعض البلدان يفرض قيوداً على نقد القضاء والمحاكم، على أساس أن هذه القيود ضرورية للحفاظ على هيبة الهيئة القضائية. بيد أن إمكانية الإدانة على أساس من هذا قد ألغيت رسمياً أو حددت بصورة ضيقة حتى إنها سقطت في بحر المهجور، وذلك في كثير من البلدان. وفي هذه البلدان، لا تعتبر هذه القيود ضرورية. وأثبتت الهيئة القضائية باعتبارها مؤسسة فوق النقد غير المسوَّغ، وأنها لا تحتاج على قيود قانونية من هذا النوع لتحافظ على وضعها.

## الأنباء الكاذبة

الحظر الشامل على نشر الأنباء الكاذبة، لمجرد أنها غير

دقيقة غير مشروع.

من المقرر أن ضمانات حرية التعبير تحمي البيانات الصحيحة وغير الصحيحة أيضاً. ففي كثير من الظروف تكون الحقيقة مسألة خلافية، وقد يساء

---

(١٠) انظر فاين بوردكتس ليمتد ضد ماكنزي وشركاه، 3A11 ER 58، (١٩٦٥)، ٦٢.

استخدام الحظر على نشر الأنباء الكاذبة فى محاولة لقمع الادعاءات غير المرغوب فيها، سواء كانت صادقة أم لا. فعلى سبيل المثال، ففى يناير ١٩٩٩، نشرت صحيفة ستاندرى فى زيمبابوى مقالا عن محاولة انقلاب داخل جيش زيمبابوى الوطنى، جاء فيه أن مصدره هو "مصادر عليا فى القوات المسلحة وقد تم اعتقال كاتب المقال ورئيس التحرير بواسطة العسكر واتهما فيما بعد بنشر أنباء كاذبة"<sup>(١)</sup>.

ومن غير المرجح أن تسبب البيانات غير الدقيقة فى حد ذاتها، أى ضرر ملموس للمجتمع. ويمكن علاج الأضرار التى يمكن أن تتجم عن البيانات الكاذبة، مثل القذف أو الخطر على النظام العام، من خلال قيود تُفصل خصيصا لعلاج هذه الأضرار. ومن ثم ليست هناك حاجة لحظر عام على البيانات غير الصحيحة. ومن ناحية أخرى، فإن حظر البيانات الكاذبة فى حد ذاته يمارس تأثيرا مثبطا كبيرا على حرية التعبير.

### الإطار ٣١ - حماية البيانات غير الدقيقة

يعترف المبدأ ٧ من إعلان الدول الأمريكية للمبادئ المعنية بحرية التعبير صراحة بأن البيانات الكاذبة تغطيها بداهة ضمانات حرية التعبير:

إن وضع شروط للتعبير، مثل اشتراط الصدق، وعدم التغير مع الزمن، أو التجرد، لا يتفق مع الحق فى حرية التعبير المعترف به فى الصكوك الدولية<sup>(١)</sup>.

(١) مأخوذ بتصرف من لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان فى اجتماعها العادى رقم ١٠٨، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠.

(١١) أسقطت المحكمة العليا فى زيمبابوى فيما بعد الحكم الخاص بالأنباء الكاذبة الذى اتهمها بموجبه. انظر شالونونوكا وجوتو ضد وزير الداخلية والمدعى العام، الحكم رقم SC.36/2000، الطلب المبنى رقم ٩٩/١٥٦ (٢٢ مايو ٢٠٠٠).

وقد قضت المحكمة الدستورية في بيلو بأن الحق في حرية التعبير يشمل البيانات غير الدقيقة. فقد رفع مصرف قضية مدعيا أن محطة للإذاعة أثارت ذعرا ماليا بين السكان بإذاعة بيانات كاذبة. ورفضت المحكمة التدخل، قائلة إن هذا سيشكل انتهاكا لحقوق الإذاعة. واحتفظ المتظلم بحقه في تصحيح المعلومات أو رفع قضية مدنية ، بسبب القذف مثلا<sup>(١)</sup>.

وفي حكم صدر في ٢٠٠٤، أسقطت المحكمة العليا في أوغندا الجريمة الجنائية لنشر أنباء كاذبة. ولاحظت وهي تفعل ذلك أن الحق في حرية التعبير يمتد إلى حياة وتلقي وإعطاء كل أشكال الرأي والأفكار والمعلومات. ولا يقتصر ذلك على فئات، مثل الآراء الصحيحة والأفكار السلمية والمعلومات الصادقة ... إن تعبير الشخص وبيانه ليسا مستبعدين من الحماية الدستورية لمجرد أن آخر أو آخرين يظنون أنها كاذبة، خاطئة، مثيرة للجدل وبغيضة... والواقع أن الحماية أشد وثاقة بالأمر ومطلوبة حيث يعارض المجتمع أو أي طرف فيه أو يرفضان آراء شخص ما على أساس أنها "كاذبة" أو "خاطئة"<sup>(٢)</sup>.

(١) بنك سال مارتن الريفي للاخبار والائتمان ضد إذاعة إيمانج، رقم 905-2001-AA/T/C سان مارتن.

(٢) أوينانجو - أوبو دموندا ضد إيه جى ، الاستئناف الدستوري رقم ٢٠٢٠٢، ١١ فبراير ٢٠٠٤ (لم يطبع بعد).

### الإطار ٣٢ - التأثير المثبط

في ١٩٩٢، أسقطت المحكمة العليا في كندا في قضية ر. ضد روندل<sup>(١)</sup> حكما يتعلق بالأنباء الكاذبة. وبسقطت في حكمها بشيء من التطويل رأيا في التأثير المثبط للأحكام الخاصة بالأنباء الكاذبة باعتبارها متناقضة مع الضمانات الدستورية لحرية التعبير :

(1) [1992] 2SCR 631.

إن الخطر متعاضد لأن تأثير الحظر لا يقتصر فقط على من يتم اعتقالهم ومقاضاتهم، ولكن يمتد إلى من قد يحجمون عن قول ما يودون قوله بسبب الخوف من القبض عليهم. وهكذا فإن مجموعات أو أفراد الأقليات الجديرين بالاحترام يمتنعون عن قول ما يرغبون في قوله خوفا من إمكان مقاضاتهم. هل ينبغي منع ناشطة من أن تقول: "إن الغابات المطيرة في كولومبيا يجري تدميرها"، لأنها تخشى الملاحقة الجنائية لنشر "أنباء كاذبة" في حالة توصل العلماء إلى أن البيان كاذب وقبول المحلفين لذلك؟

وبالمثل لاحظت اللجنة القضائية في مجلس شوري الملك<sup>(١)</sup> التأثير المثبط للقاعدة التي تعاقب أي بيان يكون غير صحيح: لقد تم التأكيد على أنه من المرفوض عقاب البيانات التي يتم الإدلاء بها دون الاهتمام الواجب بالتحقق من دقتها. وفي كل الآراء، فإن عائقا خطيرا على حرية الصحافة يتمثل في ألا يستطيع من يقومون بالطبع، ومن باب أولى من يقومون بالتوزيع لمواد تتضمن تفكيرا تنديا بشأن سلوك السلطات العامة، أن يفعلوا ذلك وهم محصنون إلا إذا استطاعوا أولا التحقيق من دقة كل البيانات عن الوقائع التي استند إليها النقد<sup>(٢)</sup>.

(١) هذه هي محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة لعدد من بلدان القانون العام وتضم قضاة من مجلس اللوردات.

(٢) هكتور ضد المدعى العام لانتيجوا وباربودا (١٩٩٢)، ٣١٨ AC 312 (PC)، 2 ص ٣١٨.

## التعبير السياسي أو الانتخابات

التعبير السياسي هو جوهر ضمانات حرية التعبير ويجب أن يحظى بحماية خاصة. ويصدق هذا بصفة خاصة في الانتخابات، وينبغي اتخاذ تدابير فاعلة لكفالة أن الناخبين مواطنون علما عن كيفية التصويت ومختلف القضايا التي على المحك في الانتخابات.

والنقاش المفتوح حول الأمور السياسية، مفهومة بصورة عريضة بأنها الأمور التي تمثل شاعلا عاما، ضرورى فى الديمقراطية، وضمان حرية التعبير يوفر حماية خاصة للتعبير السياسى. ويقع مثل هذا الحديث فى صميم دور وسائل الإعلام باعتبارها متعقبا للممارسات السيئة من قبل الحكومة وميسرا للمشاركة العامة والتنمية الديمقراطية. وفى كثير من البلدان، تستفيد البيانات التى يتم الإدلاء بها فى الهيئات التشريعية من الحصانة المطلقة من العقوبات. ويمكن أيضا توفير مستويات عالية من الحماية للبيانات التى يتم الإدلاء بها فى سياق حملة انتخابات.

وقد يكون من الضرورة تطبيق قواعد خاصة تتعلق بحرية التعبير خلال الانتخابات. ومما له أهمية كبرى أن تستوعب هيئة الناخبين الحق فى التصويت، وكذلك الطرائق التى يمكن بها ممارسة هذا الحق. وينبغى أن تتحمل وسائل الإعلام التزاما صارما بأن تكون متوازنة وغير متحيزة خلال الانتخابات، ومن غير الملائم بصورة واضحة أن تفعل هيئة ممولة تمويلًا عامًا غير هذا. وفى كثير من البلدان، فإن كل جهات البث مطالبة بأن تكون غير متحيزة وأن تقدم فرصًا متساوية لكل الأطراف.

### الإطار ٣٣ - التزامات بالتوازن

أيدت المحكمة الدستورية الإيطالية أخيرًا التنظيمات التى تطالب كل جهات البث بمنح وقت متساو لكل الأحزاب السياسية خلال فترة الانتخابات<sup>(١)</sup>. وكان توفير فرص متساوية فى فترات الانتخابات موضع اهتمام عام بارز. وكان هذا الالتزام شبيهًا باسئراط أن تنيع الأخبار وبرامج الأطفال ولا يمكن اعتباره شكلًا من المصادر، بل كان جزءًا مشروعًا من الترخيص بمنح الامتياز. وبصفة خاصة

(١) حكم محكمة الدستورية رقم ١٥٥ فى ٢٤ أبريل - ٧ مايو ٢٠٠٢.

فى الوضع السائد فى إيطاليا، الذى قضت المحكمة بأنه يتسم بتركز كبير فى ملكية وسائل الإعلام، فإن المنافسة الحرة بين الآراء لا يمكن أن تكفل توافر فرص متساوية لكل وجهات النظر وحق عامة الناس فى تنوع المعلومات.

وفى قضية فى ١٩٩٩<sup>(١)</sup>، انتهت المحكمة العليا فى ملاوى إلى أن التغطية التفضيلية التى قدمت للرئيس خلال فترة الانتخابات من قبل الجهة القومية للبحث كخدمة عامة، انتهكت حق كل إنسان فى المساواة وحق كل متنافس فى الانتخابات فى فرصة متساوية فى وسائل الإعلام العامة. ولاحظت المحكمة أن الفرص الحرة والمتساوية فى وسائل الإعلام العامة من الشروط المسبقة لإجراء انتخابات حرة وعادلة. ومثلما لاحظت المحكمة، فإنه:

إذا أذيعت رسائل الحملة على الهواء مباشرة فى حفلة رسمية للرئاسة، فإن المعاملة المتساوية تعنى عندئذ أن تداع كل الاجتماعات الحاشدة لحملات الأحزاب السياسية الأخرى أو على الأقل الاجتماعات الحاشدة لحملات مرشحي الرئاسة الآخرين على الهواء مباشرة. وهذا سيمنح الأحزاب السياسية الأخرى ومرشحي الرئاسة الآخرين فرصة للرد على بعض الأمور المثارة. وهذا ما تقتضيه المعاملة المنصفة للأحزاب السياسية والمرشحين فى الانتخابات.

(١) كاقومبا وآخرون ضد لجنة الانتخابات وهيئة الإذاعة فى ملاوى، قضايا متنوعة رقم ٣٥ فى ١٩٩٩.

ومن المهم أيضا أن تتاح للأحزاب والمرشحين المتنافسين فرص كافية لطرح آرائهم على الملأ، بما فى ذلك، عند الاقتضاء، الحصول على حيز فى وسائل الإعلام العامة. ومثل هذا الحيز ينبغي تخصيصه على أساس منصف لكل الأحزاب. وحيثما يسمح بالإعلان السياسى، ينبغي مطالبة كل وسائل الإعلام بتوفيره لكل الأحزاب على أساس عدم التمييز للحفاظ على تكافؤ الفرص خلال الانتخابات.

## الفصل الثامن

### تنظيمات الصحفيين





## قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- ينبغي عدم وضع أى شروط على من يستطيع أن يمارس الصحافة، ويجب ألا يخضع الصحفيون فرادى لشروط الترخيص.
- ينبغي أن يكون الصحفيون أحراراً فى إنشاء روابط مهنية من اختيارهم الخاص.
- للصحفيين الحق فى حماية مصادرهم السرية للمعلومات، وفى غير هذا، سينهار تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم لعامة الناس.
- ويمكن أن يوفر الحق فى التصحيح أو الرد، رداً فاعلاً وملائماً على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد أنه يمثل قيداً على حرية التعبير ومن ثم يتعين تحديده بوضوح بطريقة تحد من احتمال إساءة استخدامه. ويتعلق حق التصحيح أو الرد بالناشر، وليس بالصحفى.

## مقدمة

يفرض عدد قليل من الديمقراطيات - هذا إن فرض أى منها - اشتراطات للترخيص والتسجيل على الصحفيين فرادى، أو يفرض نظماً إلزامية للنهوض بالمعايير الصحفية أو تلقى الشكاوى من عامة الناس، والديمقراطيات الانتقالية سرعان ما تتحرك أيضاً فى هذا الاتجاه هى أيضاً. وبدلاً من ذلك، يتحقق النهوض بالطابع المهني، بحماية حرية الصحفيين فى إقامة روابط مهنية من اختيارهم الخاص، وتستخدم طائفة من وسائل التنظيم الذاتى للنهوض بالمعايير العالية، بما فى ذلك التدريب، والمراجعة الأخلاقية، ووضع معايير أخلاقية. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، من المسلم به، بصفة عامة أن توجيه الشكاوى إلى منافذ وسائل الإعلام أكثر ملائمة وأشد فاعلية من توجيهها للصحفيين فرادى، حيث إن منفذ وسائل الإعلام الذى نشر المادة أو أذاعها هو المسئول فى نهاية المطاف.

ونظم التسجيل القانونى للصحفيين فرادى غالباً ما تلحق الضرر باستقلالهم، وتحد من الدخول للمهنة بغير موجب وتقوض الطابع المهني بدلاً من النهوض به. وغالباً ما يتم تبرير هذه النظم على أساس أن الصحافة مهنة، وأنها تحتاج مثلها مثل المهن الأخرى، إلى تنظيمها. بيد أنه على خلاف المهن الأخرى، مثل القانون والطب، فإن الممارسة التى تحدد الصحافة، ألا وهى المشاركة فى نشاط تعبيرى، محمية باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان. فلكل الناس حق أساسى فى التعبير عن أنفسهم، بما فى ذلك من خلال وسائل الإعلام، أى أن يفعلوا ما يفعله الصحفيون.

وكل المهن تقدم إسهاماً فى التنمية، وغالباً ما تستطيع نظم التنظيم تعزيز أثر ذلك بالنهوض بالحد الأدنى من المعايير المهنية. ومع ذلك، فالصحافة تختلف عن المهن الأخرى، لأن قدرة الصحفيين على المساهمة فى التنمية، وبطرق أساسية

لا تتوقف على طابعهم المهني فحسب، بل تتوقف على استقلالهم أيضا. ولكن، كما أوضحنا هذا فيما سلف، فإن هناك حوافز مهمة للحكومات في أن تسعى استعمال أى نظم للتنظيم تحكم الصحفيين تحديدا لتقويض ذلك الاستقلال، وتلعب هذه الحوافز دورا أقل أهمية بكثير في المهن الأخرى. ونتيجة لذلك، فالأرجح أن يهدد تنظيم المضمون الطابع المهني، فهو بعيد عن أن ينهض به.

وكقاعدة عامة، لا يحظى الصحفيون بحقوق خاصة، تزيد على الحقوق التي تضمنها حرية التعبير لجميع الناس. وهناك مجال واحد اعترفت فيه القوانين والمحاكم بمثل هذه الحقوق الخاصة وهو حماية سرية مصادر المعلومات. ويستند هذا الاعتراف الخاص إلى الدور الذي يلعبه الصحفيون في العمل "كوسطاء" بين المصادر وبين عامة الناس، وفيه ينقلون الأخبار المتعلقة بالصالح التي يفصح عنها الأولون مع حماية هويتهم، وهو الشرط المسبق في تقديم المعلومات في المحل الأول.

ويبدأ هذا الفصل بالنظر في نهج الديمقراطيات تجاه الترخيص والتسجيل للصحفيين، وكذلك قضية اعتمادهم. ثم يتناول نظم التنظيم الذاتي ودور هيئات التنظيم الذاتي المهنية المستقلة في النهوض بالمعايير الأعلى للصحافة. ويتم إلقاء الضوء على نهج معنية للتنظيم الخاص للصحفيين فرادى - ألا وهي الحق في حماية سرية المصادر. وأخيرا ينظر في حق الرد وحق التصحيح كما يطبقهما الناشر.

### غياب اشتراطات التراخيص أو التسجيل

ينبغي ألا تفرض أية شروط على من قد يمارس الصحافة،  
وينبغي ألا يخضع الصحفيون فرادى لاشتراطات الترخيص  
أو التسجيل.

من المشكوك فيه لأقصى حد ما إذا كان نظام الترخيص يستطيع مطلقاً أن يكون وسيلة فاعلة للنهوض بالصحافة المهنية. والشروط التي يمكن فرضها على من يمارسون الصحافة - اشتراط أن يبلغ المرء سناً معينة، وأن يحظى بنوع معين من التدريب أو أن يكون مواطناً، وهي اشتراطات الترخيص الشائعة في البلدان التي تحتفظ بمثل هذه النظم - لا توفر ببساطة أى ضمان ضد الصحافة السيئة. وإضافة لذلك، فليس الصحفيون وإنما منافذ وسائل الإعلام هي التي في النهاية تطبع أو تبث المعلومات، ومن ثم فكما لاحظنا فيما سلف، فإن الأكثر ملاءمة هو توجيه الشكاوى لهذه المنافذ بدلاً من توجيهها للصحفيين فرادى.

ويثير اعتماد الصحفيين، وبمقتضاه يمنحون ميزة الوصول إلى أماكن وأحداث معينة لها سعة عامة محدودة، قضايا أخرى مختلفة غير الترخيص أو التسجيل، رغم أن الحكومات حاولت في بعض الحالات إخفاء نظم التسجيل بإظهارها بأنها مخططات للاعتماد<sup>(١)</sup>. والاعتماد في سبيله المشروع، مصمم لتوفير فرص خاصة للصحفيين للوصول لأماكن وأحداث لها سعة محدودة على أساس أنهم بدورهم سيتيحون فرصاً أوسع للناس عامة، من خلال الطبع أو البث في وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، فإنه يمكن إساءة استخدام مخططات الاعتماد، مثلها مثل أى نظم أخرى للتنظيم. ومرة أخرى، فإن جهات الولايات الخاصة الثلاث المعنية بحرية التعبير توفر توجيهها بشأن هذا، فتتص في الإعلان المشترك بينها الصادر في ٢٠٠٣ على أن:

---

(١) انظر على سبيل المثال، مرسوم الحصول على المعلومات وحماية الخصوصية الصادر في زيمبابوي في ٢٠٠٢.

- مخططات الاعتماد للصحفيين. لا تكون ملائمة إلا حيث يكون من الضروري منحهم امتياز الوصول لأماكن أو أحداث معينة، ومثل هذه المخططات ينبغي أن تشرف عليها هيئة مستقلة وأن يتم اتخاذ قرارات الاعتماد وفق عملية عادلة وشفافة، استنادا إلى معايير واضحة وغير متسمة بالتمييز تُنشر مقدما.
- ينبغي ألا يخضع الاعتماد مطلقا لسحبه استنادا فقط إلى مضمون عمل صحفي فرد.

#### الإطار ٣٤ - مشروعية الترخيص

المعايير الدولية في هذا المجال واضحة تماما. وقد أوضح إعلان مشترك أصدرته جهات الولايات الخاصة للثلاث المعنية بحماية حرية التعبير - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعنى بحرية التعبير - أن تسجيل الصحفيين غير مشروع، وأبرز أيضا المشاكل الخاصة بنظم التسجيل التي تسمح بالرفض انطلاقا من حرية التقدير (أي نظم الترخيص).

وفي رأي استشاري، قضت محكمة منظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بأن فرض اشتراطات الترخيص على الصحفيين، إلى جانب شروط العضوية، انتهك لحق الحرية في التعبير، وذكرت أن:

أن مقولة إن الترخيص هو طريقة لضمان تحقيق أهداف المجتمع وصدق المعلومات بوسائل مثل مدونات المسؤولية المهنية والأخلاقيات المهنية تستند إلى اعتبارات تتعلق بالرافاهية العامة. ولكن في الحقيقة، وكما تم بيانه، فإن الرافاهية

العامة تقتضى أعظم قدر ممكن من المعلومات، والممارسة الكاملة للحق فى التعبير هى التى تقيد هذه الرفاهية العامة<sup>(١)</sup>.

وفى التطبيق، فإن قلة قليلة جدا من البلدان، إن كان هناك أى منها، هى التى تفرض اشتراطات الترخيص أو حتى التسجيل. وفى حكم أصدرته فى أغسطس ١٩٩٧، أسقطت المحكمة العليا فى زامبيا محاولة لإقامة هيئة قانونية لتنظيم الصحفيين والترخيص لهم<sup>(٢)</sup>. وأكدت المحكمة أن الترخيص التشريعى، كما هو مقترح فى التشريع، ينتهك الحقوق فى حرية التعبير وإقامة التنظيمات:

وفى رأيي، فإننى لا اعتبر القرار الذى يقضى بتشكيل مجلس لوسائل الإعلام فى زامبيا تعزيزا لحرية التعبير والصحافة الحرة بصفة خاصة. ولا ريب أن القرار بإنشاء مجلس لوسائل الإعلام فى زامبيا سيكون له تأثير على حرية التعبير فى حالة إخفاق شخص ما فى الانسحاب إلى مجلس وسائل الإعلام فى زامبيا، وفى حالة انتهاك أى قانون أخلاقى يحدده المجلس، فإن ذلك سيترتب عليه فقد وضعه كصحفى، مع حرمانه من فرصة التعبير عن أفكاره ونقلها من خلال وسائل الإعلام. وفى ضوء ما سبق لا يمكن المحاجة على نحو جاد بأن إنشاء رابطة لوسائل الإعلام أو أى هيئة تنظيمية أخرى من قبل الحكومة سيكون تعزيزا للمثل المتجسدة فى الدستور، المرافقة لحرية الصحافة وتكوين التنظيمات.

والحكم جدير بالاهتمام بصفة خاصة بسبب نطاق تطبيقه الواسع لأقصى حد. والواقع، أن المحكمة قضت بأن أى محاولة تشريعية لإصدار ترخيص للصحفيين ستنتهك الحق فى حرية التعبير، بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه تلك المحاولة.

(١) عضوية بالإكراه فى رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، رأى استشارى ١٣٥C-5/85 نوفمبر ١٩٨٥، السلسلة أ، رقم ٥ الفقرة ٧٧.

(٢) كوسوما ضد المدعى العام، ٢٢ أغسطس ١٩٩٧، ٩٥/III/29/59.

### الإطار ٣٥ - نظام الاعتماد فى المملكة المتحدة

فى المملكة المتحدة، تطبق هيئة البطاقة الصحفية بالمملكة المتحدة مخططا لإصدار البطاقات الصحفية أو بطاقات وسائل الإعلام للعاملين المهنيين فى وسائل الإعلام. والمخطط كانت تيسره شرطة لندن العاصمة فى ١٩٩٢، بالتعاون مع كل هيئات الصناعة الكبرى، بهدف إنهاء تكاثر البطاقات الصحفية وتشجيع الاتفاق على بطاقة صحفية معترف بها من الجميع.

والهيئة مكونة من ست عشرة "جهة حارسة للبوابه" وجميعها نقابات قومية وروابط مهنية تمثل الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام الأخرى التى تشمل وسائل الإعلام المطبوعة والمبثوثة. وتصدر الجهات الحارسة للبوابه بطاقات لأعضائها وهى مسنولة عن ضمان الالتزام بالشروط. والبطاقة معترف بها رسميا من كل قوات الشرطة فى المملكة المتحدة ومعترف بها بحكم الأمر الواقع من قبل الهيئات العامة الأخرى.

### التنظيم الذاتى

نظم التنظيم الذاتى هى الوسيلة الأكثر فاعلية للنهوض بالمعايير المهنية، وحيث تقوم مثل هذا النظم، لا توجد حاجة إلى فرض نظام تشريعى. وعندما يتم فرض نظم تشريعية للنهوض بالمعايير المهنية، ينبغى أن تطبق على منافذ وسائل الإعلام المطبوعة وليس على الصحفيين فرادى، وأن تشرف عليها هيئات مستقلة. وينبغى أن تكون للصحفيين حرية إقامة روابط مهنية من اختيارهم وحدهم.

والنظم التى تهدف للنهوض بالمعايير المهنية وسيلة مهمة ليس فقط للحماية من استقاء الأخبار الضارة وغير الدقيقة من وسائل الإعلام، ولكن أيضا لتعزيز

التوعية الشاملة لمخرجات وسائل الإعلام. وهى تستطيع بذاتها أن تسهم فى بناء الثقة فى وسائل الإعلام وتيسير قدرتها على النهوض بالتنمية القائمة على المشاركة والمنصفة. وفى القوت نفسه، فإن عندما تسمح هذه النظم للموظفين بأن يقوموا بدور الإشراف، فإنها قد تقوض بصورة خطيرة استقلال وسائل الإعلام ومن ثم قدرتها على العمل كمتعقب لأخطاء الحكومة.

وحق الصحفيين فى إقامة هيئات مهنية مستمد من الحق فى حرية التعبير والحق فى حرية إقامة التنظيمات على حد سواء. وتستطيع مثل هذه الهيئات أن تلعب دورا مهما فى الدفاع عن حرية وسائل الإعلام بصفة خاصة فى المجتمع، وكذلك حماية أعضائها فرادى.

ومن جانب آخر، فإن اشتراط أن ينتمى الصحفيون إلى هيئة مهنية معينة أو غيرها قد اعتبرته المحاكم الدولية انتهاكا لحق الحرية فى التعبير. فعلى خلاف المهن الأخرى، فإن لكل إنسان الحق فى أن يمارس الصحافة، ومع نظم الترخيص، ينبغى ألا يخضع هذا لاشتراطات رسمية، بما فى ذلك اشتراط الانتماء إلى هيئة مهنية محددة<sup>(٧)</sup>. أن فرض معايير مهنية على الصحفيين بحكم القانون هو قمع لا يحقق هدفا مشروعاً ولا يحتمل أن يكون فاعلاً فى التطبيق. وكما سلف بيانه، فإن تنظيمات الشكاوى التشريعية تهدف إلى دفع منافذ الإعلام لتوفير علاج مناسب لها، حتى لا تكون هناك حاجة ليمتد شمولها إلى الصحفيين فرادى.

ففى إندونيسيا مثلا، فإن للصحفيين حرية تنظيم أنفسهم فى روابط أو اتحادات مهنية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٧ من قانون الصحافة الإندونيسى الصادر فى ١٩٩٩ على أن:

---

(٢) انظر العضوية بالإكراه فى رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، مذكرة.



١- للصحفيين حرية اختيار الرابطة المهنية.

٢- لدى الصحفيين مدونة لأخلاق مهنة الصحافة<sup>(٣)</sup>.

وقد حدد كثير من روابط الصحفيين معايير مهنية لأعضائها. وفي بعض الحالات، فإن هذه القواعد هي مجرد مبادئ توجيهية طوعية، في حين أنها شروط للعضوية في أحوال أخرى. فلدى رابطة الصحفيين في هونغ كونج مثلاً، مدونة لأخلاقيات المهنة بها نحو ١١ قسماً تحدد معايير أنشطة الصحفيين. وعلى سبيل المثال، فقد جاء في القسم ٤:

على الصحفي أن يصحح فوراً أي عدم دقة ضار، وأن يكفل أن يلقى التصحيح والاعتذار الإبراز الواجب وأن يوفر حق الرد للأشخاص الذين تم انتقادهم عندما تكون للموضوع أهمية كافية.

وعند ارتكاب انتهاك خطير لهذه المعايير، يمكن طرد الصحفي من الرابطة، لكن هذا لا يحرم المرء من حق العمل كصحفي. وتوجد روابط أو اتحادات مهنية مماثلة في كثير من البلدان.

## حماية المصادر

للصحفيين الحق في حماية سرية مصادر معلوماتهم، والذي بدونه يتقوض تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم إلى عامة الناس.

تعتمد قدرة وسائل الإعلام على إعلام الناس عامة على التدفق الحر للمعلومات إلى وسائل الإعلام. وغالباً ما يعتمد الصحفيون على آخرين للتزود

---

(٣) ترجمة غير رسمية للقانون الوطني لجمهورية إندونيسيا، رقم ١٩٩٩/٤٠ بشأن الصحافة، متوافر في: [http://web.amnesty.org/Library/index/engasa\\_210442003](http://web.amnesty.org/Library/index/engasa_210442003).

بالمعلومات المتعلقة بقضاياهم الصالح العام، بما في ذلك الأفراد الذين يتقدمون بمعلومات سرية أو حساسة، والذين يعرفون بالمصادر السرية. وفي كثير من الحالات، فإن عدم ذكر الاسم يعد شرطاً مسبقاً لنقل المعلومات من المصدر للصحفي، على سبيل المثال خشية الانعكاسات التي قد تؤثر سلباً على سلامة المصدر الجسدية أو أمنه الوظيفي. وما لم يستطع الصحفيون الإبقاء على هوية مصادرهم سرا، فإن هذه المصادر ستتضرب، وتتقوض قدرة الصحفيين على استقاء الأخبار للصالح العام بصورة خطيرة.

وترتبط حماية المصادر أوثق الارتباط بدور وسائل الإعلام كمتعقب لأخطاء الحكومة والقوى الفاعلة الاجتماعية الأخرى. ويعمل إفصاح المصادر عن المعلومات للصحفيين بمثابة صمام أمان إعلامي مهم، يساعد على ضمان أن تصل المعلومات التي تهم الصالح العام، خاصة عند ارتكاب الأخطاء، لعامة الناس. وفي هذه الأوضاع تحديداً يرجح أن تطالب المصادر بحماية سرية هوياتها قبل أن ترغب في الإفصاح عن المعلومات في المحل الأول.

وكثير من الصحفيين مقيدون بمدونات أخلاق المهنة فيما يتعلق بالكشف عن مصادرهم السرية. ولكن، بمقتضى الضمانات الدولية لحرية التعبير، فإنه يتعين أن يستفيدوا أيضاً من الحماية القانونية في هذا الصدد. والواقع أنه يتعين أن يستفيد جميع المنخرطين بطريقة كبيرة في الحفاظ على تدفق المعلومات العامة الناس من هذا الحق.

وفي بعض البلدان، تعد حماية المصدر ضماناً دستورية. وهذه هي الحال مثلاً في الأرجنتين، حيث تنص المادة ٤٣ (٣) على "سرية مصادر المعلومات الصحفية". وفي حالات أخرى، حظى هذا الحق بحماية تشريعية<sup>(٤)</sup>.

---

(٤) في المملكة المتحدة على سبيل المثال، ينص القسم ١٠ من مرسوم ازدراء المحكمة على بعض الحماية من الإكراه على الإفصاح عن المصادر، كما يلي: لا يجوز لأي محكمة أن تطالب شخصاً ما بالإفصاح، كما لا يعد المرء مذنباً بازدراء المحكمة لرفض الإفصاح عن مصدر المعلومات المتضمنة في المطبوع الذي يعد مسؤولاً عنه، ما لم يقر في ضمير المحكمة أن الإفصاح ضروري لصالح العدالة أو الأمن القومي أو لمنع وقوع اضطراب أو جريمة.

فى حين أنه فى حالات أخرى، أسندت المحاكم الوطنية حق حماية سرية مصادر المعلومات إلى ضمانات دستورية لحرية التعبير. ففى نيجيريا مثلا، حكمت المحكمة العليا فى ولاية لاجوس بأن مجلس الشيوخ فى الجمعية الوطنية قد تجاوز سلطاته فى استدعاء صحفى للإفصاح عن مصادر سرية فى مقال كان قد كتبه. وخلصت المحكمة إلى أن الاستدعاء تدخل فى حق الصحفى فى حرية التعبير كما كفلها الدستور. وذكرت المحكمة:

### الإطار ٣٦ - المعايير الدولية بشأن حماية سرية المصدر

أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بصورة واضحة حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر معلوماتهم:

إن حماية مصادر الصحفيين من الشروط الأساسية لحرية الصحافة كما يترأى فى القوانين ومدونات السلوك المهني فى عدد من الدول المتعاقدة، وكما أكدته صكوك دولية عديدة بشأن حرية الصحفيين. فبدون هذه الحماية، قد نحجم المصادر عن مساعدة الصحافة فى إعلام عامة الناس بالأمور التى تتعلق بالصالح العام. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتقوض الدور العام الحيوى للصحافة فى تعقب الأخطاء وقد تتأثر سلبا قدرة الصحافة على تقديم معلومات دقيقة ويعول عليها. ويمرعاة أهمية حماية المصادر الصحفية بالنسبة لحرية الصحافة فى مجتمع ديمقراطى، والتأثير الميثبط المحتمل لنظام ما للإفصاح على ممارسة تلك الحرية، فإن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يتفق مع المادة ١٠ ما لم يبرره شرط غالب فى الصالح العام<sup>(١)</sup>.

(١) جودوين ضد المملكة المتحدة، ٢٧ مارس ١٩٩٦، الطلب رقم ١٧٤٨٨/٩٠، الفقرة ٣٩.

وبسبب هذه القضية جزئياً، اعتمدت لجنة الوزراء التوصية RC200077 بشأن حق الصحفيين فى عدم الإفصاح عن مصادر معلوماتهم<sup>(١)</sup>. وقد أسهبت التوصية بشئ من التفصيل حول طبيعة هذا الحق.

وبالمثل، ينص المبدأ ١٥ من إعلان مبادئ حرية التعبير فى أفريقيا على:  
عدم مطالبة الممارسين فى وسائل الإعلام بالكشف عن المصادر السرية للمعلومات أو الإفصاح عن مواد أخرى مكرسة لأهداف صحفية إلا بما يتفق مع المبادئ التالية:

- أن تكون هوية المصدر ضرورية للتحقيق فى جريمة خطيرة وإجالتها للقضاء، أو للدفاع عن شخص متهم بجريمة جنائية<sup>(٢)</sup>.
  - أن يرجح الصالح العام فى الإفصاح الإضرار بحرية التعبير.
  - أن يصدر أمر بالإفصاح من المحكمة بعد نظر الدعوى بالكامل.
- كما اعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بالحق الخاص للمراسلين الحربيين فى عدم الإدلاء بالشهادة ضد من قدم لهم المعلومات استناداً إلى نفس المبادئ الواردة فى قضية المحكمة الأوروبية<sup>(٣)</sup>.

(١) تم اعتماده فى ٨ مارس ٢٠٠٠.

(٢) اعتمدته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب فى دورتها ٣٢، ١٧-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣) المدعى العام ضد راندولاف برينديانين ومورمرتالك (قضية راندال)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (غرفة الاستئناف) J/P.I.S/715-e (١١ ديسمبر ٢٠٠٢).

### الإطار ٣٧ - ألمانيا: حق الصحفيين في سرية المصادر

تنظيم الصحافة في ألمانيا مسألة تتعلق بالولايات في المحل الأول. وتشمل قوانين الصحافة في معظم الولايات حكما يمنح الصحفيين حق رفض الكشف عن هوية مصادرهم السرية. والمادة ٢٤(١) من قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية نموذج لذلك<sup>(١)</sup>، إذ تنص على:

يجوز للمحررين والصحفيين والناشرين والقائمين بالطباعة وغيرهم من المشاركين في إنتاج أو طباعة المواد المطبوعة الدورية بصفة مهنية أن يرفضوا تقديم شهادة عن شخصية المؤلف، الراسل، أو المؤتمن على أسرار بند ما نشر في القسم التحريري من الصحيفة أو معلومات مبلغة مكرسة جزئيا أو كليا لهذا المطبوع أو عن محتواه.

ويوفر هذا امتيازاً مطلقاً، لا يقبل أي استثناء. وتجعل الفقرات الفرعية ٢ و٣ و٤، الدليل الذي يفصح عن مصدر سري غير مقبول في المحاكم إذا تم الحصول عليه من خلال مصادر المواد أو البحث في المرافق، ما لم، يكن (الطرف الذي يخصه الدليل) مشتبهاً به على نحو ملّح على أنه مرتكب جريمة جنائية أو مشارك فيها.

كما تنص القوانين الاتحادية على تقديم دعم قوى لحماية المصادر السرية، خاصة في القضايا المدنية. وينص القسم ٣٣ من قانون الإجراءات المدنية على أنه عندما تُسَرّ المعلومات لأشخاص بسبب مهنتهم، بما في ذلك الصحافة، يحق لهؤلاء الأشخاص أن يرفضوا تقديم الشهادة بشأن هذه الحقائق ما لم يوافق مصدرهم على الإفصاح. ويرخص القسم ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية للصحفيين بأن يرفضوا تقديم الشهادة فيما يتعلق بمضمون أو مصدر المعلومات التي أعطيت سرا.

(١) قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية الصادر في ٢٤ مايو ٢٠٠٦، في كتيب عن قانون الصحافة في ألمانيا أصدرته وزارة الإعلام (١٩٨٩)، ص ١٤. انظر أيضا المادة ١٩ من قانون وممارسة الصحافة (لندن: المادة ١٩، ١٩٩٣) ص ص ٩٢، ٩٣.

من المعروف للجميع أن من يعبرون عن الرأي أو ينقلون الأفكار والمعلومات من خلال وسيلة كالصحف أو أى وسيلة أخرى لنشر المعلومات، يحظون بدرجة من السرية بحكم القانون العرفى والعادات المتبعة. فكيف بغير ذلك يعمل ناشر المعلومات إن لم يطمئن من يزودونه بمثل هذه المعلومات إلى الحماية من تحديد الهوية أو الإفصاح<sup>(٥)</sup>.

وبالمثل أكدت المحكمة العليا فى برمودا حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر المعلومات فى القضايا التى تشمل الصحفيين كشهود<sup>(٦)</sup>.

وهكذا، يعترف القانون الدولى والممارسة الوطنية بأهمية حماية سرية المصادر باعتبارها جانباً من جوانب حرية التعبير. ولا يمكن تجاوزها بصورة مشروعة إلا فى ظروف محددة. وبصفة خاصة يتعين عدم السماح بالإفصاح جبراً عن مصدر إلا بأمر من المحكمة ولخدمة مصلحة أسمى، مثل حق شخص متهم فى الدفاع عن نفسه.

وحيثما يمكن الحصول على معلومات بوسائل أخرى، لا يمكن تبرير الإفصاح الجبرى عن المصدر باعتباره ضرورة. وإضافة لذلك، لا يمكن تبرير إصدار أمر بالإفصاح عن المصدر إلا حيث يرجح الصالح العام فى الحصول على المعلومات الإضرار بحرية التعبير.

## حق التصحيح أو الرد

يمكن لحق التصحيح أو الرد أن يوفر وسيلة فاعلة وملائمة للرد على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد

---

(٥) تونى مومو ضد مجلس الشيوخ بالجمعية الوطنية (١٩٨١) 105 INCIR.

(٦) شركة برمودا للتأمين من الحرائق والتأمين البحرى المحدودة (تحت التصفية) ضد إف إم المحدودة وآخرين، القضاء المدنى ١٩٩٥، رقم ٧ (محكمة برمودا العليا).

أنه يمثل قيذا على حرية التعبير، ومن ثم يتعين تحديده بوضوح بطريقة تحد من إمكان إساءة استخدامه.

ويهدف كل من حق التصحيح وحق الرد إلى جبر الضرر الناجم عن أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء بدون الحاجة للجوء إلى رفع قضايا مطولة ومكلفة أمام المحاكم. وهما بذاتهما يستطيعان النهوض بمعايير أكثر مهنية في وسائل الإعلام في حين يتطفلان قليلا على حرية الصحافة. والمرجح أن تشجع زيادة الطابع المهني، كما سلف القول على زيادة الثقة في وسائل الإعلام، ومن ثم تيسر قدرتها على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية والمشاركة الديمقراطية. بيد أنه تجدر ملاحظة أن مثل هذا الحق في الرد يشير إلى تنظيم وسائل الإعلام باعتبارها ناشرا، وليس للصحفيين المنخرطين في هذا فرادى.

ورغم أن الحق في التصحيح والحق في الرد يشار إليهما عادة معا، فإنهما يمثلان علاجين مختلفين للغاية. فحق التصحيح يعني ضمنا الحق في الشكوى من أوجه عدم الدقة في وسائل الإعلام، وأن تؤدي هذه الشكوى عند تأييدها إلى تصحيح أوجه عدم الدقة تلك. وفي معظم الأحوال، يمثل حق التصحيح السريع وسيلة فاعلة ومناسبة لإصلاح أى أخطاء حقيقة في وسائل الإعلام. وهو يطرح تهديدا ضئيلا للاستقلال - حيث إنه لا يطبق إلا في ظروف واضحة ومحدودة جدا ويسيطر منفذ الإعلام على مضمون التصحيح - ومع ذلك، فهو يوفر وسيلة سريعة ومنخفضة التكلفة لتبديد أوجه عدم الدقة.

ومن جانب آخر، فإن حق الرد يمنح بصورة فعالة الحق في الوصول إلى وسائل الإعلام وإدلاء المرء ببلوه. ونتيجة لذلك فهو أكثر مدعاة للخلاف وعرضة لإساءة الاستخدام<sup>(٧)</sup>. وفي حين أن حق الرد يمكن أن يكون أقل مشقة بالنسبة

---

(٧) أسقطت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حق الرد الإجباري بالنسبة لوسيلة إعلام مطبوعة على أساس أنه تدخل غير دستوري في الحق في حرية الحديث الوارد في التعديل الأول. انظر شركة ميامي للنشر ضد تورنيللو، ٤١٨ الولايات المتحدة ٢٤١ (١٩٧٤). بيد أن المحكمة العليا أقرت حق الرد لوسائل الإعلام المبتونة. انظر شركة رديليون للبت ضد لجنة الاتصالات الاتحادية، ٣٩٥ الولايات المتحدة ٣٨٧ (١٩٦٩). ولا يوجد أى حق في الرد على وسائل الإعلام المطبوعة في بلدان مثل كندا والمملكة المتحدة.

للتصريح من إجراءات المحاكم المطولة والمكلفة، فإن دعاء حرية وسائل الإعلام يؤكدون بصفة عامة أنه يجب أن يكون طوعيا، وليس منصوحا عليه في القانون. وفي بعض البلدان، يمكن المطالبة بحق الرد في طائفة من الظروف التي لا تنطوي على أى ضرر لحق بالمتظلم. وذلك عرضة لإساءة الاستخدام ويمكن أن يسفر عن عزوف وسائل الإعلام عن المشاركة في النقد، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى المطالبة بحق الرد، ومن ثم العجز عمليا عن القيام بدورها في تعقب الأخطاء.

وتبين المعايير الدولية والقانون والممارسة الوطنيين (الإطار ٣٨) الشروط التالية لأى حق في الرد:

- ١- يتعين ألا يكون توفير فرصة الرد مطلوبا إلا ردا على بيانات كاذبة أو مضللة وتنتهك مصلحة مهمة للمطالب بها، ويتعين عدم السماح باستخدام الرد للتعليق على آراء لمجرد أن القارئ أو المشاهد لا يحبها.
- ٢- حق الرد يجب أن يلقى إبرازا مماثلا للمقال أو البث.

#### الإطار ٣٨ - المعايير الدولية والمقارنة بشأن حق الرد

حق الرد شكل مفضل للإنصاف في كثير من أنحاء العالم. فالمادة ١٤ (١) من الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان على سبيل المثال، تطالب فعليا الدول الأطراف بأن تطبق إما حق الرد أو حق التصحيح<sup>(١)</sup>. وبالمثل يؤيد قرار للجنة الوزارية لمجلس أوروبا بإقرار حق الرد، ويحدد القواعد التفصيلية لممارسته، بما في ذلك أنه يمكن التفاوض عنه لمصلحة عامة موازية<sup>(٢)</sup>.

وقضت المحكم العليا في الأرجنتين بأنه ينبغي الوفاء بعدد من الشروط قبل أن يصبح سريان الحق ممكنا:

(١) انظر أيضا سريان حق الرد أو التصحيح، رأى استشاري OC-7/85، السلسلة أ، رقم ٧ (٢٩ أغسطس ١٩٨٦).

(٢) انظر القرار (٧٤) ٢٦ بشأن حق الرد - وضع القرد بالنسبة للصحافة، اعتمد في ٢ يوليو ١٩٧٤.



- ١- يجب أن تكون هناك "إساءة خطيرة بصورة كبيرة".
- ٢- يجب أن تنشأ هذه الإساءة من بيان لا تدعمه حجج معقولة.
- ٣- في حالة "المصلحة الأيديولوجية"، يتولى الشخص الذى يرد تمثيل الجماعة"، ويكون لشخص واحد فقط، هو الذى يرد أولاً، الحق فى الرد باسم كل الذين يمكن أن يكونوا قد تعرضوا للإساءة من جراء نفس البيان.
- ٤- ينبغي نشر التصحيح أو الرد فى نفس الوسيلة للاتصال، وفى نفس المكان ونفس الإبراز مثل البيان المسيء.
- ٥- يجب أن تكون المساحة المخصصة للرد كافية لتحقيق الغرض منه<sup>(١)</sup>. وفى قضية لاحقة، قضت المحكمة نفسها بأن الحق لا يمكن استخدامه للرد على الآراء، وإنما على الحقائق فحسب<sup>(٢)</sup>.

(١) أكمنديجان ضد سوفوقتش، فالوس ٣١٥: ١٤٩٢ (٧ يوليو، ١٩٧٢).

(٢) بتحريرك ضد باجينا ١٢، فالوس ٣١٥: ١٤٩٢، CSJN، المحكمة العليا لدالة الأمة (١٦ أبريل ١٩٩٨).

- ٣- ينبغي أن يتناسب الرد فى الطول مع المقال أو البث الأسمى.
- ٤- يجب أن يقتصر الرد على تصحيح الحقائق غير الصحيحة أو المضللة فى النص الأسمى، وألا يستغل كفرصة لطرح قضايا جديدة أو التعليق على حقائق صحيحة.
- ٥- ينبغي ألا تطالب وسائل الإعلام بأن تنشر ردا تعسفيا أو غير قانونى.



## الباب الثالث

النهوض بالبحث التعددي والمستقل



## نظرة عامة

يمكن للبيث كما رأينا فى الباب الأول، أن يلعب دورا كبيرا، ليس فقط فى الإعلام والتربية والتسلية، ولكن أيضا بتوفير منبر لأراء كل الناس، وييسر المشاركة فى الحوكمة، وإخضاع القادة والمسؤولين للمساءلة، والإسهام فى تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وقائمة على المشاركة.

ولا يمكن للحكومات أن تحقق هذه الأهداف لوحدها. لكنها تستطيع أن تطبق سياسات مفصلة لكى تخلق إطارا للبيث، تتوافر له فى مجموعه القدرة على إنتاج طائفة شتى من الخدمات عالية النوعية. ويجب أن تكون هذه الخدمات فى متناول الجميع، وأن تخدم أهداف التنمية المنصفة والمستدامة، وتنهض بفرص الحصول على المعلومات، والخضوع للمساءلة والمشاركة.

ولا ريب أن البيث يمكن أن يكون قوة قادرة على تحقيق الحوكمة الجيدة، ولكن يمكن أيضا استخدامه كأداة للسيطرة الاجتماعية، وسيلة لتحقيق مصالح سياسية وفئوية، بل كوسيلة لإثارة المنازعات والحروب. والتوترات المتشابكة التى تولدها الرغبات المتضاربة لتعزيز الخضوع للمساءلة، تستخدم البيث كأداة لسياسة الدولة، وتستغل وسائل الإعلام لمصالح فئوية، وتلبية مطالب المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية بإصلاح وسائل الإعلام، وتحقيق الفرص الاقتصادية التى يتيحها البيث وراء مختلف الاتجاهات فى سياسة البيث وممارساته فى كل أنحاء العالم.

وقد حاج الباب الأول بأن المشهد الإعلامى الذى ينهض بالخضوع للمساءلة والمشاركة والتنمية يقتضى تنوع المضمون، وإن كان يقتضى أيضا تنوع الملكية

وأشكال الملكية، بما فى ذلك الملكية التجارية وغير التجارية والعامّة والمجتمعية على الصعيدين الوطنى والمحلى. ويتطلب الأمر تدخلات محدّدة فى السياسة، أساسا من خلال نظام للتنظيم، للنهوض بقطاع البث متعدد الوجه الذى يعترف بالمصالح المختلفة التى على المحك والمزايا والقيم الخصوصية لمختلف أنواع البث، ولكل منها منطقته الاجتماعى والسياسى والاقتصادى المتميز.

إن تنمية قطاع للبث متعدد الطبقات أمر ممكن، دليل ذلك ظهوره التاريخى فى معظم مناطق العالم، مع اختلاف كبير فى التركيز حسب السياق. كما يعكس ظهوره التطلعات المتنبّاه على نطاق واسع بين الحكومات والناس بأن يكون هذا نهجا يستحق السعى وراءه، حتى وإن فشل كثيرون فى تطبيقه بصورة فاعلة.

وفى الفصول التالية، حدّدنا العناصر الجوهرية للممارسة الجيدة التى تشكل سياسة عريضة وإطارا قانونيا وتنظيما للبث من أجل تحقيق الصالح العام، كما ناقشنا فى الباب الأول. وقد استندنا إلى الضمانات المعترف بها دوليا بشأن حرية التعبير والحصول على المعلومات، إلى جانب أمثلة محدّدة من بلدان شتى عن كيفية وضع هذه موضع التطبيق.

ويناقش الفصل التاسع الممارسات الجيدة فى تشكيل هيكل وولاية وهئية العاملين والإجراءات فى وكالات تنظيم البث، ويحدّد المبادئ الأساسية، بما فى ذلك الاستقلال والسلطان والأهلية. كما يسلم بأن خطر الإخفاق التنظيمى، بما فى ذلك استحواذ المصالح المتمرسة، قائم دوما، ويتطلب الأمر تعويضه بهيكل مؤسسى يقظ وقوى وله سلطانه.

وينظر الفصل العاشر خصيصا فى تنظيم مضمون البث. فمتى وأين يكون هناك ما يبرر للسياسة والتنظيم أن يحاولا التأثير على مضمون البث، إما بصورة مباشرة من خلال تنظيم الطابع العام للمضمون، وإما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التى تتعلق بالوسائل التقنية للبث؟ ويتم تقصى هذا السؤال وبعض من الرد عليه بدرجة من العمق.

وتركز الفصول من الحادى عشر إلى الثالث عشر على التوالى على ثلاثة قطاعات أساسية للبحث: بث الخدمة العامة، والبحث المجتمعى، والبحث التجارى. وفى كل حالة، نبحث الهياكل ذات الصلة، المؤسسية والتنظيمية والمتعلقة بالترخيص، ونظم التدقيق والموازنة المطلوبة لضمان النهوض بأهداف الصالح العام، وهياكل التمويل الممكنة والملائمة.





## **الفصل التاسع**

### **التنظيم ودور الحكومة**



## قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- ينبغي أن يكون تنظيم البث من مسؤولية هيئة تنظيمية مستقلة يتم إنشاؤها على أساس تشريعي لها سلطات وواجبات محددة فى القانون صراحة.
- يجب أن يكون استقلال هيئة تنظيم البث كافيا ومحميا بصورة صريحة من التدخلات، خاصة التدخل ذى الطابع السياسى أو الاقتصادى.
- يتعين أن تنهض هيئة تنظيمية تمارس سلطات فى مجال البث بواجب أساسى هو تعزيز الصالح العام، وأن تولى اعتبارا خاصا للحق فى حرية الرأى والتعبير واستصواب دعم التعددية والتنوع فى الخدمة.
- ينبغي أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة تنظيم البث المستقلة عادلة ومفتوحة وشفافة ومنصوصا عليها فى القانون. ويجب أن تهدف لضمان الخبرة والتجربة ذات الصلة. وتنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع ككل.
- عملية التعيين يتعين ألا يهيمن عليها حزب سياسى بعينه، ومصلحة تجارية محددة وتتبعى مطالبية الأعضاء المعيّنين بالعمل بصفتهم الفردية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.
- فى ممارسة هيئة تنظيم البث المستقلة لسلطاتها، يجب أن تكون مدعوة بحكم القانون للعمل بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة فى شئونها، بما فى ذلك من خلال التشاور العام حول سياساتها وإجراءاتها.

- يجب أن تُصطَحَب كل قرارات هيئة تنظيم البث المستقلة بأسباب مكتوبة.
- يجب أن تخضع هيئة تنظيم البث المستقلة لإشراف القضاء، ويجب أن تخضع للمساءلة رسمياً أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأحزاب مثل البرلمان أو لجنة برلمانية تمثل فيها كل الأحزاب الرئيسية.
- يجب مطالبة هيئة تنظيم البث المستقلة بحكم القانون بأن تنشر تقريراً سنوياً.
- يجب ضمان إيراد جارٍ ويعمل عليه لهيئة التنظيم المستقلة للبث، ينص عليه القانون ويكون كافياً للقيام بأنشطتها بفاعلية وبدون تدخل.

## مقدمة

إذا ما كان تنظيم البث بأيدي الحكومات، أو يخضع لتأثير مصالح اقتصادية قوية، فيمكن أن يصبح في الواقع مثل ممارسة حراسة البوابة والتحكم فيها وعقبة أمام تعزيز تعددية الإعلام وتنوعه. ويمكن للتوزيع الانتقائي لامتيازات البث بقصد مكافأة جماعات بعينها وتفضيلها عن جماعات أخرى، أن يخنق النقاش الديمقراطي وتعددية الرأي. وبالمثل، يمكن للعقوبات التنظيمية أن تحبط ممارسة حرية التعبير وتحد من استقلال وسائل الإعلام. وهكذا، فإن الاتجاه في معظم المناطق بسير نحو نظام يتم بمقتضاه وضع تنظيم البث بين يدي هيئة مستقلة للتنظيم تشكل بطريقة تعكس تنوع المصالح، مع سلطات وواجبات محددة بوضوح وإجراءات تشغيل شفافة وخاضعة للمساءلة.

وتوفر الهيئة المستقلة لتنظيم البث وسيلة للنهوض بقطاع متوازن للبث وتطويره، قطاع يمكن أن تتعايش فيه جنباً إلى جنب تعددية جهات البث التجارى والخاص بالخدمة العامة وغير الساعى للربح والمجتمعى. وقد يكون من مهامه، إلى جانب أشياء أخرى، تشجيع الأشكال المتعددة للملكية، والنهوض بمضمون الخدمة العامة والمحلية، والوفاء باحتياجات مجموعات بعينها، بما فى ذلك الأقليات اللغوية والثقافية، ومراعاة المساواة فى الفرص، وضمان احترام البث لمعايير المجتمع المقبولة بصفة عامة، على سبيل المثال تلك المقررة لحماية الأطفال.

### الإطار ٣٩ - فرنسا: من الاحتكار للتنوع

كانت الدولة فى فرنسا تحتفظ حتى عام ١٩٨٢، بسيطرة احتكارية على البث. وفى عام ١٩٨٦، تم اعتماد قانون حرية الاتصال (رقم ٨٦-١٠٨٧) وينص على إنشاء هيئة جديدة للتنظيم، المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية. وظهر

المجلس إلى الوجود في ١٣ فبراير ١٩٨٩، وكلف بالقيام بدور مزدوج لضمان حرية البث في فرنسا والنهوض بها. وتنص المادة ٣-١ على أن المجلس سلطة مستقلة تضمن ممارسة حرية الاتصال السمعي البصري بالنسبة للإذاعة والتلفزيون بأى وسيلة للاتصال الإلكتروني بموجب الشروط التي يحددها القانون الحالي<sup>(١)</sup>. وإلى جانب جهات البث المملوكة ملكية عامة، وضع المجلس الإطار التنظيمي الراهن لترخيص البث التجارى والمجتمعى.

(١) القانون المعنى بحرية الاتصال رقم ٨٦-١٠٨٧ الصادر فى ١٩٨٦ (معدل). متاح فى:

www.csa.fr.

ويمكن أن يعهد بمسؤولية وظائف هيئة تنظيم البث إلى هيئة مستقلة بذاتها، ويمكن إدراجها ضمن مسؤوليات هيئات مختلفة، ويمكن أن تشكل مجرد جزء من وظائف هيئة لتنظيم الاتصالات لها مسؤوليات أعرض.

وتقليد مختلف وظائف الاتصال - تخطيط الطيف، معايير المضمون، معالجة الشكاوى - لأكثر من هيئة تنظيم واحدة يمكن أن يؤدي لازدواج الجهود والتكلفة وقد يربك عامة الناس أيضا. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المستصوب عند تكييف الممارسات الجيدة لتتفق مع ظروف بلد معين، إجراء نوع من تقسيم مسؤوليات التنظيم بين هيئات مختلفة. وقد يعد ذلك أمرا مفضلا عن إقامة هيئة للتنظيم قوية بصورة مفرطة، غير مستقلة بما يكفى عن الحكومة أو المصالح المعنية الأخرى.

وفى معظم البلدان، كان تنظيم البث تاريخيا متمایزا عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية وعن الطيف اللاسلكى. وفى السنوات الأخيرة، كان الاتجاه هو

أن تحل محل نظم التنظيم المتميزة للبحث، والاتصالات السلكية واللاسلكية والترددات اللاسلكية، هيئة تنظيمية واحدة للاتصالات مثل ICASA فى جنوب أفريقيا، وOfcom فى المملكة المتحدة. بيد أن فكرة هيئة التنظيم الواحدة ليست بجديدة بأية حال. فقد أقيمت لجنة الاتصالات الاتحادية فى الولايات المتحدة وفق هذه الأسس فى عام ١٩٣٤.

وفى حين يتوقع أن تسفر إقامة هيئة تنظيم واحدة مسنولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية والبحث على حد سواء عن تماسك أكبر فى السياسة فى مجال تنظيم الاتصالات، فإن تقليد هيئة تنظيم واحدة، طائفة واسعة من سلطات التنظيم، يزيد كثيرا من أهمية قدرة هيئة التنظيم على التمييز بوضوح بين خصوصيات كل مجال من مجالات مسؤولياتها والوفاء بأعلى معايير الممارسة الجيدة فى كل منها.

### تهديدات للاستقلال

كما سبق توكيده، فإن استقلال هيئة التنظيم يمكن أن يتعرض للتهديد من عدة اتجاهات.

وخطر "استحواذ" مصالح متحيزة على هيئة التنظيم خطر كبير ومستمر<sup>(١)</sup>. ويحدث الاستحواذ عندما يتزايد بصورة مفرطة تأثير المصالح المتمرسية فى الصناعة التى تنظمها هيئة التنظيم على حساب المصلحة العامة التى قصد بها خدمتها، على مناصب وأعمال وكالة التنظيم الحكومية. ويمكن أن ينشأ خطر أكبر للاستحواذ بصورة فطرية من داخل الهياكل القانونية والمؤسسية المعيبة فى تأسيس

---

(١) هناك أدبيات كثيرة جدا قديمها "منظرو الاستحواذ"، وكان كثير منها. وإن لم تكن كلها، صادرا من الولايات المتحدة. بيد أن أدبيات محدودة جدا متوافرة عن خصوصيات الاستحواذ التنظيمى على قطاع البحث فى البلدان النامية.

هيئة للتنظيم أو يمكن أن تبرز تدريجيا عبر فترة ممتدة من الزمن، والبلدان الغنية ذات الخبرة الطويلة في التنظيم المستقل ليست مستثناة من ذلك<sup>(٢)</sup>.

وتتخذ هيئات التنظيم قرارات لها تداعيات اقتصادية بعيدة المدى بالنسبة لكيانات الإعلام الخاصة، إذ تمنح التراخيص وتسحبها، وتفرض شروطا أقل أو أكثر إرهابا وتضبطها، وهو ما يمكن أن يؤثر كثيرا على إمكانات نمو مشروعات الإعلام وإيراداتها وربحياتها<sup>(٣)</sup>، رغم أن القصد منه حماية المصلحة العامة. ويستتبع هذا التأثير، خطر الفساد بين العاملين في التنظيم وعملية اتخاذ القرارات، ويؤكد أيضا أهمية ضمانات مثل الشفافية وآليات كشف المستور\*. كما يمكن أن يسفر الضغط والاستمالة اللذان تقوم بهما مصالح الإعلام على هيئة التنظيم عن قرارات ونتائج تنظيمية تحابي مصالح وسائل الإعلام الخاصة، خاصة حين تكون قدرة هيئة التنظيم محدودة في مجال البحث والتحليل والعلاقات العامة. وعندما يستهدف مثل هذا الضغط والاستمالة من قبل صناعة الإعلام الحكومات، فإنه يمكن أيضا أن يقلص استقلال هيئة التنظيم تجاه الهيئات الخاضعة للتنظيم، سواء في زمن إنشائها أو من خلال تعديل التشريع.

وإضافة لذلك، فإن مصالح الإعلام في وضع جيد للتأثير على الرأي العام، ومن ثم على أعمال المسؤولين المنتخبين انتخابا عاما وأعضاء الحكومة. ويمكن أن

---

(٢) للاطلاع على وجهة نظر عن القضية في الولايات المتحدة انظر: أنتوني ي. فارونا، تغيير القنوات وسد الثغرات: فشل وعلاج تنظيم تليفزيون البث الأمريكي، مجلة مينيسوتا للقانون والعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٦، عدد ١ ٢٠٠٤-٢٠٠٥، متاح في:

SSRN: <http://ssrn.com/abstract=921132>.

(٣) تورطت هيئة التنظيم البولندية في فضيحة فساد في ٢٠٠٣، كانت الملكية المتبادلة فيها هي القضية. برنامج الرصد والمناصرة في الاتحاد الأوروبي بمعهد المجتمع المفتوح، التليفزيون عبر أوروبا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥)، متاح في: <http://www.eumap.org>.



يشكل "الباب الدوار المفتوح" بين المنظم ومن يخضعون لتنظيمه، حيث يتردد العاملون الرئيسيون جينة وذهابا فيما بينهما، ومع ضالة الحماية من تضارب المصالح، مشكلة لجهات التنظيم في كل مكان. ويمكن أن تكون الاتصالات المستمرة والمتبادلة، الرسمية وغير الرسمية بين جهات التنظيم وهيئات البث التجارية، وكذلك القوة الاقتصادية الكبيرة لوسائل الإعلام، من بين أسباب ما جرى وصفه باعتباره نهجا "ناعما" تجاه تنظيم هيئات البث الخاصة في أوروبا الغربية. ويتم هذا النهج بالرخاوة في تنفيذ شروط الترخيص والعزوف عن استخدام السلطات المتاحة، بين أمور أخرى<sup>(٤)</sup>.

وإصدار التشريعات لتجنب هذا الاستحواذ ليس سهلا ولا مباشرا، وجوانب المناخ الذى يمكن من أسباب القوة المعروضة في الباب الثانى وثيقة الصلة هنا، خاصة الفرص القوية للوصول إلى تشريع للمعلومات. ويمكن أن يكون التمويل والتدريب وبناء القدرة على نحو كاف مهمين إلى جانب التشريع القانونى الذى يوضحه القسم التالى.

بيد أن تأثير الحكومة المفرط على جهة التنظيم، كثيرا جدا ما يشكل مشكلة أكبر. والسياسة والتدابير التشريعية المعروضة هنا، بما فى ذلك الضمانات الرسمية للاستقلال والشفافية، وإجراءات التعيين للملائمة، وآليات التنفيذ الكافية، يمكن أن تقطع شوطا طويلا صوب علاج هذا، مثلما يستطيع خلق مناخ فاعل يمكن من أسباب القوة على ما هو وارد فى الباب الثانى. بيد أن هيئات تنظيم كثيرة تستسلم، طوعا أو كرها، لضغوط الحكومة، وكثير منها غير رسمى ومستتر عن أعين عامة الناس. وقد تتعلق تحديات ملموسة بصورة أقل يتعرض لها استقلال هيئات التنظيم

---

(٤) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبى، التليزيون عبر أوروبا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥)، ٥٣، ١٠٣١.

بالمواقف والثقافات. ففي بعض المناخات، يمكن أن يتخذ الإذعان والتطبيق الفعلى للسلطة التى ينشئها التشريع وتخضع للقانون، وإن كانت مستقلة عن نفوذ الحكومة، وقتاً لكى يرسخا بين أعضاء الحكومة وهيئات التنظيم على حد سواء.

وعقب ذلك، يجب أن يقرّ فى الذهن أن الممارسة الجيدة فى مجال ما، مثل وضع تشريع نموذجى للاستقلال، قد تقوضها أوجه الضعف فى مجالات أخرى، مثل عدم كفاية التمويل أو الثقافة الجمود أو الفساد.

### هيئة مستقلة للتنظيم

يجب أن يكون تنظيم البث مسئولية هيئة مستقلة للتنظيم تتم إقامتها على أساس تشريعى لها سلطات وواجبات يحددها القانون صراحة. وتجب حماية استقلال هيئة التنظيم ونظام الحكم الذاتى المؤسسى بها على نحو كاف وصراحة من التدخل، خاصة التدخل الذى له طابع سياسى أو اقتصادى.

واستقلال هيئة التنظيم محورى بالنسبة لفاعليتها. ورغم أن ذلك غير كاف فى حد ذاته، فإنه يجب توفير ضمانات له فى التشريع الذى أنشئت بموجبه. ويجب أن يحدد هذا التشريع بوضوح السلطات والمهام الموكولة لهيئة التنظيم والمخول لها ممارستها بصورة مستقلة عن الحكومة وغيرها من الكيانات أو الأشخاص. ولا يجب عدم السماح بتغيير هذه السلطات والمهام إلا من خلال تعديل يجره البرلمان على التشريع ذى الصلة.

كذلك يتعين أن يضمن التشريع استقلال هيئة التنظيم والشروط التى تعمل بمقتضاها، وأن يطالب بالخضوع الرسمى للمحاسبة أمام عامة الناس، وبتوفير ترتيبات للتمويل تكفل استقلالها فى التشغيل والإدارة عن الحكومة أو السياسيين.

كذلك ينبغي لهيئة لتنظيم أن تحافظ على عدم الانحياز إزاء من تقوم بتنظيمهم، وأن تتجنب بصفة خاصة الخضوع بغير موجب لتأثير كبار أصحاب تراخيص البث وملاك وسائل الإعلام من القطاع الخاص.

وفي بعض البلدان، فإن استقلال جهات تنظيم البث منصوص عليه في الدستور. فعلى سبيل المثال، يذكر دستور جنوب أفريقيا في القسم ١٩٢ أنه: "يجب أن ينشئ التشريع الوطني سلطة مستقلة لتنظيم البث للصالح العام، ولضمان مشروعية وتنوع الآراء التي تمثل على نطاق واسع مجتمع جنوب أفريقيا". ويلزم القسم ١٩٢ البرلمان بجلاء بأن ينشئ سلطة مستقلة لتنظيم البث. وتحقيقاً لهذه الغاية، سن البرلمان مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا في ٢٠٠٠ للقيام بوظيفة هينتين سابقتين للتنظيم، هما هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في جنوب أفريقيا، وهيئة الإذاعة المستقلة. ويعترف التمهيد الوارد في مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا بأن "إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم البث والاتصالات السلكية واللاسلكية أمر ضروري". ويصف المرسوم هذه الهيئة بالتعبيرات الواضحة التالية:

- ٣- الهيئة مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون، وينبغي أن تكون متجردة وأن تقوم بوظائفها بدون خوف أو محاباة أو أحكام مسبقة.
- ٤- يجب أن تعمل الهيئة بدون أي تدخل سياسي أو تجاري.

#### الإطار ٤٠ - بنين: الدعم الدستوري لهيئة مستقلة للتنظيم

كان إنشاء هيئة للتنظيم، هي الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصالات في ٢١ أغسطس ١٩٩٢، (القانون رقم ٩٢-٢١) نتيجة لتوصية المؤتمر السيادة الوطني المنعقد من ١٩ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩٠، والذي فرضته منظمات المجتمعات المدنية على النظام العسكري القائم آنذاك لمراجعة حوكمة البلاد.

وقد أرسى المؤتمر أسس نظام يستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وعيّن المؤتمر رئيس وزراء مؤقتاً مكلفاً بالإعداد لاستفتاء يجرى فى ديسمبر ١٩٩٠، يسعى لحماية وسائل الإعلام من تدخل الحكومة ويجعل منها أداة لكشف أخطائها. وأوصى بأن تترسخ جذور هيئة التنظيم فى الدستور بغية إعطائها مشروعية مماثلة لمشروعية الفرع التنفيذى. وأكد أن "الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال مؤسسة مستقلة عن جميع القوى والمنظمات السياسية وعن جماعات الضغط والاستمالة من أى نوع.

## السلطات والمهام

ينبغى أن تكون لهيئة مستقلة تمارس سلطات التنظيم فى مجال البث مهمة أساسية هى تعزيز الصالح العام بالنسبة للبث وينبغى أن تتشغل بوجه خاص بحرية الرأى والتعبير واستصواب دعم التعددية والتنوع فى الخدمات.

ويتعين أن يصف التشريع الذى تقام هيئة التنظيم بموجبه، المهام الأساسية فى عبارات واضحة إلى جانب المهام المحددة المطلوب منها القيام بها. ويجب أن يصاغ بطريقة تمكن جهة التنظيم من العمل بطريقة عادلة وعلنية وشفافة وتتسق مع مهمتها الأساسية.

ورغم أن قدرة البث على الإسهام فى التنمية تزداد داخل الإطار التنظيمى الذى يعطى الأسبقية لهدف دعم الصالح العام، فإنه يتعين أيضاً تحديد مهام إضافية أخرى أكثر تميزاً لهيئة التنظيم. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال:

- توفير طائفة واسعة من الخدمات عالية النوعية فى مجال البث والتى تستهوى تشكيلة من الأنواع والمصالح فى كل أنحاء البلاد.

- الحفاظ على تعددية مقدمى مختلف خدمات البث.
- حماية عامة الناس من مواد البرامج الجارحة والضارة.
- الحماية من المعاملة غير العادلة ومن التطفل بغير مسوغ.
- كذلك ينبغي تحديد السلطات فى مجال البث التى يعهد بها إلى هيئة مستقلة للتنظيم بوضوح ويجب أن تشمل بين أمور أخرى، سلطة:
  - منح تراخيص البث وتعليقها أو سحبها.
  - توزيع تلك الترددات المخصصة للاستخدام فى البث.
  - تحديد المعايير والقواعد داخل مجالات للمسئولية محددة بوضوح.
  - الاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بمضمون البث والبت فيها.
- ولجنة البث فى أيرلندا - وهى لجنة الإذاعة والتلفزيون السابقة فى أيرلندا لكن أعيدت تسميتها بموجب مرسوم البث الصادر فى ٢٠٠١ - مسنولة عن الترخيص والتنظيم والإشراف على كل هيئات البث الخاصة والمستقلة، بما فى ذلك هيئات البث المجتمعى. وإضافة إلى الترخيص، فإنها تضع المدونات والقواعد فيما يخص معايير البرمجة والإعلان، وترصد الخدمات لضمان الامتثال للقواعد، وتوفر دعما لمبادرات التدريب والتطوير، وتضطلع بالبحوث أو تصدر تكاليفات بها للمساعدة فى وضع سياسة البث.

#### الإطار ٤١ - مالى: هيئتان مزدوجتان للتنظيم

هناك هيئتان للتنظيم، المجلس الأعلى للاتصال الذى أقيم فى ديسمبر ١٩٩٢، واللجنة الوطنية للوصول المتساوى لوسائل الإعلام الحكومية التى أقيمت فى يناير ١٩٩٣، مسنولتان عن تنفيذ المادة ٧ من دستور ١٩٩٢، التى تنص على =

= أن حرية التعبير مكفولة بموجب القانون. واللجنة الوطنية للوصول المتساوي لوسائل الإعلام الحكومية تقتصر فقط على توفير فرص الوصول لجميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام الحكومية، وقد تطورت نشاطاتها أساساً خلال الحملات الانتخابية. ويقع عبء كل الإشراف التنظيمي الآخر على وسائل البث والمطبوعات على كاهل المجلس الأعلى للاتصال. وسلطات المجلس ومهامه محددة في مرسوم إنشائه الصادر في ١٩٩٢ (رقم ٩٢-٣٨). ويتخذ المجلس قرارات بشأن تخصيص وسحب الترددات لمحطات البث للإذاعة والتلفزيون ويضمن امتثال المحطات للالتزامات الخدمة التي تقطعها على نفسها. وله سلطة وقف أو سحب تراخيص البث في حالة عدم الامتثال للقواعد. ويضطلع المجلس بالبحوث في قطاع الإعلام والاتصال، وله أيضاً سلطة منع السيطرة أو الهيمنة بغير موجب على سوق الاتصالات المطبوعة والمبثوثة.

وفي جمهورية كوريا، تم توحيد كل وظائف التنظيم المتعلقة بوسائل البث داخل لجنة الإذاعة الكورية، التي أنشئت كهيئة مستقلة بموجب أحكام قانون البث الصادر ٢٠٠٠. وتولت اللجنة الوظائف الإدارية، التي كانت مقصورة على الحكومة من قبل، لإصدار التراخيص والتصاريح لهيئات البث بالكابل والساتل ومن يتولون تشغيل كابل الترحيل. وهي مسؤولة أيضاً، ضمن أمور أخرى، عن تنظيم مضمون البث، وتعيين أعضاء مجالس مؤسسات البث العامة الرئيسية، ووضع السياسات وإدارتها في صندوق تنمية البث.

### تعيين الأعضاء

يجب أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة التنظيم التي تتولى مسؤولية البث عادلة وعلنية وشفافة ومحددة في القانون. ويجب أن تكون مصممة لكفالة توافر

الخبرة والتجربة لدى الأعضاء وضمان تنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع بأسره. ويجب ألا يسيطر أى حزب سياسى بعينه أو أى مصالح تجارية بذاتها على عملية التعيين، وينبغى مطالبة الأعضاء المعيّنين بأن يعملوا بصفتهم الفردية وأن يمارسوا وظائفهم للمصالح العام فى كل الأوقات.

وينبغى تعيين أعضاء هيئات التنظيم لمدة محددة وينبغى حمايتهم من الإقالة خلال هذه المدة ما لم يكفوا عن الوفاء بالشروط الواضحة للأهلية للمنصب أو يفشلوا فى القيام بمسئولياتهم التى يحددها القانون. وينبغى أن تكون هناك قواعد واضحة للأهلية لعضوية هيئات التنظيم لتفادى عدم التناغم مع مسؤوليات المنصب. وينبغى عدم تعيين أى شخص:

- يكون مستخدما فى هيئة مدنية أو فرع آخر من الحكومة.
- يكون شاغلا لمنصب أو مستخدما فى حزب سياسى.
- يكون عضوا منتخبا أو معينا فى الحكومة.
- يكون عضوا منتخبا أو معينا فى الهيئة التشريعية.
- يكون رب عمل، أو له مصالح مالية، فى مجال البث أو الاتصالات.
- يكون قد أدين، بعد الإجراءات الواجبة وفق المبادئ القانونية المقبولة دوليا، فى جريمة عنف أو جريمة مخلة بالشرف، إلا إذا كانت قد مرت خمس سنوات منذ صدور الحكم.

وفى قيامهم بمهامهم ومسئولياتهم، ينبغى مطالبة أعضاء هيئة التنظيم بأن يعملوا وفق مبادئ المنصب العام وألا يقبلوا أى تعليمات، اشتراطات، شروط، هدايا أو مدفوعات من أى طرف من الأطراف غير المنصوص عليها فى القانون من أجل القيام بمسئولياتهم بطريقة فاعلة.

ويتباين بصورة حجم وتكوين المجلس بصورة كبيرة من بلد لآخر. ففي هولندا، تضم هيئة وسائل الإعلام المستقلة (مفوضية وسائل الإعلام) ثلاثة مفوضين فقط رغم أن استقلالهم يكفله مرسوم وسائل الإعلام الصادر في ١٩٨٧. ويتم تعيين المفوضين بمرسوم ملكي بناء على توصية من وزير التربية والثقافة والعلوم. وعلى النقيض من ذلك في فرنسا، يضم مجلس إدارة المجلس الأعلى للوسائل السمعية لبصرية تسعة أعضاء يعين الرئيس ثلاثة أعضاء، وتعين الجمعية الوطنية ثلاثة والباقي يعينهم رئيس مجلس الشيوخ. ويصادق عليهم مرسوم رئاسي، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس. ويتم التجديد لثلث أعضاء المجلس كل سنتين. ومدة ولاية المنصب بالنسبة لكل الأعضاء هي ست سنوات، لا يمكن إبطالها أو تجديدها.

وفي بنين، يعين مرسوم يصدره مجلس الوزراء، رئيس الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، بعد التشاور مع رئيس البرلمان. ويضم أعضاء الهيئة الآخرون ثلاثة يعينهم رئيس الدولة وثلاثة يعينهم مجلس البرلمان. ويتعين أن تضم مجموعة المعينين واحدا من العاملين بالاتصال ومحاميا وشخصية من المجتمع المدني. وبالإضافة لذلك، تضم الهيئة اثنين من الصحفيين المهنيين وفنّيا في الاتصالات السلكية واللاسلكية تعينه جمعية عامة من النظراء. وولاية الأعضاء التسعة في مجلس الهيئة هي خمس سنوات ولا يمكن إلغاؤها أو تجديدها.

#### الإطار ٤٢ - كندا: إجراءات تعيين الأعضاء

لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات الكندية مسؤولة عن الإشراف على تراخيص البث في كندا. ولا تضم أكثر من ثلاثة عشر عضوا يعملون لدوام كامل وأكثر من ستة أيضا يعملون دواما جزئيا، يعينهم رئيس الوزراء. وفي التطبيق، فإن هذه عملية عامة واسعة تتضمن إجراء مشاورات واسعة، وإن لم ينص القانون على ذلك. ويُعين الأعضاء لمدة خمس سنوات ويمكن إعادة =



= تعيينهم. وهناك قواعد صارمة تحول دون تضارب المصالح تسرى على الأعضاء، وتستبعد أى شخص تكون له مصلحة فى الاتصالات السلوكية واللاسلكية أو البث من العضوية. ولا يضع القانون محظورات تنمى الأفراد الناشطين سياسيا من أن يصبحوا أعضاء، لكن هذا مراعى فى التطبيق.

## الشفافية والتشاور

تتعين مطالبة هيئات تنظيم البث بحكم القانون بأن تعمل فى ممارستها لسلطاتها على البث بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة فى شئونها، بما فى ذلك إجراء مشاورات حول سياساتها وإجراءاتها. وينبغى أن تصطب كل قرارات هيئات التنظيم بأسباب مكتوبة.

ويجب أن تعمل هيئة التنظيم بمقتضى مبادئ الحوكمة الجيدة وأعلى معايير الإدارة العامة ووفق مبادئ العدالة الطبيعية. وينبغى للهيئة التنظيمية أن تدير شئونها على أساس التزام صريح بتوفير فرص الحصول على المعلومات. ويجب ألا تحجب المعلومات عن عامة الناس ما لم يتم تبرير ذلك بالرجوع لسبب واضح وصريح وغالب للقيام بهذا. ويمكن أن تشمل الاستثناءات من المبدأ العام للإفصاح، معلومات لها طابع حساس تجاريا يقدمها سرا طالب الترخيص.

ويمكن تحقيق الشفافية بوسائل مختلفة، منها: نشر تفاصيل مصالح وانتماءات أعضاء هيئة التنظيم، ونشر محاضر الاجتماعات، واتباع عمليات علنية للتخصيص (بما فى ذلك قرارات الترخيص ومبررات هذه القرارات)، والمشاركة فى المشاورات العامة عن الخطة السنوية لهيئة التنظيم وأولوياتها،

وإجراء مشاورات عامة عن سياسات الترخيص والتنظيم ومدوناتهما وإجراءاتهما. ويتعين أن يتضمن اتخاذ القرارات بشأن جميع شؤون السياسة الأساسية، في الحد الأدنى، عملية للتشاور العام ثلاثية المراحل تضم ما يلي:

- الإعلان عن القرارات التي يتعين اتخاذها.
- جمع المدخلات العامة عن القرار المحتمل.
- إصدار القرار النهائي علنا.

فعلى سبيل المثال، تصدر اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، إخطارا بكل القرارات الجديدة التي ستتخذ. وتعب ذلك فترة تشاور يمكن خلالها للأطراف المعنية أن تقدم تعليقات ويمكن أن تعقد فيها أيضا جلسات استماع عامة وورش عمل للتشاور. وبعد التشاور يتم اتخاذ القرار وإعلانه على الملأ.

وفي البلدان التي يطبق فيها تشريع ييسر الحصول على المعلومات، ينبغي أن تخضع هيئة التنظيم المستقلة لنفس القواعد التي تطبق على إدارات الحكومة والهيئات العامة. ومن الممارسة الجيدة أيضا النص صراحة على أحكام خاصة بالشفافية والتشاور في التشريع الخاص بإقامة هيئة مستقلة للتنظيم.

فالهيئة المستقلة للاتصالات في جنوب أفريقيا مثلا محددة باعتبارها "هيئة عامة" في نطاق أحكام مرسوم النهوض بفرص الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠٠. وتشر هذه الهيئة دليلا ينص على امتثالها لتشريع الحصول على المعلومات مثلما ينطبق هذا على الهيئات العامة<sup>(٦)</sup>. وفيما يتعلق بتنظيم البث،

---

(٦) النهوض بفرص الحصول على المعلومات: دليل بموجب القسم ١٤ فيما يتعلق بهيئة الاتصال المستقلة في جنوب أفريقيا.

فإن الهيئة ملزمة بموجب مرسوم البث الصادر فى ١٩٩٣ بأن تتخبط فى مشاورات عامة فيما يتعلق بتحقيق عام تجريبه، وفيما يتعلق بتخطيط التردد، وفيما يتعلق بطلبات الترخيص، وتجديد التراخيص، وإدخال تعديلات فى التراخيص.

### الخضوع للمساءلة العامة

يجب أن تخضع أى هيئة عامة تمارس سلطات تنظيمية فى مجال البث للإشراف القضائى، وأن تخضع للمحاسبة رسميا أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأطراف، مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تمثل فيها جميع الأحزاب الكبيرة. وتتعين مطابقة هيئة التنظيم بحكم القانون بأن تنشر تقريراً سنوياً.

ويتعين أن تخضع القرارات التى تتخذها هيئة للتنظيم مسؤولة عن البث لإشراف قضائى، ويتعين أن يكون لأى فرد أو منظمة يتأثران بمثل هذا القرار الحق فى الطعن على هذا القرار أمام المحكمة المختصة.

ويتعين أن يركز الخضوع للمساءلة الرسمية على مراجعة الأنشطة والأداء فى الماضى فيما يخص هيئة التنظيم، وينبغى ألا يكون الهدف هو السعى للتأثير على القرارات فرادى. ويتعين أن يتضمن التقرير السنوى لهيئة التنظيم بياناً تفصيلياً عن أنشطتها فى مجالى الترخيص والتنظيم، إلى جانب حسابات مالية تمت مراجعتها. ويجب نشره بطريقة تكفل جعله فى متناول عامة الناس بسهولة ويسر.

#### الإطار ٤ - جنوب أفريقيا: التقرير السنوى لهيئة التنظيم

يطالب مرسوم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال الصادر فى ٢٠٠٠، بموجب القسم ١٦، بأن تعد الهيئة تقريراً سنوياً خلال ثلاثة أشهر من السنة المالية،

يتضمن "معلومات تتعلق بمنح التراخيص، تجديدها، تعديلها، نقلها، تعليقها أو إلغائها وأي معلومات أخرى قد يطلبها الوزير كتابة"<sup>(١)</sup>. والوزير مطالب بأن يعرض التقرير في البرلمان خلال فترة زمنية محددة. والهيئة مطالبة أيضا بإصدار قوائم مالية سنوية وتقرير من المراجع العام بشأن هذه القوائم. وتخضع كل قرارات الهيئة للمراجعة القضائية.

(١) مرسوم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال رقم ١٣ الصادر في ٢٠٠٠، متاح في:

www.icasa.org.za.

## ترتيبات التمويل

يجب أن يُكفل لهيئة التنظيم المسئولة عن البث إيراد جابر يعول عليه منصوب عليه في القانون يكفى للقيام بأنشطتها بصورة فاعلة وبدون تدخل.

وينبغي أن يكون الإطار القانوني لتمويل هيئات التنظيم شفافا ويتضمن حماية من التدخل التعسفي. ويجب ألا يستخدم تقديم التمويل لهيئة للتنظيم أو سحبه كوسيلة للتأثير على صنع القرارات فيها مطلقا. وهناك تشكيلة من الآليات يمكن استخدامها لتمويل هيئات التنظيمات، بما في ذلك التمويل المباشر من قبل الحكومة من الضرائب أو التمويل من رسوم تفرض على التراخيص.

ففي بنين مثلا، توفر الجمعية الوطنية ميزانية الهيئة العليا للوسائل السمعية والبصرية والاتصال بناء على طلب رئيس الهيئة وتديرها من خلال وزارة المالية. ورغم أن التمويل المباشر نموذج شائع، فإنه يمكن استخدامه لتقويض استقلال هيئة التنظيم. ومن ثم، فمن المستصوب توافر آلية مستقلة للتمويل بشرط أن تستطيع هذه الآلية ضمان الموارد الكافية لأداء هيئة التنظيم لوظيفتها.

فعلى سبيل المثال، فإن إيرادات هيئة تنظيم الاتصالات في المملكة المتحدة، OFcom، مأخوذة من المدفوعات التي يتم تلقيها فيما يتعلق برسوم الترخيص من حائزي الترخيص ومن الغرامات التي توقع عليهم. وينص مرسوم مكتب الاتصالات الصادر في ٢٠٠٢، في الجدول ١، الفقرة ٨ (١)<sup>(٧)</sup>، على أنه "من مهام هيئة تنظيم الاتصالات؛ إدارة شئونها على نحو يكفل أن تصبح إيراداتها في أقرب تاريخ ممكن كافية على الأقل لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها ولتنفيذ وظائفها، وأن تستمر كذلك على الدوام بعد ذلك".

#### الإطار ٥٤ - ليتوانيا: تمويل هيئة التنظيم

يتم تمويل لجنة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا، التي تم إنشاؤها بموجب قانون وسائل الإعلام الجماهيرية لسنة ١٩٩٦، من أموال جهات البث الإدارية. إذ يتعين على جميع جهات البث التي تحقق إيرادات من نشاطات البث التجارية - باستثناء جهة البث العامة LRT - أن تدفع عمولة على أساس شهري: ٠,٨ في المائة من إيراداتها المتحصلة من الإعلان ورسوم الاكتتاب، وغير ذلك من الأنشطة التجارية المتعلقة بالبث أو إعادة البث. وإذا تقاعست جهات البث عن الدفع ثلاثة أشهر بعد الموعد النهائي الذي تحدده اللجنة كتابة، يتعين استرداد هذه المبالغ في المحاكم. واللجنة مسؤولة عن وضع ميزانياتها في إطار المبالغ المتاحة على هذا النحو<sup>(١)</sup>.

(١) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبي: التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/بودابست ٢٠٠٥، ٢٠٣١).

(٧) مرسوم مكتب الاتصالات لسنة ٢٠٠٢ متاح في:

<http://www.hmsso.gov.uk/acts/acts2002/20020011.htm>.



## الفصل العاشر

### تنظيم مضمون البث





## قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- يمكن أن تفرض على هيئات البث التجارية والمجتمعية، التزامات عامة بشأن المضمون الإيجابي، تطالبها ببث مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، بفرض النهوض بتنوع البث وتنوع المواد المتاحة لعامة الناس، رغم أن التزامات أكثر مشقة يمكن أن توضع على كاهل هيئات البث كخدمة عامة.
- يجب ألا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الإيجابي أن يخنق الإبداع أو يهدد القدرة على البقاء.
- يجوز تطبيق قواعد خاصة للمضمون إبان الانتخابات.
- ينبغي ألا تفرض قوانين البث قيودا على المضمون لها طابع مدني أو جنائي بالنسبة لهيئات البث، فيما يزيد على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير.
- ينبغي وضع قواعد مدونات السلوك بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، وينبغي أن تطبق إما على أساس التنظيم الذاتي وإما بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.
- يجب أن تتوافر طائفة من العقوبات لانتهاك القواعد الخاصة بمضمون البث على أن تتناسب أي عقوبات مع الضرر الحادث.
- ينبغي أن يكفل تنظيم طيف التردد بالنسبة لهيئات البث توزيعا عادلا ومنصفا بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

- قواعد "التضمين الضروري" هي آلية مفيدة للتنظيم تكفل الوصول لشبكات الكابل والساتل لاستخدامها للصالح العام، بما في ذلك هيئات الإذاعة للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويجب أن تكفل قوانين البث أن تتوافر لهيئات تنظيم البث السلطات اللازمة لإصدار قواعد "التضمين الضروري" وعليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون مثل هذه القواعد في الصالح العام.

- قنوات الوصول العامة هي قنوات على الكابل أو شبكات بالساتل وخصصت للاستخدام غير التجاري العام مثل البرامج التعليمية والمجتمعية والخاصة بالخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البث قدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات الوصول العام كشرط للترخيص لجهة تشغيل الكابل والساتل.

## مقدمة

تشكل خصائص المناخ القانوني والمؤسسي العام الذى يمكن من أسباب القوة الواردة فى الباب الأول، الشروط المسبقة الجوهرية للبحث الذى يستطيع أن ينهض بالحوكمة الجيدة والتنمية. وقد سبق بيان الدور التنظيمى المحدد الملائم للبحث، بما فى ذلك أهدافه الشاملة وهياكله. ولكن هناك سؤالاً يواجه أى شكل لتنظيم البحث هو ما إذا كان، وأين، يعتبر محاولة لها ما يبررها للتأثير على مضمون البحث، إما مباشرة من خلال القواعد الخاصة بالطبيعة العريضة للمضمون وأما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التى تتعلق بالوسائل التقنية للبحث، خاصة الطيف اللاسلكى والكابل. ولا مجال للتساؤل بشأن حقيقة أن مثل هذا التبرير يجب أن يتفق بالكامل مع المناخ القانونى العام المتعلق بحرية التعبير. وبالإقرار بهذا، ما هو مبرر اتخاذ تدابير معينة للتأثير على المضمون؟

فى مناخ تنظيمى يكفل استقلال وسائل الإعلام، ويخلو من سيطرة الحكومة، فإن من مسؤولية هيئات البحث فى المحل الأول أن تقرر بنفسها، وعلى أساس يومى، ما هو المضمون الذى يتعين عليها، أو لا يتعين عليها بثه. يجب ألا تكون هناك رقابة مسبقة.

هل هناك ظروف تبرر اتخاذ تدابير للتأثير بشكل مباشر على المضمون؟ وعلى نحو أكثر تحديداً، هل تستطيع الدولة أن تتدخل فى البحث تلك الخصائص التى يمكن أن تعزز الحوكمة والمشاركة، للنهوض بها، على سبيل المثال بزيادة احتمالات التنوع الواسع عبر البحث؟ هل تنظيم البحث التجارى أسلوب مجد لزيادة المشاركة العامة؟

ويطرح تنظيم وسائل نقل البحث، والتردد اللاسلكى والكابل، مجموعة أخرى من الأسئلة. إذا ما كان يتعين الإبقاء على القيود على وسائل البحث فى حدها

الأدنى، وتوفير الحد الأقصى من الفرص لمن يرغبون في البث، ما هي الظروف التي تبرر التدخلات التنظيمية في شروط الوصول لذلك؟ هل يمكن وينبغي استخدام تنظيم هذه الموارد النادرة للتأثير بصورة واسعة على المضمون في هذا الاتجاه؟

هناك مخاطر واضحة للإفراط في تنظيم المضمون. فإضافة للخطر الجلى لرقابة الدولة التي تتخذ اسما آخر، ينبغي ألا تكون قواعد المضمون مرهقة لدرجة تقييد الإبداع أو تفرض تكاليف باهظة على هيئة البث. ولا ينبغي أن تكون أكثر صرامة وتشددا من تلك المطبقة على وسائل الإعلام الأخرى رغم أنها تستطيع مراعاة الطبيعة الخاصة للبث والتكيف معها. وقد وضعت بلدان كثيرة نظما للتأثير المباشر وغير المباشر على مضمون البث، بهدف تعزيز نوعية المضمون وتنوعه مع الاحترام الكامل لحرية التعبير.

إن بعض جوانب معايير البث هي بطبيعتها جوانب تتوقف على السياق. ذلك أن مستوى الفحش والجنس والعنف الذي يعتبر مقبولا على التلفزيون لا يتوقف على ظروف معينة لكل بث فحسب، بل يخضع أيضا للقيم الاجتماعية المتغيرة على مر الزمن ومختلف التفسيرات والسياقات الثقافية. وهدف نظم معايير البث هو توضيح وبيان المعايير الاجتماعية الملائمة والسلوك المقبول، بغية إرساء معايير لبرامج البث. ورغم أن العقوبات يمكن أن تكون جزءا ضروريا من مثل هذا النظام، فإنه ينبغي عدم تطبيق عقوبات أكثر جدية إلا بصورة نادرة نسبيا، على سبيل المثال لعلاج مشكلة جهة بث ترتكب المخالفات بصورة مستمرة. وتتسم نماذج الممارسة الجيدة في هذه النظم بوجود مدونة السلوك، يتم وضعها بالتشاور الوثيق مع هيئات البث وأصحاب المصالحة المعنيين الآخرين، وبوجود هيئة مستقلة لها سلطات للإشراف والرصد وتوقيع العقوبات وإتاحة الفرص لتقديم الشكاوى العامة، ونظام مخرج للعقوبات على انتهاك القواعد.

وتهدف قواعد المضمون الإيجابية، على سبيل المثال حيث يصطحب الترخيص بالبث بالتزامات بعرض أنواع عامة معينة من المضمون، إلى التفاوض بالتتبع عن

طريق توسيع نطاق المواد المتاحة وتحسين نوعيتها. ويخضع البث كخدمة عامة بصفة خاصة لهذه القواعد، ولكن يمكن جعلها تطبق على جميع أشكال البث.

ولكن في حالة تخصيص الطيف اللاسلكى للبث، فإن المبرر الأساسى للتنظيم فى المحل الأول هو عادة أن ذلك الطيف اللاسلكى، مورد نادر يتطلب إدارة شاملة، لحد أنه يتضمن جزءا من المناخ التقنى الذى يمكن من أسباب القوة. ولكن على المستوى غير التقنى، يمكن أن تحرك القواعد الخاصة بتخصيص الطيف لأنواع معينة من جهات البث، الرغبة فى تعزيز تنوع المضمون، وبصفة خاصة تحسين التوازن بين الأشكال المختلفة للملكية والمشاركة. ويمكن تقديم مبرر مماثل لتدابير معينة تنظم نظام البث بالكابل.

### قواعد المضمون الإيجابى

لا يمكن فرض الالتزامات الخاصة بالمضمون العام الإيجابى، التى تطالب بإذاعة مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، على هيئات البث التجارية والمجتمعية، إلا حيث يكون الهدف والنتيجة المتعلقان بالقواعد هو النهوض بتنوع البث عن طريق تعزيز نطاق المواد المتاحة لعامة الناس. ويمكن فرض قواعد أكثر مشقة على هيئات البث للخدمة العامة، نظرا لالتزامها الأول بالنهوض بالصالح العام من خلال تنويع الأصوات والمنظورات فى البث. ويجب ألا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الاجتماعى، خلق الإبداع أو تهديد القدرة على البقاء. ويمكن تطبيق قواعد خاصة للمضمون خلال الانتخابات.

ويمكن أن يكون تنظيم المضمون الإيجابى مفيدا بصفة خاصة فى تشجيع إنتاج البرامج ذات القيمة التربوية، بما يكفل تغطية خبرية وتغطية للشئون الجارية

عالية النوعية، والنهوض بالثقافة المحلية والوطنية، بما فى ذلك ثقافات الأقليات، وتوفير برامج الأطفال وتشجيع الاستثمار فى إنتاج المضمون المحلى، وتغطية أمور أخرى تهم التنمية مثل الصحة والرفاهية والتنمية الاقتصادية.

وينبغى ألا يحدد تنظيم المضمون الإيجابى تفصيلا ما ينبغى أن يكون عليه البث. فذلك النهج يعرض استقلال هيئات البث للخطر ويجعل هيئة التنظيم فى وضع من يتخذ القرارات التحريرية. وبدلا من ذلك، يتعين أن توضع قواعد المضمون الإيجابى فى شكل التزامات عامة تتعلق بنوع البرامج التى يتعين إذاعتها.

ويمكن أن تخضع أنواع مختلفة من هيئات البث للالتزامات مختلفة بالمضمون. ويجب أن تتناسب مع نطاق تغطية هيئة البث، مع ندرة موارد الإرسال المتاحة، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات دون المخاطرة بقدرتها على البقاء. فعلى سبيل المثال، يمكن توقع أن لا تستثمر هيئة محلية للبث فى إنتاج برامج مكلفة، مثل الدراما، ولكن يمكن مطالبتها بإذاعة نسبة معينة من المضمون المنتج محليا أو الأنباء المحلية.

وبالنسبة لهيئات البث التجارية أو المجتمعية، يمكن فى الأحوال العادية تحديد التزامات المضمون فى شروط الترخيص واشترائاته. ويمكن توقع أن تتحمل هيئات البث للخدمة العامة، التزاما أكبر فيما يتعلق بالمضمون الذى يحقق الصالح العام من هيئات البث التجارية والمجتمعية، وتحدد اشتراطات المضمون الخاصة بها بصفة عامة فى القانون الذى ينشئها.

ويقع على كاهل جهات البث للخدمة العامة التزام بالنهوض بتنوع البث، ومن المشروع عند الاقتضاء، النص على ذلك فى ولايتها. ويمكن أن ينطوى ذلك على مطالبتها بصفة عامة بإذاعة برامج يرى أن لها أهمية وطنية، مثل برامج

الأطفال والبرامج التربوية، والبرامج التي تحقق مصلحة مختلف قطاعات المجتمع، وبرامج الأخبار الشاملة، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، وكما هي الحال مع هيئات البث الخاصة، فإن الالتزامات المحددة بإذاعة رسائل من المسؤولين عرضة لسوء استغلالها ويتعين تجنبها.

وقد تطبق اعتبارات خاصة خلال الانتخابات، حيث تكون هناك أهمية قصوى لتعرض هيئة الناخبين لأراء المرشحين المتنافسين والأحزاب المتصارعة، وذلك لكي يصبحوا قادرين على التصويت العليم الذي يختارونه. ومن الشائع مطالبة هيئات البث، خاصة جهات البث العامة وإن كان جهات البث الخاصة أيضا في العادة، بإذاعة مواد عن الانتخابات، عادة في شكل حصول الأحزاب والمرشحين على مساحات لهم بصورة مباشرة.

وفي إيطاليا رفعت قضية حكم فيها في ٢٠٠٢، طعن على اشتراط أن تقدم جهات البث فرصا متساوية لكل الأحزاب السياسية، وحاجت بأن ذلك انتهاك لحرية هيئات البث في التعبير ويشكل تمييزا ضدها بالنسبة للصحف التي ليس عليها هذا الالتزام. ورفضت المحكمة الدستورية هذه الحجج، وأبرزت الأهمية الجوهرية للبث في تشكيل الآراء السياسية لعامة الناس. كما أبرزت المحكمة الوضع الخاص في إيطاليا، الذي يتسم بتركز ملكية البث الخاص في أيدي أفراد نشطين سياسيا، وذلك إلى جانب البث العام. كما أبرزت الطابع المحدود للقيود، التي لا تطبق إلا خلال الانتخابات وعلى أنواع معينة من البث<sup>(١)</sup>.

ويدرج بعض البلدان حكما محددا للنهوض بإنتاج البرامج الأهلية أو لضمان البث باللغة الوطنية. ففي إندونيسيا مثلا، يتضمن قانون البث قواعد تفصيلية بشأن اللغة. وبصفة عامة، يتعين أن يجرى البث باللغة الإندونيسية الفصحى، وإن كانت

---

(١) حكم المحكمة الدستورية الإيطالية رقم ١٥٥ (٢٤ أبريل-٧ مايو ٢٠٠٢).

هناك استثناءات للغات المحلية والأجنبية الأخرى. ويتعين أن تتضمن البرامج بلغات أجنبية حاشية تظهر أسفل صور الفيلم باللغة الإندونيسية أو يعاد تسجيل الصوت فيها بهذه اللغة، رغم أن الأمر الأخير يقتصر على ٣٠ في المائة من البرامج الأجنبية كافة.

وفي قضية باتاما أرست محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان سابقة مهمة عندما قضت بأن حكم المحكمة المتعلق بالحقوق السياسية لمجتمعات الأهالي المحليين على ساحل الأطلنطي في نيكاراغوا يجب إذاعته خلال الإذاعة المجتمعية وباللغات الأصلية المحلية للمسكيو والسومو والراما<sup>(٢)</sup>.

وينبغي ألا تجيء القواعد المعنية بالمضمون الوطني واللغوي مقيدة لحقوق الأقليات. فينص القانون في لاتفيا مثلاً على أن ما لا يزيد على ٢٥ في المائة من وقت البث لدى أى هيئة معينة للبث يمكن أن يتم بلغة أجنبية، وبذلك يحرم الأقلية الروسية الكبيرة من وجود هيئة للبث خاصة بها. وفي حكم صدر في ٢٠٠٣ أسقطت المحكمة الدستورية القانون باعتباره قيداً غير معقول على حرية التعبير. وأبرزت المحكمة وهي تفعل ذلك، أن القانون لم يؤد في الواقع إلى زيادة اللغة اللاتفية، بل على النقيض من ذلك، كان كثيرون من المتحدثين بالروسية يستمعون إلى ويشاهدون القنوات الروسية المتوافرة على نطاق واسع، مما يعنى أنهم فقدوا التعرض للغة اللاتفية<sup>(٣)</sup>.

ويجب ألا يكون من نتائج الالتزام بالمضمون الإيجابي تقويض تطور البث أو تهديد قدرة الهيئة على البقاء، بأن تكون غير واقعية أو مرهقة بصورة مفرطة.

---

(٢) باتاما ضد نيكاراغوا، محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (٢٣ يونيو ٢٠٠٣)، متاح في:

[http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/series\\_esp.pdf](http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/series_esp.pdf).

(٣) القيود على البث بلغات أجنبية، حكمان للمحكمة الدستورية في لاتفيا، رقم ٢٠٠٣-٢-١٠٦ (٢٠٠٣).

ورقم ٢٠٠٣-٢-١٠٦ (٢٠٠٣).



ويجب أن تكون ذات طبيعة عامة على نحو كاف لبقائها محايدة سياسيا، ويجب أن تحدد بدون لبس نوع المواد التي تغطيها.

#### الإطار ٤٦ -- المملكة المتحدة: أهداف هيئات الخدمة العامة بين هيئات البث المختلفة

في المملكة المتحدة، تتسم قواعد هيئات البث للخدمة العامة، (هيئة الإذاعة البريطانية، القناة ٤، وقناة اللغة الويلزية) بأنها أشد تفصيلا وأكثر إرهاقا منها بالنسبة للبث التجاري، لكن هيئة البث الأرضي التجارية الوطنية الرئيسية (ITV) مطالبة بحكم القانون واتفاقية الترخيص بأن تحقق عددا من أهداف الخدمة العامة، بما في ذلك إذاعة الأخبار والمعلومات، وبرامج الأطفال والبرامج التعليمية والشؤون الدولية. وتطبق شروط أقل على القناة الخامسة. وهيئات البث التجارية المحلية ملزمة بإذاعة نسبة متفق عليها من البرامج المحلية، في حين أن هيئات البث المجتمعية ملزمة بأن تعرض "المكاسب الاجتماعية" من خلال مخرجات برامجها والأنشطة الأخرى. ولهيئة تنظيم البث، OFCOM، سلطة وضع القواعد المتعلقة بالبث السياسي للأحزاب (دخول الانتخابات وإن كان أقل تواترا على أساس جار) بالنسبة لكل هيئات البث. وكل هيئات البث مطالبة بالحفاظ على "التجرد الواجب" حول أمور السياسة العامة أو الخلاف السياسي أو الصناعي.

#### قيود المضمون ومدونات السلوك

يتعين ألا تفرض قيود البث قيودا على المضمون لها طابع مدني أو جنائي على هيئات البث، علاوة على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير أو أن تضاعفها. ويتعين وضع مدونات السلوك الخاصة بمضمون البث بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، ويتعين تطبيقها إما على أساس التنظيم الذاتي أو بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.

وللوفاء بالجانب "الذى يذم عليه القانون" من الاختبار ثلاثى الأجزاء للقيود على حرية التعبير، ينبغى أن تستند أى قيود للمضمون على مدونة سلوك واضحة وتفصيلية وموضوعة سلفا. ويتعين وضع مثل هذه المدونات بالتعاون الوثيق مع هيئات البث بغية أن تستند بصورة راسخة إلى الواقع، ويجب أن تتطوّل أيضا على مدخلات من عامة الناس، بما فى ذلك روابط المشاهدين والمستمعين. ويمكن لمدونات السلوك أن تكون فاعلة فى وضع معايير مهنية واضحة وفى الحيلولة دون أشكال التنظيم الأكثر تطفلا. ويمكن وضع مدونات مختلفة للإذاعة والتلفزيون، نظرا للفروق المهمة بينهما. وعند اعتماد مدونات السلوك، يجب مراعاة طائفة من الاعتبارات، بما فى احتمال وقوع ضرر ومدى خطورته، وأهمية الحفاظ على الرقابة التحريرية المستقلة على مضمون البرامج.

وقد ترتبط مدونات السلوك بالنسبة لمضمون البث بعدد من أهداف المضمون المتباينة، مثل ضمان حماية الأطفال والشباب، وعدم التحيز فى الأنباء والشئون الجارية، وإنتاج برامج دينية مسؤولة، والفحش، وحديث الكراهية، وغيرها من الأمور السيئة، وانتهاك الخصوصية، والصدق فى الإعلان التجارى. وقد تطبق قواعد محددة على مضمون الإعلان التجارى والرعاية التجارية بغية تفادى استغلال المستمعين على نحو غير لائق وعدم تضليلهم، وتفاى الترويج لمنتجات ضارة مثل التبغ، وتجنب التمييز غير العادل بين المعلنين.

ويمكن تطبيق مدونات السلوك من خلال آليات التنظيم الذاتى، مثل هيئة تقييمها جهات البث نفسها، من خلال هيئة مستقلة للتنظيم، أو من خلال توليفة ما من كلتا الآليتين (التنظيم المشترك). وفى بعض البلدان، جرى وضع مدونات المضمون بواسطة روابط هيئات البث أو منظمات الصحفيين واعتمدتها هيئة التنظيم مباشرة.

ففى مالى مثلا، ليس لدى المجلس الأعلى للاتصال مدونة لمضمون البث خاصة به ولكنه يطبق مدونة السلوك الخاصة بمرصد أخلاقيات الصحافة، وهو هيئة للتنظيم الذاتى يشترك فى رعايتها اتحاد الصحفيين بمالى (الاتحاد الوطنى للصحفيين فى مالى) ورابطة هيئات البث بمالى (اتحاد الإذاعات والتلفزيونات الحرة فى مالى).

ومتلما هى الحال بالنسبة لكل تنظيمات الإعلام الأخرى، ينبغى أن تشرف على أى نظام يتعلق بتنظيم محتوى البث، هيئة تتمتع بالحماية من التدخل السياسى والتجارى فى عملها. ويجب ألا تعمل على أساس من الرقابة المسبقة بل أن تتصرف بدلا من ذلك بناء على شكاوى من خلال إجراء شفاف لتقديم الشكاوى يوفر تحكما وفصلا فى الشكاوى سريعا ومستقلا وعادلا.

ففى إندونيسيا، يندرج تنظيم مضمون البث ضمن مسئولية لجنة البث الإندونيسية، وهى هيئة مستقلة أنشئت بموجب مرسوم البث الصادر فى ٢٠٠٢<sup>(٤)</sup>، واللجنة مكلفة بوضع مدونة للبث، تتناول طائفة واسعة من الموضوعات، بما فيها احترام الدين والخصوصية، والذوق واللباقة المناسبين، ووضع حدود للمواد الجنسية والعنفية، وحماية النساء والشباب، وتصنيف البرامج على أساس المجموعات العمرية، والبث بلغات أجنبية، وتوقيت وحياد البرامج الإخبارية، والبث الحى، والإعلان. وتبقى المدونة قيد المراجعة المستمرة لضمان اتفاقها مع التطورات القانونية والأعراف الاجتماعية المتغيرة.

وقد طبقت أستراليا نظاما مثيرا للاهتمام للتنظيم المشترك<sup>(٥)</sup>، به آليات متوازيات، تتضمن إحداها مدونات للممارسة، تشرف عليها ما تسمى هيئات الذروة

---

(٤) للجنة البث الإندونيسية هيئة وطنية وهيئات إقليمية على حد سواء. ونركز هنا على الهيئة الوطنية.

(٥) محدد فى الجزء ٥ من مرسوم هيئات البث لسنة ١٩٩٢.

التي تمثل مختلف قطاعات البث (سنة قطاعات محددة في القانون، بما في ذلك هيئات البث التجارية والمجتمعية)، وواحدة تتضمن المعايير وتشرف عليها هيئة الإذاعة الأسترالية، وهي هيئة تشريعية. وتسجل هيئة الإذاعة الأسترالية المدونات إذا أوفت بمعايير معينة، خاصة اشتراطات التشاور العام وتوفير ضمانات كافية للمجتمع. وعندما يقضى بأن المدونات لا توفر ضمانات كافية، على سبيل المثال عندما يكون هناك انتهاك جسيم لقواعد، يتعين على هيئة الإذاعة الأسترالية أن تتبنى معيارا لعلاج هذه المشكلة.

#### الإطار ٤٧ موزامبيق: مدونة التنظيم الذاتي للإذاعة المجتمعية

في موزامبيق، تمكنت الإذاعة المجتمعية المتنامية من أن تتصدى بطريقة ناضجة للتوترات السياسية حول مسؤوليات وسائل الإعلام في استقاء الأخبار السياسية في التنافس على الانتخابات البلدية في ٢٠٠٣، والانتخابات الرئاسية والوطنية في ٢٠٠٤. وكان غياب التنظيم القانوني لدور الإذاعة المجتمعية ومسؤولياتها خلال الانتخابات قد أصبح محل جدل مستعر في البرلمان حيث اعتبر السياسيون أن الإذاعة المجتمعية أصبحت تشكل صوتا قويا للشعب، لأنها تغطي كل المدن الرئيسية وأكثر من ثلث مساحة الريف. واستجابة لذلك، استهلت مجموعة التنسيق (وهي سلف هيئة قطاع الإذاعة المجتمعية FORCOM) سلسلة من المشاورات الوطنية مع كل القوى الفاعلة في مجال الإذاعة المجتمعية، أسفرت عن اتفاق على "القواعد العشر" - مدونة للتنظيم الذاتي لاستخدام الإذاعة المجتمعية خلال فترات الانتخابات. وقد طبقت هذه القواعد على الصعيد الوطني، بمشاركة مدير مكتب الصحافة الحكومي، وعلى الصعيد الإقليمي عن طريق

الإذاعات نفسها. واتبع معظم محطات الإذاعة القواعد المنصوص عليها، فيما عدا محطات الإذاعة المملوكة للدولة، التي استجابت لتعليمات من قيادتها الوطنية بأن تدرج تغطية إضافية لحزب فريلمو الحاكم<sup>(١)</sup>.

(١) "مشاركة الإذاعات المجتمعية في التربية المدنية والتغطية الانتخابية - تجربة الإذاعات المجتمعية في الانتخابات المحلية في ٢٠٠٣. حالات خاصة عن : دوندو، شيمويو، وكوامبا"، اليونيسكو/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣) تشير إليها في مؤلف جالوف: "الصوت، وسائل الإعلام والتمكين من أسباب القوة" ورقة صادر تكليف بإعدادها (٢٠٠٦).

ويمكن إخضاع قدر الإعلانات التي يمكن لجهات البث إذاعتها لحدود شاملة، أو لقيود محددة، على سبيل المثال بالنسبة للمشروبات الكحولية والتبغ، بيد أنه ينبغي الحرص في عدم فرض مثل هذه القيود الصارمة على الإعلان بشكل يقوّض قدرة قطاع البث بأسره على البقاء.

وعند وضع القواعد المتعلقة بالإعلان، ربما يتم إيلاء اعتبار للهيكل المالي المختلفة لدى مختلف أنواع هيئات البث. فليس من الملائم مثلا أن تستغل هيئات البث للخدمة العامة التمويل العام المتاح لها للإعلان بأسعار دون سعر السوق، ولذا فقد يكون من الملائم إخضاعها لقواعد المنافسة بالنسبة لأي إعلانات تذيعها.

## العقوبات

ينبغي أن تتوافر طائفة من العقوبات على انتهاك القواعد المعنية بمضمون البث، بما يجعل أي عقوبات تطبق متناسبة مع الضرر الحادث.

يجب أن تتوافر لهيئات التنظيم طائفة من العقوبات يمكن تطبيقها على نحو متناسب مع المخالفة، وتكون مرنة بما يكفي لمراعاة الظروف المحددة. فعلى سبيل

المثال، تزود الإنذارات والغرامات بأحجام مختلفة وتعلق الترخيص، هيئة التنظيم بالعقوبات المتناسبة مع المخالفات وكذلك توفر لها مجالا لزيادة العقوبات عندما لا تحفز العقوبات الأقل على الامتثال. ويمكن "اللفجوة" في شدة العقوبات المتوافرة أن تقوض قدرة هيئة التنظيم على التصدي للمخالفات بصورة فاعلة. فإذا اضطرت هيئة التنظيم لاختيار عقوبة ضعيفة، فإن ذلك يمكن أن يزيد خطر تفاقم المخالفات ويدمر ثقة عامة الناس. وإذا كان البديل المتاح لهيئة التنظيم عنيفا بأكثر مما يجب، يمكن أن يكون له تأثير مثبط على حرية هيئات البث في التعبير، وقد يقوض تدفق المعلومات لعامة الناس، أو أن يتم التوصل إلى أنه غير دستوري عند فحصه.

وينبغي عدم فرض العقوبات إلا بعد تحقيق وثحر تخلص فيه هيئة التنظيم إلى أن هيئة البث، انتهكت مرارا وعمدا، أو بصورة خطيرة، أحكام الترخيص الصادرة لها. وفي معظم الأحوال، ينبغي تطبيق العقوبات على انتهاك القواعد المتعلقة بالمضمون بطريقة تدرجية. وفي الأحوال العادية، تكون العقوبة على أول انتهاك تحذيرا يذكر طبيعة الانتهاك وضرورة عدم تكراره. ويمكن أن تتضمن العقوبات الأخرى والتي تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة المدى المطالبة بإذاعة تصحيح أو بيان على الهواء بما توصلت إليه هيئة التنظيم، أو تقديم تعهدات أخرى، مثل الامتناع عن بث البرنامج مرة ثانية.

وفي تقييم نوع العقوبة التي يتعين تطبيقها، يجب أن تضع هيئات التنظيم في اعتبارها أن هدف التنظيم ليس "ضبط" هيئات البث، وإنما حماية الصالح العام بضمان أن يعمل القطاع بيسر وبالنهوض بنطاق ونوعية خدمات البث المتاحة لعامة الناس.

وفي مقدور أي شخص من عامة الناس في إندونيسيا أن يشكو من انتهاك مدونة البث، ولجنة الإذاعة الإندونيسية مطالبة بتقييم مشروعية مثل هذه الشكاوى. وينبغي إخطار هيئات البث المعنية كتابة ومنحها فرصة مناسبة للإدلاء برأيها في

الموضوع. وفي حالة انتهاك المدونة، يجوز للجنة أن تطالب جهة البث بأن تنشر تصحيحاً وبياناً تعدّه اللجنة<sup>(٦)</sup>. كما أن هيئات البث مدعوة لتقديم تصحيح، خلال ٢٤ ساعة حيثما يمكن، عندما يصل إلى علمها أن برامجها غير صحيحة.

وفي بنين، تتوافر للهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، طائفة من العقوبات المتاحة بموجب المادة ٢٧ من قانون إنشائها (رقم ٩٢-٢١، أغسطس ١٩٩٢). وفي حالة عدم الاستجابة لتحذير معلن علانية، يمكن للهيئة أن تصدر ضد هيئة البث المخالفة، إحدى العقوبات التالية، حسب خطورة المخالفة:

أ- تعليق ترخيص البث أو جزء من البرنامج لمدة شهر على الأكثر.

ب- تقليل مدة الترخيص لمدة أقصاها سنة.

ج- سحب الترخيص.

وفي ضوء الطبيعة الأكثر تطفلاً لعقوبات مثل الغرامات، أو تعليق الترخيص أو إلغاؤه. ينبغي وضع شروط لتطبيقها على انتهاك قاعدة تتعلق بالمضمون. ولكي يكون للغرامات ما يسوغها بالضرورة، لا يتعين فرضها إلا بعد فشل التدابير الأخرى في علاج المشكلة.

وبشكل تعليق الرخصة أو إلغاؤها أخطر عقوبة ممكنة، بما له من عواقب وخيمة بالنسبة لهيئة البث. ونتيجة لذلك، ينبغي عدم تطبيق هذه العقوبات إلا حيثما يثبت أن جهة البث قد ارتكبت مخالفات خطيرة مرارا وتكراراً، وأن العقوبات الأخرى ثبت عدم كفايتها لعلاج المشكلة.

---

(٦) ينص القانون أيضاً على إلغاء الترخيص لانتهاك المدونة، إن قضت محكمة بذلك.

وقد ثارت مثل هذه القضية في كندا عندما رفضت لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية في كندا، تجديد رخصة محطة للإذاعة في مدينة كوبيك لأنها كانت تذيع باستمرار مضمونا مسينا يشوه سمعة مجموعات اجتماعية بعينها. وقد أيدت محكمة الاستئناف الاتحادية القرار التنظيمي<sup>(٧)</sup>.

وفي كل الأحوال، يتعين أن يكون لهيئة البث المعنية الحق في أن تقدم بياناً مكتوباً بشأن الشكوى، ويجوز أيضاً دعوتها لتقديم بيان شفهي في الحالات التي ينظر فيها في فرض غرامة أو عقوبة أشد خطورة. وكما هي الحال بالنسبة لكل القرارات التنظيمية، ينبغي منح هيئة البث الحق في إعادة نظر قضائية في المحاكم، التي يجوز لها أن تنظر في مسائل مثل الامتثال لمعايير العدالة الطبيعية أو قواعد حقوق الإنسان.

#### الإطار ٤٨ - أستراليا: عقوبات لمخالفة المدونات

لا توجد في أستراليا عقوبة على مخالفة مدونة السلوك. بيد أن استمرار المخالفات يمكن أن يؤدي إلى فرض شروط على الترخيص. وبموجب القسم ١٣٩ من مرسوم هيئات البث الصادر في ١٩٩٢، فإن مخالفة معايير البرامج تعد جريمة. وتؤدي المخالفة إلى توقيع مستويات مختلفة من الغرامات على مختلف أنواع هيئات البث. فيجوز لهيئة الإذاعة الأسترالية أن تأمر جهة البث بالكف عن ارتكاب المخالفات (القسم ١٤١). وعندما يتقاعس صاحب الترخيص عن الاستجابة للأخطار بالكف عن المخالفة، يمكن للهيئة أن توقف الترخيص لما يصل لثلاثة أشهر، ويجوز لها إلغاؤه كلية.

(٧) انظر <http://www.crtc.gc.ca/eng/NEWS/RELEASES/2004/r040713.htm>



## تنظيم الطيف لهيئات البث

ينبغي أن يكفل تنظيم الطيف لهيئات البث توزيعا عادلا ومنصفا بين هيئات البث للخدمة العامة، والهيئات التجارية والمجتمعية.

ويحدد التنظيم الدولي للترددات عددا من مجموعات التردد للبث والإرسال التليفزيوني بصورة سليمة. بيد أن توزيع هذه المجموعات بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية، هو من مسؤولية الحكومات الوطنية ويمكن أن تعهد بها لهيئة لتنظيم البث. وينبغي أن يتمثل أحد أهداف إدارة الطيف اللاسلكي في مجال البث، في ضمان التوازن السليم بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية. والهدف هو تعزيز التنوع بضمن أن تتوافر فرصة معقولة لكل شكل من أشكال الملكية والسيطرة للوصول للطيف، حسب ما تستطيع أن تسهم به في البث بصورة نافعة.

وفي التطبيق، فإن هذا يعني عادة ضمان توافر طيف كاف مجانا أو بتكلفة في المتناول للبث للخدمة العامة والبث المجتمعي. ويتعين إجراء مشاور عام مفتوح حول استخدام الترددات وتخصيصها بين مختلف الاستخدامات، بما في ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

وتبين الممارسة الدولية أن تخصيص حد أدنى يبلغ ١٥ في المائة من الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد (إف إم) للبث المجتمعي (٢-٣ ميجا هيرتز من ٢٠ ميجا هيرتز متضمنة في الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد التي تتراوح بين ٨٨ و ١٠٨ ميجا هيرتز)، لابد وأن يكون كافيا، في حين أن ٢٠ في المائة هي النسبة المثلى. وتخصص بلدان متباينة ككندا وفرنسا والولايات المتحدة نحو ٢٠ في المائة من الأطوال الموجية لتضمين التردد للبث المحلي والمجتمعي الذي لا يسعى للربح.

#### الإطار ٤٩ - تاييلندا: الترددات باعتبارها موردا للصالح العام

تنص المادة ٤٠ من دستور تاييلندا الصادر في ١٩٩٧ على أن: ترددات الإرسال للبيت الإذاعي أو التليفزيوني والاتصالات اللاسلكية هي موارد وطنية للاتصال تستخدم للصالح العام. ويرسى مرسوم تخصيص ترددات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبيت، الصادر في مارس ٢٠٠٠، قواعد محددة يمكن بها ضمان الصالح العام في البيت. وهي تعهد بنسبة ٤٠ في المائة من ترددات البيت المتوافرة للقطاع المملوك للدولة، و ٤٠ في المائة للقطاع التجاري، وتحتفظ بنسبة ٢٠ في المائة للبيت المجتمعي. وقد فاز هذا النموذج على الاقتراحات البديلة التي قدمت في عملية الصياغة والتي اقترحت إعطاء كل مقاطعة محطة إذاعة مجتمعية واحدة، أو تخصيص ٢ في المائة من الوقت على الهواء للبيت المجتمعي.

ويقدم قطاع الإذاعة في فرنسا خمس فئات مختلفة من التراخيص: الإذاعات المجتمعية المؤهلة للتمويل العام، والإذاعات التجارية المحلية، والإذاعات المحلية أو الإقليمية المنضمة للشبكات الوطنية، والإذاعات الوطنية، وفئة خاصة لثلاث محطات إذاعة كانت قائمة قبل ١٩٩٢ ونبت في الخارج. ويمكن ملاحظة الأولوية التي تم إيلاؤها للإذاعة المجتمعية من النسبة المئوية التي يشكلها هذا القطاع من كل محطات الإذاعة، والتي تربو على ٥٠ في المائة، أو ٥٤٥ ترخيصا من ١٠٧٠ ترخيصا صدرت حتى أول يناير ٢٠٠٥، تستخدم نحو ٢٥ في المائة من التردد، أو ٨٧٤ من ٣٥٣٨ ترددا.

ويقتضى الاستخدام الكفء للترددات وضع خطة وطنية شاملة للهيئات الوطنية والإقليمية، في حين يمكن تكليف الهيئات المحلية بمرونة أكبر حسب الطلب، وتوزيع السكان، وتوافر الطيف. ومع مجيء أساليب جديدة للتوزيع القومي، أصبح بعض الاقتراحات السابقة عن تنظيم الطيف محل إعادة نظر.

وبصفة خاصة، فإنه من المسلم به على نحو متزايد أنه يمكن أن يكون هناك استخدام مختلف للطيف دون مطالبة كل هيئة بمفردها بأن تكون جزءاً من الإطار الوطنى للتنظيم والترخيص. واعتماداً على تجربة WIFI والإعفاءات الأخرى من التراخيص، يمكن أن تصبح تكنولوجيات الطيف المشترك المعنية بنموذج "الطيف المفتوح" ملائمة لإدارات البث المحلية منخفضة القدرة حيث يُجنب جانب من الطيف اللاسلكى خصيصاً لتلك الهيئات فى إطار معالم تقنية متفق عليها.

وفى المدى بين المتوسط والطويل، فإن البث الرقمى للتلفزيون والإذاعة سيطرح تحديات جديدة. فالانتقال إلى البث الرقمى لا يتيح بث قنوات أكثر كثيراً على نفس الطيف فحسب - والذى ييسر حيث تمثل ندرة القنوات قيداً، تنوعاً أكبر فى المضمون - وإنما يتيح أيضاً انتقاعاً إضافياً، مثل أدلة البرامج الإلكترونية. وتثير مثل هذه الإضافات للنفع شواغل جديدة بالنسبة لهيئات التنظيم، مثل كيفية ضمان إيلاء بروز ملائم لكل أنواع هيئات البث والبرامج بدلاً من المعاملة التفضيلية لهيئات بعينها.

ومن المنظور التنظيمى، حقق البث بالساتل والكابل انتقالاتاً بلا توقف نحو البث الرقمى، مما مكّنه من أن يوفر قنوات إضافية ونفعاً أكبر. كما يتعرض البث الأرضى لضغوط قوية ليعُدو رقمياً، جزئياً لأن الطيف الذى يحتله حالياً ملائم لاستخدامات أخرى يشكك الطلب عليها مثل التليفون المحمول والإرسال اللاسلكى واسع النطاق. لكن الانتقال للبث الرقمى تعقد بسبب حقيقة أن تنظيم الطيف الدولى قرر أنه من غير العملئ تحديد ساحة كبيرة جديدة من الطيف، لكى تبدأ الهيئات الخاصة بالتلفزيون الرقمى مع الاحتفاظ بالطيف المطلوب للتلفزيون التناظرى. وبدلاً من ذلك، فإن الخدمة الرقمى ستبدأ داخل الأطوال الموجية القائمة لتحل فى النهاية محل التليفزيون التناظرى بعد تاريخ "قطع الدائرة"<sup>(٨)</sup>.

---

(٨) الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية، توصيات الإذاعة - البث بالتلفزيون الأرضى والرقمى فى VIII/UIT Bands (BT.798.1)، اعتمدت فى يوليو ١٩٩٤.

ومما زاد الأمور تعقيدا حقيقة أنه توجد بالفعل معايير رقمية متنافسة عديدة في كل من الإذاعة والتلفزيون، وتروج لها مجموعات مختلفة من البلدان المتقدمة، كل منها يحاول تجنيد البلدان النامية لتأخذ بمعاييرها. وفي الأجل الطويل، ستتضمن قضايا الصالح العام بالنسبة لجهات التنظيم مسألة أي المعايير يتعين انتقاؤها، بما في ذلك كيف تؤثر على الحاجة إلى أجهزة تليزيون أو راديو جديدة وعلى ثمنها، وكيفية ضمان التغطية الشاملة، وكيف يمكن الانتقال من التناظري إلى الرقمي على خير وجه.

وستؤثر كل هذه القضايا المستقبلية على المضمون بأوسع معاني التخصيص، أو في غير ذلك التوزيع، والقنوات الكافية لمختلف قطاعات البث وضمان أن يكون المضمون في المتناول ويمكن تحمل تكاليفه. ومع ذلك، ففي معظم البلدان النامية والتي تمر بمرحلة انتقال، فإن الأسئلة الناتجة عن الرقمية تتعلق بالمستقبل: ففي الوقت الحالي تظل الأولوية هي ضمان القدرة على إصلاح الهياكل الحالية وتفتيحها والارتقاء بها على نحو ملائم.

### قواعد ضرورة التضمين

قواعد ضرورة التضمين هي آلية تنظيمية مفيدة لضمان الوصول لشبكات الكابل والساتل من أجل استخدامها للصالح العام، بما في ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويتعين أن يكفل قانون البث أن تتوافر لهيئات تنظيم البث السلطات اللازمة لتنفيذ قواعد ضرورة التضمين" وعليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون هذه القواعد للصالح العام.

تعزف شبكات الكابل الخاصة وجهات تشغيل الكابل عادة عن توفير فرص للبيث للخدمة العامة والبيث المجتمعي، لأسباب تجارية بصفة عامة. ويمكن تطبيق قواعد "ضرورة التضمين" حيثما تكون لشبكة الكابل أو لجهة تشغيل الساتل، أو يحتمل يكون لهما، وضع مسيطر في السوق في مجال توفير الفرص للمشاهدين. ويتعين تطبيقها في الحالات التي تواجه فيها هيئات البيث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية، في ظل عدم ضمان التضمين، احتمال استبعادها من الوصول للتوزيع بالكابل أو الساتل. وإلى جانب تطبيق قواعد ضرورة التضمين على خدمات برامج معينة، ينبغي أن يحظر على شبكات الكابل وهيئات تشغيل السواتل، التفرقة غير العادلة على أساس المضمون بين مختلف خدمات البرامج، مثلا على أساس الدين.

ففي إسبانيا مثلا، فإن هيئات تشغيل الكابل مدعوة بمقتضى المادة ١١ من مرسوم اتصالات الكابل السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٩<sup>(٩)</sup>، والمادة ٢٦ من المرسوم الملكي ١٩٩٦/٢٠٦٦، لأن تضمن القنوات التالية:

- البرامج التليفزيونية التي تذيعها القناتان المملوكتان لشركة البيث للخدمة العامة، إذاعة وتليفزيون إسبانيا.
- البرامج التليفزيونية التي تذيعها القنوات الثلاث المملوكة لشركات البيث الخاصة.
- البرامج التليفزيونية التي تذيعها قنوات شركات البيث للخدمة العامة في المناطق المستقلة ذاتيا.
- البرامج التليفزيونية التي تذيعها قنوات تليفزيون محلية إذا طلبت هذا.

---

(٩) مرسوم اتصالات الكابل السلكية واللاسلكية (المرسوم ١٩٩٥/٤٢ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥).

## الإطار ٥٠ - ألمانيا: التزامات التضمين والنقل على شبكات الكابل

تحدد الاتفاقية المبرمة فيما بين الولايات والمعنية بخدمات البث<sup>(١)</sup> المبرمة بين الولايات الألمانية الست عشرة مبادئ ترتيبات التضمين على شبكات الكابل. وتطبق قواعد مختلفة على شبكات توزيع الكابل التناظرية والرقمية<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة لشبكات الكابل التناظرية، تحدد اللوائح الإقليمية للبث، تطبيق قواعد التضمين والنقل وترتيب الأولويات، على الرغم من أن القواعد متماثلة من منطقة إلى أخرى. ففي ولاية رين وستقاليا الشمالية مثلاً، هناك شرط بنقل إرسال هينات البث العامة في كل أنحاء المنطقة ونقل خدمات البث المحلية في نطاق منطقة البث الخاصة بهيئة البث المحلية. وتحدد وكالة الإعلام في رين وستقاليا الشمالية الأولوية حسب معايير تتضمن تعددية البرامج الخاصة بمصالح معينة وبالرأى ونطاق عرض الأحداث في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعية، والإسهام في التنوع الثقافي واللغوي في البرامج المعروضة بأسرها، وذلك إذا كانت سعة الكابل غير كافية لنقل كل القنوات الأخرى.

وبالنسبة لشبكات الكابل الرقمية، هناك مجموعة مشتركة من القواعد مقررة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الولايات المعنية بخدمات البث. وهناك قاعدة عامة هي أنه ينبغي تخصيص البث المتاح في شكل تناظري حسب قدرة القنوات الرقمية. وإضافة لذلك ينبغي أن تكفل هيئة تشغيل شبكة الكابل المرقمنة:

(١) نص Rundfunkänderungsstaatsvertrag، الموحدة في أول يناير ٢٠٠١، متاح في:

<http://www.artikel5.de/gesetze/rstv.html>.

(٢) تستند المعلومات الخاصة بإسبانيا وألمانيا في هذا القسم على جرد لوائح الاتحاد الأوروبي لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوروبية لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوروبية، مجلس إدارة جمعية المعلومات، ٢٠٠١، متاح في:

<http://europa.eu.int/ISPO/infosoc/telecompolicy/en/OVUM-mustcarry.pdf>.

- قصر قدرة الإرسال على البث الخاص بهيئات البث المنشئة بموجب القانون العام، بما في ذلك حزم البرامج أو "باقاتها"،
- تخصص القدرة على البث لمحطات التليفزيون المحلية والإقليمية، و"القنوات المفتوحة" المرخصة في ولاية معينة.

### قنوات المنفذ العام

قنوات المنفذ العام هي قنوات على شبكات الكابل أو الساتل تم تجنيبها للاستخدام العام غير التجاري، مثل البرامج التعليمية، والمجتمعية، أو برامج الخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البث قدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات المنفذ العام كشرط لإصدار ترخيص لجهة تشغيل الكابل أو الساتل.

### الإطار ٥١ - الولايات المتحدة: قنوات المنافذ العامة وهيئات تشغيل الكابل

رغم أنه لا يوجد قانون اتحادى يدعو لنقل قنوات المنفذ العام على شبكات الكابل المحلية، فإن مثل هذه القنوات يمكن أن تكون مطلوبة باتفاقيات تبرم بين هيئات تشغيل الكابل ومنظمات منح الامتياز المحلية (سلطات محلية عادة). وفى مقابل استخدام هيئات تشغيل الكابل لحق المرور العام المحلى (الشوارع، الطرق السريعة، المتنزهات... إلخ)، فإنها توافق على توفير سعة للقنوات وخدمات ومرافق ومعدات لقنوات المنفذ العام والقنوات التعليمية والحكومية. ويمكن أن تساعد حقوق التعويض المقدمة لهيئة منح الامتياز المحلية فى توفير منفذ لوسائل الإعلام للسكان المحليين. وقد أقامت قنوات المنفذ العام وجودا ممتدا فى الولايات المتحدة وحافظت عليه نتيجة للإطار القانونى الذى يمكن من أسباب القوة الذى وفره مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، والمجموعة المسببة من قوانين السوابق القضائية.

والإطار القانوني منصوص عليه في القسم ٦١١ من مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤ (كما عدل بمراسيم ١٩٨٤، ١٩٩٢، و ١٩٩٦) المعنون "قنوات الكابل من أجل الاستخدام العام والتعليمي والحكومي". وينص القسم ٦١١ على أنه "يجوز لسلطة منح الامتياز أن تضع شروطا لمنح لامتياز فيما يتعلق بتعيين أو استخدام سعة القناة المخصصة للاستخدام العام والتعليمي أو الحكومي". ويجوز لسلطات منح الامتياز أن تطالب جهات تشغيل شبكات الكابل بأن توفر خدمات ومرافق ومعدات لاستخدام القنوات العامة والتعليمية والحكومية. ووفقا لاتفاقية الامتياز المحلي، يجوز لهيئة تشغيل الكابل أو هيئة منح الامتياز أن تعتمد القواعد التي تحكم القنوات العامة والتعليمية والحكومية، بيد أن مفوضية الاتصالات الاتحادية تحدد أن هذه يجب ألا تستند للمضمون. ويمكن أن تتضمن قواعد لتخصيص الوقت بين مقدمي الطلبات المتنافسين "على أساس معقول غير مضمون البرامج". كما يمكن أن تشترط معايير الحد الأدنى للإنتاج وأن يخضع مستخدموها للتدريب.

والقنوات العامة والتعليمية والحكومية مستقلة من الناحية التحريرية عن هيئات تشغيل الكابل مع استثناءات محدودة جدا. وينص القانون الاتحادي، في القسم ٦١١ (هـ) على أن "هيئة تشغيل الكابل لن تمارس أى رقابة تحريرية على أى استخدام عام وتعليمي أو حكومي لسعة القناة الموفرة. بمقتضى هذا القسم، فيما عدا أن جهة تشغيل الكابل يجوز لها رفض بث أى برامج للمنفذ العام أو نسبة من برامج المنفذ العام التي تحوى فحشا وعدم لياقة أو عريضا". بيد أن المحكمة العليا قد قضت بأن هذه السلطات غير دستورية<sup>(١)</sup>. وبعد ذلك، أصدرت مفوضية الاتصالات الاتحادية توجيها حذت فيه من الاستثناءات بدرجة أكبر. "يجوز لهيئة تشغيل الكابل أن ترفض بث أى برامج للمنفذ العام أو نسبة من برنامج المنفذ العام تعتقد جهة التشغيل على نحو معقول أنها تحوى فحشا"<sup>(٢)</sup>.

وصدر أيضا عدد من أحكام المحاكم التي تؤيد الحد من تدخل الحكومة المحلية في قنوات المنفذ العام<sup>(٣)</sup>، بيد أن الإطار التشريعي والتنظيمي لقنوات المنفذ العام يظل ضعيفا في هذا الصدد.

(١) توجيه مفوضية الاتصالات الاتحادية بشأن القنوات لعامة والتعليمية والحكومية، متاح في: <http://www.fcc.gov/mb/facts/pegfacts.html>

(٢) مدونة التنظيمات الاتحادية (١٩٩٧)، القسم ٧٦-٧٠٢ المنفذ العام.

(٣) نورود جيسم، تحديث السيلسة العامة: أحكام المحاكم والمراسيم القانونية، شبيجال وماكيندرا ماد (٢٠٠٠) <http://www.spiege/mcd.com/publications/default.asp>.



هينات تشغيل الكابل بالحق في مدّ كابلات شاسعة للاتصالات بموجب حق المرور العام، في حين تطالب هينات تشغيل الساتل بتخصيص الطيف اللاسلكي لإرسال إشارتها اللاسلكية والوصول إلى مسارات الساتل المدارية أو مواقع الساتل الأرضية الثابتة. وتشكل المسارات المدارية موردا محدودا إضافيا يستحق تعويضا عاما.

وإلزام هينات تشغيل الكابل أو الساتل بتزويد قناة المنفذ العام بنسبة من السعة المتاحة، وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الصالح العام في البث، سواء كان هناك شرط التضمين والنقل الذي يقضى بإدراج قنوات معينة أم لا.

وقد بدأت أولى قنوات تلفزيون المنفذ العام في ألمانيا Offene Kanal Berlin في ١٩٨٤ ويوجد حاليا أكثر من ٨٠ قناة من هذا النوع. وهي منصوب عليها في إطار تنظيم البث الإقليمي وليس على مستوى الدولة الاتحادى. وتتم إدارة قنوات المنفذ العام على أساس أنها تمثل المنفذ المفتوح غير الساعى للربح، وفيه يكون منتج البرامج هو المسئول تحريريا عن البرامج التى تذاع. وهى تعتبر إسهاما فى حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، فإن قناة برلين للمنفذ العام، (Offene Kanal Berlin)<sup>(١٠)</sup>، توفر مرافق تقنية بها هيئة كاملة من العاملين. والعاملون تستخدمهم بصورة مباشرة هيئة التنظيم الإقليمية، وهى Medienanstalt Berlin-Brandenburg<sup>(١١)</sup>. والإعلان ليس مسموحا به ومنتجاتو البرامج ملزمون بضمان إتفاق برامجهم مع معايير الحد الأدنى القانونية. ويتاح وقت البث على الهواء لمنتجاتى البرامج على اساس من يأتى أولا تتم خدمته أولا. وفى الولايات التى توفر فيها هيئة التنظيم قناة مفتوحة واحدة أو أكثر، يكرّس جزء مما يدفعه المشاهدون والمستمعون من رسوم الترخيص، لسداد تكاليف تقديم الخدمة.

---

(١٠) موقع: Offene Kanal Berlin، على الإنترنت: <http://www.okb.de>.

(١١) موقع: Medienanstalt Berlin-Brandenburg، <http://www.mabb.de/>.



**الفصل الحادى عشر**

**البث للخدمة العامة**



## قائمة مراجعة للممارسات الجيدة

- يجب تحديد هيئات البث للخدمة العام في القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسي والتجاري.
- يتعين أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة في خدمة الصالح العام في مجال البث في كل أرجاء البلاد ولكل السكان في البلد الذي أقيمت فيه.
- يتعين على هيئة البث للخدمة العامة أن تقدم طائفة عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامة الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسليتهم، مع مراعاة التنوع العرقي والثقافي والديني والإقليمي.
- يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسؤوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخضوع للمساءلة الرسمية أمام عامة الناس.
- يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة في القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافر الخبرة والتجربة ذات الصلة في الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والآراء التي تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يهيمن على عملية التعيينات، أى حزب سياسى أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعيّنين بالعمل بصفقتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للمصالح العام فى كل الأوقات.
- يتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسئولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.
- يتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبية من الأموال العامة من خلال آلية للتمويل مصممة لحماية استقلالها. ويجوز لها جمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهبات.

## مقدمة

تعرض المزايا النسبية لمؤسسات البث للخدمة العامة لمناقشة واسعة وساخنة. لكن من المسلم به بصفة عامة أن البث للخدمة العامة دور معين يؤديه في تحقيق أهداف الصالح العام والإسهام في تعددية وسائل الإعلام، وحيثما تكون هيئات البث مملوكة ملكية عامة يتعين عليها أن تكون مستقلة عن الدولة والحكومة القائمة من الناحية التحريرية، وأن تدار للصالح العام، وأن تخضع للمساءلة أمام الناس الذين تخدمهم. وتشكل هذه المبادئ أساس التوصيات الخاصة بالممارسة الجيدة في مجال البث للخدمة العامة الواردة في هذا القسم.

وربما كانت هيئة الإذاعة البريطانية هي أشهر هيئات البث للخدمة العامة. وعندما تم منح الهيئة الاستقلال التحريري في ١٩٢٦، كانت مبادئها الهادية هي عدم السعي للربح، وشمول الخدمة، والرقابة الموحدة، والحفاظ على معايير عالية للبرامج<sup>(١)</sup>. والاستقلال التحريري للهيئة يحميه ميثاقها الملكي ويكفله بصورة محددة اتفاق مكتوب مع الحكومة. ويتم ضمان أساسها الاقتصادي من خلال مدفوعات يؤديها المشاهدون ورسوم الترخيص. وقد أتاح لها هذا إنتاج تشكيلة كبيرة من البرامج عالية النوعية المصممة لتحقيق الصالح العام. ورغم أن تعيينات مجلس الإدارة باقية تحت سيطرة الحكومة، فإن الهيئة تعمل متحررة بصورة كبيرة من التدخل الحكومي. ومع ذلك، ففي أزمنة الحرب والمنازعات الخطيرة الأخرى،

---

(١) بيتر م. لويس و ج. بوث، الوسيلة الخفية: الإذاعة العامة والتجارية والمجتمعية (لندن: ماكميلان، ١٩٨٩).

خضعت الهيئة لضغوط لكي تأخذ جانب الحكومة. وفي ٢٠٠٥، استقال المدير العام للهيئة، بضغط من الحكومة، عقب تحقيق رسمي حول وفاة خبير الأسلحة، الدكتور ديفيد كيلي، وهو مصدر رئيسي لتقارير الهيئة عن صنع سياسة الحكومة في الفترة التي انتهت بالحرب على العراق.

وهكذا، فإن الحفاظ على الاستقلال التحريري يبقى تحديا حتى في تلك البلدان التي من المسلم فيها بهذا الاستقلال من ناحية المبدأ وبحكم القانون. وكما رأينا في الباب الأول، فإن الاستقلال التحريري كثيرا ما يكون ظاهريا فحسب في كثير من البلدان، دون استقلال حقيقي عن الحكومة والمصالح الأخرى.

والتموليل عامل أساسي يؤثر على الاستقلال، وعلى قدرة هيئات البث العامة على القيام بدور اجتماعي إيجابي. وتمثل الرسوم التي يدفعها جمهور النظارة، والتي تُجبي على ملكية أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيون، مصدرا مستقرا، ومستقلا، وغنيا نسبيا عادة للتمويل. وعندما لا يكون هذا الخيار عمليا، كما هي الحال في كثير من البلدان النامية، يشكل استتباط آليات تمويل فاعلة أخرى تحديا محوريا بالنسبة للقطاع.

كما يمكن لنمو البث التجاري الخاص أن يطرح تحديا بالنسبة لمستقبل البث للخدمة العامة، ففي البلدان ذات التقاليد في مجال البث للخدمة العامة، أدى الانفتاح أمام المنافسة التجارية إلى تناقص أعداد النظارة، والذي أدى بدوره إلى ضغوط لتخفيض الدعم العام، و"ألقى" البرمجة "أرضا"، بما في ذلك توفير المنتجات الأكثر شعبية والأقل تكلفة، وأسفر في بعض الأحوال، عن خصخصة جزئية أو كلية. كذلك هاجم ملاك هيئات البث الخاصة، المعونة التي تقدمها الدولة لهيئات البث العامة، على سبيل المثال في شكل رسوم ترخيص إجبارية تتم جبايتها على أجهزة الاستقبال المنزلية، باعتبار ذلك "منافسة غير عادلة".



وفى مواجهة هذه التحديات، قامت هيئات البث للخدمة العامة والحكومات بحملة دفاع قومية عن قيم الخدمة العامة، خاصة توفير الدعم القانونى الكبير المنصوص عليه فى بروتوكول أمستردام الملحق بمعاهدة الاتحاد الأوروبى، وفى إعفاء الوسائل السمعية البصرية "الوارد فى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، وفى اتفاقية اليونسكو المعنية بالتنوع فى التعبيرات الفنية والثقافية. وفى بعض البلدان، مثل كندا والمملكة المتحدة، نظم المواطنون حملات للدفاع عن هيئات البث للخدمة العامة. وهذه التطورات دليل على استمرار أهمية نموذج البث للخدمة العامة فى مناخ تعددية وسائل الإعلام.

لقد أصبح البث للخدمة العامة مكونا أثيرا فى نظام متطور للبث متعدد القطاعات فى معظم البلدان التى تمر بمرحلة انتقال وعدد متنام من البلدان النامية. وحتى على الرغم من ذلك، فإنه يجابه تحديات كبيرة: تحقيق استقلال حقيقى، الحصول على قاعدة مالية آمنة، كل ذلك إلى جانب الصراع فى المنافسة مع البث التجارى.

ليس هناك تعريف معيارى للبث للخدمة العامة، والنماذج تتباين من بلد لآخر، بيد أن هناك بعض السمات المسلم بها على نطاق واسع. ويصف تقرير عام ٢٠٠٠ للمجلس العالمى للإذاعة والتليفزيون، البث العام: لماذا؟ مبادئ البث المستقل للخدمة العامة باعتباره شاملا ومتنوعا ومستقلا ومتميزا، ويحدد ذلك على النحو التالى:

- أنه فى متناول كل مواطن، ليس فقط من الزاوية التكنولوجية، وإنما من زاوية وضوح البرامج.
- يكشف عن التنوع فى ضروب البرامج المقدمة، والجمهور المستهدف، والموضوعات التى تناقش.

- أنه مستقل عن الضغوط التجارية والنفوذ السياسى. ويشمل هذا الاستقلال التحريرى، وحماية حرية التعبير، ووجود آليات ملائمة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة للتمويل، والاستقلال عن الهيئات الحكومية والاستقلال فى عملية الانتقاء بمجالسها ومديريها الرئيسيين.

- أنها لا تنتج فقط أنواع البرامج ومواد الموضوعات التى تتجاهلها الهيئات الأخرى وتستهدف جماهير يتجاهلها الآخرون، لكنها وبدون استبعاد أى ضرب من الضروب، تهدف إلى ابتكار وإبداع ضروب جديدة، وتحديد الوثيرة فى العالم السمعى البصرى<sup>(٧)</sup>.

وتشمل الخصائص الأخرى التى تعزى إلى البث للخدمة العامة، الاهتمام بالهوية الوطنية والثقافة الوطنية، والتجرد وكذلك البرامج المستقلة، ودورها فى "تحديد معايير الجودة"<sup>(٨)</sup>.

ومن بين أهم القضايا فى تحديد نوعية البث للخدمة العامة وتنوعه واستقلاله وتميزه، ما يلى: الإطار القانونى الذى تعمل فيه هيئة البث، بما فى ذلك السلطات والواجبات المحددة فى القانون، وترتيبات الحوكمة، بما فى ذلك عملية تعيين مجلس الإدارة وكبار هيئة العاملين بالإدارة، وترتيبات التمويل. وفى القسم الذى يلى، يبحث هذا الفصل تلك القضايا ونهج التنفيذ الذى صمم على خير وجه لضمان البث الفاعل وعالى النوعية للخدمة العامة.

---

(٢) المجلس العالمى للإذاعة والتلفزيون، البث العام: لماذا؟ كيف؟ (٢٠٠٠)، مكتسب فى مؤلف مونرو ي. برايس ومارك رابوي، محرران البث للخدمة العامة فى فترة الانتقال (لاهاي، كلوار لو إنترناشونال، ٢٠٠٣)، ٢-٤.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، دعم البث للخدمة العامة: التعلم من تجربة اليوسنة والهرسك (مكتب سياسة التنمية، ٢٠٠٤) متاح فى:

[http://www.undp.org/governance/doce/A21-Pub\\_PublicServiceBroadcasting.pdf](http://www.undp.org/governance/doce/A21-Pub_PublicServiceBroadcasting.pdf).

## الوضع والاستقلال

هيئات البث للخدمة العامة يجب تحديدها فى القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تعمل للصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسى والتجارى.

وفى الأوضاع العادية، يتحدد وضع هيئات البث للخدمة العامة فى تشريع يحدد واجباتها ومسؤولياتها، وحدود الخضوع للمساءلة، وضمانات الاستقلال التحريرى عن الحكومة والحماية التى تحظى بها من التدخل السياسى والتجارى. هذه هى الخصائص المحددة للبث للخدمة العامة. ويوفر التشريع المنظم وسائل لضمان أن تعمل هيئة البث للصالح العام بأهداف الخدمة العامة، والخضوع للمساءلة أمام الناس عامة.

ويوازن إطار البث للخدمة العامة بين مبادئ الاستقلال والخضوع للمساءلة. ويجب أن يكون خضوع هيئة البث للخدمة العامة للمساءلة أمام عامة الناس، من خلال البرلمان. وإذا كانت هناك هيئة تنظيم مستقلة تمارس مسؤوليتها على كل البث، فيجوز أن يكون الخضوع للمساءلة عندئذ من خلال هيئة التنظيم.

ففى فرنسا مثلاً، يقيم المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية كيف أوفت الشبكات العامة بالتزاماتها بموجب اختصاصاتها. وفى كندا، تصدر لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية، التراخيص لهيئة الإذاعة الكندية والتعليقات حول كيف ينبغي لها أن تقوم بمسؤولياتها. كما أنشأت الهيئة منصب محقق الشكاوى (الأمبودسبيرسون) - وهو شخص ينقل له المواطنون شواغلهم بشأن الهيئة، ويقدمون إليه انتقاداتهم لها، وذلك للنظر فيها واحتمال اتخاذ إجراء ونشر كيفية معالجة هذه الشكاوى على الملأ.

وفى جورجيا، تم إنشاء شركة البث العامة بتوصية من مجلس أوروبا الذى ساعد خبراؤه المشرعين فى جورجيا على وضع قانون للبث<sup>(٤)</sup>. وبموجب أحكام القانون الصادر فى ديسمبر ٢٠٠٤، تحولت هيئة البث للإذاعة والتلفزيون فى جورجيا إلى "شركة البث العامة الجورجية"، وهى شركة عامة مستقلة تدير قناتين للتلفزيون ومحطتين للإذاعة. ويدير الشركة مجلس أمناء يتكون من تسعة أعضاء يعينهم البرلمان لمدة ست سنوات ويعينون بدورهم المدير العام.

### الواجبات والمسئوليات

يتعين أن يتمثل واجب هيئة البث للخدمة العامة فى أن تعمل للصالح العام فى مجال البث فى كل أنحاء البلاد ولجميع سكان البلاد التى انشئت فيها. ويتعين على هيئة البث بصفة خاصة أن تقدم طائفة واسعة من البرامج المبتكرة عالية النوعية المصممة لتعليم وإعلام وتسليية عامة الناس، أخذة فى الاعتبار، التنوع العرقى والثقافى والدينى والإقليمى.

ويجب أن تحدد هيئة البث للخدمة العامة فى القانون، ويمكن أن تتطوى على طائفة من الواجبات والمسئوليات المصممة لخدمة الصالح العام، مثل:

- تقديم برامج خبرية ومتعلقة بالشئون الجارية، تكون شاملة ومتوازنة وغير متحيزة، بما فى ذلك الشئون الوطنية والدولية التى تهتم الصالح العام.
- توفير برامج تستهوى قطاعات عريضة وكذلك برامج متخصصة، والإسهام فى دعم الهوية الوطنية وأن تعكس أيضا التنوع الثقافى والإقليمى.

---

(٤) إنترنيوز، "ميدان البث فى جورجيا"، تقرير صادر به تكليف (٢٠٠٦).

- توفير فرصة لمجموعات الأقلية للإدلاء بصوتها، بما فى ذلك برامج بلغات الأقلية.

- توفير نسبة معقولة من البرامج التعليمية.

- توفير نسبة معقولة من البرامج للأطفال.

- النهوض بإنتاج البرامج بواسطة المنتجين أبناء البلاد، بما فى ذلك الإنتاج الإقليمى.

ويؤثر السياق تأثيراً قوياً فى تحديد أى البرامج الخاصة أكثر ملاءمة بالنسبة لرسالة كل هيئة من هيئات البث للخدمة العامة. بيد أن بعض النهج العامة إزاء البرمجة تعتبر من واجب معظم هيئات البث للخدمة العامة: الحفاظ على التوازن والتجرد، وإدراج البرامج التى تهم الصالح العام وكذلك المتعلقة بالأبناء والشئون الجارية، والنهوض بالفنون والآداب والثقافة، وتوفير طاقة إنتاج "داخلية" كبيرة بما يتيح لها تقديم برامج تنسم بالتنوع والتفرد والنوعية، وأن تعكس أفكار وآراء وقيم المجتمع والأمة التى تخدمها.

ويعتبر تليفزيون شيلى (تليفزيون شيلى الوطنى) على نطاق واسع نموذجاً هادياً للبث للخدمة العامة فى أمريكا اللاتينية. ورغم أنه بدأ فى ١٩٦٩، كهيئة للبث مملوكة للدولة، فقد تحول فى ١٩٩٢، إلى قناة عامة مستقلة ذاتياً ملزمة أن يكون لها طابع تعددى ونيابى، وأن تعمل على أساس التمويل الذاتى، وذلك عقب عودة البلاد إلى الديمقراطية، وهو يهدف إلى:

- النهوض بالثقافة والهوية والقيم الوطنية بكل تعددها.

- أن يكون تعددياً وموضوعياً فى تمثيل الواقع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والدينى والسياسى فى البلاد.

- أن يكون مستقلا عن مختلف القوى الفاعلة في المجتمع.
  - أن يحقق التواصل بين الشيليين في كل أنحاء البلاد، والشيليين الذين يعيشون في الخارج.
  - أن يمثل كل الشيليين في تنوعهم الاجتماعي والثقافي والديني.
- وفلندا نموذج جيد عن كيف يستطيع التشريع الذي يحكم البث للخدمة العامة، تحقيق احتياجات ومصالح الذين ينتمون إلى أقليات<sup>(٥)</sup>. ويصف القسم ٧ من مرسوم شركة البث الفنلندية، كما عدل في ٢٠٠٥<sup>(٦)</sup>، واجبات هيئة البث العام بالعبارات التالية:
- الشركة مسؤولة عن تقديم برامج شاملة للإذاعة والتلفزيون مع الخدمات الإضافية المرتبطة بذلك لكل المواطنين بموجب شروط متساوية. ويجوز تقديم خدمات المضمون هذه وغيرها والمرتبطة بالخدمة العامة في كل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وستكفل برامج الخدمة العامة بصفة خاصة:
- ١- دعم الديمقراطية وتوفير فرصة لكل شخص للمشاركة عن طريق تقديم طائفة واسعة من المعلومات والآراء والمناقشات وكذلك فرص التفاعل.
  - ٢- إنتاج وإبداع وتطوير الثقافة والفنون والتسلية المهمة في فنلندا.
  - ٣- مراعاة الجوانب التربوية والخاصة بالمساواة في البرامج، وتوفير فرصة للتعليم والدراسة، والتركيز على برامج الأطفال، وتقديم برامج للتعب.

(5) Case study provided by Tarlach Mc Gonale, commissioned paper (2006).

(٦) مرسوم بشأن تعديل مرسوم شركة البث الفنلندية، مرسوم رقم ٢٠٠٥/٦٣٥ الصادر في ١٩ أغسطس ٢٠٠٥ متاح في:

<http://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1993/en19931380.pdf>.

٤- معاملة المواطنين الذين يتحدثون الفنلندية والمواطنين الذين يتحدثون السويدية على قدم المساواة فيما تبيته، وإنتاج خدمات بلغة السامي والرماني ولغة الإشارة، وكذلك وحيثما يمكن بلغات المجموعات الأخرى في المجتمع.

٥- دعم التسامح والتعددية الثقافية وتقديم برامج الأقليات والمجموعات الخاصة.

٦- النهوض بالتفاعل الثقافي وتوفير برامج موجهة للخارج.

٧- إذاعة البيانات الرسمية، والتي ستصدر لها أحكام أخرى بمرسوم، وتوفير البث الإذاعي والتلفزيوني في الظروف الاستثنائية.

بعبارة محددة، إن هذه التعديلات تهدف إلى النهوض بالقيم والممارسات الديمقراطية، وكذلك بفرص المشاركة والتفاعل، وبذلك تدعم التسامح والتعددية الثقافية والبرامج المخصصة للأقليات والمجموعات الخاصة. وهي مأخوذة معا، مهمة جدًا لدعم التفاهم بين المجموعات وتحقيق التلاحم الاجتماعي. كذلك من المرجح أن تفيد الأهداف الثقافية والتعليمية للأقليات، ومن المؤكد أن تقديم برامج بلغات شتى سيفعل ذلك هو أيضا.

وفي مالي، انصب التركيز على إنتاج برامج عالية النوعية، تنهض بالتعددية والثقافة ومدّ نطاق التغطية<sup>(٧)</sup>. فبعد ثورة ١٩٩١، أبرم عقد للخدمة بين الحكومة وبين مكتب البث الإذاعي والتلفزيوني في مالي، يحدد التزامات الخدمة العامة التي يتحملها المكتب. ويلزم مرسوم صدر في ١٩٩٦ (رقم ٩٦-٢٨٤) اتخذه في ٢٣ أكتوبر) المكتب بأن يكرس على الأقل ٨٠ في المائة من برامجه الإذاعية

---

(٧) اليامي باثيلي، تقرير غير منشور أعد بتكليف من البنك الدولي (٢٠٠٥).

و ٦٠ في المائة من برامجه التليفزيونية لمضمون الخدمة العامة. كما يلزم المكتب بأن يوسع باطراد التغطية الإذاعية من ٦٥ في المائة من البلاد في ٢٠٠٣، إلى ١٠٠ في المائة في ٢٠١٥، وتوسيع في المدة نفسها. ويحدد مجلس الإدارة ولايته كالتالي:

١- وضع البرامج الإذاعية والتليفزيونية بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد.

٢- النهوض باستخدام اللغات الوطنية، والنهوض بالعلم والتكنولوجيا وحماية البيئة.

٣- وضع برامج للتدريب تستند إلى عروض عالية النوعية.

٤- النهوض بالإعلام التعددي والمدنى والنافع.

٥- إنتاج مجلات وتقارير حية ومناقشات وتحقيقات.

وتشمل أهداف اجتماعية وإنمائية محددة للمكتب: محاربة الفقر، وزيادة معدل معرفة القراءة والكتابة، والإسهام في الوعي الصحى وتطوير الخدمات الصحية، ودعم التعليم الرسمى، بما فى ذلك تعليم الكبار، وإلغاء تهميش المجتمعات المعزولة جغرافيا. وتضم شبكة المكتب هيئة وطنية واحدة للتليفزيون، ومحطتين لتضمين التردد تبثان من العاصمة باماكو، وعشر محطات لتضمين التردد تقع فى العواصم الإقليمية، ونحو ثلاثين "محطة ريفية".

## الحكومة

يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل، له سلطات وواجبات محددة فى القانون، وتتضمن الرصد



وضمن الامتثال لواجبات الخدمة العامة ومسئولياتها، على نحو  
يكفل أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، ويوفر خضوعا  
للمساءلة أمام عامة الناس.

ويتعين على ترتيبات الحوكمة أن توازن بين مبدئين: الاستقلال والخضوع  
للمساءلة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترتيبات شتى ويتضمن الترتيب المعتاد منها  
وجود مجلس إدارة مستقل، يتم تعيين أعضائه بطريقة عادلة وشفافة، بمشاركة من  
المجتمع المدني. وفي المقابل، فإن المدير التنفيذي لا يكون مسؤولاً إلا أمام  
المجلس، وليس الحكومة، والمجلس مسؤول عن اعتماد الميزانية وجميع السياسات  
العامة، ويعين غالبية كبار الموظفين التنفيذيين. وبهذه الطريقة، فإن المجلس  
ورئيسه يعملان كمصدّ بين الإدارة والحكومة.

ويتعين أن تتضمن سلطات مجلس الإدارة في ممارسة مهامه ما يلي:

- سلطة تعيين وإقالة كل الموظفين الكبار.
- سلطة تحديد الإستراتيجية الشاملة واقتراح الميزانية،
- سلطة تحديد السياسات الداخلية.
- سلطة الاضطلاع بالمراجعة الداخلية.

وفي ممارسة مجلس الإدارة لسلطاته، يتعين ألا يتدخل في الإدارة اليومية أو  
الاستقلال التحريري للمدير التنفيذي والعاملين معه. ويتعين أن يكون مجلس الإدارة  
مسئولا عن إعداد تقرير سنوي ويجب أن يخضع رسميا للمساءلة أمام عامة الناس  
من خلال هيئة متعددة الأطراف مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تمثل فيها كل  
الأحزاب الرئيسية.

فهيئة الإذاعة الاسترالية مثلا، يديرها مجلس إدارة أنشئ بموجب مرسوم الهيئة. وتتمثل مهامه في:

أ- ضمان أداء وظائف الهيئة بكفاءة ولتحقيق أقصى منفعة لشعب أستراليا.

ب- الحفاظ على استقلال الهيئة ونزاهتها.

ج- ضمان أن يكون جمع الهيئة للأبناء وعرضها دقيقا وغير متحيز وفق المعايير المعترف بها للصحافة الموضوعية.

والمجلس ملزم أيضا بضمان امتثال الهيئة للتشريعات ذات الصلة. ولحكومة أستراليا الاتحادية السيطرة النهائية على الهيئة، ولها سيطرة على المنح العامة التي تعتمد عليها الهيئة. ولا تخضع الهيئة لإدارة الحكومة إلا بالنسبة للبت المتعلق بأمور تهم الصالح العام كما هو منصوص عليه في تشريع آخر. ولكن بنود كل بث كهذا يجب إدراجها في التقرير السنوي للهيئة. كما يتعين أن يتضمن التقرير مدونات الممارسة، وتفاصيل أى هبة، معدات أو إرث يقبل خلال السنة، وأى مشورة متلقاة من المجلس الاستشاري، وموجزا عن أنشطة موظفي الشؤون المجتمعية، وأى أعمال اتخذت ردا على شكاوى.

ويوجد ترتيب مختلف في جنوب أفريقيا. فهيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا يديرها مجلس إدارة أنشئ بمقتضى مرسوم الإذاعة الصادر في ١٩٩٩، وهو السلطة الخاضعة للمساءلة في الهيئة ويسيطر على شئونها. وهو يعين لجنة تنفيذية مكونة من مدير تنفيذي رئيسي وأحد عشر عضوا آخرين لإدارة شئون الهيئة واللجنة التنفيذية مسئولة أمام المجلس.

وهيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا هي هيئة تنظيم البث، وتحظى هي نفسها بالاستقلال بموجب الدستور، ولها سلطات تنظيمية كبيرة بالنسبة لهيئة الإذاعة. ويعطى مرسوم البث الصادر في ١٩٩٩، لهيئة البث الصادر في ١٩٩٩،

المسئولية التامة عن ضمان امتثالها لأحكام الميثاق الخاص بها. ويطالب المرسوم بأن تكون كل إدارات هيئة الإذاعة صادرًا لها ترخيص من هيئة الاتصالات. وبالإضافة لهذا، يتعين أن تتمثل كل جهات البث، بما في ذلك هيئة الإذاعة لمدونة السلوك التي أصدرتها هيئة الاتصالات، والواردة في مرسوم هيئة الإذاعة المستقلة.

وتخضع هيئة الإذاعة للمحاسبة رسميًا أمام البرلمان من خلال الوزير. ويزود مجلس إدارة هيئة الإذاعة الوزير بميزانية وقوائم كاملة بالإيرادات والمصروفات عن تلك السنة المالية المعنية. وينبغي مراجعة الحسابات المالية من قبل مراجع وأن تصطحب بتقرير منه. ويقدم الوزير التقرير إلى البرلمان خلال سبعة أيام من تلقيه.

#### عضوية مجلس الإدارة

يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة عادلة وعلنية وشفافة، وأن يحددها القانون. ويجب تصميمها لتتضمن أن تتوافر للأعضاء الخبرة والتجربة اللازمة، وأن يلتزموا بتنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع ككل. يتعين أن ألا يسيطر عليها أى حزب سياسى بعينه أو أى مصالح تجارية بذاتها، ويجب أن يعمل الأعضاء المعينون بصفقتهم الفردية ويمارسوا وظائفهم للمصالح العام في كل الأوقات.

وعملية تعيين المجلس الحكومى لا يمكن أن تتضمن تحرر مجلس الإدارة من النفوذ المحازب ومن الضغوط التي لا موجب لها، وأن يكون متنوعا في طبيعته على النحو المناسب. لكنه يمكن أن تكون مفيدة في تفادى بعض المثالب.

ويتعين تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة محددة وحمايتهم من الإقالة خلال تلك المدة إلا إذا كفوا عن الوفاء بالشروط المحددة للأهلية للمنصب أو فشلوا في القيام بمسؤولياتهم المحددة في القانون. ويجب أن تكون قواعد الأهلية لعضوية مجلس الإدارة واضحة ومحددة، لتفادى التعارض مع مسؤوليات المنصب. ويجب أن يراعى تنوع المجلس استصواب تمثيل الخلفيات الإقليمية والثقافية المختلفة وتحقق توازن عادل بين النساء والرجال. ويتعين استبعاد مجموعات معينة من العضوية:

- المستخدمين في المصالح المدنية أو فرع آخر في الحكومة.
  - شاغلي المناصب أو المستخدمون في حزب سياسي.
  - الأعضاء المنتخبين أو المعيّنين في الهيئة التشريعية.
  - المستخدمين، أو ممن لهم مصالح، في مجال البث أو الاتصالات.
  - من أدينوا، بعد عملية سلمية ووفقا للمبادئ القانونية المقبولة دوليا، بجريمة عنف أو جريمة مخلة بالشرف، ما لم تكن قد مرت فترة (مثل خمس سنوات) من إلغاء الحكم.
- إن وجود خبرة ملائمة في مجلس الإدارة أمر مفيد، مع معرفة بالبث والخدمة العامة والإدارة وغيرها من الأمور ذات الصلة.

وفيما يلي بضعة أمثلة توضح الفروق:

- هيئة الإذاعة الأسترالية يديرها مجلس إدارة يتم تعيينه ويتولى منصبه بموجب أحكام قانون البث الأسترالي الصادر في ١٩٨٣. ويتكون المجلس من مدير مباشر يعينه المجلس لمدة ٥ سنوات، وما بين ستة وثمانية مديرين آخرين يعينهم المحافظ العام، وتراعى في تعيين

المديرين، الخبرة المتعلقة بتقديم خدمات البث، والخبرة في الاتصالات أو الإدارة، والخبرة في الأمور المالية والتقنية، والاهتمامات الثقافية وغيرها من الاهتمامات المتعلقة بالإشراف على منظمة للبث للخدمة العامة.

- وهيئة الإذاعة اليابانية (NHK)، وهي هيئة البث العامة الوحيدة في اليابان، يديرها مجلس محافظين يتكون من اثني عشر شخصا يعينهم رئيس الوزراء ويوافق عليهم مجلسا الدائت نيابة عن الشعب الياباني. ويتم انتقاؤهم لكي يجلبوا طائفة واسعة من الخبرة والتجربة. ومجلس المحافظين هو هيئة اتخاذ القرارات بالنسبة لكل الأمور المهمة لسياسة الإدارة والتشغيل، بما في ذلك الميزانية السنوية، وخطّة التشغيل، وسياسة البرامج الأساسية.

- وهيئة الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا يديرها مجلس الإذاعة والتلفزيون في ليتوانيا، ويتكون من اثني عشر عضوا يمثلون خلفيات مختلفة. وينص قانون الهيئة المعتمد في ١٩٩٦، على أن يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء، ويعين البرلمان أربعة، منهم عضوان من المرشحين الذين توصى بهم أحزاب المعارضة، وتعين الأربعة الباقين منظمات المجتمع المدني، وهي مجلس العلوم الليتواني، ومجلس التعليم الليتواني، والرابطة الليتوانية لمبدعي الفنون، ولجنة الأساقفة اللتوانيين. ويجب أن يكونوا جميعا من "الشخصيات البارزة في المجالات الاجتماعية والعلمية والثقافية. ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات ويمكن أن يخدموا فترتين على أقصى حد. وقد كان التعيين المبدئي في الهيئة في ١٩٩٦، متباينا لدرجة أنه لم يتم استبدال كل الأعضاء في نفس الوقت، ولم تتواكب التعيينات مع الدورة لانتخابية. وقد قاوم المجلس بقوة محاولات السياسيين للتدخل في نشاطاته.

## المدير العام

الإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مسئولية مدير تنفيذي يعينه مجلس الإدارة لمدة محددة، ويمكن تجديده ولايته. وهو وهيئة التحرير مسئولان عن وضع سياسة التحرير واتخاذ القرارات التحريرية.

والمدير التنفيذي مسئول عن الإدارة في إطار الواجبات والمسئوليات الشاملة لهيئة البث للخدمة العامة، والاستراتيجية التي اعتمدها مجلس المحافظين، والميزانية، والسياسات الداخلية السارية حاليا. وفي أداء المدير التنفيذي لواجباته، لا يجوز له أن يلتزم أو يقبل تعليمات إلا من مجلس المحافظين، إلا ما ينص عليه القانون، ويتحمل المسؤولية النهائية بالنسبة كل قرارات التحرير.

وتتوقف الفروق عادة على الظروف المحلية. فعلى سبيل المثال:

- يعين مجلس محافظي هيئة الإذاعة البريطانية مديرا عاما للهيئة، وهو بدوره يعين تسعة مديرين تنفيذيين، يشكلون المجلس التنفيذي للهيئة وهو المسئول عن إدارة التشغيل وقرارات التحرير.
- وفي نظام البث للخدمة العامة الإقليمي في ألمانيا، والذي تجمعه معا رابطة هيئات البث للخدمة العامة في ألمانيا (ARD)، يعين مجلسه الإقليمي للبث مديرا عاما لكل هيئة إقليمية للبث للخدمة العامة. والمدة العادية لتولي المدير العام لمنصبه هي أربعة أعوام ويمكن تجديد العقد.
- ويعين رئيس كوريا، رئيس هيئة الإذاعة الكورية وهو مديرها التنفيذي أيضا بناء على توصية من مجلس المحافظين. ويعين رئيس الهيئة ومديرها التنفيذي، نائب رئيس تنفيذي بموافقة مجلس المحافظين،

فى حين يعين الرئيس والمدير التنفيذى المديرين المباشرين. ومدة ولاية الرئيس والمدير التنفيذى وأعضاء الهيئة التنفيذية الآخرين هى ٣ سنوات وشاغلو المناصب مأهلون لإعادة تعيينهم.

- ويدير مدير مباشر شئون هيئة الإذاعة الأسترالية، ويتعين عليه أن يعمل وفق السياسات المحددة، وأى توجيهات موجهة إليه من مجلس الهيئة. ويتم تعيين المدير المباشر لمدة خمس سنوات ويكون مؤهلاً لإعادة تعيينه لمدة خمس سنوات أخرى. ويتضمن مرسوم الهيئة شرطاً بأن تحدد محكمة الرواتب، راتب المدير المباشر، ويتعين ألا يشترك فى اجتماع المجلس الذى يناقش فيه التعيين وأحكام وشروط الوظيفة المتعلقين بالمدير المباشر.

## التمويل

يتعين تمويل هيئة البث الخاصة بالخدمة العامة أساساً من التمويل العام من خلال آلية للتمويل تهدف لحماية استقلالها. ويجوز لها أن تجمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهبات.

وللأليات التى يتم بها تمويل البث للخدمة العامة، أهمية حاسمة لاستقلالها ونوعية مخرجاتها على حد سواء، ولكن من أصعب الأمور عادة وضعها فى نصابها الصحيح. وينبغى عزل نظام التمويل عن الضغوط السياسية، والسماح بشكل ما من الخضوع للمساءلة، وأن يكون فى الإمكان على نحو كاف التنبؤ به بما يتيح للاستثمارات متعددة السنوات التى تحتاجها هيئة البث للخدمة العامة القدرة على الوفاء بولايتها.

وتستخدم تشكيلة من النماذج المالية لتوفير آلية التمويل العام الأساسى. وتشمل هذه رسوم تجبى من الأسر (رسم ترخيص)، وتمويل حكومى مباشر، ورسم يجبى على البث التجارى والإعلان. ويتباين حجم التمويل العام للقطاع تبانيا كبيرا حتى فيما بين البلدان التى بها هيئات عامة قوية للبث. وقد فحصت دراسة، تمويل القطاع فى ثماني عشرة بلدا متقدما ووجدت أن هيئات البث العامة تلقت فى المتوسط ما يعادل ٨٠ دولارا لكل مقيم، لكن الرقم تراوح من مبلغ مرتفع قدره ١٥٤ دولارا فى سويسرا لمبلغ منخفض قدره ٥ دولارات فى الولايات المتحدة. وكان من بين البلدان الأخرى المدرجة فى الدراسة، ألمانيا (٣٤ دولارا)، والمملكة المتحدة (١٢٤ دولارا)، وفنلندا (١١١ دولارا) وأيرلندا (٦٧ دولارا)، وأستراليا (٤٤ دولارا)، وإسبانيا (٣٤ دولارا)، وكندا (٣٣ دولارا)<sup>(٨)</sup>. بيد أنه يتعين على البلدان النامية بصفة خاصة التى واجهت وعاء ضريبيا يلقى عنتا مفرطا بسبب الأولويات الكثيرة التى يتعين عليه التصدى لها، ودخل الأسر المنخفض لمعظم السكان (وإن كانت هناك عادة طبقة وسطى ثرية)، وأسواق محدودة للإعلان فى وسائل الإعلام، أن تنظر إلى وراء ما هو واضح لتحديد مصادر الدخل المحتملة.

ويجاهد كل نموذج مختار لضمان الاستقلال وكفالة القاعدة المالية الكافية للوفاء بواجباته ومسئوليته، على حد سواء. وهناك مغامم ومغارم فى الخيارات الراهنة. وينطوى التمويل الحكومى المباشر على خطر التداخل الحكومى. ويخضع الاعتماد المفرط على الإعلانات هيئة البث لنفس الضغوط التى تتعرض لها هيئات البث التجارية، وهو ما يمكن أن يقوّض المجال الممنوح لها لتتبع البرامج الإعلامية والتغطية الخبرية المتعمقة.

---

(٨) تحليل دعم الحكومة للبث العام والثقافات الأخرى فى كندا، أعده فريق نورديستى لحساب هيئة الإذاعة الكندية (٢٠٠٦)، متاح فى:

[http://wwwcbc.radio-canada.ca/submissions/crtc/2006/BNPH\\_2006](http://wwwcbc.radio-canada.ca/submissions/crtc/2006/BNPH_2006)  
5\_CBC\_RC\_Public\_Broadcaster\_Comparison.pdf.



وتستند الرسوم التي تجبي من الأسر عادة إلى رسوم الترخيص التي تحصل على جهاز استقبال إذاعي أو تليفزيوني. وتشمل السبل الأخرى لتحصيل إيرادات من الأسرة، رسوم ترتبط بجبايتها بالإمداد بالكهرباء. وقد تطبق هذه الرسوم باعتبارها سعرا موحدًا لكل أسرة أو يمكن أن تكون تصاعدية وترتبط بالقدرة على الدفع. وميزة هذا الترتيب شبه المالي هي أن الإيرادات يمكن تحصيلها وتوزيعها على هيئة البث بواسطة هيئة مستقلة للحصول والتوزيع بطريقة تكفل استقلال عمل هيئة البث. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المكلف والصعب تحصيل رسوم تجبي من الأسر وقد لا يحظى تطبيق نظام كهذا للمرة الأولى بالشعبية.

ويتم تمويل هيئة الإذاعة اليابانية، وهي هيئة البث العامة الوحيدة في اليابان، عن طريق تحصيل رسوم تدفعها كل أسرة تملك جهاز تليفزيون. وبالمثل يتم تمويل، هيئات البث الإقليمية العامة، والتي تضمنها معا رابطة هيئات البث للخدمة العامة في ألمانيا، بصورة كلية تقريبا من رسوم الترخيص. وفي أيرلندا، تتلقى هيئة البث العامة الرئيسية، RTE، إيرادات من رسوم الترخيص، لكن هذا يتم استكمالها بمبيعات الإعلانات، والرعاية، والرسوم على المرافق وشبكات البث، ومبيعات البرامج، والاتجار، والإيرادات ذات الصلة. ويتم تمويل هيئة البث للخدمة العامة في شيلي، TVN، من خلال الإعلان بصورة كلية تقريبا.

وقد وضعت أستراليا نموذجا لتمويل تليفزيون الخدمة العامة عن طريق رسوم يتم تحصيلها من هيئات البث الخاصة. وهذا النموذج الذي استهل في ١٩٨٨، لاقى ثناء كبيرا لسماحة لهيئة البث للخدمة العامة بتحويل تركيزها بعيدا عن البرامج التجارية والاتجاه للبرامج الثقافية في حين يحول تمويل الإعلان صوب المحطات الخاصة. (أدى نقاس محطة خاصة للتليفزيون عن دفع مساهمتها السنوية في الوقت المحدد إلى سحبها في ١٩٩٩- مما يكشف عن أوجه ضعف في التنظيم)<sup>(٩)</sup>.

---

(٩) معهد المجتمع المفتوح ٢٠٠٥، ٥٩.

وحسب نسبة الإيرادات التي يتم تحصيلها من خلال آلية مضمونة للتمويل العام، يجوز إخضاع هيئة البث للخدمة لقيود معينة على سلطاتها في جمع الأموال من مصادر أخرى، خاصة من المصادر التجارية. ويمكن تصميم هذه القيود على نحو يحمي طابع الخدمة باعتبارها خدمة عامة أو ضمان المنافسة العادلة مع هيئات البث التجارية.

فعلى سبيل المثال، يتم تمويل هيئة الإذاعة البريطانية بصورة كلية تقريبا من خلال تحصيل رسوم ترخيص على الأجهزة المنزلية. ومحظور على الهيئة بيع الإعلانات أو حملات الرعاية فيما تبثه، لكن لديها محفظة آخذة في الاتساع من أنشطة الأعمال التجارية تستند أساسا إلى الاستغلال التجاري لبرامج الهيئة العالمية في هيئة الإذاعة البريطانية بصورة منفصلة.

وفي فرنسا أيضا، فإن إيرادات الإعلام تحكمها بصورة صارمة الحدود التي وضعها البرلمان وتحصل هيئة البث للخدمة العامة في فرنسا، وتتكون من ٦ شركات وطنية للبرامج وقناة سائل ممولة تمويلًا عامًا، على نحو ٧٠ في المائة من إيراداتها من رسوم الترخيص السنوية التي تجبى من ملاك التلفزيون. والباقي مستمد أساسا من بيع الإعلانات ورعاية البرامج. ويحدد البرلمان سنويا رسوم الترخيص، وكذلك توزيع الرسوم بين شركات البرامج الوطنية والمؤسسات الأخرى التي تقوم بوظائف تتعلق بالبث. وتتباين النسبة من المصروفات السنوية التي تقي بها رسوم الترخيص بين شركات البرامج من نحو ٥٠ في المائة لقناة فرانس ٢، لنحو ١٠٠ في المائة لراديو فرانس إيترناسيونال والقناة الأوربية للساتل، لا ست آرت. وتحصل القنوات الأكثر شعبية على نسبة كبيرة من إيراداتها من الإعلان.

لكن رسوم رخص التلفزيون ليست حلا مضمونا، ففي غانا مثلا، ظلت رسوم الرخص عند مستوى ثابت لسنوات كثيرة بسبب عزوف السياسيين عن

التصويت لصالح زيادتها. وقد أدت تأثيرات التضخم إلى تخفيض قيمة رسوم الرخص التي يتم تحصيلها لمستوى منخفض جدًا لا يتجاوز تكاليف التحصيل إلا بالكاد ولا يكفي لتمويل هيئة الإذاعة في غانا، وهي هيئة البث العامة. وأدى هذا إلى تزايد الاعتماد على مصادر الإيراد التجارية وتخفيض الاستثمار في صنع برامج جيدة النوعية. وللحيلولة دون هذا، أجرى بعض البلدان نصحيحات تلقائية على الرسوم استنادا إلى مؤشر تكاليف المعيشة.



## الفصل الثانى عشر

البث الاجتماعى غير الساعى للربح



## قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يجب الاعتراف بالبيث المجتمعى فى القانون باعتباره نوعا متميزا من البيث يتعين دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للترخيص تكفل فرصا عادلة ومنصفة فى الوصول للطيف اللاسلكى من أجل المنظمات التى تستند للمجتمع المدنى، وتلك التى تستند للمجتمع المحلى.
- يمكن تحديد البيث المجتمعى باعتباره بثا مستقلا يقدمه أعضاء المجتمع المحلى لأنفسهم ولمصلحتهم فى موقع جغرافى معين أو باعتباره ينتمى لجماعة مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. ويجب أن يملكه مجتمع معين يسعى لخدمته، وأن يخضع للمساءلة أمامه ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.
- يجب أن تكون عمليات الترخيص للبيث المجتمعى عادلة وشفافة ومحددة فى القانون، ويجب أن تقع تحت مسؤولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علانية وبالتشاور مع المجتمع المدنى.
- ينبغي أن تتسق شروط واشتراطات الترخيص للبيث المجتمعى مع أهداف تنظيم البيث، وأن تكون مصممة لضمان تمتع خصائص هيئة البيث المجتمعى، بالحماية والحفاظ عليها خلال مدة الترخيص.

- يجب أن تتاح لهيئات البث المجتمعي فرصة الحصول على مصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. ويتعين ألا تكون هناك أى قيود على ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة ونفاذ المناقشة غير العادلة.
- يجوز دعم البث المجتمعي عن طريق التمويل العام، بما فى ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانونى ومضمون للتمويل العام، يتعين أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا فى إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.



## مقدمة

يشير البث المجتمعي لوسائل البث المستقلة والمستندة للمجتمع المدني والتي تعمل من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وليس للحصول على ربح مالى خاص. وتديرها منظمات تستند للمجتمع المحلى ومنظمات غير حكومية محلية، وتنظيمات العمال، والمؤسسات التعليمية، والروابط والمنظمات الدينية أو الثقافية التى تضم واحدا أو أكثر من هذه الأشكال من منظمات المجتمع المدني.

وفى البدء نشأ البث المجتمعي، دون ترخيص حكومى عادة، على أيدي حركات اجتماعية ومنظمات تستند للمجتمع المحلى، تسعى للتعبير عن قضاياها وشواغلها وثقافتها ولغاتها الخاصة، ولخلق بديل لكل من البث العام الذى كان يخضع عادة لسيطرة الحكومة، ولوسائل الإعلام الخاصة. وليس هناك تعريف موحد للبث المجتمعي، وهناك نماذج كثيرة بقدر عدد المحطات تقريبا. وكل مبادرة للبث المجتمعي هى هجين، وعملية اتصال فريدة شكلتها بينتها والثقافة والتاريخ والواقع المميز للمجتمع الذى تخدمه. والواقع أن مصطلح البث المجتمعي ينطبق على طائفة عريضة من المبادرات غير التجارية، بما فى ذلك البث الريفى، والتعاونى، والقائم على المشاركة، وبث المواطنين الأحرار، والبث البديل والشعبى والتعليمى. وتقع محطات الإذاعة المجتمعية فى القرى الريفية المعزولة لكنها توجد أيضا فى قلب المدن الكبرى، ويمكن تعريف المجتمعات التى تمثلها وتخدمها من الناحية الجغرافية بأنها قاطنو بلدة معينة، أو يمكن تعريفها بمصالح مشتركة، ثقافية ولغوية وغيرها. وحسب طبيعة المجتمع، فإن إشارات البث قد لا تصل سوى لكيلو متر واحد، أو تغطى بلدا بأكمله، أو يمكن تحميلها على الإنترنت لتوصيلها لأعضاء المجتمع فى الجانب الآخر من العالم.

ويمكن للبحث المجتمعي، خاصة الإذاعة، أن يزود المجتمعات بفرص الحصول على المعلومات وأن يكون لها صوت، وييسر المناقشة على مستوى المجتمع، وتقاسم المعلومات، وتقديم مدخلات لعملية اتخاذ القرارات. كذلك، فإن البحث المجتمعي عملية تشترك المجتمع في بناء القدرة والأنشطة التي تمكن من أسباب القوة. وإذا كان البحث العام نافذة يستطيع المشاهدون والمستمعون أن يفهموا بلدهم والعالم من خلالها، فعندئذ يكون البحث المجتمعي مرآة تعكس معارف المجتمع وخبرته الخاصة، وتدعو المجتمع أن يعرف نفسه، وأن يشارك في الحوار، وأن يتوصل لحلول لمشاكله، وأن يضع جدول أعماله لتحركه.

وكما رأينا في الباب الأول، فإن البحث المجتمعي طفق يكتسب اعترافا به باعتباره مكونا جوهريا في مشهد وسائل الإعلام التعددي، خاصة بسبب دوره في توفير فرص الحصول على صوت للتعبير وعلى المعلومات، والنهوض بالمشاركة بين المجتمعات المحلية والمجتمعات التي تجابه استبعادا اجتماعيا واقتصاديا. وفي ٢٠٠٣ مثلا، أشارت مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية، لوسائل الإعلام المجتمعية بالعبارات التالية:

يتعين على الحكومات أن تطبق إطارا قانونيا وداعما يحابي الحق في حرية التعبير وقيام نظم إعلام حرة وتعددية، بما في ذلك الاعتراف بالدور الخاص والحاسم لوسائل الإعلام المجتمعية في توفير فرص الوصول للاتصالات بالنسبة لمجموعات المنعزلة والمهمشة<sup>(١)</sup>.

ويدرج عدد كبير من البلدان حكما مباشرا عن البحث المجتمعي في قانون البحث الخاص بها أو في القرارات المنشورة لهيئة التنظيم المسؤولة عن البحث. ونموذجيا، يصف هذا الإطار خصائص البحث المجتمعي ويحدد ترتيبات الترخيص

---

(١) مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية (روما، سبتمبر ٢٠٠٤).

للبلث المجتمعي وتمويله. والحكم القانوني والتنظيمي الخاص بالإذاعة المجتمعية أكثر شيوعاً منه بالنسبة للتلفزيون المجتمعي. وفي بعض البلدان يشمل إطار البلث المجتمعي الإذاعة والتلفزيون على حد سواء، في حين توجد ترتيبات منفصلة لكل منهما في بلدان أخرى.

وقد قارن عدد من الدراسات وقيم السياسة والأطر القانونية والتنظيمية التي تساعد بدرجة أكبر البلث المجتمعي على أن يزدهر<sup>(٢)</sup>. ويمكن تحديد بعض خصائص الممارسة الجادة في القانون والتنظيم من هذه الخبرة المتنوعة والواسعة. وسنناقش بتفصيل أكبر في الأقسام التالية، عناصر الممارسة الجيدة في التنظيم الخاص بالبلث المجتمعي.

## الاعتراف والتمييز

يتعين الاعتراف بالبلث المجتمعي في القانون باعتباره نوعاً متميزاً من البلث ينبغي دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للتخصيص تكفل فرصاً عادلة ومنصفة في الحصول على الطيف اللاسلكي والموارد الاقتصادية.

والاعتراف الواضح والمباشر القانوني والسياسي بالبلث المجتمعي باعتباره قطاعاً متميزاً أمر مستصوب، حيث إن السياسات وثيقة الصلة بالبلث المجتمعي

---

(٢) ي. برايس- ينفر و. ج. تاكي، الإذاعة المجتمعية في سياق عالمي: تحليل مقارنة في ستة بلدان (شيفلد، رابطة وسائل الإعلام المجتمعية، ٢٠٠١) ساتشير، ج. س.، التشريع للبلث الإذاعي المجتمعي: دراسة مقارنة للتشريع في ١٣ بلداً (باريس، اليونيسكو، ٢٠٠١) AMARC\_LAC، أفضل الممارسات المعنية بالأطر التنظيمية للبلث المجتمعي - دراسة مقارنة للأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الوطنية في ١٤ بلداً، مشروع تقرير لم ينشر (مونتيديو، لورجواي: AMARC-LAC، ٢٠٠٦).

تختلف عن تلك الوثيقة الصلة بالقطاعات الأخرى، مثل تلك التى تتعلق بالقاعدة الاقتصادية الخاصة به، وأشكال خضوعه للمساءلة والمشاركة، وعلاقته بالمجتمع. ويتقضى التوزيع العادل للطيف اللاسلكى، وهو مورد قيم ونادر، وجود آلية خاصة للوصول لما وراء التخصيصات التجارية والمتعلقة بالخدمة العامة ولضمان فرص الوصول بالنسبة للمجتمع المدنى والمنظمات المستندة للمجتمع المحلى.

#### الإطار ٥٢ - مالى: بناء مشهد متنوع للإذاعة

مثلما هى الحال فى معظم بلدان غرب أفريقيا، كان البث فى مالى تقليديا احتكارا للدولة، مع قيام مكتب البث الإذاعى والتلفزيونى فى مالى بالبث من العاصمة للبلد بأسره.

وعقب تطبيق الديمقراطية متعددة الأحزاب فى ١٩٩١، سمحت مالى رسميا لمحطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة بالعمل، وتبنت واحدا من أكثر قوانين البث ديمقراطية فى أفريقيا. وفى خلال بضع سنوات قليلة، أقيمت عشرات من محطات الإذاعة الخاصة، التجارية والمجتمعية على حد سواء، كان معظمها محطات محلية.

ومنذ خمس عشرة سنة خلت، كانت هيئة البث التى تحتكرها الدولة (مكتب البث الإذاعى والتلفزيونى فى مالى)، تبث البرامج المنتجة فى باماكو فى المحل الأول، أساسا باللغة الفرنسية، عن طريق أجهزة إرسال معدة للتقوية عبر البلاد. ولدى مالى حاليا واحد من أقوى نظم الإذاعة وأكثرها تنوعا فى أفريقيا، بما يصل إلى ٣٠٠ محطة إذاعة تبث البرامج المحلية فى جميع أرجاء البلاد بأكثر من ست من اللغات المحلية.

وهناك سبب لنمو القطاع هو عدم وجود عقبات بيروقراطية ومالية تعترض الحصول على ترخيص. فليست هناك رسوم للترخيص لإقامة محطة إذاعة في مالي، والشرطان الوحيدان هما أن تكون من رعايا مالي وأن تملأ استمارة بسيطة. وترسل الاستثمارات إلى المجلس الأعلى للاتصال، الذي يراجع مدى توافق الترددات والسلامة الفنية للاقتراح ويبلغ لجنة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية. فإذا كان الاقتراح سليماً من الناحية الفنية والتردد المطلوب متوافراً، يسمح للمحطة باستخدامه. وفي كل عام يتم تقاضى بدل تردد قدره ٢٠ دولاراً من كل محطة.

وقد تلقت الإذاعة المجتمعية (servicio comunitario de radiodifusion) (sonora) مثل هذا الاعتراف في كولومبيا منذ ١٩٩٥ بسلسلة من المراسيم الرئاسية المتعاقبة. ويوفر أحدثها تعريفاً<sup>(٣)</sup>، واضحاً للإذاعة المجتمعية ويسمح بترخيصها على موجات تضمين السعة (إيه إم) وموجات تضمين التردد (أف إم). وفي فنزويلا، فإن البث المجتمعي معترف به في (Ley Organica de Telecomunicaciones- ٢٠٠٠) واللائحة رقم ١٥١٢ لسنة ٢٠٠٢ -Radiodifusion Sonora y television abiertas comunitarias de servicio publico sin fines de lucro. de servicio).

وكانت مالي أول بلد في أفريقيا يمكن من ترخيص البث المجتمعي من خلال حكم عام يقضى بإنشاء هيئات البث الخاصة<sup>(٤)</sup>. وتتص هيئة التنظيم في مالي،

(٣) المرسوم الرئاسي رقم ١٩٨١ لسنة ٢٠٠٣ متاح في:

<http://www.mincomunicaciones.gov.co/>.

(٤) رسالة جمهورية مالي مرسوم رقم 20-227/P-RM الصادر في ١٠ مايو ٢٠٠٢. portent statut des services prives de radiodiffusion sonore par voie hertzienne terrestre et modulation de frequence.

المجلس الأعلى للاتصال، على منح فئة محددة من الترخيص للإذاعة المجتمعية المحددة باعتبارها "لا تسعى للربح ومملوكة للمجتمعات المحلية". وبعد بضعة سنوات قليلة من فتح موجات الأثير هناك، كان قد تم إنشاء مئات من محطات الإذاعة المستقلة والمجتمعية في كل أرجاء البلاد، ساعدها في ذلك بدرجة كبيرة القرار الذي اتخذ بإلغاء العقوبات المالية والبيروقراطية<sup>(٥)</sup>.

وفي جنوب أفريقيا، حدد مرسوم هيئة البث المستقلة لسنة ١٩٩٣، إطارا جليا للتخصيص للبث المجتمعي، والذي أبطلته حاليا أحكام مماثلة في مرسوم الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٦. ويتضمن مرسوم البث في جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٩ أحكاما إضافية للتخصيص لهيئات البث المجتمعية في جنوب أفريقيا. ويدعو إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في ٢٠٠٢، الدول الأفريقية لضمان: "تخصيص منصف للترددات بين استخدامات البث الخاصة، التجارية والمجتمعية على حد سواء"، وأنه "يتعين تشجيع البث المجتمعي نظرا لقدرته على توسيع وصول الفقراء والمجتمعات الريفية إلى موجات الأثير"<sup>(٦)</sup>.

وتتعين ملاحظة أن التخصيص المنصف للترددات سيتطلب إصدار قوانين ولوائح تفرق بين البث المجتمعي والتجاري وتشجع بوجه خاص البث المجتمعي ومراعاة أهدافه الاجتماعية وطبيعته غير التجارية. فعلى سبيل المثال خفضت مالي وفنزويلا وكولومبيا أو ألغت رسوم الترخيص على الإذاعة المجتمعية، وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات. ومن المهم بالمثل استخدام معايير ملائمة لتقسيم طلبات البث المجتمعي.

---

(٥) هناك صورة طلب متاحة على:

[http://urtel.radio.org.ml/IMG/dos/Cahier\\_de\\_charges.dos](http://urtel.radio.org.ml/IMG/dos/Cahier_de_charges.dos).

(٦) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (٢٠٠٢) إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا،

اعتمد في الدورة ٣٢ (بانجول، ١٧-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢).

والاعتراف بالبحث المجتمعي وتمييزه في القوانين والتنظيمات، سمتان مستصوبتان لكنهما ليستا شرطين كافيين في حد ذاتهما للممارسة الجيدة. فالواقع أنه في بعض الحالات، استخدم الإطار القانوني كوسيلة للحد من قدرة هيئات البحث المجتمعي على البقاء ومن نفوذها، على سبيل المثال بفرض قيود مفرطة على القدرة على الإرسال أو فرض حدود غير معقولة على مصادر التمويل. وقد عالج المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان هذه المشكلة في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢: تُظهِرُ الأهمية الممكنة لقنوات الاتصال هذه بالنسبة لحرية التعبير، فإن وضع إطار قانوني قائم على التفرة يعرقل تخصيص الترددات لمحطات الإذاعة المجتمعية أمر غير مقبول<sup>(٧)</sup>. ومن ثم، فمن الجوهرى أن يوفر الإطار القانوني والتنظيمي فرصا عادلة ومنصفة للحصول على الترددات وكذلك على الموارد الاقتصادية وغيرها.

#### الإطار ٥٣- الولايات المتحدة: تراخيص الإذاعة غير التجارية

في الولايات المتحدة، يرجع البحث المجتمعي بجزوره إلى قرار تاريخي للجنة الاتصالات الاتحادية اتخذته في ١٩٤٥ بتخصيص ٢٠ في المائة من الطيف اللاسلكي بموجات تضمين التردد (إف إم) (من ٨٨ إلى ٩٢ ميغا هيرتز) للهيئات التي لا تسعى للربح<sup>(١)</sup>. وكانت هيئات الإذاعة غير الساعية للربح الأولى في الولايات المتحدة، مقصورة على المؤسسات التعليمية، ولكن افتتحت محطة KPFA في بيركلي، كاليفورنيا في ١٩٤٩، مَيز بداية انفتاح أوسع للإذاعة المجتمعية. واليوم، تم إصدار ما يربو على ٢٥٠٠ تصريح لهيئات غير تجارية للإذاعة بتضمين التردد (إف إم) ونحو ٤٠٠ ترخيص لهيئات للتلفزيون العام والتعليمي غير التجاري.

(١) لجنة الاتصالات الاتحادية (١٩٤٥). ترخيص الترددات لمختلف فئات الهيئات غير الحكومية في الطيف اللاسلكي من ١٠ كيلو سيكل إلى ٣٠٠٠٠٠٠٠ كيلو سيكل، حافظة رقم ٦٦٥١ (٢٧ يونيو، ١٩٤٥).

(٧) التقرير السنوي للمقرر الخاص بحرية التعبير، ص ١٢٨، ٢٠٠٢. متاح على:

<http://www.cidh.org/Relatoria/showarticle.asp?artID=138&LID=1>.

## التعريف والخصائص

يمكن تعريف البث المجتمعي باعتباره بثاً يقدمه أعضاء مجتمع ما ولمصلحتهم، وذلك فى موقع جغرافى معين، أو بثاً يخص جماعة مصالح معينة. وغرضه الأول هو تقديم منفعة اجتماعية وليس العمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. وينبغى أن يملكه، ويخضع للمساءلة أمام المجتمع الذى يسعى إلى خدمته، ويجب أن يوفر فرصة للمشاركة من قبل المجتمع فى وضع البرامج وفى الإدارة، ويجب ألا تكون هناك قيود مسبقة أو غير معقولة على نطاق التغطية، والقدرة على الإرسال، أو طبيعة المجتمع الذى تتعين خدمته.

وهيئات البث المجتمعية هى وسائل إعلام مستقلة تعمل لتحقيق أغراض اجتماعية وتديرها منظمات لا تسعى للربح. ويجب ألا تواجه أى قيود على المضمون فيما عدا تلك التى تطبق بصورة مشروعة على كل وسائل البث. وتتحمل مسؤولية التجاوب مع القضايا والتوقعات والمقترحات الخاصة بمجتمعها، فى كل تنوعها، وأن تلتزم بالتمكين للمشاركة على جميع المستويات والنهوض بها. ويجب أن يتاح الحق فى إنشاء هيئات للبث المجتمعي، للمنظمات التى تستند للمجتمع وغيرها من مجموعات المجتمع المحلى فى المناطق الريفية والحضرية وللمجتمعات الجغرافية والمستندة للمصالح. ويتعين ألا تخضع لقيود مسبقة أو تسفية على قدرتها على الإرسال أو مناطق تغطيتها، ولا يجب قصرها على وجه الحصر على مجموعات اجتماعية أو مجتمعات معينة، ريفية أو حضرية.

وتشمل الخصائص التى يتعين إدراجها فى أى تعريف قانونى أو تنظيمى للبث المجتمعي - والمستندة من بلدان تسرى فيها ترتيبات معينة للترخيص للبث المجتمعي - اشتراطات هى:



- البقاء مستقلة عن الحكومة والمنظمات التجارية.
  - خدمة مجتمعات محددة، أما جغرافية أو متعلقة بالمصالح.
  - تمثل الملكية والإدارة فيها ذلك المجتمع.
  - التمكين لأغراض تحقق النفع الاجتماعي وليس للربح المالى الخاص.
  - تمكين المجتمع من المشاركة فى صنع البرامج والإدارة.
- وتشكل هذه الخصائص أساس التعريف القانونى أو التنظيمى. وينبغى للإطار التنظيمى، بما فى ذلك أحكام الترخيص وشروطه، أن تطالب باحترام هذه الخصائص، مع السماح لهيئة البث بالمرونة فى تكيف خدماتها حتى تفى على خير وجه باحتياجات وظروف المجتمع الذى تستهدف خدمته.
- واستقلال الهيئة يعنى عدم السماح بخضوعها للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة من قبل أى هيئة من هيئات الحكومة المركزية أو المحلية أو مواجهتها لتأثير لا موجب له من قبل مثل هذه الهيئات من خلال الملكية أو التمويل. ويتعين أن تكون مستقلة عن المصالح التجارية، ويجب ألا تتمكن هيئة بث تجارية أو كيان تجارى آخر من تملك السيطرة الفاعلة على الهيئة أو أن تمارس ذلك بطرق أخرى.
- ويعنى التوجه المجتمعى للهيئة أن تقدم برامج تهدف إلى خدمة مجتمع أو أكثر، وتشجع وتدعم المشاركة من قبل أعضاء المجتمع فى تشغيلها وإدارتها. وينبغى أن يتضمن هذا تدابير لضمان خضوع مقدم الخدمة للمساءلة أمام المجتمع الذى يخدمه.
- وتعنى خاصية التشغيل من أجل أغراض تحقق نفعاً اجتماعياً أن يستخدم أى ربح ناتج عن التشغيل كلية وعلى وجه الحصر لضمان توفير الخدمة فى المستقبل، أو لتقديم مكاسب اجتماعية للأعضاء من عامة الناس أو المجتمع اللذين تستهدف خدمتهما. وتعنى المنافع الاجتماعية تحقيق أهداف تسهم فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذى تتم خدمته. وقد يتضمن ذلك:

- توفير فرص لوصول المجتمع إلى مرافق البث.
- تشجيع الحوار وإبداء الرأي والتعبير.
- تحسين فرص الحصول على المعلومات والمعرفة.
- توفير التعليم أو التدريب لأعضاء المجتمع.
- النهوض بشمول المجموعات المحرومة وفرصها في الوصول.
- النهوض بحقوق الأطفال والشباب.
- النهوض بالمشاركة المدنية ونزعة التطوع.
- النهوض بالعمالة وخبرات العمل.
- والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي التطبيق، توجد فروق كبيرة في تعريفات البث المجتمعي، لكن معظم التعريفات ينطوى على بعض هذه الخصائص أو عليها كلها. وتنظم اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، البث في كندا وتعرف الإذاعة المجتمعية في الإشعار العام (2000-2013 CRTC) كالآتي:

محطة الإذاعة المجتمعية تكون مملوكة وخاضعة وخاصة لسيطرة منظمة لا تسعى للربح، ويحدد هيكلها أن العضوية والإدارة والتشغيل والبرمجة تتم في المحل الأول من قبل المجتمع عامة. وينبغي أن تعكس البرامج تنوع السوق الذي تهدف المحطة المرخص لها لخدمته<sup>(٨)</sup>.

---

(٨) إشعار عام: 2000-2013 CRTC.

وقد أصبح الميثاق الأفريقى للبلث، المعتمد فى ٢٠٠٢ من قبل ممارسى الإعلام ومناصرى حرية التعبير من كل أرجاء أفريقيا، بيانا للممارسة الجيدة يعد مرجعا على نطاق واسع. وهو يتضمن التعريف التالى:

البلث المجتمعى هو بلث يتم من أجل المجتمع وبواسطته ويدور حوله، وتمثل ملكيته وإدارته المجتمع، ويسعى لتحقيق جدول أعمال للتنمية<sup>(٩)</sup>.

وتذكر المبادئ التوجيهية للسياسة التى اعتمدها الحكومة الهندية فى ٢٠٠٦ ما يلى:

يتعين على المنظمة الراغبة فى تشغيل محطة إذاعة مجتمعية أن تكون قادرة على الوفاء بالمبادئ التالية والالتزام بها:

أ- يجب أن تتأسس وعلى نحو جلى باعتبارها منظمة "لا تسعى للربح" ويجب أن يكون لها سجل مثبت لمدة ثلاث سنوات على الأقل من خدمة المجتمع المحلى.

ب- ينبغى تصميم محطة الإذاعة المجتمعية التى ستديرها لخدمة مجتمع محلى معين ومحدد جيدا.

ج- يجب أن يكون لها هيكل ملكية وإدارة عاكس للمجتمع الذى تسعى المحطة لخدمته.

د- ينبغى أن تكون البرامج المعدة للبلث وثيقة الصلة بالاحتياجات التعليمية والإنمائية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

---

(٩) تم اعتماد الميثاق الأفريقى المعنى بالبلث فى ويندهوك، ناميبيا، فى مايو ٢٠٠١.

هـ- يجب أن تشكل كيانا قانونيا، أى يتعين تسجيلها (بموجب مرسوم تسجيل الجمعيات أو أى مرسوم آخر يتصل بهذا الغرض)<sup>(١٠)</sup>.

والقصد من اشتراط أن تكون منظمة غير حكومية أمضت ثلاث سنوات فى خدمة المجتمع، هو قياس مستوى ما يحظى به مقدم الطلب من مشاركة المجتمع ودعمه. لكن ذلك يمثل عبئا على المشروعات المبتكرة ويستبعد الطلبات المقدمة من روابط تشكلت خصيصا لتشغيل إذاعة مجتمعية بغض النظر عن خبرة الأعضاء فى الرابطة الجديدة أيا كانت. وقد تم التوصل لأسلوب أفضل لتحقيق ذلك فى كولومبيا وفنزويلا، بطالب بأن يثبت مقدم الطلب أنه يحظى بدعم منظمات قائمة فى المجتمع وليس جعل التاريخ أو الكيان القانونى سندا للطلب. بيد أنه فى جوانب أخرى، فإن بيان المبادئ هذا يتفق مع تعريف الممارسة الجيدة.

وفى جنوب أفريقيا، ينص قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، على أن حانزى تراخيص البث المجتمعى للإذاعة والتلفزيون: يجب أن ينتخبوا بطريقة ديمقراطية مجلسا من أعضاء المجتمع، وأن يعكسوا احتياجاته الثقافية والدينية واللغوية والديمقراطية، وأن يقدموا خدمة فريدة ومتنوعة، بما فى ذلك التركيز على قضايا المجتمع الجماهيرية مثل الشئون البيئية والمتعلقة بالرعاية الصحية والشئون الإنمائية، ويجب أن ينهضوا بالحكم الحضيف على الهدف. ويتعين أيضا إعادة استثمار كل الأموال الفائضة لصالح المجتمع<sup>(١١)</sup>.

---

(١٠) حكومة الهند، وزارة الإعلام والبث (٢٠٠٦) مبادئ توجيهية للسياسة لإقامة محطات إذاعة مجتمعية

فى الهند (تم تنقيحه فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٦).

(١١) قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، القسم ٣٢.

## عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبلث المجتمعى عادلة  
وعلمية وشفافة ومحددة فى القانون ويتعين أن تكون من مسئولية  
هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات  
واختيارها علانية وبالتشاور مع المجتمع المدنى.

والترخيص ضرورى لضمان فرص الحصول العادلة والمنصفة على مورد  
محدود، هو الطيف اللاسلكى. ويتعين فى الظروف العادية فصل الترخيص لهينات  
البلث المجتمعى عن الترخيص لهينات البلث التجارى، وتحديد طيف للبلث محاط  
بطوق كاف يحميه لهينات المجتمعية. وينبغي أن يكون تخصيص الطيف ومنح  
التراخيص للبلث المجتمعى عملية آمنة وشفافة تستجيب لطلب المنظمات المستندة  
للمجتمع المدنى التى تفى بالخصائص الوارد فى التعريف. ويجب ألا توضع أى  
عقبات غير ضرورية أمام المجتمعات الساعية للحصول على ترخيص، ويجب أن  
تكون العملية مستقلة عن التدخل السياسى. ويتعين أن يراعى الترخيص قضايا  
مشاركة المجتمع وملكية ومساهمته فى التشغيل، والغرض الاجتماعى للترخيص.

ويتعين أن يحدد القانون بوضوح عملية التقدم بطلب للحصول على ترخيص  
وقد يتخذ هذا شكل الدعوة للتقدم بطلبات للترخيص فى موقع محدد، أو قد يتم  
تمكين مقدمى الطلبات من أن يحددوا بأنفسهم المواقع التى يقترحون تغطيتها.  
والمعلومات التى يتعين على طالبى الطلبات تقديمها تحدها هيئة الترخيص  
وقد تتضمن:

- الموقف القانونى لمقدم الطلب وعضويته.
- التغطية المقترحة والجمهور المستهدف.

- مضمون خدمة البرامج التى ستقدم.
- مشاركة المجتمع والخضوع للمساءلة أمامه.
- اقتراحات لضمان تحقيق مكسب اجتماعى.
- الخطط المالية وموارد التمويل.

ويتعين تحديد اشتراطات الطلب، ومعايير الاختيار، وأسلوب التقييم قبل الدعوة للتقدم بطلبات الحصول على التراخيص ويتعين وضعها بطريقة تشمل إجراء مشاور على عام يشمل مجموعات المجتمع المدنى.

ويتعين اتخاذ القرارات بشأن طلبات التراخيص فى إطار زمنى معقول والسماح بتقديم التعليقات العامة، ويجب أن يصطحب الرفض بأسباب مكتوبة، وأن يخضع لمراجعة القضاء. ويتعين تحديد خصائص توزيع الترددات بوضوح، وأن تكون كافية للتغطية المقترحة.

وإلى جانب تراخيص البث المجتمعى طويلة الأجل، قد يكون من المفيد تقديم تراخيص قصيرة الأجل أو تجريبية تتيح فرصة لجهات البث المجتمعى الجديدة للحصول على الخبرة وإثبات قدرتها على إدارة خدمة بدوام كامل.

وفى بنين، فإن الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، هى هيئة مستقلة للتنظيم مسئولية عن إصدار التراخيص لهيئات الإذاعة والتلفزيون الخاصة. وتميز الهيئة بين الإذاعة التجارية والإذاعة غير التجارية، وتنشر كراسات الواجبات التى تحدد إجراءات ومعايير التراخيص لهيئات الإذاعة غير التجارية. وإضافة إلى الوضع غير الساعى للربح، تحدد الهيئة الإذاعة المجتمعية بمدى: تركيزها على مجتمع محدد، استخدامها لغات محددة، وتركيزها على المعلومات المحلية والتعبئة المحلية، والتنمية الثقافية والتعليم اللاحق. وتبدأ عملية التراخيص

للإذاعة مجتمعية بقيام الهيئة بنشر قائمة بالترددات المتاحة استنادا لخريطة التردد الخاصة بها وتصدر دعوة منشورة لتقديم الطلبات من قبل كل القطاعات، التجارية والعامة والخاصة والتجارية. وتتم معالجة الطلبات وتخصيص الترددات استنادا إلى مضمون البرنامج المقترح وقدرة الهيئة على البقاء.

وفي أيرلندا، يتم منح تراخيص الإذاعة المجتمعية بموجب إجراء من مرحلتين. فأولا تدعو لجنة البث في أيرلندا لتقديم طلبات للإعراب عن الاهتمام. وبعد ذلك تدعو مقدمى الطلبات عن طريق إشعار عام إلى التعاقد لتقديم خدمة فى منطقة محددة خصصت لجنة تنظيم الاتصالات ترددا معينا لها، وهذه اللجنة هى هيئة قانونية مسؤولة عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإرسال البث.

وعملية الترخيص للإذاعة المجتمعية مماثلة لتلك الخاصة بهيئات البث التجارية الخاصة رغم أنه يتم تطبيق معايير اختيار وشروط ترخيص مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإنه عند فحص طلبات إبداء الاهتمام تفحص لجنة البث فى أيرلندا مستوى مشاركة المجتمع فى المحطة وخدمة البرامج التى تستهدفها. وإذا قررت المضى لتقديم دعوة عامة للتقدم بطلبات، سيتم تحديد المنطقة التى يتعين تغطيتها وطبيعة مجتمع الهيئة، ويجرى نشر "دليل لتقديم الطلبات". وتشمل المعايير: طبيعة مقدم الطلب، وخبرته وموارده المالية، ونوعية مقترحات البرامج، بما فى ذلك أحكام تتعلق باللغة والثقافة الأيرلندية، واستصواب توافر تعددية الخدمات والملكية.

### شروط الترخيص واشترائاته

ينبغي أن تتسق شروط الترخيص للبث المجتمعى واشترائاته، مع أهداف تنظيم البث، وأن تكون مصممة لضمان حماية خصائص هيئة البث المجتمعى والحفاظ عليها طوال فترة الترخيص.

ويجوز أن تتضمن التراخيص شروطا واشتراطات معينة، إما لها طابع عام، محددة على سبيل المثال فى القانون والتنظيمات، أو محددة لهيئة بث فردية بعينها، ويمكن أن تشمل:

- تحديد الخواص التقنية للهيئة.
- تحديد مدة الترخيص.
- اشتراط الامتثال لقوانين وتنظيمات البث العامة.
- اشتراط تقديم الخدمة المقترحة فى طلب الترخيص.
- النص على عقوبات فى حالة عدم الامتثال.

وفى الأوضاع العادية، لا يسمح بنقل الترخيص لشخص آخر أو جماعة أخرى دون إذن من هيئة التنظيم، والذى ينبغى عدم إعطائه إلا عندما يمكن إثبات أن المالك الجديد سيواصل التشغيل للهيئة باعتبارها هيئة للبث المجتمعى. وفى أستراليا مثلا، تخضع هيئات البث المجتمعى لشروط عامة للترخيص وثيقة الصلة بالبث المجتمعى. وهذه الشروط محددة فى قانون هيئات البث لعام ١٩٩٢، وتشمل الاشتراطات المحددة التالية:

- أ- سيظل المرخص له مؤهلا للبقاء كصاحب ترخيص.
- ب- سيواصل المرخص له تمثيل مصلحة المجتمع الذى يمثلته فى الوقت الذى منح فيه الترخيص أو تم تجديده.
- ج- سيشجع المرخص له أعضاء المجتمع الذى يخدمه على المشاركة فى:
  - ١- أعمال المرخص له فى توفير الخدمة.
  - ٢- اختيار البرامج وتقديمها بموجب الترخيص.



د- سيقدم المرخص له الخدمة التي تحقق أهداف المجتمع.

هـ- لن يدير المرخص له الهيئة لتحقيق ربح أو كجزء من مشروع يحقق الربح<sup>(١٢)</sup>.

ويجب ألا تفرض المواصفات المتعلقة بالخصائص التقنية للهيئة قيودا غير معقولة على القدرة على الإرسال، وارتفاع الهوائى أو غير ذلك من معالم التوزيع التي تقيد قدرة الهيئة على تحقيق هدفها. ويجب أن تستند إلى افتراضات تقنية مماثلة لتلك المطبقة على هيئات البث الأخرى.

فى جنوب أفريقيا، يحدد ترخيص البث المجتمعى، المرخص له، واسم المحطة، والتردد والمعلم التقنية ذات الصلة، والموقع والمساحة المغطاة، وتاريخ البدء، وتاريخ الانتهاء. وبالإضافة لذلك، يتطلب الترخيص الامتثال لعدد من شروط الترخيص العام للبث الصوتى المجتمعى وتشمل شروط الترخيص العام الاشتراطات التالية:

- إيلاء الاعتبار الملزم لما يدرجه المرخص له فى طلبه، بشأن طبيعته ومناطق السيطرة عنده والإدارة، والأهداف والنيات، والتعهدات، وما يمثل.
- إنشاء، والحفاظ على الهياكل الرسمية التى توفر مشاركة المجتمع فى جولات السيطرة والإدارة والتشغيل والبرمجة الخاصة بالهيئة.
- عدم تغيير اسم صاحب الترخيص أو ملكيته أو سيطرته أو تغيير السيطرة على هيئة البث بدون موافقة مكتوبة من هيئة التنظيم.
- ضمان أن الهيئة الصادر لها ترخيص تحت سيطرة هيئة لا تسعى للربح وأن تكون غير سياسية وبقاؤها كذلك.

---

(١٢) قانون هيئات البث لسنة ١٩٩٢.

- استخدام الأرباح أو أن إيرادات أخرى للنهوض بأنشطة البث أو فى خدمة المجتمع.

- وضع إجراءات لمعالجة الشكاوى وإذاعة بيانات عن كيفية تقديم شكوى.

وقد تكون إجراءات الحصول على تراخيص للبث مطولة ومكلفة، وتتطوى على إجراء دراسات تقنية مكلفة وتوافر خبرة قانونية متخصصة. ويمكن التخصيص للتراخيص الريفية والمنخفضة القدرة باتباع إجراءات إدارية مبسطة ومنح تراخيص تقنية أقل تكلفة وإن كانت فاعلة، مثل المعدات من النوع المعتمد. وقد اعترفت بلدان جد متباينة مثل كندا وبيرو بهذا وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات بالنسبة لمبادرات البث الريفية والمنخفضة القدرة. وحتى فى المناطق الحضرية حيث إدارة الطيف أكثر تعقيدا، فإن الاشتراطات التقنية والقانونية، كثيرة المطالب ومكلفة عادة وتعمل كحاجز فاعل أمام الراغبين فى إقامة هياكل للبث المجتمعى.

### التمويل والاستدامة

يجب أن تتوفر لهيئات البث المجتمعى فرص عادلة ومنصفة للوصول لمصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. وينبغى ألا تكون هناك أى قيود على مصادر التمويل غير الضرورية للحفاظ على طابع الهيئة ولتفادى المنافسة غير العادلة.

وفى الوضع المثالى، يتعين أن يعتمد البث المجتمعى على عدد من مصادر التمويل والدعم، لتدعيم استقلاله عن المصالح المترسخة وقدرته على خدمة المجتمع على وجه الحصر. ويتعين على الإطار التنظيمى أن يشجع هذا.

وينبغي إلغاء رسوم الترخيص وجعلها فى حدها الأدنى حتى لا تستبعد المجتمعات قليلة الموارد. ويجب ألا تكون هناك قيود على مصادر الإيراد مثل الإعلان. ويتعين تشجيع هيئات البث المجتمعية على بناء دعم اقتصادى لها من داخل مجتمعها الخاص، ولكن يمكن أيضا تقديم المساعدة لها من خلال تمويل عام يدار بطريقة مستقلة.

ويتعين على برامج الدعم أن تسلم بأن الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والتقنية مهمة لأداء هيئات البث المجتمعى واستمرارها فى البقاء، بقدر أهمية الترتيبات الاقتصادية وبناء القدرة. وتتباين النماذج المالية للبث المجتمعى من بلد لآخر وحسب الظروف المحلية.

فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لا توجد قيود على التمويل يفرضها إطار تنظيمى، ويتم بث الإعلانات وحملات الرعاية. ويقدم بعض المانحين الدوليين التزامات كبيرة للقطاع. كما أن محطات الإذاعة المجتمعية تستطيع أن تتقدم بطلب للحصول على دعم من وكالة تنويع وتطوير وسائل الإعلام (انظر القسم التالى).

وفى هولندا، يتم تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية على التماس التمويل من طائفة واسعة من المصادر، بما فى ذلك الإعلان، وحملات الرعاية، ورسوم العضوية، والهبات. والإعلان مقصور على نسبة يبلغ حدها الأقصى خمس عشرة فى المائة من الوقت على الهواء فى أى يوم معين وهو يقتصر أيضا على حد أقصى قدره اثنتا عشرة دقيقة من أى ساعة واحدة. ويعتمد بعض المحطات بصورة كلية تقريبا على الإعلانات لكن معظمها يعتمد أيضا على مصادر تمويل أخرى. ويقدم ما يربو على مائة بلدية دعما ماليا عاما.

وهناك مقياس مهم للقدرة على الاستدامة المالية بالنسبة لهيئة البث المجتمعى هو قدرتها على ضمان الحصول على المساهمات من مجتمعها الخاص، مثلا عن طريق الحصول على رسوم من إعلانات المنظمات ومشروعات الأعمال المحلية،

وتطوير حملات الرعاية من مجموعات المجتمع لبرامج خاصة تطلبها، أو تقاضى أموال من منظمات أخرى لاعطائها وقتاً على الهواء. وعادة ما ينهى المانحون الخارجيون الدعم فى خلال بضع سنوات قليلة، وينبغى ألا يعتبروا مصدراً رئيسياً لمساعدة طويلة الأجل.

وفى كندا، لا تواجه محطات الإذاعة المجتمعية غير المتخصصة قيوداً على الإيرادات من الإعلان وحملات الرعاية. ويقتصر الإعلان فى محطات الإذاعة المجتمعية للجامعات وبعض محطات الإذاعة الأهلية على أربع دقائق حداً أقصى فى أى ساعة واحدة. والتمويل العام للإذاعة المجتمعية فى كندا ليس واسعاً. والإعلانات مصدر مهم لكثير من المحطات الحضرية الكبيرة، رغم أن بعض المحطات تختار ألا تبثها. ويعتمد معظم محطات الإذاعة المجتمعية بصورة كبيرة على الدعم المباشر من المستمعين من خلال حملات جمع الأموال على الهواء ومخططات العضوية.

وحيثما يكون هناك عنصر كبير من التمويل العام، يمكن تبرير فرض بعض القيود على التمويل من المصادر التجارية، بما فى ذلك بيع الوقت للإعلان، وذلك عندما تتنافس مع هيئات البث التجارية. وقد يهدف فرض مثل هذه القيود أيضاً إلى ضمان طابع الهيئة. وأى من هذه القيود ينبغى ألا يزيد عما هو ضرورى لضمان المنافسة العادلة، لتفادى الدعم غير العادل أو الحفاظ على طابع الهيئة. وإضافة لذلك، ينبغى قصرها على موارد التمويل التى تشكل نسبة كبيرة من إيرادات هيئات البث التجارية، ويتعين ألا تقوض القدرة على الاستمرار فى تشغيل هيئة البث المجتمعية.

وترتبيات التمويل واحدة من مجموعات عدة من القضايا التى تؤثر على قدرة هيئات البث المجتمعية على البقاء واستدامتها. والقاعدة الاجتماعية، والأصالة، والاستجابة لدى هيئة البث تجاه جمهورها، عوامل حاسمة تدعمها البرمجة التفاعلية

وهياكل الإدارة القائمة على المشاركة والخاضعة للمساءلة. ويعتمد معظم هيئات البث المجتمعية اعتماداً جماً على المتطوعين للمساعدة في صنع البرامج، وجمع الأموال، وغيرها من المبادرات. وتعتمد على المشاركة النشيطة من قبل المجموعات المحلية في توفير الخبرة والمداخلات بشأن الأمور التي تهم المجتمع المحلي.

### التمويل العام

يجوز دعم البث المجتمعي بتمويل عام، بما في ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام مطرد ومضمون للتمويل العام، فإنه تتعين إدارته من خلال هيئة عامة مستقلة أنشئت لهذا الغرض.

وإذا أريد للبث المجتمعي مثله مثل أى قطاع آخر أن ينجح، يتعين أن تتوافر به إيرادات كافية، وفي بعض الأحيان يكون التمويل العام ضرورياً وله ما يبرره. وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض هو الأسلوب المفضل لتوجيه التمويل العام. ويمكن تمويل هذا من خلال فرض ضرائب مباشرة أو من خلال آليات أخرى، مثل فرض ضريبة على امتيازات الكابل، ونسبة مئوية من إيرادات البث التجارى، أو نسبة من رسوم الترخيص العامة المفروضة على البث كخدمة عامة.

ففى هولندا مثلاً، تحول الحكومة الوطنية الأموال إلى البلديات لدعم البث المجتمعي. وقبل عام ٢٠٠٠، كان للبلديات خيار جباية ضريبة إضافية أخرى قدرها ٠,٩ يورو (١,٢ دولار) على رسوم الترخيص التي تدفعها الأسر التي لديها جهاز استقبال للإذاعة أو التلفزيون. واختار نحو ١٠٠ بلدية الاشتراك فى ذلك، مما ولد ١,٤ مليون يورو سنوياً لقطاع البث المجتمعي. وفى عام ٢٠٠٠ حل محل

رسوم التراخيص، نظام يتم بموجبه الدفع للبت العام من الميزانية العامة. وبعد ضغط شديد من الرابطة الوطنية للبت المجتمعي، OLON، وافقت الحكومة على دعم القطاع بنحو ٧,٧ مليون يورو (١٠,٥ مليون دولار أو ١,٥ دولار لكل أسرة) سنويا تدفع مباشرة للبلديات. مع ذلك، لم يخل النظام من العيوب. وحسبما قال مدير الرابطة بيتر دي ويت فان:

المشكلة هي أن البلديات ليست ملزمة بأن تستخدم هذه الأموال من أجل وسائل الإعلام المجتمعية. والواقع، أن ٣٠ في المائة من ٣٠٠ وسيلة إعلام محلية، هي التي حصلت على الرسوم كاملة، وحصلت ٥٦ في المائة منها على أقل من الإجمالي، ولم تحصل ١٤ في المائة على شيء. كذلك يضع بعض البلديات قيودا على الإنفاق ويتصرف عكس التشريع الهولندي المعنى بالبت العام، الذي يحظر تأثير الحكومة على البرامج<sup>(١٣)</sup>.

ويتوقع إصدار تشريع جديد في ٢٠٠٨، للتغلب على هذه المشكلة عن طريق تحويل الدعم مباشرة إلى هيئات البث المحلية التي يبلغ عددها ٣٠٠ هيئة في البلاد.

وينبغي إدارة التمويل العام للبت المجتمعي بصورة مستقلة عن الحكومة وعن هيئة تنظيم البث من خلال هيئة عامة مستقلة. ففي أستراليا مثلا، تم إنشاء مؤسسة البث المجتمعي المحدودة في ١٩٨٤ كهيئة للتمويل مستقلة ولا تسعى للربح<sup>(١٤)</sup>. وهدفها الأول هو أن تعمل كوكالة للتمويل لتنمية البث المجتمعي (الإذاعة والتلفزيون) في أستراليا، وهي تتلقى منحة سنوية من وزارة الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا والفنون. وتقيم مؤسسة البث الطلبات المقدمة للحصول على

---

(١٣) رسالة بريد إلكتروني من بيتر دي ويت في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

(١٤) موقع مؤسسة البث المجتمعي على الإنترنت: [www.cbfc.com.au](http://www.cbfc.com.au).

تمويل وتوزع المنح من أجل التطوير والبرمجة ودعم البنية الأساسية من أجل: البث المجتمعي للأهالي الأصليين للبلاد، والبث المجتمعي العرقي، وإذاعة صحيفة المعوقين، والبث المجتمعي العام، والمشروع الاسترالي للتدريب على الإذاعة الأتنية، والتنسيق في القطاع وتطوير السياسة به. وبلغ التمويل الذى خصصته الحكومة لمؤسسة البث المجتمعي في سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٧,٨٨ مليون دولار أسترالي (٦,٥ مليون دولار أمريكي). ومن هذا المبلغ، ذهب ٥٠ في المائة لمنح الدعم الأساسية المقدمة للمحطات بصورة مباشرة، وذهب ٢٠ في المائة لتحمل تكاليف الإرسال، واتخذ الباقي شكل منح موجهة لدعم البث العرقي ومبادرات منظمة البث المجتمعي. وحسب مؤسسة البث المجتمعي، بلغ تمويل الحكومة الاتحادية للإذاعة بمستويات ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ٦ في المائة من مجموع الإيراد مع مستويات أخرى من المساهمة الحكومية بنسبة ٦ في المائة. وهذه النسبة التى تبلغ ١٢ في المائة من الدعم الحكومي لا تزال عاملا محفزا حيويًا لتنمية القطاع. وهى تدعم إنتاج برامج متخصصة المضمون. للوفاء باحتياجات المجتمع بأكثر الطرق مردودية للتكاليف<sup>(١٥)</sup>.

والمصدر الأساسى للتمويل بالنسبة للإذاعة المجتمعية فى فرنسا هى صندوق الدعم للتعبير بالصوت الإذاعى، الذى انشئ فى ١٩٨٢. وهو يحصل على الأموال من ضريبة تفرض على الإعلانات المعروضة فى وسائل البث السائدة. ويقدم الصندوق الدعم لدفع تكاليف بداية التشغيل، والارتقاء بالمعدات، وأداء الوظائف الأساسية، مع ذهاب الجزء الأساسى لسد تكاليف الوظائف الأساسية. وفى ٢٠٠٤، قدم الصندوق منحا إجمالية قدرها ٢١ مليون يورو (٢٧ مليون دولار).

---

(١٥) اتجاهات تمويل القطاع، مؤسسة البث المجتمعي المحدودة، متاح فى:

<http://www.cbf.au/Content/templates/sector.asp?articleid=66&zoneid=13>.

#### الإطار ٥٤ - فرنسا: صندوق دعم الإذاعة المحلية غير التجارية

صندوق دعم التعبير الإذاعي، واحد من أهم جوانب سياسة البث الفرنسية وأكثرها إثارة للاهتمام. ويستخدم الصندوق، الذي يتكون من ضريبة خاصة تجبى على نفقات الإعلان بالإذاعة والتلفزيون ويدفعها المعلنون، لدعم أنشطة الإذاعة المحلية غير التجارية. ويزود الصندوق، الذي أنشئ في ١٩٨٢ أولاً، محطات الإذاعة المؤهلة بما بين ٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ دولار سنوياً. ويتوقف المبلغ الفعلي الذي يتم تلقيه على عدد من المعايير، من بينها ميزانية السنة السابقة، ومبلغ الأموال المكفولة من مصادر أخرى (تحصل المحطات التي تستطيع إثبات أنها تتلقى دعماً مالياً محلياً على مبالغ أكبر من الصندوق)، ونوعية البرامج، وهدف الأموال (يمكن لمحطات الإذاعة الجديدة أن تتلقى مبالغ أكثر لمساعدتها على تحمل تكاليف تجهيزاتها ومنشأتها). وفي مقابل الحصول على الأموال، يتعين على المحطات أن تقصر إيرادات الإعلانات على ما لا يزيد على ٢٠ في المائة من رقم أعمالها. كما يتعين عليها أن تبث ما لا يقل عن أربع ساعات يومياً من البرامج المحلية بين الساعتين ٦ و ٢٢.

وفي عام ٢٠٠٤، وزع الصندوق نحو ٢١ مليون يورو:

فقد حصلت أربع عشرة محطة إذاعة جديدة في المتوسط على ١٥٢٢٨ يورو للمساعدة في دفع تكاليف التجهيزات والمنشآت، بإجمالي ٢١٣٢٠٠ يورو،

حصلت خمسمائة وأربع وثمانون محطة (٥٨٤) على مبلغ متوسط قدره ٤٠٤٩٦ يورو، لدعم تكاليف التشغيل بها، بإجمالي ٢٣,٦٥ مليون يورو.

حصل ست وسبعون محطة على مبلغ متوسط قدره ٥٧٢٢ يورو لدعم شراء المعدات بإجمالي ٤٣٤٨٧٠ يورو.



وتبنت جنوب أفريقيا نهجا فريدا بإنشاء وكالة تنويع وتطوير وسائل الإعلام في ٢٠٠٢ بمرسوم صدر من البرلمان لتمكين "المجتمعات المحرومة تاريخيا والأشخاص الذين لا تخدمهم وسائل الإعلام على نحو مناسب" من الحصول على فرص للوصول لوسائل الإعلام. ويشمل المستفيدون منها كلاً من وسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التجارية الصغيرة. وللوكالة الأهداف التالية:

- تشجيع ملكية وسائل الإعلام والسيطرة عليها والوصول إليها من قبل المجموعات اللغوية والثقافية من أهالي البلاد الأصليين الذين تم حرمانهم تاريخيا.
- تشجيع تجميع الموارد لوسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التجارية الصغيرة.
- تشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة في صناعة الإعلام، خاصة بين المجموعات المحرومة تاريخيا.
- تشجيع البحوث فيما يتعلق بتطوير وسائل الإعلام وتنويعها.

والوكالة هي شراكة بين حكومة جنوب أفريقيا وشركات الطباعة والبحث الرئيسية. وقد أتاح قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥ مورداً جديداً للتمويل بالنسبة للوكالة، بالنص على أن تقدم جهات البحث مساهمات للوكالة تخصم من المساهمات الإجبارية لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبحث التي تقدمها إلى وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة<sup>(١٦)</sup>. وفي وقت إعداد هذا

---

(١٦) منذ ١٩٩٣، مولت وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة توسيع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في جنوب أفريقيا من خلال جباية ضريبة إلزامية قدرها ٠,٢ في المائة من رقم الأعمال السنوي للجهات المرخص لها. وينص القسم ٣٩ من قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥، على أن المساهمات المقدمة إلى صندوق الخدمة العامة وفرص الوصول إلى الخدمة=

المطبوع، تسعى الوكالة إلى أن تخصص لها نسبة ١ في المائة من رسوم الترخيص التي تدفعها هيئات البث. ويجرى التفاوض حول هذا مع شركات البث الكبيرة قبل إصدار قرار رسمي. وتوجد في جنوب أفريقيا، امكانيات كبيرة لقيام هيئة التنظيم، هيئة الاتصال المستقلة لجنوب أفريقيا، ووكالة تطوير وتنويع وسائل الإعلام، والمنتدى الوطني للإذاعة المجتمعية، بالتنسيق بين مسؤولياتها ودعم بعضها البعض، في تنمية قطاع البث المجتمعي. فعلى سبيل المثال، فإنه مع قيام المنتدى الوطني للإذاعة المجتمعية، والرابطة الوطنية للإذاعة المجتمعية، بتطوير نظمهما لتقوية محطات الإذاعة المجتمعية من خلال محاور إقليمية، ربما تستطيع وكالة التنويع والتطوير أن توجه بالجملة دعمها من خلال المنتدى، ويستطيع المنتدى أن يعالج التقوية بالقطاعي لمحطات فرادى. وهناك مصدر قوة كبير محتمل لوكالة التطوير والتنويع هو ولايتها في أن تضفر معا العلاقات مع الوكالات والمنظمات الشريكة، لحشد وصف الدعم لخدمات الإعلام المتنوعة.

وتوفر فنزويلا وبوليفيا وكولومبيا الأموال لدعم أغراض التدريب والتجهيز أو لتقديم تمويل غير مباشر، خاصة في شكل إعفاءات من الرسوم والضرائب، والخصومات شائعة في بلدان كثيرة<sup>(١٧)</sup>. وتدفع محطات الإذاعة المجتمعية في

---

= (الاسم الجديد بالنسبة للوكالة) يجب ألا تزيد على ١ في المائة من إجمالي رقم الأعمال السنوي للجهات الصان لها ترخيص أو أى نسبة مئوية أخرى من رقم الأعمال السنوي للجهات الصان لها ترخيص قد يحددها الوزير بعد التشاور مع الأطراف المعنية، بإشعار ينشر في الجازيت. كما ينبغي على أن "الجهات الحاصلة على ترخيص بتقديم خدمة البث، تجديد إسهامها السنوي المقدم للوكالة المعنية بالتطوير والتنويع في ضوء إسهامها السنوي المقرر الذي تقدمه لصندوق الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة". محور التركيز الإستراتيجي والخطة الإستراتيجية لوكالة التنويع والتطوير، ٢٠٠٧-٢٠١٠، مارس ٢٠٠٧.

(١٧) أفضل الممارسات في تنظيم البث المجتمعي:

Programa de Legislacion y Derecho a la Comunicacion de AMARC-LAC(2007).

بوليفيا ١٠ فى المائة من المبلغ المحمل على المحطات التجارية مقابل استخدام الطيف، وفى مالى لا تحمل المحطات إلا بمبلغ ٢٠ دولاراً فى السنة.

وكما هى الحال فى المجالات الأخرى، يتعين أن تكون عملية تقديم الطلبات للحصول على تمويل واتخاذ القرارات بشأنها عادلة وشفافة وتستند إلى معايير المصلحة العامة الواضحة. ويمكن لجزء أساسى من الصندوق أن يقدم دعماً مالياً أساسياً، منتظماً ومضموناً، وفق صيغة شفافة متفق عليها، على سبيل المثال استناداً إلى مبلغ الأموال التى يتم جمعها من مصادر أخرى أو حجم الجمهور المحتمل أو بعض المقاييس الموضوعية الأخرى كما يمكن توفير التمويل لتكاليف بدء التشغيل والتطوير، ولدعم تقديم خدمات مشتركة للقطاع من خلال روابط لهيئات البث المجتمعى تقوم على الصعيد القطرى.

كذلك يتعين تمكين جهات البث المجتمعى من التقدم بطلبات للحصول على منح عامة مباشرة وعقود من مصادر أخرى. ويتعين عدم السماح لترتيبات التمويل العام بأن تضر باستقلال هيئات البث المجتمعى.



## **الفصل الثالث عشر**

### **بث القطاع الخاص التجارى**



## قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يتعين تصميم البث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة فى طائفة من الخدمات وفى تنوعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. ومن الطبيعى، أن تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.
- ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع فى تقديم خدمات البث.
- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وحاجة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البث أمر غير مشروع.
- يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهى موجات الأثير. ويجب تصميم هذه الاشتراطات لدعم أهداف الصالح العام، ويجب أن تتناسب فى مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.

- ينبغي تخصيص ميزانيات الإعلان العامة التي تتفق على البث التجارى على أسس غير تمييزية وتجارية صارمة.
- يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التي تحقق الصالح العام. ويتعين تخصيصهما وفق معايير مقررّة ووفق عملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة.



## مقدمة

كانت المنافسة والنزعة التجارية هي القاعدة في الولايات المتحدة منذ الأيام الأولى للبث الإذاعي في العشرينيات. وقد أصبح النموذج الأمريكي للبث التجاري الخاص أساسا هو العرف عبر أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية. وفي سنوات أقرب عهدا، أصبح البث التجاري مكونا أساسيا للبث في كل أنحاء العالم، والشكل المهيمن في أجزاء كثيرة منه.

وقد نما البث التجاري سريعا في تلك الأجزاء من العالم التي كان البث العام فيها احتكارا، من قبل، مثل أوروبا، وأفريقيا وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ. وكما أوضحنا في الباب الأول، فقد مارس تأثيرا كبيرا على مشهد الإعلام، وقام في بعض الأحيان بالدور المهيمن في قطاع البث ككل. وفي أوروبا، بدأت احتكارات البث العامة تخطي الطريق في الخمسينيات والستينيات، لكن البث التجاري لم يرسخ بجذوره حقا إلا في السبعينيات. وفتح حكم المحكمة الدستورية الإيطالية في ١٩٧٦ بإنهاء احتكار الدولة للبث<sup>(١)</sup>، موجات الأثير الإيطالية أمام البث الخاص، الذي انتبقت عنه إمبراطورية سيلفيو برلوسكوني، "فن إنفست". وكانت النمسا هي آخر دولة أوروبية غربية تحرر موجات الأثير الإذاعية فيها، عقب قضية تمثل نقطة تحول رفعتها هيئات البث الخاصة والمجتمعية في ١٩٩٣، وقضت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن احتكار الدولة للبث يمثل انتهاكا للحق في حرية

---

(١) الحكم ٧٦/٢٠٢ للمحكمة الدستورية الإيطالية، ٢٨ يوليو، ١٩٧٦.

التعبير، كما كفلته المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية<sup>(٢)</sup>. وفى شرق أوروبا، ظهر البث الخاص سريعا بعد نهاية الحرب الباردة. وبيلاروسيا هى حاليا آخر بلد أوروبى لا يزال يحتفظ باحتكار الدولة للبث.

وفى الثمانينيات، لم تكن هناك سوى حفنة من هيئات البث الخاصة فى القارة الأفريقية، فى حين توجد حاليا آلاف من الإذاعات التجارية الخاصة، وتسمح كل البلدان الأفريقية تقريبا، بدرجة ما من البث من القطاع الخاص. والبث الخاص أقل انتشارا فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد شجعت بلدان كثيرة فى شرق آسيا وجنوب شرقها، بث القطاع الخاص، بما فى ذلك اليابان والفلبين وإندونيسيا. بيد أن الصين، تحتفظ باحتكار الدولة للبث، ولم تبدأ الهند فى فتح موجات الأثير بها لمحطات الإذاعة الأرضية الخاصة إلا أخيرا، وكانت حريصة فى منح التراخيص لهيئات جديدة.

كذلك اكتسب البث التجارى الخاص قوة من الأشكال الجديدة لتوزيع البث، خاصة بث الكابل والساتل، وأخيرا الإنترنت. وقد راعت هيئات البث بالساتل من سيطرة الدولة باستخدام ترددات موزعة دوليا وروابط علوية فى البلدان المشجعة لجهات تشغيل الساتل. فعلى سبيل المثال، أقيمت محطة ستار تى فى، فى ١٩٩١ وهى تبث حاليا أكثر من خمسين قناة لما يربو على خمسين بلدا آسيويا، منها الهند والصين.

وقد اجتذب نمو البث التجارى الخاص طاقة كبيرة لمنظمى المشروعات، وكذلك تمويلا ضخما، للقطاع. وبصفة عامة، فقد زادت نتيجة لذلك تعددية وسائل

---

(٢) قضية إنفورماسيو نسفرين لبتنيتا وآخرين ضد النمسا، ٢٥ مايو، ١٩٩٣. الطلبات رقم ١٣٩١٤/٨٨، ١٥٠٤١/٨٩، ١٥٧١٧/٨٩، و ١٥٧٧٩/٨٩، و ٩٠/١٧٢٠٧ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

الإعلام والاختيار فيما بينها، ووفر ذلك فرصاً أكبر لجعل أصوات مختلفة مسموعة. وقد أسهم البث التجارى وما انطوى عليه من منافسة، فى نمو برامج التسلية والأحاديث المتاحة لعامة الناس.

وعلى الرغم من أن جهات البث التجارى تستطيع أن تلعب دوراً فى النهوض بالمصلحة العامة، بحكم طبيعتها نفسها، فإن هذا الدور يتعين الحدّ منه نوعاً ما. فنظراً لأن عليها قانوناً التزاماً أولياً تجاه حملة أسهمها، فإنها تواجه ضغوطاً من أجل تعظيم الربح الأمر الذى يمكن أن يؤثر على مضمون البرامج، وكذلك على الطلب من قبل المعلنين، الذين قد تتعارض مصالحهم التجارية مع البرامج التى تحقق المصلحة العامة. وفى ظل غياب تنظيم يحقق المصلحة العامة، تنزع البرامج الأكثر تكلفة مثل تلك التى تنطوى على استقاء الأخبار دولياً، وصحافة التحقيقات، والتعليم، والدراما عالية النوعية، وكذلك البرامج التى تخدم مجموعات أصغر من السكان، إلى التراجع أمام البرامج الرخيصة الجذابة جماهيرياً. كذلك يمكن أن يتأثر استقاء الأخبار وتحليلها بنفس حتميات تحقيق الربح مثله مثل التسلية، وتحل محل استقاء الأخبار الواقعية، تغطية تحريرية مفضلة عن رعاية البرامج التجاريين ومنتجاتهم.

وإضافة لذلك، فعندما لا يوفر الإطار التنظيمى ضمانات كافية، ينشأ اتجاه نحو زيادة التركيز فى الملكية، الذى يمكن أن يؤدى على مرّ الزمن إلى تقليل التنوع، وفرص الحصول على الخدمة، والنوعية فى البث، ويسمح بهيمنة عدد صغير من ملاك هيئات البث التجارية. كما يمكن أن تسفر أطر التنظيم الضعيفة عن تخصيص تراخيص البث التجارى الخاص بموجب نظم المحسوبية السياسية، وتلك ممارسة جلية فى بلدان كثيرة.

وحسب دراسة تمثل خلفية من المعلومات الأساسية أجريت للتقرير عن التنمية فى العالم فى ٢٠٠٢، كان ٨٥ فى المائة من هيئات البث التجارية الخاصة

للإذاعة والتلفزيون مملوكا لأسر وليس لطائفة واسعة من حملة الأسهم<sup>(٣)</sup>. ويمكن أن تؤدي توليفة من تركيز وسائل الإعلام والقاعدة الضيقة لحملة الأسهم إلى اكتساب ملاك معينين لوسائل الإعلام نفوذا سياسيا غير متناسب. ويتناقض هذا النوع من ترتيبات الملكية مع المصلحة العامة التي تقضى بتعددية الإعلام وتنوعه.

ففي جواتيمالا مثلا، كان رجل أعمال واحد يملك أربعاً من قنوات التلفزيون الأرضية الست، وهو مواطن مكسيكي يعيش في ميامي، وبدون دعم منه لا يأمل كثيرون من السياسيين في أن يصبحوا رؤساء للبلاد. وفي السلفادور، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤، تعزى لحد كبير لنفوذ وسائل الإعلام التجارية<sup>(٤)</sup>. والرئيس الجديد هو نفسه مالك لسلسلة من محطات الإذاعة التجارية.

ونظرا للدور المهم الذي تستطيع وسائل الإعلام أن تلعبه في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه، فمن المسلم به على نطاق واسع أن القواعد التي تمنع تركيز وسائل الإعلام، زيادة على قواعد المناقصة العامة، يجوز أن تشكل جزءاً مشروعا من التنظيم الذي يحقق المصلحة العامة. وفي كثير من البلدان، تلزم آليات تنظيم البث التجاري بحد أدنى من اشتراطات الوقت من أجل بث الأخبار، وإعلانات الخدمة العامة، والفرص المضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد الوقت المتساوي، والتعهد بتخصيص نسبة للبرامج التي تحقق المصلحة العامة، وذلك في مقابل الحصول على موجات الأثير المملوكة ملكية عامة.

وهناك عدد قليل من المبادئ الغالبة تطبق على البث التجاري، وهي واضحة في الاتجاهات التي جرى وصفها في الباب الأول، بما في ذلك استخدام نظام الترخيص للنهوض بتنوع البث، ولمنع التركيز في الملكية بغير موجب في

---

(٣) دجانكوف، مكليش وآخرون، ٢٠٠١، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، ورقة معلومات أساسية.

(٤) دعوى رقم ١٠٩١، ٢٤ مارس، ٢٠٠٤، مترجم من الإسبانية.

قطاع البث. وفي الأحوال الطبيعية، فإن هذه المبادئ محددة في القانون، لكن التنفيذ يترك للقرارات الفردية التي تتخذها هيئة التنظيم. ونتيجة لذلك، وبطريقة مماثلة لتنظيم المضمون، ينبغي تفصيل تنظيم البث لكي يحقق بصورة وثيقة الاحتياجات والمصالح المحلية.

## التنظيم

يتعين تصميم تنظيم البث التجاري الخاص على نحو يحقق المصلحة العامة في مدى وتنوع الخدمات وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. وفي الأحوال الطبيعية تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص بتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.

وكما هي الحال في تنظيم وسائل إعلام، يجب أن تشرف على الترخيص هيئة مستقلة عن السيطرة السياسية أو التجارية. ويجب ألا يكون هناك حظر شامل على من يجوز له أن يملك أو يشارك في ملكية ترخيص للبث، استناداً إلى الشكل أو الطابع، إلا بالنسبة للأحزاب السياسية، حيث قد يكون الحظر مشروعاً. ويجب أن يكون لدى هيئة الترخيص السلطة اللازمة لاتخاذ قرارات الترخيص على أساس كل حالة على حدة، مع ضمان ألا تكون هناك تفرقة ظالمة ضد واحد أو آخر من مقدمي الطلبات.

وحول هذه النقطة الأخيرة، ذكرت لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في مبادئها عن حرية التعبير صراحة، من بين أمور أخرى، أن "منح امتياز ترددات للبث الإذاعي والتليفزيوني يجب أن يراعى المعايير الديمقراطية التي توفر فرصاً متساوية في الوصول لكل الأفراد"<sup>(٥)</sup>.

---

(٥) لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان (٢٠٠٠) إعلان مبادئ حرية التعبير، مقتبس في عمل لوريتي (٢٠٠٦) قانون البث وتنظيماته في أمريكا اللاتينية، بحث صادر به تكليف.

ويجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية للترخيص بخدمات البث التجارى فى:

- ضمان اتساع نطاق الخدمات وتنوعها على الصعيدين المحلى والوطنى.
- بقدر الإمكان، ضمان تقديم الخدمات التى تلبنى احتياجات ومصالح المستمعين والمشاهدين والتى تكون عالية النوعية.
- ضمان المنافسة العادلة والفاعلة فى تقديم الخدمات.

وعلى الرغم من أن هيئة التنظيم يجب ألا تمارس التفرقة بصورة غير عادلة لمصالح أى مقدم للطلب أو ضده، يجوز أن يحدد امتياز تشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون أن الخدمة يتعين إما أن تكون محلية أو وطنية فى طابعها. ويمكن إدراج حكم محدد لتشجيع الخدمات التى ستم إقامتها على أن تخدم مجموعات الأقلية التى تفتقر إلى الموارد المالية أو التكنولوجية. ففى بولندا مثلا، فإن هيئة البث المؤهلة لاعتبارها "هيئة بث اجتماعية" (حسب معايير محددة مرسوم البث)، تعفى من "الرسوم المستحقة على منح الترخيص أو تعديله" استنادا للدور الاجتماعى الذى تقوم به<sup>(٦)</sup>.

ومن غير المرجح أن يسفر توزيع تراخيص قنوات التليفزيون وترددات الإذاعة فقط من خلال مزاد لأعلى مزايد، عن اتساع نطاق وتنوع الخدمات التى تفى باحتياجات كل أقسام المجتمع. وفى بحث فى مثل هذه الترتيبات فى جواتيمالا (وفى باراجواى أيضا)، ذكر المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير فى منظمة الدول الأمريكية أن:

إجراءات المزايدات التى لا تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية، أو التى لا تمنح فرصة لكل قطاعات المجتمع، لا تتفق مع الديمقراطية القائمة على المشاركة

---

(٦) ماكجوناغل (٢٠٠٦)، "الأقليات ووسائل الإعلام"، بحث صادر به تكليف.

والحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات التي تجلبها الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان<sup>(٧)</sup>.

## عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبحث التجاري، عادلة وعلنية وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة للتنظيم. ويجب أن تحقق شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البحث، ويجب ألا تكون تصفية أو جائرة.

يتعين تحديد عملية الحصول على ترخيص للبحث بصورة واضحة ودقيقة في القانون، ويجب أن تكون عادلة وعلنية وشفافة، وتتضمن حدوداً زمنية ينبغي اتخاذ القرارات خلالها، وتسمح بإدراج المدخلات العامة الفعالة وتوفير الفرصة للاستماع لمقدم الطلب. ويمكن أن تتطوى إما على دعوة بتقديم العطاءات أو التلقى المخصص للطلبات من قبل هيئة التنظيم، حسب الوضع، ولكن يتعين استخدام العطاءات حيثما تكون هناك منافسة أو ترددات محدودة.

وينبغي تقييم طلبات الحصول على التراخيص وفق معايير واضحة محددا مسبقاً في شكل قانوني (قوانين وتنظيمات). وبقدر الإمكان، يجب أن تكون المعايير موضوعية بطبيعتها، ويجب أن تتطوى على النهوض بمانعة عريضة من جهات النظر التي تعكس تنوع السكان، وتمنع تركيز الملكية بغير موجب، وكذلك تقييم القدرة المالية والتقنية لمقدم الطلب. وينبغي أن يصطحب أي رفض لإصدار ترخيص بأسباب مكتوبة، ويجب أن يخضع لمراجعة القضاء.

---

(٧) مكتب المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير (٢٠٠١)، تقرير قطري عن جواتيمالا، ورد في لوريتي (٢٠٠٦).

ويجوز فرض رسم إدارى معقول على التقدم بطلبات للحصول على ترخيص. وإضافة لذلك، يجوز تحميل أصحاب التراخيص برسوم عن الترخيص الصادر لهم، لكن هذا ينبغي ألا يكون مبالغاً فيه ويجب أن يعكس تطوير القطاع، والمنافسة على التراخيص، والاعتبارات العامة للقدرة على البقاء تجارياً. ويجب تحديد الرسوم على الأنواع المختلفة من التراخيص مقدماً، وفق جدول.

وعندما يحتاج أصحاب التراخيص أيضاً إلى تردد للبث، يجب ألا يمتصوا خلال عملية منفصلة للحصول على هذا التردد، فمقدمو الطلبات الفائزون يجب أن يكفل لهم تردد مناسب لرخصة البث التي يحصلون عليها.

ففى جنوب أفريقيا مثلاً، يبدأ مقدمو طلبات الحصول على ترخيص العمل عندما يتلقون دعوة للتقدم بالطلبات من قبل هيئة التنظيم، هيئة الاتصالات المستقلة لجنوب أفريقيا بإخطار ينشر فى الجازيت، يحدد المعالم ذات الصلة بذلك الترخيص ورسوم الطلب. كذلك يستطيع مقدمو الطلبات التقدم بطلباتهم من وقت لآخر، حتى فى ظل عدم وجود دعوة لذلك، وتنتشر هذه الطلبات أيضاً فى الجازيت. وأى شخص يجوز له أن يقدم شكوى بشأن طلبات الحصول على التراخيص. وفى تقييم طلبات الحصول على التراخيص، تراعى هيئة الاتصال المستقلة فى جنوب أفريقيا الطلب الخاص بالخدمة المقترحة فى منطقة معينة، والحاجة إلى الخدمة، والقدرة التقنية لمقدم الطلب، ووسائله المالية، وهيكـل الملكية والسيطرة لدى مقدم لطلب. ويمنح مقدم الطلب الفائز تردداً يتناسب مع ترخيصه. وهناك افتراض قوى بتجديد الترخيص، ولا يجوز للهيئة أن ترفض تجديد الترخيص إلا إذا فشل صاحب الترخيص مادياً فى الامتثال لشروط الترخيص أو أحكام قانون البث، وكانت الهيئة مقتنعة بأن صاحب الترخيص لن يمتثل إذا ما تم تجديد الترخيص له.

وفى إصدار التراخيص، تراعى لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية عدداً من المعايير، بما فى ذلك الملكية، والقدرة المالية



والتقنية واشترطات البرمجة. وهناك جانب أساسى للأمر الأخير، هو ضمان أن تسهم التراخيص الجديدة فى التنوع، ويجوز للجنة وهى تفعل ذلك أن تطالب مقدمى الطلبات بأن يقدموا مسحا للسوق، يبين أن هناك طلبا على الخدمة الجديدة وكيف ستزيد التنوع فى السوق. وفى جميع حالات اتخاذها للقرارات، فإن اللجنة مدعوة للنهوض بقائمة طويلة من مبادئ البث، بما فى ذلك أن يكون النظام خاضعا لملكية الكنديين وسيطرتهم بصورة فاعلة، وأن يعمل أولا باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأن يخدم احتياجات الكنديين كافة، ويشجع تنمية التعبير الكندى، ويعمل على حماية وإثراء وتقوية النسيج الثقافى والسياسى والاجتماعى لكندا. وبمجرد تلقى اللجنة طلبا يجوز لها أن تصدر دعوة للطلبات المتنافسة. ويتم النظر فى الطلب فى جلسة استماع عامة، وينشر فى الجازيت قبل جلسة الاستماع بستين يوما على الأقل. وبعدئذ تتوصل اللجنة إلى قرار إما باعتماد الطلب أو رفضه أو اعتماده جزئيا.

## قواعد تحكم تركيز الملكية

القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع وسائل الإعلام المطبوعة، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وأثرها العملى هو النهوض بالتنوع فى توفير خدمات البث.

إن التركيز المفرط فى الملكية فى مجال البث يمكن أن يحدث نفس تأثيرات الاحتكار. إذ يمكن أن يفضى إلى نفوذ سياسى مفرط ومتحيز ويحد من تنوع المضمون. والقواعد المعنية بتركيز الملكية الرامية لتعزيز المنافسة بما يوفر خدمة أفضل وأقل تكلفة، غير كافية بالنسبة لقطاع البث لأسباب ورد ذكرها فى الباب

الأول. فهي لا توفر سوى مستوى الحد الأدنى من التنوع، بما يقل كثيراً عن المطلوب لتعظيم قدرة قطاع البث على تقديم خدمة اجتماعية مضافة لأقصى حد. ويتعين تفادي تركيز الملكية ليس لمجرد تأثيره على المنافسة، ولكن بسبب تأثيره على الدور الرئيسي للبث في المجتمع، ويقتضى الأمر الأخير اتخاذ تدابير محددة ومكرسة لهذا الغرض.

ونتيجة لذلك، يحد بعض البلدان من مثل هذه الملكية، فيقصرها على سبيل المثال على عدد من القنوات أو يحدد نسبة شاملة للحصة من السوق. وهذه القواعد مشروعة طالما لا تكون تقييدية بغير موجب، وتراعى بصفة خاصة قضايا مثل القدرة على البقاء ووفورات الحجم، وهو ما يمكن أن يؤثر على نوعية مضمون البرامج.

وتشمل أشكال أخرى من الملكية المتبادلة، حيث تكون قواعد الحد من التركيز مشروعة، تدابير للحد من التركيز الرأسى، على سبيل المثال، ملكية وكالات الإعلان لهيئات البث، والتركز عبر وسائل الإعلام، على سبيل المثال ملكية ملاك الصحف لهيئات البث والذين ينشرون في نفس الأسواق أو في أسواق متداخلة.

فعلى سبيل المثال، يتضمن مرسوم البث الإندونيسى لسنة ٢٠٠٢، حظراً عاماً على التركيز المفرط لملكية البث. والملكية المتبادلة سواء فيما بين مختلف قطاعات البث (الإذاعة، التلفزيون، والخدمات التى تقدم عن طريق الاشتراك) أو بين قطاعات الإعلام المطبوع والبث، محظورة بصورة صارمة. كذلك يحظر القانون أن يقدم صاحب الترخيص أكثر من خدمة فى أى منطقة بعينها. وتطبق هذه القواعد سواء من خلال عملية الترخيص أو من خلال الرصد المستمر لقطاع البث. والملكية هى أحد المعايير التى تراعى من قبل هيئة التنظيم عندما تقمّ الطلبات المقدمة للحصول على ترخيص بالبث.

وفى جنوب أفريقيا، فإن القانون المعنى بتركز الملكية أكثر تعقيدا. فأولا، لا يستطيع أى شخص أن يمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة السيطرة على أكثر من رخصة تليفزيون خاص واحدة، أو أكثر من ترخيص للبث الصوتى بتضمين التردد (إف أم) وتضمين السعة (إيه إم). وإضافة لذلك، لا يمكن لأى شخص أن يسيطر على خدمات متداخلة بصورة كبيرة إما بتضمين التردد أو تضمين السعة (رغم أن الملكية المتداخلة لترخيص بتضمين التردد وترخيص بتضمين السعة مسموح بها على ما يبدو). وتحظر قواعد الملكية المتبادلة على أى شخص السيطرة على صحيفة وترخيص سواء للإذاعة أو التليفزيون. ولا يجوز لأى شخص فى وضع يمكنه من السيطرة على صحيفة يغطى توزيعها ٢٠ فى المائة من إجمالى قراء الصحف فى منطقة معينة أن يملك ترخيصا بالبث يتداخل بصورة جوهرية مع توزيع الصحف: ويعتبر التداخل الذى يبلغ ٥٠ فى المائة أو أكثر جوهريا وتعتبر حيازة أسهم تبلغ ٢٠ فى المائة حيازة تشكل سيطرة. ويمكن إلغاء هذه القواعد فى أى حالة خاصة، طالما أن ذلك لا يتعارض مع أهداف ومبادئ التنظيم المنصوص عليها فى القانون.

### قواعد الملكية الأجنبية

يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجانب على هينات البث، طالما أن هذه القيود تراعى حاجة قطاع البث ككل إلى التطور، وحاجة خدمات البث لأن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البث غير المشروع.

ويمكن تصميم القيود المفروضة على الملكية الأجنبية بطريقة مشروعة للنهوض بالإنتاج الثقافى المحلى والوطنى، وضمان وسائل للتعبير عن الآراء المحلية والوطنية والمضمون الثقافى المحلى والوطنى، وللاستماع إليهما.

وفى كثير من البلدان، تعتبر السيطرة المحلية المهيمنة على مثل هذا المورد الوطنى المهم، ضرورية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الادعاءات قد يغالى فيها، فإن السيطرة قد تكون مطلوبة حقا لتنفيذ السياسات الرامية لدعم نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام.

لكن يتعين عدم استخدام القيود على الملكية الأجنبية كوسيلة لتقويض قدرة الخدمات التى تقدم وجهات نظر بديلة على البقاء: فهناك حالات للقيود المفروضة على التمويل الأجنبى مصممة لحرمان منافذ الإعلام المستقلة من الحصول على دعم المانحين. وبالإضافة لذلك، فإن الاستثمار الأجنبى يمكنه أن يجلب الخبرة ورأس المال اللذين تمس الحاجة إليهما إلى السوق المحلية. ويجب ألا تكون القيود المفروضة على هذا الاستثمار مبالغة فى التقييد بحيث تقلص نطاق الخدمات المتاحة وتتوَعها.

ففى كولومبيا مثلا، يسمح للاستثمار الأجنبى بأن يملك على وجه الحصر ما يصل إلى ٤٠ فى المائة من رأسمال حائزى امتيازات البث. وهو موضع ترتيبات متبادلة مطبقة فيما يتعلق بالبلد الذى يعد مقر إقامة المستثمر الأجنبى<sup>(٨)</sup>.

وبصفة عامة تعتبر الولايات المتحدة من بين أكثر البلدان لجوءا للتقييد فيما يتعلق بالملكية الأجنبية. وبموجب مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، فإن الملكية الأجنبية لترخيص للبث مرفوضة بالنسبة إلى:

- الحكومات الأجنبية والمندوبين الأجانب.
- الشركات الأجنبية أو المسجلة فى الخارج.
- الشركات التى تسيطر فيها المصالح الأجنبية على ما يربو على ٢٠ فى المائة من رأس المال المتمتع بحق التصويت.

---

(٨) د. لوريتى (٢٠٠٦) قانون البث وتنظيماته فى أمريكا اللاتينية، بحث صدر به تكليف.

- أى شركة تسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة شركة أخرى،  
ويملك الأجانب فيها ما يربو على ٢٥ فى المائة من رأس المال الذى له  
حق التصويت.

### اشتراطات الخدمة العامة

يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات  
فى مقابل الحصول على مورد عام محدود، ألا وهو موجات الأثير.  
وينبغى تصميم مثل هذه الاشتراطات لتدعم أهداف المصلحة العامة  
ويجب ألا تكون غير متناسبة فى مداها، بحيث تهدد قدرة الخدمة  
على البقاء.

وتفرض القدرة المحدودة للطيف اللاسلكى حدودا لعدد هيئات البث التى  
يمكن الترخيص لها. ويبرر هذا، إلى جانب أن الطيف اللاسلكى هو مورد عام  
لأصحاب التراخيص امتياز الحصول عليه، فرض اشتراطات محدودة على الخدمة  
العامة بالنسبة لهيئات البث التجارية. وعادة ما ترتبط هذه الاشتراطات بالنهوض  
بتنوع المضمون فى موجات الأثير وكذلك الحفاظ على النوعية الجيدة. وعادة ما  
يتم فرض هذه الاشتراطات ك شروط للترخيص على أساس كل حالة على حدة  
بالنسبة لهيئات البث فرادى. ورغم أن هذا يوفر المرونة لتفصيل هذه الالتزامات  
بما يتناسب الكوة المحددة لكل هيئة بث فى السوق، فإنها تأتى معها بخاطر  
التدخل السياسى.

وتتباين الطبيعة المحددة لهذه الالتزامات تبعا للسياق. ففى بعض الحالات،  
قد تتضمن شروط الترخيص اشتراطات محددة بشأن المضمون الذى يحقق  
المصلحة العامة، مثلا بإذاعة أنباء ومعلومات أو برامج تعليمية وثقافية.

ففى المملكة المتحدة مثلا، فإن مواعيد إذاعة الأنباء الرئيسية فى محطات التلفزيون الأرضية الأساسية، محددة فى تراخيصها ويتعين عليها أن تتقدم بطلب إلى هيئة التنظيم إذا أرادت تغيير مدة الأنباء أو توقيتها. ويستخدم هذا مثلا لضمان أن برامج الأخبار المسائية البارزة متوافرة فى مختلف الأوقات للمشاهدين.

وهناك التزام مهم يتعلّق بالمصلحة العامة فى بعض البلدان يتمثل فى اشتراط إذاعة حد أدنى لنسبة البرامج المنتجة محليا. ذلك أنه فى حالات كثيرة، يعتبر شراء البرامج الأجنبية، خاصة الأقدم منها، بما فى ذلك الأفلام، أرخص كثيرا من إنتاج أفلام داخل المحطة أو شرائها من منتجين محليين مستقلين. ويمكن أن تصادف اشتراطات المضمون المحلى وضعا يكون فيه كل ما هو متوافر للنظارة هو برامج أجنبية رخيصة وقديمة. فعلى سبيل المثال، ينص الميثاق الأفريقى المعنى بالبيت الذى اعتمده فى ٢٠٠٢، ممارسو الإعلام ومناصرو حرية التعبير من كل أنحاء أفريقيا، على أنه "يتعين مطالبة هيئات البث بأن تنهض بالمضمون المحلى وأن تطوره، وهو الأمر الذى يتعين تعريفه بأنه يتضمن مضمونا أفريقيا من خلال تطبيق حد أدنى من الحصص".

وفى كندا، تنص شروط الترخيص العامة على أنه يجب أن يشكل المضمون الكندى وبرامج الأخبار والشتون العامة الكندية ٦٠ فى المائة كحد أدنى، من جداول هيئات البث العامة والخاصة، فيما عدا أثناء الليل. ويجب أن تعبر هيئات البث عن التنوع الثقافى والمساواة بين الجنسين فى المضمون وتصوير الشخصيات وأن تعبر عن كل المجتمعين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية فى برامجها. ولكى تعتبر كندية، فإن موسيقى التسلية مثلا يجب أن تخضع لاختبار، ويشترط أن يكتب كندى الأغاني الشعبية، وأن يؤلف كندى الموسيقى ويؤديها كلية، وأن يتم تسجيل الإنتاج فى كندا.

وفى حالات أخرى، يجوز مطالبة أصاب التراخيص بتقديم مستويات معينة مضمونة من التغطية الجغرافية لضمان خدمة المجتمعات الريفية والمهمشة على النحو الملائم.

## المنح العامة والدعم والإعلان

يجوز تقديم المنح العامة والدعم لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع البرامج التي تحقق المصلحة العامة. ويتعين تخصيصها وفقا لمجموعة من المعايير ووفقا لعملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة. ويتعين تخصيص الميزانية العامة للإعلان التي تتفق على البث التجارى على أساس صارم من عدم التمييز وتحقيق أفضل قيمة.

ويمكن أن تلعب المنح العامة دورا مهما فى تمويل إنتاج البرامج التي تحقق المصلحة العامة أو بتوفير الحوافز لمثل هذه البرامج بالإسهام بدعم جزئى فى التكاليف الكلية للإنتاج. ويمكن أن يتضمن تمويل الإنتاج مثلا، دعم البرامج ذات القيمة التربوية والثقافية الخاصة التي لا يرجح إنتاجها بغير ذلك. كذلك يمكن أن تساعد المنح العامة والدعم فى النهوض بالتنوع بتشجيع الإنتاج الإعلامى فى القطاعات المختلفة، مثل إعلام الأقليات، أو بالحفاظ على ملكية وسائل الإعلام فى سوق أخذة فى الانهيار.

وينبغى إدارة مخططات المنح بطريقة عادلة وشفافة لضمان فرص متساوية فى الحصول على المنافع التي توفرها. ويجب أن يتضمن هذا مجموعة من المعايير الواضحة المحددة سلفا، والمصممة لدعم الأهداف التي يتعين تحقيقها. ولمنع التدخل السياسى فى المخططات، يتعين أن تشرف عليها، كما هى الحال بالنسبة لكل سلطات التنظيم هيئة مستقلة، يجوز أن تكون هيئة تنظيم البث أو هيئة تقام خصيصا بغرض إدارة مخطط الدعم المالى.

وتدير لجنة البث في أيرلندا، وهي هيئة مستقلة للتنظيم، الدعم المالي المقدم لهيئات البث المستقلة والمنتجين المستقلين في أيرلندا، بما في ذلك هيئات البث التجارية. ويتم تقديم التمويل على أساس تنافسي ويخصص للبرامج التي تحقق المصلحة العامة بموجب أحكام مرسوم (تمويل) البث لسنة (١) ٢٠٠٣، لتذاع في محطات حائزى التراخيص التي تحقق المصلحة العامة والتجارية والمجتمعية. وينص المشروع على أنه ينبغي تخصيص ٥ في المائة من رسوم الترخيص بأجهزة الاستقبال والتي يدفعها المشاهدون، لخطّة تمويل البث السمعي والبصري<sup>(١٠)</sup>. وقد بلغ هذا في ٢٠٠٦ نحو ١٠ ملايين دولار.

وتقدم وكالة تطوير وتنويع وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا دعماً تقنياً ومالياً لكل من وسائل الإعلام المجتمعية والتجارية، لتمكينها من تحسين خدمات الإعلام في المناطق التي تشكو من نقص الخدمة تاريخياً وكذلك الأشخاص الذين يعانون منه. ومثلما اتضح في الفصل السابق، يتم خصم المساهمات السنوية التي تدفعها هيئات البث لوكالة التطوير والتنويع من مساهماتها المطلوب تقديمها إلى وكالة الخدمة الشاملة وفرص الحصول على الإعلام في جنوب أفريقيا، التي تدعم توسع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويمكن أن يكون الإعلان العام، وهو عادة جزء كبير من إجمالي الإنفاق على الإعلان، موضع سوء استخدام كشكل للدعم يتسم بالتمييز، يتم منحه أو حجه على أساس اتجاه هيئة التحرير إزاء الحكومة. وليست تلك ممارسة مشروعة. إذ يتعين تخصيص الإعلان العام بطريقة غير تمييزية لمنع التدخل السياسي في

---

(٩) مرسوم (تمويل) البث لسنة ٢٠٠٣، متاح على:

<http://www.bci.ie/documents/2003fundingact.pdf>.

(١٠) لجنة البث بأيرلندا، مخطط تمويل البث السمعي والبصري (٢٠٠٦) متاح في:

[http://www.bci.ie/broadcast\\_funding\\_scheme\\_submissions.html](http://www.bci.ie/broadcast_funding_scheme_submissions.html).



قطاع الإعلام. وفي جنوب أفريقيا مثلا، تنتج شبكة معلومات الاتصال الحكومية حشدا كبيرا من رسائل الخدمة العامة، بالتعاون مع وزارات القطاع، وتبيعها لكل من هيئات البث التجارية وتلك التي لا تسعى للربح. ويتم إنتاجها بلغات مختلفة لجمهور من المستمعين في مناطق مختلفة.

ويتعين ربط المعايير المستخدمة بالجمهور الذي يتعين الوصول إليه واتباع مبادئ الكفاءة والقيمة الفضلى، أخذا في الحسبان اعتبارات السوق مثل حصة أو توزيع الجمهور والجمهور المستهدف. والوضع المثالي هو أن يتم تخصيص هذا الإعلان بواسطة هيئة تعمل بمنأى عن الحكومة.



## خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية

يعود هذا الفصل الختامى إلى الحاجة التى أثيرت فى عدة نقاط فيما سبق، لإجراء مزيد من البحوث وتقديم مزيد من البيانات للإلمام بالتطورات التى ستحدث مستقبلا فى سياسات البث الفاعلة فى البلدان النامية. كما يقدم توصيات عن مساعدات التنمية المطلوبة لدعم نمو قطاع قوى ومتنوع للبث يحقق الانتماء بالمصلحة العامة. ويخلص إلى الإشارة إلى الالتقاء بين دعم الخضوع للمساءلة، وإشراك المواطنين، وبناء عمليات فاعلة للقيادة الجماعية، وإلى إلقاء الضوء على بعض إصلاحات السياسة الأساسية.

### جدول أعمال البحوث

تتعلق ملاحظة غالبية تنبئ من تجربة إجراء البحوث وعمليات التصنيف من أجل وضع هذا الدليل بصعوبة الحصول على البيانات والبحوث المفيدة عن جوانب كثيرة للبث، خاصة البحوث المقارنة على الصعيدين العالمى والإقليمى. والحكايات موجودة بوفرة، وبعض البحوث المتعمقة متوافر، رغم أنه ينزح إلى التركيز على قضايا أو أقاليم محددة بصورة ضيقة. ومعظم البحوث القائمة يتناول البلدان المتقدمة، وصلته محدودة بالظروف المختلفة تماما فى البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة.

وترتبط هذه المشكلة بالبيانات، وهى المادة الخام التى لا غنى عنها للتحليل، لكنها ترتبط أيضا بالبحوث النوعية عن ديناميات وتأثير السياسة والتنظيم،

وعن أداء مختلف قطاعات البحث والتحديات التي تواجهها، وعن المكان الذي تحتله وسائل البحث في حياة الناس وتأثيرها على الوجود الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للناس.

وندرة المواد أمر يدعو للدهشة، نظرا لأن التأثير الاجتماعي الضخم والدور المهم بصورة حيوية، أمر يسلم به الكافة تقريبا وبالإجماع. ربما لا يكشف الطابع الضخم والمتشعب والمتغير دوما للقطاع والطابع المنتشر ومتعدد الأوجه لتأثيره عن كنههما بسهولة للتظهير المجرد نسبيا أو لنهج تجريبي ضيق. وهناك تحد آخر يعترض إجراء البحوث المقارنة هو الحاجة لوضع وتطبيق تصنيف ملائم ومعيارى للتعريفات المؤسسية والقطاعات والقطاعات الفرعية.

ولا شك أن البحوث في الميادين التالية ستوفر مساهمة قيمة فى النقاش المحدد حول سياسة الإعلام وتنظيمه ولدعم المواد المدرجة فى هذا الدليل:

- فتوليد نظرة عامة دينامية عن التطور الهيكلى للبحث يحتاج إلى بيانات عديدة أساسية وسلاسل زمنية<sup>(١)</sup>، مثل الإحصاءات عن عدد هيئات البحث فى كل قطاع وقطاع فرعى فى مختلف المستويات، من المحلى إلى الدولى، وأنواع البزامج المبنوثة. كذلك يتطلب الأمر بيانات عن هيئات تنظيم البحث المستقلة، وتمييز تلك التى تنظم أيضا قطاعات أخرى.

---

(١) معهد الإحصاءات باليونيسكو يضطلع حاليا بإجراء مسح عالمى للبحث. وستصبح النتائج متوافرة فى نهاية ٢٠٠٧. ورغم أن الاستبيان لا يفرق بين الخدمة العامة وسيطرة الدولة المباشرة، فإنه سيقوى على معلومات مفيدة للقطاعات الحكومية أو العامة، والتجارية والمجتمعية من حيث: عدد القنوات من المحلية على الدولية التى يستخدمها الصحفيون، وساعات البحث فى فئات البرامج المختلفة، والبرامج الأجنبية، النظارة، والمدى... إلخ. انظر:

[http://www.uis.unesco.org/ev.php/ID=6554\\_201&iD2=DO\\_TOPIC](http://www.uis.unesco.org/ev.php/ID=6554_201&iD2=DO_TOPIC).

- كما يتطلب الأمر مستوى أكثر تفصيلا من الوصف، للمضى لما وراء الإحصاءات لتمييز معالم ومحرركات ديناميات القطاع. ووصف وتحليل سياسة الحكومة المتطورة في مجال البث نقطة للبدء وينبغي إعلاء شأن الهيكل القانوني والمؤسسي لهيئات تنظيم البث، ومصادر تمويلها، ومستويات العاملين بها، مثلها مثل العلاقة المؤسسية الرسمية بين الحكومة ووسائل إعلام الخدمة العامة، وخضوعها للمساءلة، وهايكل تمويلها - خاصة المبتكرة منها - والاشتراطات التنظيمية المفروضة عليها. وبالمثل، فإن الأمر يتطلب توافر معلومات عن القطاعين التجارى والمجتمعى، وأشكالهما الهجين وصورهما المتنوعة. ومرة ثانية، فإن تحديد الاتجاهات والمعالم الأساسية في هذه السياقات لابد وأن يكون مفيدا.

ولابد أن تساعد الدراسات التحليلية في إلقاء الضوء على نفوذ ودوافع القوى الفاعلة على هذه المستويات، وتقفي الفرص والمثالب التي تواجهها البلدان في تحقيق الإصلاحات وتنفيذ التدابير التنظيمية.

إن بث الخدمة العامة يواجه أزمة هوية وفاعلية فى شتى أنحاء العالم. ويقتضى الأمر مزيدا من التفكير حول كيف ينبغي للدول التصدى لتلك الأنواع من إخفاق السوق التى كانت هى محرك إنشاء كيانات البث للخدمة العامة فى الماضى، وكذلك يقتضى الأمر، وهو أمر حاسم أيضا، التفكير فى طبيعة المصلحة العامة فى مجال البث. وعلى نفس المنوال، فإن التقارب والتكنولوجيات الجديدة يجعلان من المهم بصفة خاصة النظر فى كيف يمكن تعريف هيئات التنظيم وإعادة تعريفها لتقوم بوظائفها (فيما يتعلق بهيئات البث التجارية وكذلك المخصصة للخدمة العامة)<sup>(٢)</sup>.

---

(٢) انظر على سبيل المثال كارتر الزروث (٢٠٠٦) "البث فى البلدان النامية: عناصر لإطار المفاهيم الخاص بالإصلاح"، تكنولوجيات المعلومات والتنمية الدولية، المجلد ٣، العدد ١، خريف ٢٠٠٦، ٣٧-١٩ معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

وكيفية تأثير ديناميات كل قطاع على المحتوى الذى ينتجه، من حيث مادة الموضوع، والنهج والنوعية، مجال يجرى التركيز عليه كثيرا، ويستند ذلك فى معظمه إلى تحليل عام لحوافز القطاع ودينامياته، وحكاياته، وإلى قلة من الدراسات جرت عن البلدان المتقدمة عادة. والقليل تؤيده تحليلات تجريبية للمضمون. ومنهجيات تحليل المضمون متطورة تماما وتطبق على المستوى العالمى فى بعض المجالات المحددة مثل تمثيل الجنسين فى وسائل الإعلام<sup>(٣)</sup>، وفى بعض المجالات الجغرافية، أساسا فى الولايات المتحدة.

وفى هذا الدليل، افترضنا وجود ارتباط بين وسائل الإعلام خاصة ووسائل الإعلام المستقلة من النوع الذى وصفناه، والحوكمة الجيدة. وقد سلمنا بالكتابات الكثيرة التى تؤكد أن إعطاء الناس صوتا سوف يودى إلى مجال عام أقوى وأشد عافية، وسيحيط الحكومة علما بمجريات الأمور حتى تستطيع تعزيز أدائها. ولكننا ندرك أنه حتى فى هذا، فإن إجراء مزيد من الأبحاث سيكون عونا كبيرا عندما نتناول الأمور التى تعد ضرورية لفهمنا للواقع.

لكن ربما كان الأمر الأكثر تعرضا للإهمال والذى يمثل أكبر تحد من الناحية المنهجية، هو البحوث التى تلجّ بالأسئلة عن التأثير اليومى للبحث على المجتمع والناس: المنافع، الأضرار، والعواقب غير المقصودة على وجود الناس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. ولا يتوافر أى شىء تقريبا يسيح لنا التوصل لنظرة ثاقبة مباشرة عن أى وسائل الإعلام يستهلكها الفقراء فعلا، والقيمة التى يولونها للمضامين المختلفة للبحث، بما فى ذلك الأنباء المحلية والدولية، والتسلية، والمواد التربوية والتنمية، والدوافع وراء اختياراتهم، والتأثير على حياتهم. والأمر

---

(٣) انظر المشروع العالمى لرصد وسائل الإعلام، الرابطة العالمية للاتصال المسيحى:

[http://www.wacc.org.uk/wacc/programmes/gender\\_and\\_media\\_justice/global\\_media\\_monitoring\\_project\\_2005](http://www.wacc.org.uk/wacc/programmes/gender_and_media_justice/global_media_monitoring_project_2005).

الأكثر صعوبة في تبينه هو التأثير المتراكم لهذه التجارب الفردية على المجتمعات المحلية والمجتمع الأوسع.

وفي الإذاعة المجتمعية، يقتضى الأمر إجراء بحوث لتوثيق ورصد كيف تستطيع المشاركة في قناة مجتمعية أن تمكن المجتمعات المحلية الفقيرة من أسباب القوة، وبناء قدرتها على مشاركة المسؤولين العاميين ووسائل الإعلام، للتعبير عن شواغلها وحشد المعلومات والخبرة. وبالمثل، تكاد لا توجد بيانات متعلقة بكيف يستطيع منظمو المشروعات المحليون إقامة إذاعة في المجتمعات التي تعاني نقصا في الخدمة، وإسهام ذلك في تمكينها من أسباب القوة.

والتفاعل المباشر مع مستهلكي البث، خاصة المجتمعات الفقيرة والمهمشة، ضروري هنا. وتتراوح النهج المتبعة من مسح المستخدمين للخدمة والأسر إلى الدراسات الإثنوجرافية، لكنها جميعها تستخدم الموارد بكثافة وبعضها مطول جدا. وهنا، قد نرشدنا إلى الطريق، الدراسات الدولية الأخيرة عن استخدام تكنولوجيا الهاتف والمعلومات والاتصالات<sup>(٤)</sup>.

وأخيرا، فإن البحوث مطلوبة لفهم كيف ستؤثر الاتجاهات في وسائل الإعلام والاتصالات ككل على قطاع البث، وكيف يمكن أن تغيره في النهاية. ومن بين

---

(٤) للاطلاع على مسح حديثة لاستخدام التلفزيون في أفريقيا وآسيا، انظر بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في أفريقيا (٢٠٠٥) نحو مؤشر إلكتروني أفريقي: وصول الأسر والأفراد لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخدامها في ١٠ بلدان أفريقية، بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في أفريقيا، متاح في:

<http://www.researchictafrica.net/images/upload/Toward2.pdf>.

مونسنج وآخرون، استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية يعاني من قلة رأس المال: المصروفات والتصورات عن التكاليف من بين الأمور المفيدة ماليا، أبريل ٢٠٠٦ متاح في:

<http://www.regulateonline.org/content/view/713/31/>.

التأثيرات الأساسية عبر كثير من الاتجاهات، "مجتمع المعلومات" البازغ، والدور المتنامي للإنترنت، وتقارب التكنولوجيات. وتشمل القضايا التى تقتضى مزيدا من البحث مع تركيز خاص على البلدان النامية ما يلى:

- التأثير على قطاع البث الأرضى، وعلى تنظيمه، والمترتب على تزايد استخدام الإنترنت لتلقى المضمون، والنمو المضطرد للبث بالساتل.
- الثورة القادمة فى إدارة الطيف اللاسلكى وتنظيمه، من خلال إمكانات "طيف الانتشار" والتكنولوجيات الأخرى للقضاء بصورة فاعلة على الندرة باعتبارها عاملا معوقا.
- ظهور التلفزيون الرقمى والإذاعة الرقمية والضغوط للتحرك فى هذا الاتجاه، بما فى ذلك القضايا المتعلقة بالمعايير المتضاربة وهياكل التكلفة المختلفة للبث الرقمى.
- الاتجاه الجزئى نحو تكامل تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث، والتنظيم متعدد القطاعات فى واقع الأمر.

وهذه القضايا ليست مطروحة على جدول الأعمال المباشر لواضعى سياسة البث فى البلدان النامية. لكن ونيرة التطور فى قطاعات وسائل الإعلام والاتصال وتعمقه التقنى، بلغا حد أنه عندما يحدث تغيير فسيكون مفاجئا ومربكا. ويقتضى ذلك عمل المزيد من قبل الحكومات، وهيئات تنظيم الاتصالات، والهيئات الدولية المسؤولة عن ضمان التقييم الملائم لتأثير الخيارات التقنية والنهج التنظيمية على المصلحة العامة، وإخضاع ذلك للتشاور العام قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة. ولا بد أن تتمثل خطوة أولى فى الاضطلاع ببحوث أساسية عن القضايا الناشئة وفى الوقت المناسب، حتى تستطيع أن تغذى بالمعلومات عملية الفهم والتشاور.



## خيارات للمساعدات الإغاثية

ما الذى يستطيع المانحون أن يفعلوه

الحاجة ماسة لتقديم المساعدات للبلدان النامية، لتحسين المناخ الذى يمكن البث ووسائل الإعلام الأخرى من أسباب القوة. وذلك جزء لا يتجزأ من تحسين قدرات الحوكمة الجيدة، والخضوع للمساءلة الاجتماعية، والتنمية القائمة على المشاركة.

ويتطلب إصلاح سياسة الإعلام إرادة سياسية وطلباً من قبل المواطنين: والمرجح أن يكون لفرض الإصلاح من خلال "المشروطة" مردود سلبي بالنسبة للمانحين ووكالات التنمية<sup>(٥)</sup>. وتتحو أكثر الفرص إثماراً بالنسبة للحوار المنفتح والمساعدة على تحسين المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من العمل - وبصفة خاصة بالنسبة لقطاع بث قوى وتعددى يحقق أهداف المصلحة العامة - إلى التزايد عندما تأخذ البلدان بالديمقراطية، وتفتح أسواقها، وتحقق اللامركزية، أو تبذل جهوداً أخرى لتحسين الشفافية والخضوع إلى المساءلة وفاعلية الحوكمة.

ويمكن تيسير إصلاح سياسة الإعلام بمشاركة أصحاب المصلحة فى المعلومات والأفكار، وبممارسة الضغط للتأثير على الحكومات. ومثل هذه الشروط يمكن أن تقوم بدور المحاور والشريك المهمين مع وكالات التنمية والمانحين، ويمكن أن توفر منتدى لتحديد الأولويات والإجراءات والاتفاق عليها.

---

(٥) تشير المشروطة إلى الممارسة الخاصة بوضع اشتراطات أو "شروط" على فرص الحكومة المتلقية فى الحصول على مزيد من المساعدات.

## المنتديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية

يمكن لجهود التنمية أن توفر المعلومات والتشجيع والفرص لأصحاب المصلحة في البلدان النامية للاتفاق على إصلاحات السياسة المطلوبة لجعل قطاع البث لديهم أكثر قوة وتعددية واستقلالا. ويمكن أن تؤدي المشاورات واكتشاف الحقائق إلى بحوث وسياسات وتحليلات وغير ذلك من أعمال التشخيص. إذ يمكن لدراسة لقطاع البث في بلد محدد، أن تحلل السياسة والسياق القانوني والتنظيمي والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، الذي يؤثر على القطاع، وأن تقارن الممارسات الجارية مع الممارسات الجيدة الدولية، وتقديم توصيات. ويمكن متابعة هذه الدراسات بعقد اجتماعات ومنتديات مهيكلية، لتقاسم التحليلات وتقييم الممارسات الجيدة وتقاسمها، وإلقاء الضوء على القضايا المعنية. وتكشف المشروعات - عملية وضعها وتنفيذها - عن قضايا واحتياجات لم يتم التصدي لها من قبل. والأنصار لهم مصلحة في حل المشاكل التي تظهر، وهذه المشاركة يمكن أن تؤدي لحوار سياسي جوهري وتغيير في البرامج. وفي الوقت نفسه، يمكن للمساعدات الإنمائية أن تقوى قدرات المؤسسات والمنظمات المختلفة، من لجان الإعلام ووكالات التنظيم الوطنية إلى الشبكات الجماهيرية، على توفير التدريب والمشورة، والزيارات الدراسية و"التوأمة" بين المنظمات. والمساعدات لا تأتي فقط من المنظمات غير الحكومية، بل تأتي أيضا بصورة متزايدة من الروابط والشبكات الوطنية والدولية - روابط وشبكات الإذاعة مثال لهذا - التي لا تقدم المساعدة لأنصارها وأعضائها فحسب، بل وأيضا للروابط المماثلة في بلدان أخرى.

وفي هذا الخليط، يمكن للندوات وورش العمل والمنتديات أن توفر "فرصة" جيدة لأصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها، لتطرح على المائدة الموضوعات التي تفكر لدائرة أنصار حكومية موحدة. وتستطيع أن تمكن الحلفاء المحتملين من

التوصل لمنظور أوسع بل وتطوير توافق فى الرأى على العمل. وقد أظهرت سلسلة الحوار حول التنمية التى نظمها مكتب البنك الدولى فى أكرا، فى غانا، حول "منح فرص الحصول على موجات الأثير"، اهتماما متزايدا بسياسة البث والإصلاح التنظيمى، ومكنت أصحاب المصلحة ذوى الآراء المتباينة بصورة واسعة من الإعراب عن شواغلهم، ووفرت فرصا لتقييم المعلومات وتوضيح الحقائق. وفى بعض الحالات، حققت ورش العمل الوضوح والاهتمام المطلوبين لحفز العمل الفورى - فمثلا عندما دعا وزير الإعلام فى نيجيريا إلى وضع سياسة للإذاعة المجتمعية، تشكلت لجنة للسياسة مكونة من ممثلين حكوميين وغير حكوميين، ووضعت جدولا زمنيا صارما لتقديم سياسة للحكومة. وقدمت لجنة السياسة مشروعا يتسق مع الممارسة الجيدة العالمية فى ثلاثة أشهر (انظر الإطار ٥٥).

#### الإطار ٥٥ - نيجيريا: منتدى يعجل بالعمل

فى يوليو ٢٠٠٦، اشترك البنك الدولى والرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعى المجتمعى، فى تنظيم ندوة عالية المستوى فى أبوجا، لمناقشة الممارسات العالمية الجيدة بشأن سياسة البث التى تمكن من تطوير قطاع للإذاعة المجتمعية. وقد أعقبت عقد مائدة مستديرة إقليمية للرابطة المذكورة واستفادت من مناقشة التقدم الحادث فى بلدن أخرى. وكانت هذه الندوة هى المرة الأولى التى يلتقى فيها مسئولون حكوميون نيجيريون من المستوى المرتفع - من الفرع التنفيذى ومن الجمعية الوطنية لحد سواء - وأصحاب المصلحة فى المجتمع المدنى، إلى جانب رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعى المجتمعى، والخبراء الممارسين من المنطقة، والبنك، لمناقشة دور الإذاعة المجتمعية والحاجة إلى سياسة وإطار تنظيمى أفضل يوفران فرصة الوصول إلى موجات الأثير. وانطلقت الندوة من مناقشات البنك الدولى السابقة مع اللجنة التوجيهية لتحالف الإذاعة المجتمعية فى نيجيريا. كما استفادت من تعاون البنك مع العاملين فى مشروع قائما، الذى يدعم -

= التنمية التي يحرکها المجتمع في عدة مناطق من البلاد. وفي نهاية الندوة، اجتمع رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث المجتمعي، وممثل للمكتب القطري للبنك الدولي، ومشاركون من التحالف والعاملون بلجنة التنسيق بمشروع فادما، مع وزير الإعلام وأطلعوه على ما توصلوا إليه.

وفي يوليو ٢٠٠٦ أيضا، وافقت وحدة التنسيق الوطني في مشروع فادما على تمويل عدة محطات للإذاعة المجتمعية، وعلى الإسهام في تطوير السياسة بالنسبة لهذه المحطات. والمتوقع أن يمول مشروع فادما الثالث ست محطات للبث المجتمعي، كرواد لتقديم مزيد من الدعم المحتمل.

وفي أغسطس ٢٠٠٦، أنشأت الحكومة لجنة سياسة الإذاعة المجتمعية، وتضم أعضاء من تحالف محطات الإذاعة المجتمعية، ولها ولاية وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية خلال شهرين.

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت لجنة "وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية"، تقريرها إلى حكومة نيجيريا الاتحادية. وعند تلقيه، أعلن وزير الإعلام أنه من غير المقبول أن تتمكن قلة ضئيلة من الناس من المشاركة في إدارة الإعلام، في حين تجبر الأغلبية على قبول أقوال الأقلية وآرائها. وقال إن الحكومة مقتنعة بأن فتح أمواج الأثير لتوفير فضاء للإذاعة المجتمعية لابد وأن يساعد في علاج هذا الوضع ويثرى الحكومة في البلاد كما لم يحدث مطلقا من قبل.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، توفر المداولات حول برنامج إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء الحكومي، منتدى مهما لحشد الدعم للسياسات وبرامج العمل التي تسهم في تعزيز المشاركة المدنية والحكومة الجيدة<sup>(٦)</sup>. ويوفر برنامج

---

(٦) منذ ١٩٩٩، والحكومات في البلدان منخفضة الدخل تعد وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء التي تصف السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية التي ستتبعها على مدى عدة سنوات للنهوض بالنمو عريض القاعدة وتقليل أعداد الفقراء، وكذلك الاحتياجات المالية الخارجية ومصادر التمويل المرتبطة بذلك. وهي تتطور من خلال عملية قائمة على المشاركة تضم أصحاب المصلحة.

إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء إطارا للتشاور والاتفاق مع كل المانحين الأساسيين ووكالات المعونة الرئيسية الذين يعملون مع الحكومة، وهو ما ينزع إلى تدعيم تعاون وتلاحم أفضل في دعم التنمية المقدم لبلدا ما.

وعلى نحو متزايد، تحدد وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء - وكذلك أطر التنمية التي يتم إنتاجها في البلدان متوسطة الدخل - الحوكمة باعتبارها مجالا أساسيا للتركيز، وترتبط ذلك بالمشاركة المجتمعية. فعلى سبيل المثال، تضمنت إستراتيجية غانا الثانية لتقليل أعداد الفقراء (٢٠٠٦) "الحوكمة الجيدة والمسئولية المدنية" باعتبارها دعامة من الدعامات الثلاث الرئيسية<sup>(٧)</sup>. وتبين المصنوفة التالية

---

= المحليين وشركاء التنمية الخارجيين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويتم تنفيذها كل ثلاث سنوات. والمحصلة النهائية لهذه الوثائق ليس مجرد وثائق، وإنما أعمال عامة ومجتمعية لتقليل أعداد الفقراء. ويتم إنتاج الوثائق حسب عدد من المبادئ:

أن يكون محركها قاطريا، وتطوى على مشاركة واسعة القاعدة من قبل المجتمع المدني والقطاع الخاص أثناء إنتاجها.

- تنهج نحو تحقيق نتائج وتركز على الحصيلة التي تفيد الفقراء.  
- تعترف بأن علاج الفقر يقتضى نهجا شاملا لأن الفقر أكثر من مجرد افتقار للدخل، بل إن الفقراء يعانون أيضا من الافتقار للفرص والأمن، ولأن يكون لهم رأى في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

- أنها متجهة نحو الشراكة من حيث إنها تشجع انخراط المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف والحوكمة في البرنامج القطري لتقليل أعداد الفقراء.

- تستند إلى منظور طويل الأجل لتقليل أعداد الفقراء.  
- تدعم الوثائق المزيد من الانفتاح في صنع السياسة.

وقد سمّت الحكومات على نحو متزايد إلى إشراك الجماعات المهمشة تقليديا، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني في وضعها، وبسبب من هذا تنزع إستراتيجيات تقليل أعداد الفقراء التي يتم وضعها من خلال هذه العملية إلى أن تكون لها قاعدة دعم مجتمعية ومن أصحاب المصلحة أوسع نطاقا وتكون "مملوكة" للحكومات.

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/EXTPRS/>.

(٧) متاح في:

[http://siteresources.worldbank.org/INTPRSI/Resources/Ghana\\_PRSP\(Nov-2005\).pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTPRSI/Resources/Ghana_PRSP(Nov-2005).pdf).

كيف تتفق مجالات التركيز العديدة داخل هذه الدعامات مع هدف النهوض بالبحث المجتمعي للصالح العام، بما في ذلك الإذاعة المجتمعية على وجه الخصوص.

### الجدول ١ مصفوفة: إستراتيجية غانا الثانية لتقليل أعداد الفقراء

#### وعلاقتها بالمساعدة التقنية لوسائل الإعلام وحرية الرأي

مجالات تركيز الإستراتيجية الثانية في إطار الحوكمة الجيدة والمسئولية المدنية.	المراجع ذات الصلة في الإستراتيجية الثانية.	كيف ترتبط المساعدة التقنية الرامية لتحسين سياسة وتنظيم البث وتدعيم تعددية الإذاعة المجتمعية بالإستراتيجية الثانية.
تدعيم ممارسة الديمقراطية.	"دعم المناصرة المجتمعية لرعاية ثقافة الديمقراطية"، "دعم المؤسسات والمخططات الرامية إلى التمكين للمشاركة المدنية"، "الحصول الحر على المعلومات".	ستحيط المساعدة التقنية للرأي العام بمجريات الأمور وتتبنى مهارات المجتمع في الإعراب عن القضايا المهمة له، وتطوير فهم واقعي ومناقشة القضايا وإخضاع الحكومة المحلية للمساءلة.
حماية الحقوق في ظل حكم القانون.	"النهوض بتوفير معونة قانونية للفقراء".	ستدعم الريادة الشراكة بين شبكة غانا للإذاعة المجتمعية ومركز غانا للموارد القانونية لتوسيع بناء القدرة للفقراء، والتمكين القانوني لهم من خلال البرامج الإذاعية.

<p>ستقلل نتائج المساعدة التقنية إذا نجحت الحواجز التنظيمية التي تعترض تنمية الإذاعة المجتمعية، وترخيص نسبة من الطيف اللاسلكي للبلد المجتمعي، وتدعم قدرات هيئة التنظيم التي تتوافر لها الولاية والقدرات اللازمة لتيسير تنمية الإذاعة المجتمعية بغية تحقيق أهداف سياسة الإعلام الوطنية.</p>	<p>"النهوض بالاتصال من أجل التنمية في مناخ الولايات والمجتمع المدني. ضمان الالتزام بتعزيز فرص الحصول على المعلومات العامة وتوفير المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة".</p> <p>إستراتيجيات: تسهيل الوصول لوسائل الإعلام وتوفير مناخ يمكنها من أسباب القوة، "إشراك المهمشين في الحوكمة من خلال الحصول على المعلومات"، "تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية الخاصة غير الحكومية".</p> <p>المؤشرات تشمل "عدد محطات الإذاعة المجتمعية الإضافية المرخصة والعاملية".</p>	<p>تعزيز الاتصال من أجل التنمية.</p>
---	---	--------------------------------------

## أموال لدعم الصوت والحقوق

يوفر بعض المانحين بعيدى النظر أموالاً للمنظمات الجماهيرية للاضطلاع بالأعمال التى تسهم فى تحقيق فهم الفقراء لحقوقهم ولبناء قدرتهم على ممارسة هذه الحقوق بفاعلية. فعلى سبيل المثال، دعمت مبادرة لإدارة التنمية الدولية فى المملكة المتحدة، هى مبادرة الصوت والحقوق، الأنشطة المشتركة لمركز غانا للموارد القانونية، وشبكة غانا للإذاعة المجتمعية لوضع وإذاعة برنامج للتمكين الاجتماعى والقانونى، بمشاركة نشيطة من الجمهور. ونظرا لأن الشواغل المتعلقة بالحوكمة تجرى ترجمتها إلى بناء قدرة مجتمع المدنى ووسائل الإعلام، فإن هذه الجهود تبشر بالكثير فى المستقبل.

## الدور الخاص للبنك الدولى

لدى البنك الدولى طائفة من الأدوات التى يستطيع استخدامها لتعزيز المناخ الذى يمكن البث من أسباب القوة، ويحرك تفكيره الإستراتيجى فى هذا الاتجاه بصورة متزايدة.

## إستراتيجية البنك الدولى للحوكمة ومحاربة الفساد

فى مطلع ٢٠٠٧، اعتمد مجلس إدارة البنك الدولى إستراتيجية "لتدعيم مشاركة مجموعة البنك فى الحوكمة ومحاربة الفساد" (٢١ مارس ٢٠٠٧)، وهى نتاج لمشاروات موسعة مع الحكومات ومنظمات ومنتديات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص فى كل الأقاليم. ويسلم التقرير بأن البنك تعلم من التجربة أن:



دعم الخضوع للمساءلة يقتضى توافر قدرة فى الحكومة والمؤسسات خارج الحكومة المركزية، مثل البرلمان، والمجتمع المدنى ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية، وكذلك مناخ يمكن من أسباب القوة يستطيع فيه أصحاب المصلحة هؤلاء أن يعملوا بطريقة مسنولة وفاعلة<sup>(٨)</sup>.

ولا تزال الحكومات هى الزبائن الأول للبنك الدولى فى الحصول على مساعدات التنمية، لكن إستراتيجية الحكومة تشير إلى أن البنك له حاليا ولاية المساعدة فى تحسين المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة - السياسات والقوانين والتنظيمات التى تمكن وسائل الإعلام من الإسهام فى المشاركة الاجتماعية الواسعة، والإشراف والمطالبة بالحكومة الجيدة. وفى إستراتيجية لإشراك البلدان"، يلاحظ تقرير الحكومة ومحاربة الفساد، أنه حسب السياق القطرى، تتضمن تدخلات الحكومة ما يلى:

دعم مشاركة أكثر اتساعا وإشرافا أكبر من قبل المجتمع المدنى ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية (وهو موضوع متكرر فى مشاورات الحكومة ومحاربة الفساد)، والمساعدة فى تحسين المناخ الذى يمكن من أسباب القوة والقدرات الخاصة لهذه القوى الفاعلة لى تلعب دورها فى التنمية بطريقة بناءة<sup>(٩)</sup>.

ويمثل قرار البنك بشأن وضع إستراتيجية لتدعيم الحكومة تغيرا مهما فى مناخ الترخيص ببرامج البنك لتقديم المساعدات القطرية. وهو سيدعم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين فى البنك فى البلدان العميلة، ويمكن أن يشكل برامج للمساعدة متعددة المانحين. ونظرا لأن البنك يعقد اجتماعات لمعظم المجموعات

---

(٨) موجز تنفيذى، ٤. البنك الدولى، تعزيز مشاركة مجموعة البنك فى الحكومة ومحاربة الفساد

(٢١ مارس ٢٠٠٧).

(٩) المرجع المذكور، ١٨.

الاستشارية التي تنظم المساعدات الإنمائية لبلدان العالم منخفضة الدخل، فإن هذا الاختراق يمكن أن يكون له تأثير حافز هائل. وتذكر إستراتيجية الحوكمة ومحاربة الفساد ما يلي:

فى حين أن شفافية الحكومة يمكن أن تيسر المشاركة والإشراف، فإن مشاركة المجتمع الاستباقية بدرجة أكبر حيوية أيضا. وتستطيع البلدان أن تحقق هذا عن طريق:

- خلق فرص محددة للمشاركة والإشراف، على سبيل المثال عن طريق وضع السياسات وتحديد أولويات الإتفاق العام استنادا للمشاركة (وقد وفرت عملية إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء دافعا كبيرا فى هذا المجال فى البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات مؤسسة التنمية الدولية)، والخضوع للمساءلة فى مجال تقديم الخدمات، والتنمية التى يحررها المجتمع، وإشراف المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التوريدات العامة، ورصد إقرارات الدخل والأصول، وغير ذلك من الترتيبات التى تمكن المجموعات الاجتماعية المشروعة من أسباب القوة.
- دعم تنمية المناخ الذى يمكن من أسباب القوة، وتوفير القدرات اللازمة حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تستفيد من هذه الفرص بطريقة فاعلة.
- التمكين لتنمية وسائل إعلام مستقلة وشفافة يمكن أن تجرى تحقيقات وترصد وتقدم تغذية مرتدة عن أداء الحكومة، بما فى ذلك الفساد<sup>(١٠)</sup>.

وتتضمن الإستراتيجية خمسة مداخل من أجل "الجهود القطرية: مدخل لمحاربة الفساد وإصلاح الحوكمة". والثانى هو "زيادة فرص المشاركة والإشراف

---

(١٠) المرجع المذكور، ٢٢.

من قبل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية<sup>(١١)</sup>. كذلك، فإنه مع مواصلة العمل مع الحكومات باعتبارها طرفا مقابلا رئيسيا، سيستخدم البنك الدولي تشكيلة من الأدوات على نحو أكثر انتظاما - حوار السياسة، أعمال التحليل، بناء القدرة، الإقراض المستند لسياسة، والتنمية التي يحركها المجتمع - للارتقاء بالممارسات القائمة والجيدة لزيادة فرص الإشراف<sup>(١٢)</sup>.

وفي ديسمبر ٢٠٠٧، وتحت قيادة روبرت زوليك رئيس البنك، أعلن البنك الدولي أنه يستهل مرحلة من العمل أكثر استباقا لتنفيذ إستراتيجية الحوكمة ومحاربة الفساد وإدراجها كتيار رئيسي في كل عمليات البنك الدولي. وسيركز التنفيذ على خمسة مجالات، ونلقى فيما بعد الضوء على الدور الذي يستطيع هذا الدليل أن يلعبه في دعمها.

على المستوى القطري، ستبدأ إستراتيجيات المساعدة القطرية في إدراج الحوكمة ومحاربة الفساد بها. وسيبدأ هذا في ٢٦ بلدا، وسيركز على التعلم من النظراء بشأن المناهج الفاعلة. وهذه الخطوة ستزيد التأكيد على، وتقديم المساعدة الفاعلة، والرصد النشط للسياسات الحكومية، والتنمية المؤسسية والقدرات اللازمة لتحسين شفافيتها وخضوعها للمساءلة أمام الناس كافة، وفي هذا فإن الأمر سيقضى أن يلعب المناخ الذي يمكن الفحص العام والصوت من أسباب القوة دورا. والمرجح أن تتضمن الإستراتيجيات القطرية للحوكمة ومحاربة الفساد تدابير يمكن تنفيذها بسرعة - في النظم الحكومية، وكذلك برامج للتحليل

---

(١١) المرجع المذكور، الملحق بـ: الجهود القطرية: مداخل لإصلاح الحوكمة ومحاربة الفساد، ٤٨.

(١٢) المرجع المذكور، ٥٤.

وإجراء حوار وتنمية مؤسسية للنهوض بالشفافية، والمناخ الذي يمكن الفحص العام من أسباب القوة، بما في ذلك تنمية إعلام مستقل. ويتعلق جزء كبير من هذا المناخ الذي يمكن من أسباب القوة، بالمناخ السياسي والقانوني والتنظيمي للبحث المستقل والتعددي الذي يخدم الصالح العام، ويمكن المجتمع من المشاركة. ولا بد أن يشكل هذا الدليل أداة نافعة في إجراء التقييمات القطرية وجهود المساعدة المقبلة.

- ستدرج معونات القطاعات التي يقدمها البنك الحوكمة وتدابير الخضوع للمساءلة كتيار رئيسي في العمليات. وسيوسع هذا الجهد الفرص لمنظمات المجتمع المدني النيابية والخاضعة للمساءلة لتعليب أدوار محددة في الإدارة أو التنفيذ في المشروعات، مثل إدارة المنح المقدمة للتعليم المحلي أو ضمان تنفيذ المشروعات العامة. وسيغدو تكثيف هذه التدابير أمرا عمليا على نحو متزايد عندما تدعم أيضا المنابر - مثل الإذاعة المجتمعية - اللازمة لمشاركة المواطنين في المعلومات والحوار واتخاذ القرارات، والتغذية المرتدة إلى الحكومة، كما نوقش في هذا الدليل.

- سيتم تصميم تدابير مكافحة الفساد في المشروعات التي يمولها البنك لتعزيز الشفافية والإفصاح لعامة الناس. والمرجح أن ينطوي هذا على اتفاقيات مع الحكومات لإعلان الإيرادات والمصروفات المخططة، والالتزامات بالأشغال العامة، والمسئوليات عن تنفيذ البرامج، وغير ذلك من المعلومات المتصلة بالمشروعات التي يمولها البنك. ويستطيع قطاع شامل للبحث أن يلعب دورا محوريا في إتاحة الفرصة لأقسام واسعة من السكان للحصول على هذا النوع من المعلومات، والتعبير

عن شواغلها. ومن ثم، فعلى الرغم من أن البنك قد يركز جهوده على شفافية المشروعات، فإن الأمر يقتضى أن تلعب تقوية المؤسسات والقرارات اللازمة لإيصال هذه المعلومات للناس، دوراً.

- سيدعم البنك عمله على الجانب المتعلق بالطلب على الحوكمة - تقديم المساعدة اللازمة لدعم دور المجتمع المدني فى المطالبة بالحوكمة الجيدة وإخضاع الحوكمة للمساءلة. وفى ضوء الميزة النسبية للبنك فى مساعدة الحكومات فى تحسين سياساتها وتقديمها للخدمات، هناك وسيلة رئيسية متوافرة للبنك لكى يدعم قدرة المجتمع المدني على المطالبة، هى مساعدة الحكومات على تحسين المناخ الذى يمكن الإعلام المستقل والقوى والتعددية من أسباب القوة. ويمكن أن تكمل هذا المساعدات المالية والتقنية التى يقدمها البنك لتحسين استقلال وشفافية وقدرات هيئات تنظيم البث، والمساعدة المقدمة للمشروعات لتطوير قطاع البث المجتمعى كأداة للتعبير عن الصوت والضغط.

- سيحتشد البنك لتنفيذ إستراتيجية فى المكاتب القطرية وفى حشد من القطاعات. وسيضمن هذا توفير مستشارين فى الحكومة ومحاربة الفساد يعملون فى مواقع ميدانية وإنشاء محاور إقليمية لدعم تنفيذ خطوط العمل السالف ذكرها.

## أدوار البنك الدولى

يقوم البنك الدولى بأدوار خاصة يمكن أن تركز الانتباه وتبلور العمل. فهو يروج لخطط جديدة ومشاركة للتنمية، مثل وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء و"إطار التنمية الشامل" للمساعدات التى يقدمها المانحون لبلد ما. ويدعو لاجتماع أعضاء مجتمع التنمية وغيرهم من مختلف أصحاب المصالح للتركيز على قضايا

بعينها وبلورة الدعم اللازمة لعلاجها. وهو يقدم المشورة للحكومات، ويحشد الأموال لتقديمها لأفقر البلدان من خلال مؤسسة التنمية الدولية. زد على ذلك، فإنه يضع برامج ضخمة ومتكاملة لدعم الحكومات الوطنية، لتنفيذ عمليات تحسين السياسة، وتقوية المؤسسات، وتنمية القدرات، وتوفير التمويل الاستثمارى اللازم لأهداف إنمائية بعينها.

وعملها، تتركز كل المساعدات الاستشارية والمالية التى يقدمها البنك على المستوى القطرى، عادة على الحكومات باعتبارها العميل الأساسى. وتركز مشاركة البنك الأولية على:

- الإطار السياسى والقانونى والتنظيمى للحكومة، الذى إما أن يركز على قطاعات معينة (الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطرق، الموانئ، السكك الحديدية، الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية) أو على تحسين عملية الحكم العريضة مثل الإدارة المالية والتوريدات، إصلاح الجمارك، فرص الحصول العامة على المعلومات، والشفافية.
- التغييرات المؤسسية، مثل تحسين أداء النظم التى تقدم الخدمات، والتمويل، ونظم استرداد التكاليف للخدمات العامة الأساسية، وعمليات التصحيح فى مسئوليات الوزارات والحكومات دون القومية، وإصلاح الهياكل التنظيمية.
- الاستثمار الموجه لتحسين الفرص الاقتصادية والرفاهية للفقراء والسكان المهمشين فى المجتمع.

### إستراتيجية المساعدات القطرية

استراتيجية المساعدة القطرية التى تتجدد كل ثلاث سنوات هى المحدد الأول للموضوعات والقضايا الأساسية التى سيتصدى لها البنك، والأدوات التى سيستخدمها. وهى مصممة أيضا للنهوض بالتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية فى بلد ما.

ويجعل عدد متزايد من إستراتيجيات المساعدة القطرية، الحوكمة دعامة من دعاماتها الأساسية، بما فى ذلك على سبيل المثال إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لإندونيسيا وألبانيا وبنجلاديش. وتذكر إستراتيجية المساعدة القطرية لألبانيا لعام ٢٠٠٦ "صوت المجتمع المدنى ومشاركته" كواحد من المكونات الأربعة للحوكمة الجيدة. وتسعى إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لكمبوديا لعام ٢٠٠٦ إلى "النهوض بطلب أقوى، وعلى الحوكمة الجيدة بزيادة التعبير عن صوت المواطنين ومشاركتهم فى عملية وضع السياسة". ويتضمن برنامج المساعدة القطرية الوارد فى إستراتيجية المساعدة لقطرية، المساعدة بالإقراض، والدعم بالتحليل، وتقديم المشورة بشأن السياسة. وفى السنة المالية ٢٠٠٦، انطوى نحو نصف مشروعات الإقراض الجديدة على مكونات للحوكمة وسيادة القانون، مع تكريس ١٩,٢ فى المائة من الإقراض الجديد، أو ٤,٥ مليار دولار، لتقديم الدعم فى هذا المجال.

### تنمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض

يدعم معهد البنك الدولى عن طريق تقديمه لبرامج أطول أجلا للمساعدة التقنية والتدريب، العمليات عن طريق تقوية القدرة القطرية فى مجالات لها أولوية عالية لا يمكن علاجها على نحو ملائم من خلال المشروعات العادية. وعادة لا يتم توجيه المساعدة التى يقدمها معهد البنك الدولى من خلال الحكومات، ويمكن فى هذه الأحوال نقلها بصورة أكثر مرونة مما يمكن تحقيقه من خلال نقلها من خلال الإقراض القطرى الذى يقوم به البنك وما يتصل به من دعم استشارى. ويعمل المعهد مع أصحاب مصالح متعددين فى البلدان، إقليميا وعالميا، لنقاسم الممارسات الجيدة، وحفز شبكات ومجتمعات الممارسة، ودعم المساعدات المقدمة من الجنوب إلى الجنوب. ويعمل المعهد بصفة خاصة على تقوية الأدوات المجتمعية للإخضاع

للمساءلة بدعم تنمية وسائل الإعلام، والإصلاحات البرلمانية والقانونية والقضائية، والمشاركة المدنية، وبناء قدرة القطاع الخاص على العمل الجماعي فى محاربة الفساد، وقيادة الشباب<sup>(١٣)</sup>. ويركز نحو نصف عمل المعهد على بلدان معينة، ويدعم إستراتيجية المساعدة القطرية من خلال المساعدة التقنية غير المتعلقة بالإقراض، والمشورة بشأن السياسة، وبرامج التدريب، ودعم التنمية المؤسسية لمختلف أصحاب المصلحة.

### التحليل القطاعي ووضع السياسات

قبل أن يقدم البنك مشروعه الأول للإقراض لقطاع معين، قد يجرى تقييما للقطاع. وعندما يكون إطار السياسة فى القطاع ضعيفا وخاطئا، أو مفتتا، يجوز للبنك أن يطالب بإصدار بيان حكومي عن السياسة. وفى مناقشة هذه السياسة، قد تظهر فرص للتشاور مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما فى ذلك الوزراء، حول القضايا التى يتعين علاجها.

#### الإطار ٥٦- سياسة غانا الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع قانون للبلد

فى التمهيد لتخطيط مشروع كبير للاتصالات السلكية واللاسلكية لغانا، وضعت الحكومة سياسة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وقدم البنك الدولى المشورة بشأن هذا الجهد من خلال إرساله بعثات لمراجعة سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثل نتاجا طبيعيا لهذه المناقشات فى أن السياسة الوطنية للاتصالات =

(١٣) متاح فى:

<http://web.worldbank.org/WSITE/EXTERNAL/NEWS/O,,contentMDK:20040922-menuPK:34480-pagePK:34370-theSitePK:4607,00.html>.



= السلوكية واللاسلكية التي اعتمدها مجلس الوزراء ونشرت في يناير ٢٠٠٥، أعلنت عزم الحكومة على وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم للبث، ويشمل ذلك بصفة خاصة نظاما له ثلاث شرائح، من محطات الإذاعة والتلفزيون المكرسة للخدمة العامة والمجتمعية والتجارية. كما أعربت السياسة أيضا عن عزم الحكومة للاضطلاع بمراجعة شاملة لسياسة البث وتشريعاتها الراهنة في غانا، بهدف زيادة فرص كل المواطنين في الوصول إلى وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني، وتوفير أكبر قدر من التنوع للأصوات واللغات، والحفاظ على المضمون الأهلي والاستمرار في إنتاجه. ووصفت البث المجتمعي باعتباره أولوية يجب أن تصبح مجالا جديدا للتنمية.

ومع امتداد المناقشات إلى مجال الحوار التي تعترض مقدمي الطلبات لإنشاء إذاعات مجتمعية، طالبت الحكومة البنك بأن يقدم مساعدة لدراسة لقطاع الإعلام في غانا، وكيف يمكن التوفيق بين المناخ الذي يمكن البث من أسباب القوة وبين الممارسات الجيدة الدولية البازغة على أفضل وجه. واستندت الدراسة إلى مشروع الدليل بشأن الممارسة الجدية المتاح في ذلك الوقت. وقامت الحكومة بتوزيع الدراسة للتعليق عليها، إلى جانب مشروع الدليل في أواخر ٢٠٠٥. ومع توافر هذه المواد، انطلقت مناقشات أصحاب المصلحة في ٢٠٠٦، التي دعت إليها لجنة التوجيه والمناصرة عريضة القاعدة الداعية لقانون جديد للبث، وفي مطلع ٢٠٠٧، وضع فريق من خبراء غانا مشروع إطار لقانون البث لكي تستعرضه الحكومة رسميا.

وسياسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية حجة على هذا، ولها صلة وثيقة بصفة خاصة بتنمية البث. ويمكن للحوار الخاص بسياسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية، أن يوفر سياقاً مهماً تجري فيه مناقشة وتحليل سياسات البث،

والمسؤوليات التنظيمية، والإجراءات، ويجعل الحكومات تدلى ببيانات رسمية عن السياسة وتقترح تغييرات في الإطار القانوني والتنظيمي على حد سواء.

وفي حين تسيطر قضايا التكنولوجيا والبدائل التقنية، على سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية عادة، فإن توسيع منظورها لتشمل المصالح العامة الواسعة التي تتعلق بتنمية مجتمع عليم ومشارك، يستطيع أن يمكنها من علاج القضايا المتعلقة بسياسة البث. وتوضح السياسة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية لغانا الصادرة في ٢٠٠٥ (الإطار ٥٦) هذه النقطة.

طفقت مشروعات الحوكمة والشفافية والمشاركة المدنية، تصبح جزءا مهيما على نحو متزايد من عمل البنك الدولي (تظهر الأمثلة في الإطار ٥٧) وهي توفر فرصا ملائمة للتحليل والحوار، وتقديم الدعم لتحسين الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤثر على أداء وسائل الإعلام وتنمية قطاع متنوع للبث. وعند النظر في وضع تشريع حرية المعلومات، ينبغي علاج حرية الإعلام وسياسات الدعم في الوقت نفسه. "أن حق إعلان الرأي (كما ورد في كتاب البنك الدولي بنفس الاسم) يرتبط بصورة لا انفصام فيها بجعل تدابير الشفافية تؤدي عملها المنوط بها".

#### الإطار ٥٧ - تكثيف التغذية المرتدة من المواطنين: بيرو

في بيرو، تضمن قرص الإصلاح الاجتماعي المبرمج الذي موله البنك الدولي تدريب محطات الإذاعة المجتمعية على النهوض بمشاركة المواطنين والمراجعة الاجتماعية، وتيسير اجتماعات التخطيط الإستراتيجي مع المجتمعات الريفية والأهلية، وإعداد برنامج للإذاعة المجتمعية معنى بالخضوع للمساعدة الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية. وقد ركز القرص على تحسين المناخ الذي يمكن المواطنين من المشاركة في القطاعات الاجتماعية، من خلال تعزيز فرص =

= الحصول على المعلومات ووضع الميزانيات على أساس المشاركة. وقد طفقت محطات كثيرة بما يقدر بألف محطة إذاعة مجتمعية فى بيرو تروج لحقوق المواطنين ومشاركتهم بتوفير قناة للمعلومات، وللتعبير عن الصوت للفقراء بلغاتهم الأهلية. وأصبحت شركاء طبيعيين فى جهود الحكومات لتحسين التغذية المرتدة من المواطنين عن البرامج الاجتماعية.

**الطلب على الحوكمة الجيدة: كمبوديا.** اقترحت كمبوديا تكريس مشروع للطلب على الحوكمة الجيدة على وجه الحصر، لوضع نهج تتعلق بجانب الطلب من قضايا الحوكمة، وتقوية وربط عمل كل من القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. والمشروع فى مراحله الأولى، ولابد أنه سيطور مدى مشاركة وقدرة المواطنين، ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها من القوى الفاعلة غير الحكومية فى إخضاع الدول للمساءلة وجعلها تستجيب لاحتياجاتها. وينسوى المشروع على أربعة عناصر أساسية: الترويج، والوساطة، والاستجابة، ورصد الطلب، مع جعل الشفافية والمشاركة، وآليات الخضوع للمساءلة، مفتاحا للمشروع. وكجزء من دعم المشروع للتنمية المؤسسية، وكذلك لبرامج بعينها، فإنه يركز على بناء قدرة هيئات البث باعتبارها مؤسسة، وعلى البرامج التى تقوم بالترويج للحكومة الجيدة والوساطة فيها ورصدها.

تتطور مشروعات التنمية التى يحركها المجتمع، فى كل البرامج الكبيرة جدا التى تبنى القدرات لتقديم الخدمات العامة المحلية والآليات إخضاع الحكم المحلى للمساءلة. ولا شك أن تنمية البث المجتمعى يشكل تدخلا بالغ التأثير يبنى النظم والقدرات اللازمة للمجتمعات المحلية، الفقيرة عادة، لإثارة القضايا التى تشغل بالها، وينظم محادثات منتظمة مع قادة الحكومات المحلية، ويجعل الميكروفونات مفتوحة لفضح الفساد أو الاستبداد الحكومى.

ونظرا لأن محطات الإذاعة المجتمعية تنتج برامجها الخاصة، فإنها توفر منبرا لمجتمع المستمعين ليثير القضايا ذات الأهمية بالنسبة له، وييسر حوارهم حول هذا الموضوعات. وتتيح للمجتمعات فرصة دعم قدراتها التنظيمية وبناء تحالفات للعمل من خلال برامجها. وتمكن المجتمعات الفقيرة من الإحاطة بالقضايا المثارة في الخدمات العامة، والحشد وتقاسم المعلومات، والتشارك مع بعضها البعض، وتطوير مهاراتها في الضغط على موظفي الحكومة وإجبارهم على الخضوع للمساءلة. وتسهم كل هذه الجوانب في تغيير حسابات المسؤولين ودوافعهم وتشجعهم على التصرف باعتبارهم موظفين عامين متجاوبين.

ويلقى الإطار ٥٨ الضوء على دعم برامج التنمية التي يحركها المجتمع من أجل الإذاعة المجتمعية في تيمور الشرقية، ودور الإذاعة المجتمعية في إخضاع الحكومات المحلية للمساءلة.

وكما لوحظ في الإطار ٥٨، فإن مشروعات التنمية الكبيرة التي يحركها المجتمع في نيجيريا - فاداما ٣- في وضع يؤهلها أيضا لتمويل محطات الإذاعة المجتمعية في ولايات كثيرة.

#### الإطار ٥٨- التنمية التي يحركها المجتمع والتعمير فيما بعد إنهاء المنازعات: تيمور الشرقية

منذ ٢٠٠٠، بدأت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحكومة المحلية التي يدعمها البنك الدولي والتي اكتملت حاليا، في مساعدة مجتمعات تيمور الشرقية على تعمير بنيتها الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية التي دمرها عنف ١٩٩٩. وقدم هذا المشروع للمجتمعات منحا صغيرة للبنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية، ودعم التراث الثقافي وأنشطة المصالحة الاجتماعية، كذلك قدم مساعدات مباشرة للإذاعة المجتمعية. وبموجب =

= المكون الأخير، استطاعت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحكومة المحلية دعم وتكثيف تنمية وسائل الإعلام الجماهيرية، خاصة البث المجتمعي، بتمويل تدريب المراسلين المتميزين من أجل دعم هيئة البث العامة الوطنية والمساعدة في إنشاء ثمانى إذاعات مجتمعية فى مناطق مختارة بعد ذلك.

وحتى أبريل ٢٠٠٧، كانت سبع من محطات الإذاعة المجتمعية الثمانى تبث إرسالها (تواجه الثامنة مشاكل تقنية يجرى علاجها). وكجزء من هذا المجهود، ساعد المكون الخاص بالإذاعة المجتمعية فى مشروعات تمكين المجتمع المحلى من أسباب القوة والحكومة المحلية فى إقامة مركز للإذاعة المجتمعية فى دلي، يواصل العمل كمحور دعم لشبكة الإذاعة المجتمعية. ومركز الإذاعة المجتمعية عضو فى رابطة أكبر للإذاعة المجتمعية لتيمور الشرقية (ARKTL). وتتمثل ولاية المركز فى دعم هذه المحطات بالتدريب والمساعدة التقنية (الصيانة والتشغيل)، والنهوض بفرص الشراكة وتكوين الشبكات مع مختلف المجموعات - بما فى ذلك المانحون- لبناء قدراتها ودعم تنمية وسائل الإعلام التى تحقق المصلحة العامة والتعبير عن الصوت المدنى. وتواصل الإذاعة فى تيمور الشرقية العمل كقطاع دينامى، وإن كانت تواجه، نظرا لافتقار لمناخ يفضى للتمكين من أسباب القوة، وإلى فرص التمويل اللازمة للنمو والتطور. لكنها تلعب دورا إستراتيجيا فى العملية الراهنة لبناء الأمة والمصالحة الاجتماعية والتنمية، والحكومة المحلية.

جعل الحكومات المحلية أكثر خضوعا للمساءلة: غانا. فى غانا، بدأت محطة للإذاعة المجتمعية فى حوار على أرضية تجمعات وجمعيات المراكز. وأذاعت محطات أخرى من خلال الاتصال بها أثناء بثها والكتابة إليها أسئلة عنيفة على كبار المسؤولين فى المراكز، وأثارت الشواغل التى تحتاج لاهتمام فوري من قبل الحكومة. وقد استغفر هذا كبار المسؤولين فى المراكز وأعضاء الجمعيات للاتصال، والحديث عن القضية المطروحة والبرنامج لا يزال يذاع على الهواء.

وتذيع محطات الإذاعة المجتمعية، اجتماعات للمتابعة مع المسؤولين، وطقف إعداد التقارير المعدة عن عدم التحرك يزداد كثافة حتى يتم الوفاء بالخدمة العامة الموعود بها، أو إعادة الأموال العامة التي سرقت. والمتوقع أن تنتشر هذه التحولات التي تؤثر على حوافز الموظفين العاميين سريعا بمجرد أن تتمكن محطات الإذاعة المجتمعية من الحصول على التراخيص على نحو مناسب.

### المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية

الاتصالات من أجل التنمية مجال متنام للمساعدات التي يقدمها المانحون، وقد تطورت من تجهيز الحكومات بإستراتيجيات الاتصالات، إلى توجيه إستراتيجية أوسع صوب قطاع الاتصالات ككل<sup>(١٤)</sup>. ولا تتوافر لمجال العمل هذا الإمكانية لدعم تقييمات قطاع الاتصال فحسب، كما يجري حاليا، ولكن أيضا لدعم

(١٤) لخص مدير الاتصالات من أجل التنمية في خطاب لقاؤه في مارس ٢٠٠٧ "مناخ الاتصال الذي يمكن من أسباب القوة، بأنه لا بد أن:

- ١- يصلح وزارات الإعلام، بما في ذلك توفير المعلومات كخدمة، وتحويل هيئات البث الحكومية إلى هيئات بث عامة، باعتبارها "جهاز اتصال من أجل التنمية".
- ٢- تحقيق لا مركزية الاتصال، المضي بالاتصال لما وراء العواصم سواء من الناحية المادية أو من حيث اللغة.
- ٣- تحسين أداء وسائل الإعلام الخاصة، كيفية بناء الاستدامة المالية، ودعم البنية الأساسية المادية.
- ٤- التوصل لكيفية حصول الناس على المعلومات والعوامل التي تؤثر على الثقة.
- ٥- تعديل المناخ القانوني للاتصال، التنظيمي والخاص بالتراخيص، ولكن أيضا فرض الضرائب، والنظم المستوردة، وحرية المعلومات، وقوانين المسؤولين الجنائية.
- ٦- بناء سوق أكثر استدامة لوسائل الإعلام والقطاع المرتبط بها.
- ٧- بناء قدرة المجتمع المدني فيما يتعلق بالاتصال.
- ٨- تحسين قناة لنقل التدريب الأكاديمي للعاملين بوسائل إعلام.
- ٩- تقصى إمكانيات وسائل الإعلام الجديدة في التقدم للأمام بوثبات. متاح في:

<http://web.worldbank.org/wbsite/external/topics/extdevcommeng>.

مشروعات قطاع الاتصالات. وتعد هذه الجهود بالخير عندما يدعمها التزام الحكومة بحرية المعلومات والتعبير وتشجيع قيام مجتمع مشارك وعليم. وفي ضوء تركيزها على تعزيز الاتصال مع القطاع العام، تتوافر للاتصالات من أجل التنمية إمكانية كبيرة في خلق منصة تدعو لإصلاح وزارات الإعلام أو الاتصال والمساعدة على نشر المعلومات من الحكومة إلى المواطنين وبالعكس.

نقطة التقاء: دعم الخضوع إلى المساءلة، والمجتمعات

### المشاركة والقيادة الجماعية

يعد دعم إعلام قوى ومتنوع وقائم على المشاركة جزءاً لا يتجزأ من تعزيز الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة. ويمكن للبت التعددي أن يلعب دوراً قوياً بصفة خاصة بسبب قدرته على أن يشمل ويشكل المنظورات والقدرات الاجتماعية، ونطاق وصوله الذي لا يبارى، خاصة إلى سكان الريف. وفي مقدوره أن يعزز تبادل المعلومات وإذاعة وتقاسم المنظورات المختلفة، وعرض التحليلات، وحفز المناقشة العامة والتعليق على أعمال الحكومة وتفاعسها عن العمل. واستمرار هذه التغذية المرتدة والتحليلات والمناقشات من خلال وسائل الإعلام، وبصورة أكثر شمولاً من خلال البث، مكمل مهم لجهود الحكومة في دعم التنمية وتحسين شفافيتها وخضوعها للمساءلة وفعاليتها الخاصة. والخضوع الحقيقي للمساءلة عملية مستمرة من التفاعل بين الحكومة والناس. وهذه الفرص للتفاعل الإيجابي وتصحيح السياسات، والمقصورة على أوقات الانتخابات فحسب لابد وأن تتحدر إلى رمزية شكلية.

وفي حين روجت وكالات التنمية لسياسات التوسع في توفير فرص الحصول على المعلومات - على سبيل المثال من خلال تشريع يحمي حرية المعلومات - فإنه نادراً ما أولت اهتماماً مساوياً لاستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها

وسهولة منالها وبناء قدرتها فى بدء عملية الديمقراطية. بيد أن تعزيز الاتصال الأفقى فى المجتمع، ووسائل تقاسم المنظورات المختلفة، ضرورى بالمثل على نحو لا يقبل الجدل.

ولا ينبغي بخص حجم التحدى الذى يواجه البلدان النامية، خاصة عند إقامة هياكل مؤسسية قوية ومستدامة تشكل العمود الفقرى للمناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة. وهناك مشروع أساسى يتمثل فى إنشاء هيئة لتنظيم البث مستقلة حقا تتوافر لها القدرة والسلطة اللازمة لتنمية القطاع للصالح العام، وتحويل هيئات البث التى تسيطر عليها الدولة عادة إلى هيئات للبث للخدمة العامة، وتيسير قيام البث التابع للقطاع الخاص والبث المجتمعى غير الساعى للربح على حد سواء، وأن تتوافر لهما أقصى إمكانية للإسهام فى تحقيق الصالح العام. والمرجح أن يتم تحقيق هذا أحيانا بصورة تدريجية، وأحيانا من خلال خطوات جريئة للأمام فحسب.

وحتى التقدم الجزئى يمكن أن يفضى إلى تحسن كبير فى المشاركة والتعبير عن الصوت. وإضافة لذلك، من المرجح أن تتحقق الإصلاحات فى الحوكمة واستدامتها على خير وجه عندما تخضع للتحليل والفحص العام من مختلف وجهات النظر. وهكذا يصبح من الرشد توفير المناخ الذى يمكن من أسباب القوة من أجل إعلام قوى ومتنوع ومستقل - بما فى ذلك البث - كخطوة أولى لإصلاح الحوكمة.

كذلك يتطلب الأمر توفير حوافز لاستقاء الأخبار المتنوعة وتحليلات القضايا وتنمية القدرة لتحسين نوعية مضمون الإعلام، بما فى ذلك برامج البث، وتعليم المرسلين والمحربين وتدريبهم، والتوجيه وزيادة الوعى إزاء مدونات السلوك والتنظيم الذاتى داخل الصناعة، كل ذلك يلعب دورا. ويمكن أن يفيد تعريف الصحفيين بالممارسات الدولية فى مجالهم. وكل هذه الفرص يمكن أن تشدذ المهارات فى مجال التوصل للحقائق وإجراء البحوث، ومراجعة الحقائق مع



مصادر متعددة، وتقنيات إجراء الحوارات. وهناك سمة حاسمة لقدرة وسائل الإعلام على إدماجه دورها الرئيسى فى المجتمع هى التفهم المتأصل بين العاملين فى الإعلام لأهمية الحفاظ على الثقة والاستقلال والنزاهة.

وتلك مسئولية مهمة بالنسبة للقائمين على البث. ف سواء عن قصد أم لا، يؤثر القائمون على البث على اتجاهات جماهيرهم ونظرتهم، وبذا فإن لهم تأثيراً حقيقياً تماماً على المجتمع عامة. ذلك أن ما يسمعه الناس كل يوم على موجات الأثير له تأثير واسع على تصور الناس لما هو طبيعى ومقبول. ويشمل هذا ميولهم وقدرتهم على التفكير بطريقة انتقادية، والإصغاء بصورة إيجابية أو سلبية، والتعبير عن آرائهم صراحة وبوضوح أو البقاء فى حالة انسحاب، ومناقشة الخلافات فى الآراء بصورة تحليلية واحترام أو أن يصبحوا معادين ونزاعين للهجوم بدلاً من مقارعة الحجة.

ويمكن أن يكون لمحتوى البث وأسلوبه تأثير قوى على مهارات العامة من المستمعين واهتمامهم بالمشاركة المدنية، وقدرتهم على تدبير المنازعات والحيولة دونها، وتفتحهم فى المشاركة والمساعدة فى تشكيل اتجاهات مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم بصفة عامة. وفى ١٩٩٨، طرحت منظمة غير حكومية فى جنوبى ألبانيا وهى تفسر لماذا خططت لإقامة محطة للإذاعة المجتمعية، المسألة على نحو التالى:

هناك قدر كبير من العون يذهب للبرلمان وهياكل الحكومة الأخرى فى ألبانيا. لكن هنا، فإن الناس لا يعارضون بقوة ويظلون هادئين لذلك يستطيعون الاستمرار فى الكلام. وهم يتكلمون بصورة شخصية ويغضبون من بعضهم البعض، ثم يصبحون عنيفين. إننا فى حاجة إلى عروض الحوار والموائد المستديرة على الهواء، لوضع نموذج لكيفية مناقشة القضايا والتداول، حتى مع الآراء المخالفة تماماً، إننا فى حاجة لهذا لتنمية ثقافة الديمقراطية<sup>(١٥)</sup>.

---

(15) Auron Tare, speaking on behalf of plans for Radio Butrint, established in Saranda, Albania in 2000.

ويبرز هذا التفسير دور البث، خاصة الإذاعة المجتمعية، كمحفز للمداولات والحوار المحليين. وعادة ما تفضل وسائل الإعلام الإقليمية والوطنية بطبيعتها في إقامة هذه الصلة مع الحقائق القائمة على الصعيد المحلي، خاصة في البلدان التي تضم أعدادا ضخمة من الفقراء الذين يدفعون عادة إلى هامش الحوار العام الرئيسي. وهنا تحديدا يستطيع البث المجتمعي أن يمارس تأثيرا ضخما، ويساعد الغالبية الأقل اتصالا على مناقشة شواغلها.

### إصلاحات أساسية للسياسة

من بين جميع التدابير التي نوقشت في هذا التقرير، يبرز عدد كبير منها باعتباره يتطلب أولوية في الاهتمام ويمكن فيه تحقيق تقدم كبير. وإجمالا، فإن حماية حرية التعبير أمر أساسي. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركوا بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا حكوماتهم للمساءلة. وبدونها ترتبك تنمية وسائل إعلام مستقلة. وفي هذا السياق، نكتسب ثلاثة مجالات للإصلاح أهمية قصوى لتنمية قطاع البث:

- ١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة وخاضعة للمساءلة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.
- ٢- التمكين من انتقاد الموظفين العاميين في وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.
- ٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدني بما في ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعي غير الساعي للربح.

## ١- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والصفوف التجارية على حد سواء.

وغالبا ما تتمثل خطوة أولى أساسية فى إصلاح قطاع البث فى إنشاء هيئة لتنظيم البث تكون مستقلة عن المصالح الحكومية والمصالح التجارية على حد سواء. والمهمة ليست سهلة لكنها تستحق جهودا مبكرة ومتضافرة. وخطر الاستحواذ على هيئة لتنظيم - سواء من قبل الحكومة أو المصالح التجارية - ماثل دوما، خاصة فى الأيام الأولى عندما تكون هيئة التنظيم مشغولة ببناء مصداقيتها وقدرتها. وإحدى إستراتيجيات التصدى لهذا هى إنشاء آليات محددة للاستعراض العام لقراراتها وإجراءاتها، بما فى ذلك الوسائل التى يستطيع بها عامة الناس المشاركة، وبصفة عامة لضمان مستوى مرتفع من الشفافية والخضوع للمساءلة داخل التنظيم. ونتيجة ذلك هى بناء الثقة العامة، الأمر الذى يمكنه بدوره أن يعزز سلطة الهيئة واستقلاليته.

## ٢- عدم تجريم التشهير وإلغاء الحماية عن الموظفين العمائين.

ومن المهم ضمان أن المناخ القانونى الأوسع يمكن، وييسر حينما يمكن، النقد العام وإعداد تقارير التحقيقات الصحفية. ولهذا عدد من المكونات مثل احترام الحق فى حرية التعبير وقوانين حرية المعلومات، التى نوقشت فى الباب الثانى من هذا الدليل. بيد أنه، من كل السياسات الخاطئة التى تعترض الأداء القوى لوسائل الإعلام من أجل تحقيق الصالح العام، فإن الحماية المفرطة للمسؤولين من النقد، واستخدام عقوبات جنائية للتشهير، يمكن أن يكون لهما تأثير محيط بصفة خاصة على الخطاب الحر ويجهبضان إسهام وسائل الإعلام. وفى ضوء الإرادة السياسية، فإن علاج هذه التشوهات سيواجه صعوبات تقنية، ويمكن أن يحدث فرقا كبيرا فى ممارسة صحافة البث.

٣ - النهوض بالتعبير عن الصوت المدنى والتنوع: فضاء مفتوح أمام البث المجتمعى غير الساعى للربح والنهوض بآليات التمويل المستدامة للهيئات غير الساعى للربح.

والهدف الشامل المقترح هنا هو خلق مناخ يمكن أن تظهر فيه طائفة من قطاعات البث الفرعية المختلفة، من الخدمة العامة، للقطاع الخاص، للهيئات المجتمعية غير الساعى للربح، وعدد قليل تماما من الأشكال المختلفة فيما بين ذلك. وستعتمد الأشكال المحددة الممكنة على الظروف والاحتياجات المحلية. لكن للبث المجتمعى غير الساعى للربح، خاصة الإذاعة المجتمعية، صلة وثيقة خاصة بهذا فى سياق نهج المصلحة العامة نظرا لقدرته على التصدى وخلق الحوار عن الأمور التى تمثل مصالح محلية، وغرس العادات والمهارات اللازمة لمشاركة المواطنين، بما فى ذلك التفاعل مع من هم فى السلطة، وتمكين المجتمعات المهمشة من أسباب القوة، بما فى ذلك لغاتها المحلية. ويمكن لتأثير الإذاعة المجتمعية عندما تمنح فرصة للازدهار، أن يكون لها ظهور مباشر وبارز على حد سواء.

وهناك خطوة أولى هى الاعتراف بهذه القطاعات الفرعية المختلفة للبث فى القانون، ووجود نظام للترخيص وفرض الضرائب بشروط مختلفة بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعى للربح عن تلك المطبقة على من يتولون التشغيل التجارى، بغية القضاء على الحواجز التى تعترض الدخول وتعزيز الأدوات المختلفة لنقل الحوار العام، خاصة بالنسبة للفقراء. وينبغى ألا يفرض الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعى للربح رسوما، ويجب أن يكون مبسطا فى إجراءاته. ويجب أن يلغى أو يقلل لحد كبير الاشتراطات التقنية، مقارنة بهيئات البث التجارية، وأن يؤكد بدلا من ذلك على المشاركة المجتمعية فى ملكية محطات البث وإدارتها وتشغيلها، ويدعم تنمية المجتمع الذى تتم خدمته وحاجاته للاتصال.

ويجب ألا يضع الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح قيودا على تغطيتها للأخبار وللأحداث الجارية، أو يفرض قيودا موحدة على قدرتها وتغطيتها، وهذه الأمور ينبغي بدلا من ذلك تحديدها على أساس احتياجات المجتمع الذى تنبغى خدمته والسياق الطبوغرافى.

وفى العادة، تتم إقامة القطاع المجتمعى غير الساعى للربح استنادا لطاقة والتزام المجتمع نفسه. ويمكنه أن يجتذب دعما كبيرا من المانحين فى بعض الظروف، لكن الاعتماد المتبادل على هذا يمكن أن يكون له تأثير سلبى. ومن المهم السماح لهيئات البث غير الساعية للربح بحشد الموارد من مختلف المصادر، مثل الرعاية، ورسوم العضوية، والإعلانات والإعلان المحلى. ويتمثل تحد محورى فى كيفية توفير دخل أساسى جار، وخلق الظروف التى تتيح اجتذاب مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى للتمويل. وهناك نهج جيد آخر هو فتح درجة من التباعد بين وسائل الإعلام التجارية المحلية والنموذج المجتمعى غير الساعى للربح عن طريق ضمان أنها لن تنافس بصورة مباشرة، مع الحفاظ على الاستقلال الكامل عن المصالح السياسية باستخدام آلية أخرى غير مخصصات الميزانية الحكومية أو البرلمانية. فعلى سبيل المثال، يجمع الصندوق الفرنسى لدعم التعبير الإذاعى، تمويلا ضخما من ضرائب خاصة تجبى على إعلانات الإذاعة والتليفزيون التجارية - ضريبة صغيرة على مجمع ضخم نسبيا - وتعيد توجيهه صوب الإذاعة "التشاركية"، فإرضة شروطا معينة تشمل القدرة على اجتذاب الدعم المحلى وإنتاج البرامج جيدة النوعية ذات الأهمية المحلية. وتوجه موارد الصندوق إلى تلك المحطات التى لا تستطيع حشد أكثر من ٢٥ فى المائة من احتياجاتها الإجمالية من الموارد من الإعلان التجارى. وقد نوقشت آليات بديلة للتمويل العام فى الفصل ١٢.

## بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتنميته

يتعين استكمال هذه الخطوات السياسية والمؤسسية بتنمية قدرات كل من هيئة التنظيم وهيئات البث. ومع سريان نظم جديدة لتبسيط الترخيص وتعيين الترددات للهيئات المجتمعية غير الساعية للربح والتعجيل بذلك، يحتاج العاملون في تنفيذ هذه النظم إلى تدريب متضافر. ويتعين أن يشترك ممثلون لهيئات البث المجتمعية في نفس التدريب، حيث إنه من المرجح أن يمكن الحوار الذي سينبثق من هذه الخبرة المشتركة، من تفصيل الإجراءات حسب الحقائق على خير وجه، وخلق إدراك واضح لدى كل من مقدمي الطلبات وهيئات التنظيم لكيف يفترض تنفيذ هذه الإجراءات.

كذلك، فإن بناء القدرة لجهات البث، عامل مهم في تمكين القطاع من تحقيق أهداف الصالح العام في غرس مشاركة اجتماعية نشيطة وبناءة. وهناك وجه قصور حاليا يتمثل في الافتقار إلى القدرة لدى العاملين في صناعة البث، على تعظيم إمكاناتها في تعزيز الخضوع للمساءلة والحوار والتفاعل. وبالطبع يتعين أن تتضمن مثل هذه البرامج التدريب على إنتاج البرامج، وتهدئة الأجواء، واستقاء الأخبار. لكنها يجب أن تتضمن أيضا تدريباً على كيفية تنظيم مناقشات الموائد المستديرة وتوضيح وتنفيذ القواعد الإجرائية، وكيفية تشجيع تنوع الآراء وممارسة الاعتراف بالحق والبناء على إسهامات بعضهم البعض، وكيفية عرض التحليلات النقدية ومتابعة القضايا بالتداول، وكيفية الحفاظ على الهدوء واحترام الجميع وتشجيع ذلك.

ويمتد هذا بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح، إلى تدريب المراسلين والمنتجين المجتمعيين، وحفز الناس على المستوى الجماهيري - حتى الفقراء والمهمشين للغاية - على طرح القضايا التي تهمهم، والتقييم النقدي للمعلومات التي يحصلون عليها، وتحديد مصادر المعلومات والخبراء المهنيين المحليين - الممرضات المحليات وموظفي الإرشاد الزراعية - اللازمين لتقديم برامج، والإجابة عن أسئلة على الهواء. وهذا الأسلوب للتفكير والعمل هو وسيلة لتعبد قدرات الناس على القيادة الجماعية.

ويقتضى التنفيذ الناجح للخطوات الساعية للأخذ بنهج المصلحة العامة إزاء البث، قيادة على المستوى السياسي في المراحل الأولى، ومع تحقيق التقدم، على كل المستويات داخل القطاع، في قطاعات الخدمة العامة والخاصة والمجتمعية غير الساعية للربح. وإضافة لذلك، فإن نفس هدف قطاع البث الذي يشجع على المشاركة العلمية هو الذي يبني قدرات القيادة والممارسة في كل أرجاء المجتمع.

وكما أوضح الخبراء باستمرار في مؤتمر "شئون القيادة" في أبريل<sup>(١٦)</sup> ٢٠٠٧، فإن القيادة ليست مسئولية فردية أو قدرة فردية - بل هي عملية جماعية. ويقتضى الأمر أن يكون بناء القدرة على القيادة، تجريبيا وتكراريا ومستمرًا. أنه يتعلق ببناء قدرات تعاونية، والتمكن من احترام التنوع والعمل معا على الرغم من الخلافات، وتنمية القدرات على التحاور والتحليل واقتراح شكل المستقبل وتجسيده. ولنهج المصلحة العامة تجاه تنمية البث الأهداف نفسها.

---

(١٦) البنك الدولي، يوم القدرة ٢٠٠٧: شئون القيادة - الرؤية، الفاعلية، والخضوع للساعة، واشنطن العاصمة، ١٩ أبريل ٢٠٠٧.





## ملحق ببليوجرافى

هذا الملحق الببليوجرافى هو مجموعة من الوثائق والمواد المرجعية الأساسية الرامية لتزويد القارئ بخلاصات وروابط بالنص الأصيل لمواد المصادر المشار إليها في هذا الدليل، وكذلك الأدوات والمواد الأخرى التى قد يجد القارئ أنها مفيدة. وهذه المواد مصنفة فى الفئات التالية:

- ١- التنمية والإعلام.
- ٢- الإعلام المجتمعى.
- ٣- الاتصالات والتنمية.
- ٤- تمويل إعلام البث.
- ٥- استهداف جمهور لإعلام البث.
- ٦- إدامة إعلام البث.
- ٧- أطمع عدة وأدلة عن الإعلام المجتمعى.
- ٨- الإعلام الجماهيرى: قضايا النوع الاجتماعى، والعرق والشباب.
- ٩- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ١٠- تقييم وقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ١١- تقييم التأثير والرصد والتقييم (عام).
- ١٢- الإعلانات الدولية المعنية بالتنمية وحرية التعبير والاتصال والصحافة.

١٣- الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

١٤- مسؤولية المقررين الخاصين المعنيين بحرية التعبير.

١٥- أطر التنمية القانونية والتنظيمية لإعلام البث.

١٦- حرية التعبير، الحصول على المعلومات وحرية الصحافة.

١٧- قوانين تظهر الممارسة الجيدة بشأن حرية المعلومات.

١٨- الإعلام الجماهيري والحوكمة.

١٩- الإعلام الجماهيري والديمقراطية.

٢٠- حالات وتعليقات على حرية التعبير والاتصال والصحافة.

وهذا الملحق مصمم لكي يستخدمه المسؤولون الحكوميون، والممارسون في وسائل الإعلام، ومجموعات المجتمع المدني، وأعضاء المجتمع عامة، والمهتمون بالممارسة الجيدة في سياسة البث، والقانون والتنظيم الخاصين به. وفي حين أن هذا الملحق ليس شاملاً، فإنه يوفر مقدمة إلى قضايا البث المهمة، ووثائق عن المعايير الدولية الأساسية ومعايير الممارسة الجيدة، ومواد مفيدة تركز على تقييم الاتصال، والمشروعات القائمة على المشاركة، والخبرات، ومناهج البث (بما في ذلك محطات الإذاعة المجتمعية)، والحالات البارزة، والتعليقات على حرية التعبير، والاتصال، والصحافة، وتوجيهات بشأن وضع سياسة محددة محلياً، والتشريع، والتنظيم، والمؤسسات، وكثير غير ذلك.

## الجداول





الصفحة	الموضوع	المصدر	عنوان	الموقع على الإنترنت
عالمية	السنة ٢٠٠٥	ليت للخدمة مقدمة - فيونسكو	الأجهزة التكنولوجية والتعليمية	<a href="http://portal.unesco.org/citelev.php?URL_ID=19141URI_SECTION=201.html">http://portal.unesco.org/citelev.php?URL_ID=19141URI_SECTION=201.html</a> (بفتح بالإنجليزية وقرصية)
عالمية	السنة ٢٠٠٤	قرا كل ما كتب عنه. كوينسوف كونف	قسم نور وسائل الإعلام في التعليم	<a href="http://www.blackwell-synergy.com/doi/full/10.1111/j.0023-5662.2004.00241.x">www.blackwell-synergy.com/doi/full/10.1111/j.0023-5662.2004.00241.x</a>

سبيلين مع مطلب، لكن، كما نخص للنقل نرسلت حلة  
لويضع لمرلف الفأحة من هذا شرع من التقيق (أزيد وفتلر)،  
ولمرل نبيوع الفزاع (أوكربا) والتقيق في غير قسملع العلم  
(ألفلر).

<http://ip.sao.org/docrep/sao/008/y5983e00.pdf>

يقيم القنصل نفرا، عامة على دور الامتثال في القضية، ويقضي عقابهم  
مراقبة مطابقة مجتمع قنصلية مع وحدة المصالح التي لا تحصل  
الفرص في تكتيريا المصالح، والامتثال مع اللجوء بين المرافعة  
في القنصلية، والتي يوافق عليها مبدؤا متروكة قبل سكان كيرتون  
في الجدل القنصلية في عملية القنصلية، واجبة لذلك يقيم ريفيت عن  
التي تكونه كنف القنصل من أجل القنصلية، ولرأج كون خاص بالامتثال

المسلمين الحرة، والتفتية برسائل الإعلام المتجتمعة، إضافة إلى ذلك، يدعو إلى إبطال تصويقات في الجوت وتشريب من أجل الحصول لصالح مدارس التفتية، وتدين لوث وهارات جديدة التقيم، والتقدير والتقدير، وبناء التفتيات، ودعم الحصول أفضل رفرفي، والإلهام من أجل عملها التفتية.

يخصص للتزوير إصلاح فطاع، وسلل الفينة، مع إيلاء، استعجزر خاس  
البيات اللكمة، فدماء، بنية صقلى أدق فحكمة، وبقلى أيدق القوراء،  
يمسقر التزوير لولا بذرسة حاة عن موكلة لبث لفس الترسنة  
والرسك.

عقيدة	٢٠٠٤	عقيدة مسيحية و الأخوية و الاعتقاد القيمي تقرير: لفران على التسمية من أجل الامر فقط
عقيدة	٢٠٠٤	دعم لبيت الخدمة لخدمة مع البر البر العلم من تجربة قائمة وهريك الديني

[www.fundp.org/governance/does/421\\_Pub\\_PublicServiceBroadcasting.pdf](http://www.fundp.org/governance/does/421_Pub_PublicServiceBroadcasting.pdf)

## الموقع على الإنترنت

مؤرخ

المصدر

الموضوع

الصفة

التعليق

[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=368661](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=368661)

يصف تقرير كلف توتر بأزمة ضرائب الحكومية لولاية لوزيانا التشريعية والتطبيقية في بلدان ما بعد انتهاء الفترة على نظام الإعلام. ويحلل التغيير التي يستجيبها المجتمع الدولي فيما يتعلق بنظام الإعلام، والآليات المستخدمة لتغيير التغيير الدولية والموسرة الجديدة.

يشرح الكتاب نظرية تفاعل التكيف مع السموات الجديدة، وتكون هذه النظرية من العناصر الأربعة التالية: ١- الإنكار، ٢- قوت الانجذاب، ٣- التوقيت، ٤- النظام الاجتماعي.

[http://iris37.worldponk.org/donloadPRD/OtherPRD/Container.nsf/IB\\_View/Attachments?ReadForm&ID=85356D2400766CC78523709E005988CF](http://iris37.worldponk.org/donloadPRD/OtherPRD/Container.nsf/IB_View/Attachments?ReadForm&ID=85356D2400766CC78523709E005988CF)

عقوبة ٢٠٠٣ وحدة فحس لتسجل بين كورج وسورنور  
وسجل الإعلام: تنظيم برلين  
فحسون في مناطق ما  
بعد فترة عات  
نشر لمبكرات ٢٠٠٣  
إلبرت ريجوز

عقوبة ٢٠٠٣ لبت والسمية: كلوتورث  
خبرات لبتك الدولي وثقافة كيني

تؤكد رؤية العمل أن لبت يمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للتر الاقتصادي وتقليل أبعاد التفرق في بلدان التنمية. وتؤكد رؤية العمل بورتا كيني أن ٧٠% على الأقل من سكان العالم يوجد في "مستورلهم بسهولة" بعض تكنولوجياتها كيت، خاصة الأداة وهذا المتناول بسهولة مفيد لأن قبول المعلومات ينشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والعلوية الجديدة، وكذلك المعلومات التقليدية والعلوية التي تدفع الناس في مناطق قروية من عدم الناس على أن يصبحوا أكثر كفاءة، وربما بنصوص العمل والاستمرار والقرص لتجربة، وتزيد الابتكارات، تنمية تكنولوجياتها لمعلومات والاتصالات جديدة كيت مما يوسع نطاق الذي يعمل إليه كيت، مما يمكن مزيدًا من الناس في عدم الناس من الحصول على معلومات، تلك يشجع على زيادة المسؤولية كمنه وكذلك كمنه هذه الاجتماعية والعلوية. وتقدم رؤية العمل لفظة عن كيف تؤخذ هذه العملية في مواقف يمكن إرفاقها من التمر الاقتصادي وتقبل أبعاد تقرير<sup>١</sup>



<http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr110.html>

<http://publications.worldbank.org/economics/catalog/product?context=download&id=1575968>  
(for purchase)

<http://sources.worldbank.org/INTEMPOPERMENT/Resources/4863121095094954594/draft.pdf>

يشتمل تقرير نظرة عامة عن طريق التي يمكن بها قطاعي بوسائل الإعلام أكثر ذراع عظيم. وضع ميثاق الهيكل والمضمون لتقرير سابقا ذكرت طائفت الإعلام في بلدان معينة عرضة لهذه الطريقة من التلاعب، وتشمل لخدمات الهاتفية؛ ترويج وتحتية وسائل الإعلام، ووجهة جزئية الصحفيين، ولسان تنقوي للإعلام. ويشمل ميثاق مضمون، المضمون المصنوعة لقوت والاشغال، ويقيم تقرير لجهود المبذولة لرصد هذه التغيرات في كليات الإعلام، ويحدد نتائج التحلل لصورة قطاع بوسائل الإعلام.

يتم كتاب سلسلة من القضايا من ثلاثة عشر مساهمة، ويكثرون بضرورة جماعية أن المسئلة ليست ضرورية للتسمية الإقليمية للتسمية والتسمية لها تساعد على إظهار صوت للتراء، والموردين. وفي سبع عشر مسألة، يقدمى كتاب دور وسائل الإعلام في كيف تغير عن الأفكار، سبع تركيز خاصا. طريرا؛ وسائل الإعلام على زيادة حضور لخدمة والفرق للمسألة. ويقضى قبولت التي تمنح الإعلام من التقييم يبرز كيف تغير هذا في كل أنحاء العالم، كذلك يتم كتاب طريقة التي تصل بها وسائل الإعلام، في نقل الأفكار والمعلومات الجديدة، ويقدم بعض المساهمين دراستك حالة عن التحديت التي يواجهها الإعلام في بلدان معينة، منها يندخلون ومصر والحدود لروني السابق وتطلعا زيمبابوي.

عالمية ٢٠٠٢ استخدام وإسساءة مراك فوطات استخدام وسائل الإعلام ويونان يون. في مجتمعات موزنة سعيد الأمم المتحدة السلم للمساءلة

عالمية ٢٠٠٢ الحق في إعلان قواني: رؤسين إسلام الحق في الإعلان (إسراء) دور وسائل الإعلام فيك قولي لجمهورية في تنمية (أرسلت تنمية في معهد فيك قولي)

عالمية ٢٠٠٢ تمكن من أسلوب دينا نزيان تمكن من أسلوب دينا نزيان قوة وتقبل أصدا فيك قولي قوة وتقبل أصدا فيك قولي

التعليق السنية	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
علمية ٢٠٠٢	ومثل الإعلام ويمكن مجتمعات من لبس قوة إحداث التغيير الاجتماعي	تتصور إلى ن مقفرا (رسالة مقدمة لجامعة مفتوحة للحوار على درجة الدكتوراه في كلية الاجتماعي الغربية)	تقدم رسالة هذا البحث لمدى فني بسم به الإنتاج الإذاعي قديم على لشركة في تفكير لبراءة وحجتها فمهمة وتحقيق تقديمها. ورسالة تلك بحث كيف يتم الإنتاج الإذاعي للعلم على لشركة حاجت لمجتمع. ويصل مدى حيث إبراء دورات، وشاهدت في تروفي مستقى الإذاعة، وحشد لبحوث دراسات ذات صلة ووثائق، وتقرير سردية وعلمية، وكثير غير تلك.	<a href="http://www.commini.com/evaluations/identarew/sid-2341.html">http://www.commini.com/evaluations/identarew/sid-2341.html</a>
علمية ٢٠٠٢	دعم لشركة وسين تجارت لك إلى لملوية ووكالات قصصية الاجتماعية بشأن مرض وغيره من الإيدز - لستعرض لالاطمية قائمة لك إلى لملوية في القبول بالمصحة الاجتماعية، والاولى من الإيدز وللسواء سين للمسكين	صندوق الاسم فمهمة للحكايا ومركز إعلام فمهمة للحكايا ومركز إعلام فمهمة للحكايا ومركز إعلام فمهمة	يتم حيث نظرة علمية من كيف لمعدمت قائمة لك إلى لملوية في بلدان في تشي لعداء، شمل للتعبير بأدب قصصية. وقد تم رخصته لإصدار للمسكين للتعبير في صندوق الأمم المتحدة للحوار. يمكن يتكلم في استخدام الإذاعة للملوية والمجتمعية لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمصحة.	<a href="http://www.unfpa.org/download/tid_pub_file/486_filename_137_filename_communityradio.pdf">http://www.unfpa.org/download/tid_pub_file/486_filename_137_filename_communityradio.pdf</a>

<http://www.iles.nu.se/~stromber/mhbook.pdf>

يفهم القمل أثر رسائل الإعلام الجماهيرية على مقفى فطرسك  
شعبية هي تتلها، وكذلك ما هي الفطرسك هي يتم تقيا عليها. ولكن  
أن هذه الفطرسك تؤثر على تكون الفطرسك لأن الفطرسك ويتكون بسبب  
عامة الأعضاء اللطيفين من الفطرسك، ويشير إلى تنطية جيدة للفطرسك لأن  
إحدى سميت للفطرسك للفطرسك الفطرسك الأثر الفطرسك منه ببقية الفطرسك  
الفطرسك، والأرجح أيضا أن يسموا الفطرسك الفطرسك الفطرسك  
وإنه الله بين القمل أن قاتلين فكر لتنبية الفطرسك فوارة في  
توضيها رسائل الإعلام على نمو شامل.

<http://www.iles.nu.se/~stromber/MediaCamp.pdf>  
<http://www.iles.nu.se/~stromber/Radio.pdf>

يفهم القمل أثر رسائل الإعلام على مقفى الفطرسك  
شعبية هي تتلها، وكذلك ما هي الفطرسك هي يتم تقيا عليها. ولكن  
أن هذه الفطرسك تؤثر على تكون الفطرسك لأن الفطرسك ويتكون بسبب  
عامة الأعضاء اللطيفين من الفطرسك، ويشير إلى تنطية جيدة للفطرسك لأن  
إحدى سميت للفطرسك للفطرسك الفطرسك الأثر الفطرسك منه ببقية الفطرسك  
الفطرسك، والأرجح أيضا أن يسموا الفطرسك الفطرسك الفطرسك  
وإنه الله بين القمل أن قاتلين فكر لتنبية الفطرسك فوارة في  
توضيها رسائل الإعلام على نمو شامل.

<http://www.worldbank.org/wdr/2002/illiter>

يفهم القمل أثر رسائل الإعلام على مقفى الفطرسك  
شعبية هي تتلها، وكذلك ما هي الفطرسك هي يتم تقيا عليها. ولكن  
أن هذه الفطرسك تؤثر على تكون الفطرسك لأن الفطرسك ويتكون بسبب  
عامة الأعضاء اللطيفين من الفطرسك، ويشير إلى تنطية جيدة للفطرسك لأن  
إحدى سميت للفطرسك للفطرسك الفطرسك الأثر الفطرسك منه ببقية الفطرسك  
الفطرسك، والأرجح أيضا أن يسموا الفطرسك الفطرسك الفطرسك  
وإنه الله بين القمل أن قاتلين فكر لتنبية الفطرسك فوارة في  
توضيها رسائل الإعلام على نمو شامل.

علمية ٢٠٠٢ توزيع الإباء والفرد  
مهند لفرسك  
الاقصانية لفرية جامعة  
مؤكولم، (مركز بحث  
للمية الاقصانية)

علمية ٢٠٠٢ منطقة رسائل الإصلاح  
مهند لفرسك  
الاقصانية لفرية جامعة  
مؤكولم، (مركز بحث  
للمية الاقصانية)

علمية ٢٠٠٢ تقرير عن الفطرسك في الفطرسك  
للك لفرلي  
١٠٠٢، بناء الفطرسك من  
للك الأروق

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عافية	٢٠٠١	تقرير عن تنمية في إقليم ٢٠٠١/٢٠٠٠ محاضرة		يضمن التقرير مختط لمدة ثلث، بما في ذلك الانتقال إلى ما يخص من الفناء، والشؤون والتعليم والتنمية وغير ذلك من أنواع قدرته، وذلك المملاء من مشاكل صحية، واضطراب هيكلي، وكرت طبيعية. وبعضه ليس كبح بغير قلق عن تقدم الحياة، مع إله اعتبر خاص للكرت الاجتماعية، والجمعية الألمانية. ويحدد التقرير بوجه خاص، الانتقال إلى شتى لمر التقاليم المتغيرات بالعجز، عتقا لمدى التنمية الاقتصادية في كل أنحاء، المدد الثاني، ويورد ملاحظات عن أهمية تكنولوجيا الخدمات، والاتصالات.	<a href="http://web.worldbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/CONTENTSMDK:20195989-pagePK:148956-pPK:216618-theSitePK:3369200.html">http://web.worldbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/CONTENTSMDK:20195989-pagePK:148956-pPK:216618-theSitePK:3369200.html</a>
عافية	٢٠٠١	شنت بالأاعة موجت الإثاعة وشمتج	بروس جورد (محرر)	يتم التكي ولندا وضرب كبرية بنبلة الإثاعة، كبريا لخصاس من مختط قتلان مختطون ينشطا في هذا المختط.	<a href="http://www.communica.org/passion/pdf/passionradio.pdf">http://www.communica.org/passion/pdf/passionradio.pdf</a>
عافية	٢٠٠١	من بلك ومثل الإثاع	سببون جوسلوف، كروا لي مكثين، كوكا نيوليا، أنريه شلفر.	قصص روية لمل لملط ملكية ومثل الإثاع في سبعة وتسعين بدا لي شتي أرحاء، القلم، وتطس في له في كل بلد قويا، بلك الخدمات و لمر خاصة كبر شوكات الإثاع، وشكر لمر ملكية الحكومة كبر شتيعا في قيت عيا في ومثل الإثاع الطيرة، وهي تربط عتدا كبرية في الساحة، ويطلق من الحقوق كبرية سنة ملرورد للبرت الاقتصادية، والاقتصادية، كبر وديت لمل، وشنتج لثاجية كبر، عتدا في لسمدة وتقليم، وبعضه التكر لمر هذه لوقا كبر ليلية لسيطرة الحكومة أيت مقصورة على الاحتكر لمر لمل لمل لمل لمل لمل لمل الإثاع.	<a href="http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=267386#PaperDownload">http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=267386#PaperDownload</a>

يذكر الكاتب أن التسمية جرى وضع تصور جديد لها من وراء القروض بضرورة  
الرجوع، إلى النور لتفويج والتعريف للعلمية، والحرية العلمية بشرط  
مسبق لتحقيق تسمية مستعدة. يعتبر الكاتب هذه الخطوة باستخدام عدة  
دراسات حديثة، بما في ذلك بلدان في أفريقيا وشرق الأسمى واللغة العربية  
الشيعة. ويذكر على الفرد، من حيث هو كلمة باعتبارها مشروكا في العمل  
الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كوسيلة، ويذكر الكاتب أن هناك خمسة  
أوراق مميزة من الحرية الإنسانية: ١- الحرية العلمية؛ فمن تحديد من  
يضمن أن يحكم وعلى لسان أي مجلس؛ بما في ذلك حرية التعبير السياسي  
والصفحة غير القائمة للزوجة، ٢- الحرية الاقتصادية؛ فمن استخدام  
النموذج الاقتصادي الاجتماعي والإنتاج أو التبادل، ٣- الحرية الاجتماعية؛  
للحج المجتمعية للتعليم والصفحة... إلخ. التي تؤثر على كل من حرية الأفراد  
والحرية في عرض حياة أفضل وشروطهم العلمية في الأنشطة الاقتصادية  
والسياسية، ٤- ضمانات التنافس؛ فالحاجة للافتتاح والحرية في تبادل السلع  
مع بعضهم فيمن بموجب ضمانات الإصالح والوضوح، ٥- الأمن  
والصحة؛ الحاجة للتنمية لمن الجاهل لمنع اللبس للعلم، أو حتى التفتت  
جودا والهرت. وبعض الكاتب ليجب أن تسمية تتطلب إنشاء قسمين  
الأكاديمية لآدماء الحرية (الفكر والعلوم) وخصص القسمين الاقتصادية،  
والقسمين الثقافي والاجتماعي، والعمل هرفاق التنمية، وخصص القسمين،  
وفرد ابتداء دول (السيا) وأن تقوم عادة كدولة على الإسهام في قسم  
الاقتصادي الشرعي وتحقيق التقدم الاقتصادي لتبادل ويظهر الكاتب بأن أهمية  
تقوم يجب أن تكون تلبية في الأهمية الحرية التبادل الكلام والتمتع  
والجهد... إلخ).

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التعليق
<a href="http://dara.unaids.org/Publications/RRC/pub05/JC429-Radio_en.pdf">http://dara.unaids.org/ Publications/RRC/pub05/ JC429-Radio_en.pdf</a>	يُمنح قليل دور هيث في ثوبية من فيروس ومرض الإيدز. ودكتور في فصل الأول على هيث التكرار هيث كخدمة عامة.	جورجون لم ويكولا هارولد	الإذاعة و-عرض وفيروس الإيدز: أحدث نورق- دليل الأسس بولنج الأم المستخدمة، لمكلمة الإيدز لفصل الإعلامي لثوبلي	١٩٩٩	عامة
<a href="http://unesdoc.unesco.org/images/0010/001035/i03586fo.pdf">http://unesdoc.unesco.org/ images/0010/001035/ i03586fo.pdf</a>	يتم تقرير إعادة تقييم لسمية التسمية، الانفصال بحلولك مختلف لصومعات ثقافية، ويتناول بسطة عامة دور وسائل الإعلام في التسمية، بما في ذلك لتفكك التوازن في السيطر؛ على وسائل الإعلام، مما يحول دور دون الانسجام لصورات ثقافية كجزء ويخلص إلى كلفة من حذر؟ بوزد للامل يهدف إلى بوية مثقوى علم مستمر سبب الحقيقة والتسمية.	ليونسكو	تقارنا للثقاق: تقرير لجنة لعلمية لسموية بثقافة والتسمية	١٩٩٥	عامة
<a href="http://www.wacc.org.uk/wacc/content/pdf/1144">http://www.wacc.org.uk/ wacc/content/pdf/1144</a>	يتم التقييم لسموية التسمية، الانفصال بحلولك مختلف لصومعات ثقافية، ويتناول بسطة عامة دور وسائل الإعلام في التسمية، بما في ذلك لتفكك التوازن في السيطر؛ على وسائل الإعلام، مما يحول دور دون الانسجام لصورات ثقافية كجزء ويخلص إلى كلفة من حذر؟ بوزد للامل يهدف إلى بوية مثقوى علم مستمر سبب الحقيقة والتسمية.	جون سويلس رينكولس	وسائل الإعلام مقابل لسموية وتكثيف قاطع لسملي	٢٠٠١	آسيا

<http://www.radio.uchile.cl/notas.aspx?idNota=18169>  
(in Spanish)

تقدم هذه الصفحة على الإنترنت لوبو بات إلكترونية مقدمة عن نشر  
رأسية الإذاعة في خلي، وفي أمريكا اللاتينية بصفة عامة/إسبانيا في ذلك  
الإذاعة (مختصة)

خون بلير كل ريبليس

*America Latina*  
*Juan Pablo*  
*los*  
*Forlencas*  
*de*  
*Cardenas*  
*la*

شيلي

*Radiofision*

*Diario electronico*  
*"Radio Universidad de*  
*Chile"*

[http://www.wacc.org.uk/wacc/publications/media\\_Development](http://www.wacc.org.uk/wacc/publications/media_Development)

*nl/archive/1999\_3/isting\_the\_principle\_of\_publicity\_to\_create\_public-service-media*

يتم نقل نظرة عامة على كيف يمكن جعل وسائل الإعلام الجماهيرية  
في متناول المواطنين، ولتخدمها كأداة عامة لسماع المواطنين، وليس  
كأداة للوصول إلى، وقائع المستهلكين، والمستهلكين، وتزيد  
الأرباح والمصلحة. ويؤكد أن قيم الخدمة العامة يجب أن يعضى بمرسل  
عام والأتمسك عليه لخدمة لخدمة المتلقي.

استخدم ميسا العالمية  
إشياء، رسائل إعلام  
لخدمة عامة  
فسيحي

منشور  
دويست  
أوروبا

<http://www.cfc-online.ca/viewarticle.php?id=620>

تقدم ورقة العمل رد فعل هيئة الإذاعة في علا فصولية للخدمة لواء  
تتميز حيث لخاص في علا: افتتاح محطات قديمة تعمل بضمين  
لورد (إف إف)، ورقم نظرة عامة على هيكل الفسي، والإحصائي  
لدى لفتت فيه المحطات، وموثقها، ولخاص برأسها، وتخلص لورقة  
في، له يقام هذه المحطات، وتوسع هيئة الإذاعة في علا وتبرز لأثيرها  
في الخدمة العامة، رغم أن هيكل الفسي والبروز الشهيرة للخدمة  
تختلفت لمنع لتقال الهوية عن المصالح الخاصة للخدمة والمتطلبات  
الخدمية وغير الحكومية.

الإذاعة الإقليمية: ردود  
كل لا هيت

لعل هيئة الإذاعة في  
علا لواء  
لخدمة عامة  
ولخاصة

التعليق السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
2001	تطبيق مستشرق: طريق الهند	وليام كيرالي	يتم التمثيل بطور عانة على تجربة كتب في الهند، وهي تقيّد كورس	<a href="http://www.openstax.org/r/neitecologypublicservice/article_42.htm">http://www.openstax.org/r/neitecologypublicservice/article_42.htm</a>
	المستقل	ويجند بيچ	حالة الكتب يجب أن تكون التفسير للبيئة بين المجتمعات السورق وبين مصالح المجتمع الهندى. يركز التمثيل أن وسائل الكتب في الهند كان يركزها الإقليم ومصالح الأصل التوراة، ولها تستهت بعضى جديد نسبيا للتجديد، مما لفر عن عدد قليل من ميّات كتب لافقة.	
1995	الاستعدادات الاجتماعية لوسلا لاراجاس		يضمن الكتاب كيف ولماذا يؤثر السورق والتغير واقع الاجتماع على نطاق زروعة لتوزيع لتلبية في جودرة لتلبية في الحكمة. ويحدث الكتاب (تصاميم) منهجية تولد لتفاعلات الاجتماعية وثقافة الإزاحة لتلبية على لتوزيع.	<a href="http://www.cominitil.com/materials/materials/146.html">http://www.cominitil.com/materials/materials/146.html</a> • (التشوا)
2004	تتمورا تجميع سما - تولد سوريش سورود، مقياسا،		تتلقى تولد لتدعى لتقى يؤثر به لجمهور كتب لتضمين - لوطه لجمهور كتب شرومدية لإرسال كتب - موزعة مسجوعة عن تنظيم الأخرى، بما في ذلك لعدد السورسدة، والتأثير على لتلبية موزعة بأعجابه لجمهور كتب غير التسمة، وتخلص التولسدة لقس في لجمهور كتب لتسمة التي توضح لتولسج الإزاحة لتبقت لإحياء لجمهور كتب مسجوعة لتتعليم الأخرى.	<a href="http://gcz.sagepub.com/cgi/repini66/1/63">http://gcz.sagepub.com/cgi/repini66/1/63</a>
	لجمهور كتب مستقيم	ساجورينا، بيون راج، مشرا،		
	الإزاحة نسي لتقبل -	وكرارلين جاكوس		
	جوزد هورنكر مركز برناتج			
	يقال.			
	جوزيت: قطعة لتولية	الإستعمال نسي مدرسة		
	لثرومات الإستقل،	لجك لتولسج لتسمة لتسمة،		
	مركز برناتج الإستعمال،			
	١١ (١١) ٨٦-١٣			
	بالتوراء، أم دى			



<http://www.cnr.org/pdvoices.pdf>

كتب يوسف الإداعة كتابه للمشركة فيتعرف طلبة، والتسمية الجديدة في بيرو، مستخدما لمسة لحناء، والتقرير القوي، عن تجرب من شذو كس الإداعة بما في تلك الإداعة لجمعية.

٢٠٠٦ بيرو  
فرانسس إي موفيداليس جرجي لطيفو  
رفيسو سيويولافيس - (موزر)  
إكوسيفيليس كورينيلو  
إليتيو لوسوسون إي ناسونال دي رليو  
ريكيبيوس

مضى لا موزينيلو  
ظليون دي رليو

[http://www.bbc.co.uk/worldservice/trust/research/learning/story/2006/12/061212\\_anti\\_index.shtml](http://www.bbc.co.uk/worldservice/trust/research/learning/story/2006/12/061212_anti_index.shtml)

يصح قولك كيف يمكن أن يبدون قسطنون ومستشرون والإصلاح ومنظمات تنمية الإعلام لضم قطاع الإعلام في أفريقيا تشرية، ويتم سلطة من مينة غير تقرا عن حنة الإعلام في لبرلا، ريوشرولا، وكشورون، ديموريو كورنو قشيو طلبة، وأفريقيا، وغلبا، وكشيبا، وديزافيق، وديجورا، وسيفيون، وسموعل، وديب أفريقيا، وتقرها، ولغدا، وزيمبابوي، ويغش كل تقرير مطومات عن لد حنة، ليلان في أفريقيا جوب قسواء ويغش مطومات لخاص الإعلام راكميت قشينة التي سولهاها لكمة تطوير الإعلام في قشيقا، كسا يتم كل تقرير دوسة حنة محددة بين قسرميت لبيو في تنمية الإعلام في تلك البلد.

[http://www.ijcjp.org/1\\_1998/ijcjp\\_webdoc\\_2\\_1\\_1998.html](http://www.ijcjp.org/1_1998/ijcjp_webdoc_2_1_1998.html)

مقل يثاقن الكشيت وقرس قشينة قشينة بدر التثيون لدم في لوليت لكمة.

١٩٩٨ لوليت  
لويكا  
موزر بوليس  
موزر: التثيون لدم  
ولكولاجيت لكمة

جدول ٣ وسائل الإعلام الاجتماعية

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	اللغة	غير متاح	الخطبة
<a href="http://literatures.worldbank.org/INTCEERD/Resources/IRADIObrief.pdf">http://literatures.worldbank.org/INTCEERD/Resources/IRADIObrief.pdf</a>	غير مُفسر		لصوت لقصتي: ليلى الفولى	عربية		
<a href="http://literatures.worldbank.org/INTCEERD/Resources/IRADIO_EACReport.pdf">http://literatures.worldbank.org/INTCEERD/Resources/IRADIO_EACReport.pdf</a>	غير مُفسر		تسكن القراء من ألبان القصة من خلال الإذاعة الجماعية	عربية		
<a href="http://www.pnpoor-ict11.net/content/pdfs/00_UNDP_Report_p-1-58.pdf">http://www.pnpoor-ict11.net/content/pdfs/00_UNDP_Report_p-1-58.pdf</a>	2011	مركز بيوتراد	شبكة مستقلة: سن لى سوكور	عربية		
		داروس جيلارد	الجمهورية وكتكوتروست براتيلج الأمم المتحدة			
		الأمم المتحدة	مكتبة: مستشار الإقليم			
		جريدة لخدمة القراء	جريدة لخدمة القراء			
		ويكيبيديا من ألبان	ويكيبيديا من ألبان			
		القوة	القوة			
<a href="http://portal.unesco.org/education.php?URL_ID=20469&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=201.html">http://portal.unesco.org/education.php?URL_ID=20469&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=201.html</a>	2011	بيت الخدمة العامة: ألبان بيت بوجي	بيت الخدمة العامة: ألبان بيت بوجي	عربية		
		كتاب مرجعي عن كاتلين سينغورتي ألبان	كتاب مرجعي عن كاتلين سينغورتي ألبان			
		أفضل الخدمات (موردون) أونسكو	أفضل الخدمات (موردون) أونسكو			

تحتلها، مثل لفتاقل جنة للترويج، والتسويق، وتحويل المهتمين بالمشور  
من كل الصنوط، ولتضم بالقيود، والترويج، ولتطبيع التعليل، ولتعليم  
الأشخاص، والمطلقة، ولتضم مع المسألة العامة، والمسألة.

تقرير يخص طريقة ترويجية من نموذج الفونسك المودع مركز الإعلام  
الشخص.

[http://www.ise.ac.mk/Deposit/global/Events/DFCCS/Workshop\\_Annenberg\\_Coyser.pdf](http://www.ise.ac.mk/Deposit/global/Events/DFCCS/Workshop_Annenberg_Coyser.pdf)

ورقة عمل قدم نظرة عامة عن أهداف الأداة التعليمية وتغيراتها، بما في  
ذلك ظهورها كترخيص في شبكات قوية في كل أنحاء العالم، وكذلك  
نفسا اتجاهات تنظيم وتشريع الأداة التعليمية، وكذلك لترويجها.  
ولمسة، لذلك، قدم سلسلة من الأمثلة للأداة التعليمية في مجالات ثقافية  
وغيرها مختلفة.

[http://siteresources.worldbank.org/INT/CEERD/Resources/RADIO\\_sdn76.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INT/CEERD/Resources/RADIO_sdn76.pdf)

[http://siteresources.worldbank.org/INT/CEERD/Resources/RADIOtranscript\\_Part1.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INT/CEERD/Resources/RADIOtranscript_Part1.pdf)

[http://siteresources.worldbank.org/INT/CEERD/Resources/RADIOtranscript\\_Part2.pdf](http://siteresources.worldbank.org/INT/CEERD/Resources/RADIOtranscript_Part2.pdf)

مذكرة بحث كيب ولماذا يعتبر البيت المحطة العامة، والتعليم، مصدر قوة  
مستعانا، وقاطنا، القوية عريضة القاعد، والثقافة على الشراكة. وهي تسمى  
أن الإعلام التعليمي مهم بصفة خاصة للناس في العالم قسما، لأنه لا يقدم  
بمروص الحصول على المعلومات ويحكمهم من الإعراب عن مشاكلهم، ويقدم  
تنبيه موزعة المعلومات ويظم المعلومات، وتغيره السلبية، وتوجهها لحمل  
فشلنا السلبية، واعتبار القوم السلبية، كما تسمى السلبية على أن حيث  
التعليمي يولي إسكان في البلدان القوية بإسراع مسودتهم والإصلاح على  
مؤثرات الأمور، وتشكيل آراء لدية وتغير.

علمية ٢٠٠٥ تقييم الفونسك لمركز كيب جونس وأندرسون  
الإعلام التعليمي معهد الفونسك الدولي

علمية ٢٠٠٥ الاعتمادة التعليمية كيت كوبر  
الترويج والسياسة

علمية ٢٠٠٢ الترويج للمساواة لبيتك الدولي  
التعليمية والآراء العام  
من خلال برمجة الأداة  
التعليمية

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٣	رسائل الإعلام المجتمعية	مكتب بلكلي		<a href="http://ica.org/content/view/full/67461/">http://ica.org/content/view/full/67461/</a>
		ومجتمع المعلومات			
عالمية	٢٠٠١	الإنعازة المجتمعية- شعرة	مكتب بلكلي		<a href="http://infoand.digitalebrain.com/infoandwebtech/documents/sb19/sb19.pdf">http://infoand.digitalebrain.com/infoandwebtech/documents/sb19/sb19.pdf</a>
		جنيذا من لحيث	بنك لمونيز		
عالمية	٢٠٠١	منع المرحلات: لخص من	أورنيسو جوموشيو		<a href="http://www.comuniti.com/making-waves.html">http://www.comuniti.com/making-waves.html</a>
		الانتماء للعلم على	أفرون		
		لشركة من أجل تحقيق	مؤسسة روكفلر		
		لتغيير الاجتماعي			

عالمية	٢٠٠٠	التبوض بالإعلام إسي تي كومي يو قمر لمجتمعى فى (محرر) أفريقيا - أيريسكو ١٩٩١ عالمية	كاتب يقدم مجلة تبوض تبوضت قس يوليهما الإعلام لمجتمى فى البلدان الأفريقية، مل عدم كفاية قسروء الإعلامية واقعية وقشرية.	<a href="http://www.uneca.org/wetworld/publications/community_medial">http://www.uneca.org/wetworld/publications/community_medial</a> (متاح بالإنجليزية وفرنسية)
قذفتان	٢٠٠٢	إمكانات للإذاعة يوروس جيو رود لمجتمعية فى وجود قلن تير سبيك للتفتان مؤسسة مساعدات الاتصالات	درب تهمس الإمكانات وقمر توسيت إنشاء، إقامة نقتد للمجتمع فى التفتان. كما تقدم أسئلة كيف شطيع الإذاعة المجتمعية دعم تسمية للمجتمع، وكان تقدم منها هو إقامة فوكالات والمطبات قس تظهر فى دعم لخدمة الإذاعة والإعلام والاتصالات فى القذفتان.	<a href="http://www.uneca.org/wetworld/publications/publications/publications-about_community-medial">http://www.uneca.org/wetworld/publications/publications/publications-about_community-medial</a> <a href="http://phonisinter.afghan.pdf">http://phonisinter.afghan.pdf</a>
مسؤولا، كندا، فرنسا، مولدا، أفريقا وخطوب	٢٠٠١	الإذاعة للمجتمعية رابطية الإعلام فى موبلى، عالمى، تخيل مافون فى سنة بلدان	قرار يقدم يظهر عالمى ومفورية الإذاعة للمجتمعية فى لفرها، وكندا، وفرنسا، ومولدا، ولولندا، وجوب أفريقيا لمساعدة توصيت محدث تتلق بشية ريفية ومخطط إقامة القوس فى المسئلة المحدثة.	<a href="http://www.uneca.org/wetworld/publications/publications/publications-about_community-medial">http://www.uneca.org/wetworld/publications/publications/publications-about_community-medial</a> (for purchase)
أفريقيا	٢٠٠٤	الإذاعة للمجتمعية الآن لو كونور (محرر) فى بوليفيا: محطات إقامة عمل المتاحم	رقة تهمس تاريخ وتطور محطات إقامة عمل المتاحم فى بوليفيا وقمر درسا قيمة للإذاعة المجتمعية بشكل عام.	

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
برلين	٢٠٠١	كولرس في جامتسو لوردي جامعة ليندا موبون بوليفر	كلب، ويمن سماتك الإذاعة لمجتمعية ثقافية الأيرسل (أشبكة فريقية للإنترنت) مجتمعية في بوليفيا)، من زوية سا إا كابل مضمون برمجيا يقدم للشرطة للقيود ليلية. كما يقسم نظير بعض هذه الإذاعات المجتمعية على الراسي التمد (انظر قسم ٩)، يقدم منهجه في تفصيل.		<a href="http://www.im-s.de/madipdf/Radio20%Maenlele%20and%20he%20Regiond%20pnce%20pcess%20n%20Easter%20Cing%20n%20Bim%20Hilam%20n%20October%202003.pdf">http://www.im-s.de/madipdf/Radio20%Maenlele%20and%20he%20Regiond%20pnce%20pcess%20n%20Easter%20Cing%20n%20Bim%20Hilam%20n%20October%202003.pdf</a>
نسرلي	٢٠٠٢	إذاعة مة جيلير بيرون ريلام وعصية لسلام الرقية في نرلي لكرنفر لنيل مجلس أة للبيئة النزاة لعم الإعلام لستة لينة لقيم لرسلت إلى جديرب كفر	ثريد ويمن دور إذاعة، مليلير، وهي محطة إذاعة مجتمعية محلية مفوما في بوكفر (إرلي) جمهورية الكونبر للبيرو ليلية) في عملية لشام الإقليمية في جديرب كبلر. ويخلص لثريد إلى أن هذه الإذاعة لحت دورا ليليا في إعلام السكان المحليين في رولون بوكفر عن قضايا محلية وقصصت قصصا، وكذلك تتحقق عمل لصفقات غير الحكومية. رقصي إلى أن مليل لصفحة لحدود مدنيا من لقيم دور لكر ريلام على نمو أنظم في عملية لشفام الإقليمية.		
لوريا	١٩٩٨	الإذاعة لملدة مقاول لشيلرد لكرنفر لرلوا ليلوريل	ثريد الإذاعة المحلية وللمجتمعية في لوريا مع لكرنفر على ليليلها ومحطات الإذاعة لملدة المحلية في منطقة الكونبر. ويقيم نظرا عامة على كوف لقتت محطات إذاعة ليلية ليليل ليليل ليليل على لستوي لسطي ولا مركزية الإعلام.		



الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
كتب بفنص لى الإذاعة المجتمعية في أمريكا اللاتينية. وشمل فسيح عملا جديدا ودرجات مع الممثلين والمجهر في أربع وسبعين محطة إذاعة مجتمعية في قضي عثر يادا في أمريكا اللاتينية. ويتم تخطيطا للنس قاعة بالبروت هي لمحتست لإجراء البحث.			<i>La Radio Popular Frente Al Nuevo Siglo Estudio de Vigencia e Incidencia</i>	٢٠٠١	أمريكا لاتينية
كثي يتم مسحا لواء ثلاثين من إنسقى الاتصالات يملون في أمريكا اللاتينية، ومرض نظرة عامة عن بث الإذاعة المجتمعية في المنطقة ويغنسن التقلب مطوبت عن تطور الإذاعة المجتمعية على كتغير الانجصاص في أمريكا اللاتينية في التاريخ الحديث.		هرمان جوفيرفر ولديا كريستينا مقا (محررن) لور	<i>Siguen Vigentes Las Radios Populares?</i>	٢٠٠١	أمريكا لاتينية
<a href="http://www.comunitat.com/evaluacions/diary/15/sid-2298.html">http://www.comunitat.com/evaluacions/diary/15/sid-2298.html</a>		هرمان ملورز	بيانات عن تطور إذاعة ملربا ملورز دويرترا	٢٠٠١	ملي
<a href="http://www.mexicanadecomunicacion.com.mx/Tablas/FM/Bjondoceditorial/produind.html">http://www.mexicanadecomunicacion.com.mx/Tablas/FM/Bjondoceditorial/produind.html</a>		كثي يبال توبة إذاعة لبادا قبله في فمكيك مع توكيزر على منطقة بوكككن ورقم تطورا على التطور الانجصاص، وتعرض الفسج فستقمر، لذي يضمن لميقتك، وجورت جديوة، ومطافات.	<i>La Radio Indigenista en Mexico</i>	٢٠٠٢	لمكيك



[http://www.cominit.com/pdf/Impact\\_Assessment\\_FinalRadioJournalVersion.pdf](http://www.cominit.com/pdf/Impact_Assessment_FinalRadioJournalVersion.pdf)

درة تقيم تقريبا التأثير الذي فاقمت مجتمعية في موزامبيق، وفي مركز مناجع التقييم على مدى لسنجية حيث للمصالح قدم، بما في ذلك نوعية الميراث، ولتستخدم الأكليل هيريقطة بالثقافة، وكيف وجدت التقنية لمركز لخدمة مداء، فموضوع، وحقوق وسبلوات مطروح الإذاعة لمجتمعية، وما إذا كانت محطة الإذاعة قد حظرت للتعبية والتعبير الاجتماعي المظلمين.

[http://www.informotrac.org/download/informotrac\\_mission\\_report.pdf](http://www.informotrac.org/download/informotrac_mission_report.pdf)

تقرير عن برنامج بين لي محطات الإذاعة لمجتمعية جزاء مهم من لمشركة الاجتماعية بين الجنوب والجنوب، ما سبل من تتكهن أحد التقرير، وركز التقرير على إنجازات برنامج لفرور موزامبيق.

موزامبيق ٢٠٠٥ تقيم تقرير مناجع مطلي: برديت جالو

مناجع تقيم لتقرير تعبئة  
تقرير فورت

لسمتالي، ٢٠٠٦ برنامج لفرور موزامبيق - روي كميل

غينيسا تقرير بينة الإسعاف لمن ومارتن داني

ييسملو، لسمتوكا: برنامج

وسيلوين لسمر لفس لفرور موزامبيق

(مبلوز: التقرير لمتقل  
للإذاعة لمجتمعية)

جنوب ٢٠٠٥ الإذاعة لمجتمعية لفرور لي

فريقيا باعقل ما تصحالا يقوم لفرور دانيو لا

على لمشركة في جنوب

فريقيا فيما بعد لقمعل

لضمري

<http://www.personal.psu.edu/faculty/d/dacro8@psu.edu/manuscript.html>

درة تقيم عرضا عاما لتقيم الإذاعة لمجتمعية في جنوب أفريقيا فيما بعد لقمعل لضمري، حيث حلت بينة لسمية لثيت مكونة من ثلاثة أجزاء (العلم والقدرة والحماس) مثل لمتكثل حيث لثيت لثيرة لثيرة (مينة الإذاعة لجنوب أفريقيا).

[http://www.eced4.org/Papered/EF4\\_Mosier.Pdf](http://www.eced4.org/Papered/EF4_Mosier.Pdf)

درة تقيم برودة حالة عن لي سي لفرور لي، لثيت برودة لثية متعلقة بالتعليم والتعبئة لمحطات الإذاعة لمجتمعية في جنوب أفريقيا. دةفرز لفرور لسمية لمتكثل لثيرة برودة الإذاعة لمجتمعية.

جنوب ٢٠٠٤ مناجع يتقملي لثيت: لفرور لفرور  
فريقيا لفرور لفرور لا يتقملي  
فان زيل

التعليق	المادة	الموضوع	المصدر	الموقع على الإنترنت
جـ-جـ أفريقيا، السمائل، رز لسيا	٢٠٠٤ سج لمضمون الإعلام من أهل التنمية المستدامة - تقرير دراسة خطة الأسفل عن مضمون تنمية المستدامة/ المجتمع للمنتج مؤسسات لسمائل الإعلام لجشمية في أفريقيا وأمريكا لرسل	تعليم المالية برامج لتعليم على مستوى الإذاعة لجشمية	لحمل برمجة الإذاعة لجشمية مثلكة المستدامة من مختلف القنوات الأجنبية والإقليمية والتقنية والثقافية.	<a href="http://www.id21.org/insights/">http://www.id21.org/insights/</a> <a href="https://insights58art08.html">https://insights58art08.html</a> فطر لجشما <a href="http://Africa.amarc.org/ff/en/44SDIndyMay041.pdf">http://Africa.amarc.org/ff/en/44SDIndyMay041.pdf</a>
لي عندا	١٩٩٩	بيانات قشليل - كليليل مركور	وصف لمشروع يتم تمويله عن كليليل نكور وهو برنامج مما يمكنه المستعملون في الإذاعة بدأ في ١٩٩٤. ويحصل الأغنيون لسمائلون بالبرامج ويرد القراء عن لسمائل لسمائية.	<a href="http://www.commini.com/experiences/07-11-99/cperiences-244.html">http://www.commini.com/experiences/07-11-99/cperiences-244.html</a>

للمادة:	٢٠٠٢	لصورت جديدة: تقييم انفسه	لأولدي لإيريت	http://www.cominit.com/experiences/stevold-2165.html
للمقدمة:		عشر مشروعا لأحسن رائدو	تقرير مقتطف الفعاليات للجمعية في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٢م	http://www.cominit.com/experiences/pdfadv
			للمجموعة (الذين معتمد هو إنتاج وكالة التقييم بكون يمكن تنظيم محلة لأحسن رائدو، وتحويلها وتغيير من بها رائدو فيها)	http://www.cominit.com/experiences/pdfadv
			ويشمل برنامج التقرير: إنتاجا من الاستبيانات للجمعية.	http://www.cominit.com/experiences-957.html
			ورقة تقييم تفكير الراعي للجمعية من خلال مشروع ٢٠٠٢م	http://www.cominit.com/pdf/zambiaDTR.pdf
			على المستوى القطري، والجمعية، وقريبة في زامبيا.	
زامبيا	٢٠٠١	الجمعية من خلال الإذاعة، كتيبي ولزموك		
		تسويدي مستقيم الإذاعة، بغرب		
		تقرير تقييم الأثر على زامبيا،		
		بغرب جنوب أفريقيا		

## الجدول ٢ الاتصال والتعبئة

المنهجية العلمية	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
علمية	٢٠٠٦ الاتصال من أجل التغيير	أندريس جويريتيرو الاجتماعي معتقدات متغيرة: قصة سلطة من الإمبريالية، بما فيها إمبريالية لجنسية، وأوروبية، وأمريكية لاتينية، عن كيف يمكن التفكير، والسياسة أن يمتصا	التغيير الاجتماعي	<a href="http://www.communicationforsocialchange.org/publications/researches.php?id=269">http://www.communicationforsocialchange.org/publications/researches.php?id=269</a> (for purchase)
علمية	٢٠٠٥ بدعم لشعيرة لتبني الاتصال	سمورود محمد أندريس جويريتيرو خلال وثائق إستراتيجية تغيير تقرر صديق لمرسل التغيير الوطنية وثيقة لثوري	الاجتماعي	<a href="http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/strat-comm-prop.pdf">http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/strat-comm-prop.pdf</a>
علمية	٢٠٠٥ حافة الاتصالات في التغيير	أندريس جويريتيرو الوطنية، وأمريكا لأمريكا لشعيرة	الاجتماعي	<a href="http://www.unicef.org/english/local_development/documents_and_reports/thematic_papers/idercom/200503_state/Adaggers-DevCom2005-h.pdf">http://www.unicef.org/english/local_development/documents_and_reports/thematic_papers/idercom/200503_state/Adaggers-DevCom2005-h.pdf</a>

<http://sos.comunica.org>

للمبدأ ذلك. وتخلص الدراسة إلى أنه يجب أن يكون هذا الأمر ليس مسيحياً، بل أن الجانب الممكنة لذلك: أي نفس المبررات القويمة التي يمكن استماع القيمة في بيئتنا أو أنهم الخدمة بغير قوة على ليس منها، أو ب- نفس الاتصال التام بين من يتصرفون الاتصال من أجل القيمة وبين من هم على قمة التعامل القويمة القويمة.

[http://programs.ssrc.org/publications/working\\_report/memothickmemo.pdf](http://programs.ssrc.org/publications/working_report/memothickmemo.pdf)

مقال بعض المحاورات التوازنية داخل قسم تعليمية لقيمة بحثية في مبررات: ١- محاورات: مبررات: المعلومات، قسم تقني دور المعلومات، والأثر، والأقسام: ٢- محاورات: الاتصال، وتتمثل قديماً أعرض خدمة: بقيمة: المبررات: واستخدمها، وقسود الإعلام، والاتصال، ويحلل كيف تبرزت مبررات: قيمة: يبرز تعليمية في مبررات: قيمة: التعليمية: بأن مبررات: المعلومات: والتعليم: قديمة، ررة: عمل: قسم: الحق في: الاتصال: والتعليم، في: الجلس: القويمة، وقدمت: إلى: م: تعليمية: قوية: عن: التفرع: في: المبررات: تقني، وتفسير: تقني، في: جزء: الخدمة: للتأجيل: عن: ثقافة، التي: أصبحت: عن: ظهور: تكولوجيات: جديدة: للمعلومات: والاتصال. ونحدد: القضايا: التي: تثير: تلقى:

وتقدم توصيات الخاصة بالجميع قديمة.

[http://www.fao.org/olam.html/docs/olam\\_040701a2\\_en.pdf](http://www.fao.org/olam.html/docs/olam_040701a2_en.pdf)

ورقة: تؤكد أن مفهوم الاتصال يجب أن يتألف من: جزء: قديمة، وقويمة: للتأجيل: الخاصة: قديمة، والقسم: التي: تتحدثها: لتكولوجيات: جديدة: للمعلومات: والاتصال، للتأجيل: عديلات: الاتصال: القائمة: على: المشاركة: في: برامج: تنفيذ: جزء: الآخر: وتضمن: للمبدأ: رؤى: فهمت: مبررات: للمبدأ، وتفرع: اللزوم: عليها: للتأجيل: على: ظهور: وتضمن: قديمة: الاتصال: بالمبررات: المبررات: والمهمة.

علمية ٢٠٠٤ كل مستند قسم قديمة شين أو مبررات

للمبررات: قديمة: لجميع  
للمبررات: للتأجيل: لتأجيل:  
لمبررات: للمبررات: لجميع  
الاتصال

علمية ٢٠٠٤ تقديرات: الحق: ليس: سلف: بالحق

المجلس: بورت: للمبررات:  
الإحصائية

علمية ٢٠٠٤ الاتصال من أجل لمبررات: سلف: بالحق

للمبررات: قديمة: قديمة: سلف:  
للمبررات: قديمة: قديمة:

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	مؤجر	الموقع على الإنترنت
علمية	٢٠٠٤	نظرية شبكة بليك كولري	تفسير يقوم على عامة على نظرية شبكة قوى الشبكة، التي تسمى في نفس العالم الانساني من خلال شبكة قروبط بين قوى الشاطئة		<a href="http://www.ise.as.waik.ac.nz/collections/media/ise/pdf/CountryConltry_ActorNetworkTheoryMedia.pdf">http://www.ise.as.waik.ac.nz/collections/media/ise/pdf/CountryConltry_ActorNetworkTheoryMedia.pdf</a>
علمية	٢٠٠٤	نظرية شبكة بليك كولري	تفسير يقوم على عامة على نظرية شبكة قوى الشبكة، التي تسمى في نفس العالم الانساني من خلال شبكة قروبط بين قوى الشاطئة		<a href="http://www.ise.as.waik.ac.nz/collections/media/ise/pdf/CountryConltry_ActorNetworkTheoryMedia.pdf">http://www.ise.as.waik.ac.nz/collections/media/ise/pdf/CountryConltry_ActorNetworkTheoryMedia.pdf</a>
علمية	٢٠٠٤	نظرية شبكة بليك كولري	تفسير يقوم على عامة على نظرية شبكة قوى الشبكة، التي تسمى في نفس العالم الانساني من خلال شبكة قروبط بين قوى الشاطئة		<a href="http://www.ise.as.waik.ac.nz/collections/media/ise/pdf/CountryConltry_ActorNetworkTheoryMedia.pdf">http://www.ise.as.waik.ac.nz/collections/media/ise/pdf/CountryConltry_ActorNetworkTheoryMedia.pdf</a>

[http://www.comunica.org/com\\_rights/](http://www.comunica.org/com_rights/)

كتب بعض مطوري "مجتمع قسطنطين" كما أدرجت عند القمة العالمية لجمعية مجتمع قسطنطين، بما في ذلك دعم القضية لقرى لمطورت في المجتمع، وطريقة التي طور بها التطوير لقرى في نوعي قسطنطين، وكيف يمكن تنسيقه في التطبيق لتعليم الصالح العام العالمي.

<http://tos.comunica.org>

فصل يركز على فهم حالة منظمة غير قومية، يستلزم لمجتمعات الإعلام والاتصال، تؤكد على المستوى العالمي، خطورة ضرورة لمطورية الاتجاهات العالمية للقائمة في تنمية الإعلام العالمي، وتوضيح بالتقنية لتبوية لمتابعة، والتنمية.

<http://tos.comunica.org>

مثل بعض كيف يمكن تطوير حركة اجتماعية غير قومية، سن لجمال الإعلام والاتصال، وذلك في كل ما أصبح في الإمكان تطوير مثل هذه الحركة، تكون للخطوات التالية ضرورية، يجب لهم التطوير، وكيفية تنفيذها بمرور، وضحة، ويجب وضع تصور عن القضايا ذات صلة مختلفة بالإعلام والاتصال بطريقة تجمع قسطنطين، القائمة معاً، ويتم في دور جديد، ويظهر استخدام هذا للنظم القائمة، ويظهر هذا القوي لفاعلية لقومية وغير قومية.

فصل يبحث في دور بين وجهتي نظر متباينتين بشأن الاتصال: مطوري "الآن" و"تتميز"، وهو وصف للتحول بالعالم، لجمال بطولات لرسالة غير مستقلة بقرى قسطنطين.

الاستمارة في بروس جورد

مجتمع قسطنطين رينين أو سيوكورور

(محرران)

مبدأ الأمم المتحدة للحوث

من أجل القضية الاجتماعية

٢٠٠٣ مطورة الاتصال شين أو سيوكورور

علمية

علمياً، بناءً على

مالمسورة عبر

قومية

٢٠٠٣ حملة غير قومية شين أو سيوكورور

لدى الإعلام لى الاجتماعي الأرميني

والإتصال: مسا

لدى يقين على

١٩٨٩ نجح قسطنطين أو

جسوس بطول كوري

الاتصال

علمية





الجدول ٤: تمويل وسائل إعلام البيت

التعليق	المنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عامة	غير متاح	تدريس الكتابة الصحفية بمقرول	Nat-NGO.com	صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات عن كيفية كتابة صحافة صحفية وتضمن ملحقاً لكتابة المقالات.	<a href="http://www.ngo.com/funding">http://www.ngo.com/ funding</a>
عامة	غير متاح	تدليل لجمع الأموال على الإنترنت		كتاب إلكتروني يشرح تدليلاً تفصيلياً عن كيفية جمع الأموال على الإنترنت مع مخرجات عن كيفية تحديد المقيمين.	<a href="http://www.groundspring.org/learningscenter/handbook.cfm">http://www.groundspring.org/ learningscenter/handbook.cfm</a>
عامة	غير متاح	التصنيف القسري لمشروعات للمواطنين أهداف الألفية للشباب الأفريقية		صفحة على الإنترنت تقدم مدونة من التقييم لخدمة الزبائن لشركتين مطعمات الوجبات السريعة في جميع الأماكن وتضمن توكيذاً لمحتويات الإحصاء والأداء التعليمية، ويشمل التقييم مقدمة: ١- وضع بنية قاعدية للشركتين، ٢- خريطة مقرات وكيفية التشغيل، ٣- كتابة قوائم المقرات، ٤- وضع البنية الأساسية، ٥ - الكتابة باستخدام ركائز، ٦- فتح وإغلاق الخواص، ٧- الكتابة داخل المنظمات، ٨- مطابقة الإعدادات، ٩- التفرغ وتنظيمه، ١٠- تنظيم العمل، ١١- تنظيم العمل، ١٢- فرصة وقيمة.	<a href="http://www.civicafrica.org/new/civics_toolkit_Project.asp?c=036FF99">http://www.civicafrica.org/new/ civics_toolkit_Project.asp/ c=036FF99</a>
				(مترجم بالإنجليزية والإسبانية) و ترجمته وترجمته)	
عامة	غير متاح	تدليل للمنظمات التي لا تستطيع الخروج لتوثيق كتابة طلب للحصول على التمويل للمنظمات التي لا تستطيع توفير	Sea Coast Web Design	صفحة على الإنترنت توفر تعليمات للكتابة حول الحصول على تمويل المنظمات غير الحكومية للترويج وغير ما من التمويل ذات الطبيعة الجمعية أو العامة.	<a href="http://www.seacoastwebdesign.com/index.html">http://www.seacoastwebdesign.com/ index.html</a>

الأنظمة	المادة	الموضوع	المصدر	مؤجر	الموقع على الإنترنت
علمية	غير متاح	برناج لصنع الفيديو: ليك فولي	http://web.wordbank.org/WEBSITE/EXTERNAL/ TOPICS/EXTSOCIALDEVELOP MENT/EXTSMALLGRANTS00. menu?PK:932350-pagerPK:64168 427-pPK:6418435-theSitePK: 932335,00.html	صفحة على الإنترنت تشرح مفردات عن برنامج ليك فولي القديم لصنع الفيديو، ويطلب من دعم مسرود الفيديو على الإنترنت، وللمهنة، وتطلب ما هي عملية الفيديو. ويشرح البرنامج كيفية استخدامها. تتضمن الفيديو هي يشمل منها الأول في تحقيق نقطة فيديو للمجوعات الصغيرة، والمهنة، وتسهيل عملية الفيديو مع أفراد من المجتمع ليدركت الفيديو.	
علمية	غير متاح	هواج كذبة مقترح: مركز لدراسة مؤجر	http://foundationcenter.org/gestarted/tutorials/shortcourse/ index.html http://www.people.fas.harvard.edu/%7Emperov/hv21.pdf Global	صفحة على الإنترنت تشرح تعليمات عن كيفية كتابة هواج بالفيديو. وروية عمل يؤك أن لم فاك الإعلام مدد مهم لسطوك الإعلام. وتقول أن تقنية الفيديو، على سبيل المثال، تقدم على تعليمات الفيديو أو مجموعات الفيديو. ويطلب من روية فصل نموذجها نظريا مؤسس خريطة تقنية تشرح لم فاك الإعلام على سبيل الإعلام. بعض التفاعل بين الفيديو، ومجاعات الفيديو، ومفردات الإعلام.	
علمية	٢٠٠٧	الإعلام لهماثوري ملويا بورتو	٢٠٠٧	روية عمل يؤك أن لم فاك الإعلام مدد مهم لسطوك الإعلام. وتقول أن تقنية الفيديو، على سبيل المثال، تقدم على تعليمات الفيديو أو مجموعات الفيديو. ويطلب من روية فصل نموذجها نظريا مؤسس خريطة تقنية تشرح لم فاك الإعلام على سبيل الإعلام. بعض التفاعل بين الفيديو، ومجاعات الفيديو، ومفردات الإعلام.	
علمية	٢٠٠٧	الاعتمادات غير جاني كر شير	٢٠٠٧	الاعتمادات غير جاني كر شير	
الأسلوب	الأسلوب	الأسلوب	الأسلوب	الأسلوب	

<http://www.networklearning.org/books/fundraising.html>

عافية ٢٠٠٦ دليل لجميع الأرمول أرست هافز، أفروم أكي، دليل يتم تحديثه بشكل جميع الأرمول في عطية من عطية ليزراء:

١- لسمية قديمة، ٢- تخطيط لمشروع، ٣- لجهة الأرمول للشرع،  
Net work  
Learning.org

<http://www.regulateonline.org/content/view/full/1313/>

٢٠٠٦ لجهة وسري تقرير بعض تصورات فقراء على تحمل التكليف بين مستخدمى الاتصالات لشبكة، والاتلاكية، ويتضمن الاطال في الية وسري  
١٣٩٦ مبلغ غير كلف: نيوكاسيكا وليرما  
١٣٩٦ لجهة وسري

لسمروقات ليروربا  
وتصورت التكليف ليرلما  
بين الفلوقين ملما



<http://unesdoc.unesco.org/imaget/0012/001242/124231Fo.pdf>

١٩٩١ دليل عن بحوث جراحلم مقبولين  
جيبورر الأقامة الأقامة قوريلانيه  
وكتيريونون مشترك قوريلانيه  
للمقبولة قوريلانيه

ولقوريلانيه

١٩٩٣

علمية

<http://unesdoc.unesco.org/imaget/0012/001242/124231Fo.pdf>

١٩٩٣ دليل عن بحوث جراحلم مقبولين  
جيبورر الأقامة قوريلانيه  
وكتيريونون مشترك قوريلانيه  
للمقبولة قوريلانيه

ولقوريلانيه

## الجدول ١ وسائل البحث المستخدمة

المنهج على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	المنهجية
<a href="http://portal.american.org/cl/en/cw.php?URL_ID=3390&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=301.html">http://portal.american.org/cl/en/cw.php?URL_ID=3390&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=301.html</a>	صفحة على الإنترنت تقدم سيرت من تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يبحث من يسمون بـ راجع على الهواء يسردوا تغطية سيرت من موقع مؤرخ بها على الإنترنت (أو من مؤرخة أخرى)، على هيئة بنية تلبية لمجلات لمتصفح ولقد على لمتصفح فهم، وتذكر جزء الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حاليًا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا ومنطقة كوكب.	صفحة على الإنترنت تقدم سيرت من تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يبحث من يسمون بـ راجع على الهواء يسردوا تغطية سيرت من موقع مؤرخ بها على الإنترنت (أو من مؤرخة أخرى)، على هيئة بنية تلبية لمجلات لمتصفح ولقد على لمتصفح فهم، وتذكر جزء الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حاليًا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا ومنطقة كوكب.	صفحة على الإنترنت تقدم سيرت من تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يبحث من يسمون بـ راجع على الهواء يسردوا تغطية سيرت من موقع مؤرخ بها على الإنترنت (أو من مؤرخة أخرى)، على هيئة بنية تلبية لمجلات لمتصفح ولقد على لمتصفح فهم، وتذكر جزء الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حاليًا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا ومنطقة كوكب.	صفحة على الإنترنت تقدم سيرت من تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يبحث من يسمون بـ راجع على الهواء يسردوا تغطية سيرت من موقع مؤرخ بها على الإنترنت (أو من مؤرخة أخرى)، على هيئة بنية تلبية لمجلات لمتصفح ولقد على لمتصفح فهم، وتذكر جزء الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حاليًا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا ومنطقة كوكب.	صفحة على الإنترنت تقدم سيرت من تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يبحث من يسمون بـ راجع على الهواء يسردوا تغطية سيرت من موقع مؤرخ بها على الإنترنت (أو من مؤرخة أخرى)، على هيئة بنية تلبية لمجلات لمتصفح ولقد على لمتصفح فهم، وتذكر جزء الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حاليًا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا ومنطقة كوكب.
<a href="http://www.iranonline.org/iranonline/online/radiobrowsing.shtml">http://www.iranonline.org/iranonline/online/radiobrowsing.shtml</a>	صفحة على الإنترنت تقدم تغطية لخطوة من تغطية إنتاج برنامج قاضي يستخدم شكل تصفح الإذاعي.	بروسنسنتا سيرت على قاعدة عالم ولد	تصفح الإذاعة	غير متاح	علمية
<a href="http://www.johannu.org/leadership.pdf">http://www.johannu.org/leadership.pdf</a>	صفحة على الإنترنت تقدم تقريراً دولياً عن تطوير سيرت تغطية لخطوة من توجه لسياة لدية لجميع الناس لمتصفح، ولتضمنت لمتصفح لمتصفح.	لدى لمتصفح لدى لمتصفح لدى لمتصفح	تصفح الإذاعة	غير متاح	علمية
<a href="http://www.developingradiopartners.org/projects/crpp.html">http://www.developingradiopartners.org/projects/crpp.html</a>	صفحة على الإنترنت تقدم سيرت من تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يبحث من يسمون بـ راجع على الهواء يسردوا تغطية سيرت من موقع مؤرخ بها على الإنترنت (أو من مؤرخة أخرى)، على هيئة بنية تلبية لمجلات لمتصفح ولقد على لمتصفح فهم، وتذكر جزء الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حاليًا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا ومنطقة كوكب.	بروسنسنتا سيرت على قاعدة عالم ولد	تصفح الإذاعة	غير متاح	علمية
<a href="http://www.communica.org/1-2-watch/">http://www.communica.org/1-2-watch/</a>	صفحة على الإنترنت تقدم سيرت من تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يبحث من يسمون بـ راجع على الهواء يسردوا تغطية سيرت من موقع مؤرخ بها على الإنترنت (أو من مؤرخة أخرى)، على هيئة بنية تلبية لمجلات لمتصفح ولقد على لمتصفح فهم، وتذكر جزء الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حاليًا في كل أنحاء آسيا وأفريقيا ومنطقة كوكب.	بروسنسنتا سيرت على قاعدة عالم ولد	تصفح الإذاعة	غير متاح	علمية

<p>http://www.mindencodialogue.org/pmr.html</p> <p>http://www.imf.org/official</p> <p>http://www.cbl.gov.gh/cbl/building_communities/volunteer_community/programs/bdpl/services/resources</p> <p>workbooks/index.asp</p>			<p>كتب يتم إستراتيجيات الترويج الفاعلة على الشراكة لخدمة وإقامة الإذاعات المحلية. وهو مسمم لكن يستخدم أي نوع من محطات الإذاعة محلية أو خاصة لمحطات التي يمكنها تمهيداً، وهو مثير يسهل خاصة الأشخاص ليجد في الإذاعات محلية. كما يتم التلاعب بطرق عامة على الترويج الفاعل على شراكة لتلبية مختلف أنواع محركات الاتصال والشبكات الاجتماعية.</p> <p>مقدمة على الإنترنت تقدم فكرة بيلورد ولكن المستمعين أن يحصلوا ميسرا على مهارات محددة، وإعداد التقرير، والتدريب على الأدوات في مجالات ثلاثة: ١- تنمية تقنية، ٢- إدارة وسائل الإعلام، ٣- التدريب على الكمبيوتر في تكنولوجيا الإعلام الجديدة، ٤- الاتصالات صحيفة، ٥- مهارات صحيفة متخصصة، ٦- هوية بين العمل والآخر، ٧- بناء الاتصالات، ٨- إعداد تقرير عن خبرات ودراس الأيزر.</p> <p>تقدم سلطة كيب العمل هذا ترويجيات حول كيفية جديدة، وتدريب، وتقيم أداء المساهمة مجلس الإدارة لمنظمة لا تسمى للربح أبداً تطبيق تلك على إعلام قديم، وتضمن سلطة كيب العمل يسهل خاصة تلبية من: ١- وضع وصف للوظائف بالخدمة لأعضاء مجلس إدارة منظمة لا تسمى للربح، ٢- وضع مشاريع الترويج وتقييمها، ٣- تحديد وتسمية أعضاء فاعلين في مجلس الإدارة في المنظمة التي لا تسمى للربح، ٤- توظيف وإجراء تقييم الأداء المستمر للتقني، ٥- استراتيجيات محلية لمخصصات غير خاصة للربح.</p>	<p>٢٠٠٣</p> <p>عربية</p>	<p>تقريباً</p> <p>غير متاح</p> <p>دروس عمل للتدريب مركز إعلام لمرأة</p> <p>على الترويج لسي الأثرية</p> <p>أفريقيا</p>	<p>تسويق قائم على تيسر أيت</p> <p>للمشاركة للإذاعة</p> <p>المحلية</p>	<p>أمريكا</p> <p>٢٠٠٤</p> <p>للأفريقية</p> <p>La Práctica</p> <p>Inspirar: La</p> <p>فككرو كل لـإن،</p> <p>Radio Popular</p> <p>Y Comunitaria</p> <p>Prente</p> <p>Al Nuevo</p> <p>Siglo</p>	<p>كندا</p> <p>غير متاح</p> <p>سلطة كيب لسملة: حكومة لبريا</p> <p>برشاع قوية للمجلس كندا</p>
--	--	--	--	--------------------------	---	---	--	--

## الجدول ٧ أرقام عدة وكتيبات الإرشاد: وسائل الإعلام المجتمعية

الخطبة	المدة	الموضوع	المصدر	الموقع على الإنترنت
عشية	غير متاح	بث الإذاعة (إسرف) لبعثا بدسم شعلق	AMARC	صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات بسيطة عن كيف يبث فيث على الإنترنت، وتقدم برامج جازمة للإذاعة المحلية لتسهيل فيث. وتذكر فيه بالاختلافات لبرامج البث الإذاعة المحلية، فأن الإنترنت فذلك فوحدة قسمة: ليعمل ككيفية فوحدة لفهم للذوية، رسالة جيدة بالإذاعة، وحصل على وحدة لفهم.
عشية	غير متاح	إنتاج مسقوى الإذاعة	AMARC	صفحة على الإنترنت تقدم فوجدت ففيفية لتسعي ففيفية لفسممة لمساعدة الموزعين في الإذاعة المجتمعية في تدريب لشكله عن وسمطين: ١- كيفية لفموص، ٢- إبراء لفوزك، ٣- لفموص، ٤- الفموص، ٥- لتكامل الإذاعة، ٦- مشكوة لفموص، ٧- مقوف من ليل لتكامل.
عشية	غير متاح	إبراء موز الإذاعة	فثريب وففوية في	<a href="http://www.bbcraiding.com/onlineCourse.asp?ID=255&amp;cat=3772">http://www.bbcraiding.com/onlineCourse.asp?ID=255&amp;cat=3772</a>
عشية	غير متاح	كتابة الأخبار للإذاعة	ميكال ميكل	<a href="http://www.newscript.com">http://www.newscript.com</a>
عشية	٢٠٠٥	فقيم ففوق الوصول: دليل	فمن لوسوكور	<a href="http://www.rnsinfo.org/pdf/gopen.pdf">http://www.rnsinfo.org/pdf/gopen.pdf</a>
عشية	عشرة ففوق الوصول	مخلة ففوق الوصول	لوسمخ ففوق الوصول.	







<p><a href="http://www.jhuiccp.org/pub/fig/3/3.pdf">http://www.jhuiccp.org/pub/fig/3/3.pdf</a></p>	<p>مجموعة من السمر للظروف لتزويد لصفحتين قسمالات ولصفحتين لكلية لظروف، وكلية للصفحتين للمشاكل مع خمس لصفحتين للصفحتين في الظرف.</p>	<p>مركز إعداد التقارير الإحصائية</p>	<p>تدليل للصفحتين</p>	<p>عالمية</p>
<p><a href="http://doi.org/10.1336/0893916412">http://doi.org/10.1336/0893916412</a></p>	<p>كلية يتم عملية من درسات لظروف من ظروف الاتصال من لحل قضية من كل لظروف، كما يتم: ١- لس لظواهر لظواهر بالظواهر الاتصال في القضية، ٢- الاتصال في القضية لظواهر بالظواهر، لظواهر لظواهر، والظواهر، ٣- لظواهر بالظواهر لظواهر من لظواهر الاتصال والظواهر.</p>	<p>لظواهر كخدمة لظواهر لظواهر</p>	<p>لظواهر كخدمة لظواهر لظواهر</p>	<p>عالمية</p>
<p><a href="http://www.abd.org.my/publications/abstract.cgi/10.html">http://www.abd.org.my/publications/abstract.cgi/10.html</a></p>	<p>تدليل يتم عملية من درسات لظواهر من ظروف الاتصال من لحل قضية من كل لظواهر، كما يتم: ١- لس لظواهر لظواهر بالظواهر الاتصال في القضية، ٢- الاتصال في القضية لظواهر بالظواهر، لظواهر لظواهر، والظواهر، ٣- لظواهر بالظواهر لظواهر من لظواهر الاتصال والظواهر.</p>	<p>لظواهر كخدمة لظواهر لظواهر</p>	<p>لظواهر كخدمة لظواهر لظواهر</p>	<p>عالمية</p>
<p><a href="http://www.adakar.unesco.org/education_en/sep_public_com_rad.shtml">http://www.adakar.unesco.org/education_en/sep_public_com_rad.shtml</a></p>	<p>تدليل يتم عملية من درسات لظواهر من ظروف الاتصال من لحل قضية من كل لظواهر، كما يتم: ١- لس لظواهر لظواهر بالظواهر الاتصال في القضية، ٢- الاتصال في القضية لظواهر بالظواهر، لظواهر لظواهر، والظواهر، ٣- لظواهر بالظواهر لظواهر من لظواهر الاتصال والظواهر.</p>	<p>لظواهر كخدمة لظواهر لظواهر</p>	<p>لظواهر كخدمة لظواهر لظواهر</p>	<p>عالمية</p>





التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
ششرق وحدود أفريقيا	٢٠٠٠	الإعلام وغربون وبيض الذين في شرق وبندي أفريقيا: كتاب بالمورد (إحمران)	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	<a href="http://www.unesco.org/web_publications/media_aids/index.html">http://www.unesco.org/web_publications/media_aids/index.html</a>
أفريقيا	١٩٩٢	الإعلام في أفريقيا التي هي أفريقيا التي هي أفريقيا (إحمران)	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	<a href="http://www.euroedialogroup.org/publications.htm">http://www.euroedialogroup.org/publications.htm</a> (لتران)
أفريقيا	٢٠٠٢	الإعلام في أفريقيا: مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	<a href="http://www.abculwazi.org.za/ispublished_cr.jsp?pg=published_cr">http://www.abculwazi.org.za/ispublished_cr.jsp?pg=published_cr</a>
أفريقيا	٢٠٠٢	الإعلام في أفريقيا: مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	كتاب بالمورد يقدم مدونة ثوجية عليا لرستورتيون	<a href="http://www.nearfm.ie/humanbook.html">http://www.nearfm.ie/humanbook.html</a>

http://www.ostron.org.zd/File_Uploads/pdf/CRM-1-Prelims.pdf?search=%22mamats%20on%20community%radio%20evaluation%22	كل ايشي يتم تفصيل عن كيفة م ليه كحديث قريفة يقالة	جنوب ١٩٩٩	كيب لاند	جن فريدن مدرسة	كل ايشي يتم تفصيل عن كيفة م ليه كحديث قريفة يقالة
	باعة مجتمعية في جوب أفريقيا (الانداعيا الأرسا) يقدم تهرات	جنوب	للمجتمعية	للمجتمعية	باعة مجتمعية في جوب أفريقيا (الانداعيا الأرسا) يقدم تهرات
	بين كيفة قبة محلة باعة مجتمعية جديدة، ريفي كيلي	أفريقيا			بين كيفة قبة محلة باعة مجتمعية جديدة، ريفي كيلي
	الانداعيا قطاع قنوني وقطري، ريفي كيلي				الانداعيا قطاع قنوني وقطري، ريفي كيلي
	وقري كيلي، وقري كيلي، وقري كيلي، وقري كيلي				وقري كيلي، وقري كيلي، وقري كيلي، وقري كيلي
	والشكل، والشريد.				والشكل، والشريد.

الجدول ٨. الإعلام الجماهيري: قضايا النوع الاجتماعي والعرق والشباب

التصنيف	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عقيدة	٢٠٠٧	أسرار النساء، فرقة: الاحتفال بصيغة المرأة	عصر العالم	تقرير رقم ملحق بـشبهات نسائية من صفحات أول سن برجرسان، رافرق، ومغوليا، وفردن،	<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/2007-womens-doy.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/2007-womens-doy.pdf</a>
عقيدة	٢٠٠٥	حركة الإنترنت وقضايا النوع الاجتماعي	كليرول- بطرا	حذر رقم عدة، رضى قصيرة في عاكثات تكنولوجيا الاتصال وحملات على النوع الاجتماعي، خلسة الإنترنت ومركبة الإنترنت.	<a href="http://www.avid.org/go.php?slid=1514">http://www.avid.org/go.php?slid=1514</a> فستر لينا
عقيدة	١٩٩٧	ماتلات مينا ويلزوروس ويلزوروس مينا ويلزوروس ويلزوروس	ويلزوروس مينا ويلزوروس ويلزوروس مينا ويلزوروس	صفحة على الإنترنت تهم مسألة عاتلات قصص متطاف لقصصا لقرينة يشطية الإحلام اللانطق وريذلا اللانطق بالإحلام، وتسل ضد اللانطق وضع رؤاؤز مود فالكريب في سويكات نظرية مستطاة.	<a href="http://www.genderit.org/en/index.shtml?apc=a-91324-1&amp;c=91334">http://www.genderit.org/en/index.shtml?apc=a-91324-1&amp;c=91334</a> <a href="http://www.presswire.org.uk/display_page.php?id=71">http://www.presswire.org.uk/display_page.php?id=71</a>
عقيدة	١٩٩٥	إقامة موزيل	ماترا كريسطينا مة،	كلاب، يقسم دور لواء في الإزمنة السجنية. كما يقسم كقوة عرض لقصيا نوع الاجتماعي في الإزمنة السجنية	
لأوليا	٢٠٠١	لجنة لفحصاء السفينون	طوم مورلج	دولة مصممة لوجوه لحو حول كقوة التهورض برض الأقليات قوطية إلى الإحلام في محتاج إطلع متغير. ويتقضى التوبة ثانوية لة على قرحم سن الظهور السريع لأواع جديدة من الإحلام، ولتستخدم الإحلام،	<a href="http://www.iwir.nl/publications/mcgonagle/Access.html_to_media_Eng.pdf">http://www.iwir.nl/publications/mcgonagle/Access.html_to_media_Eng.pdf</a>



**توبة**  
رجلة الفجر - فمينة تقرر، لما دعا لسفقات قبيلة كذا فسفر سركت عن كهيئة محقرة فاده  
**بالقضية** بالصفة - بجدة القادر.

॥५॥

7-1

১৫

<http://www.ivor.nl/publications/mcgonaglc/FillingtheFrame-commentary.pdf>

نقيب يمين قديماً في مركز من رسول الأنطاكسي المصنفين الأقيوت  
 قومية الإسلام، ويذكر على قرعة في قاعة لندسة على وجود سلطة  
 كاملة متروكة من تفكيكات، الإحباطات لفترة قتي يسبقها في  
 التخليق.



قضية الإثنية، والحكم، ومعضلة لوزن، ويجب أن يحلّ رسول  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو متزايد أكثر عند ممكن  
من المجموعات (أيضا في تلك حتى أعضاء تلك المجموعة الأثنية هويته)  
ولن تقي مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمطالب  
المجموعة المسيحية.

[http://european-citizens-university.org/?menu=p\\_cms/show&content\\_id=62D51851-F703-1EE9-B05EB064C88432FA](http://european-citizens-university.org/?menu=p_cms/show&content_id=62D51851-F703-1EE9-B05EB064C88432FA)

[http://62.23.23.39:1204/czweb/resource/resource\\_en\\_24102.pdf](http://62.23.23.39:1204/czweb/resource/resource_en_24102.pdf)

المعلومات والاتصالات وتقنية.  
ورقة مثالية تقدم نظرة عامة عن كيف يسود ميثاقك تكنولوجيا  
المعلومات والاتصالات. بدأ في تلك الأداة (الترجمة، وغيره)، في  
بعض فروعك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحتوي على  
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الفور، وكذلك القواعد  
والقوانين.

كيفية إنشاء مجتمعات (أحرار)

معلومات مقدمة: برنامج الأمم المتحدة  
مجموعة من العمل  
المعلومات، والفهرسة الفنية

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
والقوانين من أجل العمل  
والقوانين.

التعليقة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٢ بحوث فصل الانترنت في: طلي للاستخدام موجه ابتكار مطور، جريج هم وخدمات تطبيقات تكنولوجيا لخدمات والاعمال من ليل لتقبل نشر	٢٠٠٢ تقرير عن تنمية الاتصالات لشبكة وللاشبكة لخدمة، ٢٠٠٢: فرص للحصول على مبادرات من مجتمع لخدمات	٢٠٠٢ تقرير بعض قضايا حديثة يؤثر فرص الحصول على تكنولوجيا لخدمات الاتصالات ويتم لمدة من حدة الامتداد لتطبيقات (حتى ٢٠٠٢) لخدمة مجتمع لخدمات، مثل تثقيب على الانقسام الرقمي، والتقرير على تحمل تكلفة ولتقديم تكنولوجيا لخدمات والاتصالات، وغير ذلك، وإنشائه تلك، ويتم التقرير كيف يقاس قدرات وتطبيقات الامتداد فرص الحصول لمجتمع لخدمات، ويتابع فهم تطورات على مستقبلين قادمين ولخدمات، وكيف تساعد قطاع لخدمة على صناعة قوت معينة.	<a href="http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/widr_03/index.html">http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/widr_03/index.html</a> (انتر ١)
عالمية	٢٠٠٢ أهمية تكنولوجيا لخدمات والاقتصاد في تطلعات نشر	٢٠٠٢ دراسة تقسم تطور عالم على فئتين: تلك التي رزاه موقع إزاء تكنولوجيا لخدمات والاتصالات، وقسم، ويتم توصيف إزاء تنمية لخدمة، وللتسليم والاس إزاء التنمية في مكانة نشر ودعم تنمية لخدمة، وتخلص نشر بأنه في ل تنمية لخدمة النمو لخدمات والاتصالات وتلك مجتمعات لخدمة لخدمات جزر بل الترقية	<a href="http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/ictgovover.pdf">http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/ictgovover.pdf</a>	

من أن الحصول على تكنولوجيا سميرت، والاتصالات يجب ألا يعتبر غاية في حد ذاته وأن النجاح ينبغي قياسه من زاوية التقدم الحقيقي تجاه أهداف الألفية الثانية، وليس تجاوز الأقسام فقط.

مجلة تومس التطورات التالية عن نظام السميرت الدولي: ١- منظورك بركة عن النظام الجديد للسميرت، ٢- العلاقة بين الإعلام والحكومة في البلدان من التفرع الاستثمارية حتى التغيرات التحليل مشكلة تنمية الإصلاح فيما هو في البلدان التالية، ٣- هو أدت عن كيفية تعزيز الصحافة في الولايات المتحدة بقضية التحقيقات عن قضايا دولية، ٤- منظورك عن بيطرة الحكومة على الصحافة والتقود على اتفاق لحد السميرت، ٥- دور اليوسكو في الحوار حول نظام السميرت الدولي، ٦- لخص مؤثرات يمكن قولها لسم ترون تعلق سميرت، ومدى الأهمية على سميرت دولية، ٧- لخص دور وكالات الأنباء الدولية في تسريع قولها تقرير يوسف بولك كيف لوجه تقود على وضع سياسة تكنولوجيا سميرت والاتصالات وتطبيقها في أفريقيا لتعزيز الحكومة والهيئات بالمرص التي يتبعها عصر السميرت أفريقيا.

[http://www.researchinfrica.net/  
images/hipload/Toward2.pdf](http://www.researchinfrica.net/images/hipload/Toward2.pdf)

عالمية	١٩٨٧	نمو نظام عالمي جديد لم أدى مزايا	للمعلومات	(محرر)
أفريقيا	٢٠٠٥	نمو رقم قبلي إلكتروني للبلدان جابر لك	لأفريقي: فرص الأكر (محرر)	مركز دولي على الحصول على كبرى المحرمات والاتصالات واستخدمها عبر والتعبئة سبع
				ممارسة الإدارة
				١٠ بلدان أفريقية
				اقتصادية في جامعة
				ويفس

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التعليق
<a href="http://jmc.sagepub.com/cgi/content/abstract/17/1/49">http://jmc.sagepub.com/cgi/content/abstract/17/1/49</a> (التراد)	مفل يخلص تسمية تكنولوجيايات إعلام فيتا، جنية الإنترنت، في مصر ويقيم نظرة علمية على الاتصال بالإنترنت، واهميتها في البلاد. ويشير إلى أن مصر لديها إمكانية لاستخدام تكنولوجيايات المعلومات والاتصال لتصبح قلقة في صلاطة الإحصاءات ودعم المجتمع المدني في العلم الشرعي.	ر. أ. عبد الله	ركوب القطار: كيمية الانترنت في مصر	٢٠٠٥	مصر



التعليق	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عشرية	تقديم تعليمية	تقديمات لالة فكر عتلاا الألفرد عن تفكير الأوسع لممكن للمشروعات فرقة على نطاق فكر. ويمكن استخدام نهج لتبيل التقديم لتفكر محطات الأداة لمجموعة.		<a href="http://www.apcwomen.org/gen/">www.apcwomen.org/gen/</a>
عشرية	٢٠٠٥ استيعاب تقديم مشروع الاجتماعي للاتصالات وتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات للتعليم للتعليم والتدريب للتعليم والتدريب للتعليم والتدريب	٢٠٠٥ تقديمات لالة فكر عتلاا الألفرد عن تفكير الأوسع لممكن للمشروعات فرقة على نطاق فكر. ويمكن استخدام نهج لتبيل التقديم لتفكر محطات الأداة لمجموعة.		<a href="http://www.infodiv.org/en/Document/9.aspx">http://www.infodiv.org/en/Document/9.aspx</a>
عشرية	٢٠٠٣ تقديمات لالة فكر عتلاا الألفرد عن تفكير الأوسع لممكن للمشروعات فرقة على نطاق فكر. ويمكن استخدام نهج لتبيل التقديم لتفكر محطات الأداة لمجموعة.	٢٠٠٣ تقديمات لالة فكر عتلاا الألفرد عن تفكير الأوسع لممكن للمشروعات فرقة على نطاق فكر. ويمكن استخدام نهج لتبيل التقديم لتفكر محطات الأداة لمجموعة.		<a href="http://portal.unesco.org/ci/en/ev.phpURL_ID=1243&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=301.html">http://portal.unesco.org/ci/en/ev.phpURL_ID=1243&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=301.html</a>
عشرية	٢٠٠٢ تقديمات لالة فكر عتلاا الألفرد عن تفكير الأوسع لممكن للمشروعات فرقة على نطاق فكر. ويمكن استخدام نهج لتبيل التقديم لتفكر محطات الأداة لمجموعة.	٢٠٠٢ تقديمات لالة فكر عتلاا الألفرد عن تفكير الأوسع لممكن للمشروعات فرقة على نطاق فكر. ويمكن استخدام نهج لتبيل التقديم لتفكر محطات الأداة لمجموعة.		<a href="http://www.regulair.umich.edu/citl/TeclSbk.pdf">http://www.regulair.umich.edu/citl/TeclSbk.pdf</a>



فقدروس والتطبيق: مهد فحوت الإحصائية وهذا الكتاب الذي يقيّم أنه يمكن استخدامه في تقييم أسطر مطبعت  
كتاب مزايا للتأليف في جامعة ميشيغان الإذاعة المجتمعية.

بالتقييم

١٩٩٤

عقوبة

دليل يفحص تأثير التعليم عن بعد من خلال الإذاعة. ويقيم تطبيقا قسما  
لأثر التمدد والتفكير من أسلوب قوة بين التجريب والتدريب، وكذلك  
أهمية تدعيم صوت المجتمع.

١٩٩٢

عقوبة

<http://www.idr.ca/openbooks/pdf/impact/assessment-FinalRadioJournalVersion.pdf>  
708-6

كتاب يفحص كيف تؤثر خدمت المعلومات على تمكين المجتمع من  
أسلوب قوة والتفكير. ويقيم منها مفيذا في وضع مؤثرات ولتطبيقا  
مناخ للتقييم.

التسمية

٢٠٠٥

مزايا سبق

<http://www.comminh.com/pdf/impact/assessment-FinalRadioJournalVersion.pdf>

ورقة عمل تقيم منها للتقييم التأثير لم تصميمه والتأثير. ويتخذ في شكل  
مطابحات مزايا للمجتمع في مزايا بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، وقصص  
كيف عزز التقييم مزايا المجتمعات، وضمن يمكن متغيري المطابحات  
لمجتمعية للتأثير في الاستمرار في التقييم وراق الخلاصة هي التفسير  
فيها لمشروع ويشرح التقييم للتأثير: ١- تقييم دلائل كميية  
عمل الإذاعة المجتمعية في كل مطبعة ٢- تقييم قوة متغيري لمطبعة  
على إنتاج برامج الولاء، والمنتجات المجتمعية ورعاها، ٣- تقييم تأثير  
الإذاعة المجتمعية على التأثيرات الإيجابية في داخل كل مجتمع.

## الجدول ١١ تقييم التأثير والرصد والتقييم (عالم)

النتيجة	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عقلية	٢٠٠٦	صورت وساربت: كاي سايو سيج بروتينا	مقابلة مع بروتينا	مقابلة مع إحدى خدو دوت أتي نكل (سما) عن قيم طفل	<a href="http://www.anarcy.net/uploads/office_en/impact%20assessment.pdf">http://www.anarcy.net/uploads/office_en/impact%20assessment.pdf</a>
مغير تفكير		فردوس	فردوس	من طائل آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومنهج مختلف مسرج لى	
		المركز القسسى للمسلمون	المركز القسسى للمسلمون	فهيلا.	
		الزراعى والرئيس	الزراعى والرئيس		
عقلية	٢٠٠٦	لرصد والتقييم	زفا لور	محنة على الإنترنت (Capacity) تم لمر لسا المتبع بعد لى	<a href="http://www.capacity.org/en/content/download/3768/979+office/EBR+07-29_ENGLISH-opmah+FINAL_11_Septloaves.pdf">http://www.capacity.org/en/content/download/3768/979+office/EBR+07-29_ENGLISH-opmah+FINAL_11_Septloaves.pdf</a>
		Capacity	(محرر)	لرصد والتقييم	
		عسند ٢١ سبتمبر		لرصد والتقييم	
	٢٠٠٦			فرت طولة من الزمن، وروصت عن كونة الإنكل لى لرصد والتقييم	
				مع للاء، اعقل خاص الإنهم لى بناء، لدر، وتشمل المحلة على	
				الوقت محلات للموسم طردوا لهما ملكو، وناطة لرصد وتشرح	
				كفب لمتلمو ما لى تطبيق.	
عقلية	٢٠٠٥	رصد ووثورت	لوكلا للموسم كة قومية	تقو ر نفس كوف بنبش الفصل الإستر قوى (أصل لمر لى	<a href="http://webzone.k3.mah.se/projects/condev/comdev_PDF_doc/Danida_ConDev.pdf">http://webzone.k3.mah.se/projects/condev/comdev_PDF_doc/Danida_ConDev.pdf</a>
		الأمم سن أجل	مساعدات القومية	التقو، ولقم قومية (بالقومية)، كما يقم ملان توجيية مله لوسع	
		لقومية		موزت القى در الأمم الإستر قوى من أجل القومية.	
عقلية	٢٠٠٥	من بنبش قتيق	رنا بركس	تقو ر لمر لسا يق مله لفظة لقومية قومية لرصد والتقييم	<a href="http://www.sfc.org/pdf/who-measures_change.pdf">http://www.sfc.org/pdf/who-measures_change.pdf</a>
			(محرر)	كلمة على قشركة قوى وشجع بر لى	<a href="http://www.sfc.org/pdf/">http://www.sfc.org/pdf/</a>









<http://www.civil.org/declaration.htm>

[http://www.inhtr.ch/hurtado/hurtado.nsf/\(Symbol\)/ACONF.157.23.En](http://www.inhtr.ch/hurtado/hurtado.nsf/(Symbol)/ACONF.157.23.En)

[http://www.unesco.org/webworld/fed/temp/communication\\_democracy/Windhoeck.htm](http://www.unesco.org/webworld/fed/temp/communication_democracy/Windhoeck.htm)

<http://www.un.org/Overview/rights.html>

إعلان يفتتح لجنة قبول الأمريكية بملء حقوق الإنسان، أفضل حق الإعلان في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات التي تبرزها القرية (إثنا لثروت مميعة)، مما يضمن توفر شفافية وموضوع للسياك على نحو أكبر للأشكال الحكومية وتكتم المعلومات القيمة.

إعلان لحقوق الإنسان، اعتماد لوائحته الدولية لحقوق الإنسان في ٢٥ يونيو ١٩٤٨ في جنيف، فرنسا. ويضمن حكا (مادة ٢١) يتفق بالحق في إعلام حر ومستقل.

الإعلان هو مجموعة من مبادئ حرية الصحافة لجميع الصحفيين الأقرية. وألغى تحليل للشكل هرونية الإعلام لطبرج في أفريقيا، بما في ذلك حالات قذرويع، والشرق، وقرية عبر قنزة. وقد تم إيدو قرية في تورو عذما فيونسكو ببولن "تتعرض الصحافة مستقلة وتضحية في أفريقيا"، عثت في ويندوك، في نيليا في ١٩٩١، وصدق عليها لاحقا لوسايز عدم الفونسكو. ويندو الإعلان في إعلام حر ومستقل ويمتد في كل أنحاء العالم، ويضمن على وجود ارتباط بين الصحافة المستقلة على نحو كامل والقيم الدولية الكلية القائمة على الشراكة. كما يبين على أن الصحافة الحرة حق جوهري للإنسان.

إعلان يفتح الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، تضمن ثلاثين مادة لتحدد درجة نظر الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان الدولية لكل الناس. ويضمن حكم (المادة ١٩) ويتعلق بحق الإنسان في حرية التعبير والرائ من خلال أي وسيلة إعلام.

إعلان مبادئ حرية منظمة العمل الأمريكية  
الأمريكية  
الأمريكية

إعلان وزيراعمال الأمم المتحدة  
الأمم المتحدة  
الأمم المتحدة

إعلان فيونسكو في فيونسكو  
فيونسكو  
فيونسكو

الإعلان الدولي لحقوق الإنسان  
الدول الأعضاء  
الدول الأعضاء

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	١٩٤٨	الإعلان الأمريكي لنشر الإعلان رواجيه	مؤرخ قبل الأمريكي	إصلاح اعطته بول الأمريكي في المؤتمر قبل تنسح الثور الأمريكية في بوجوتا كولومبيا في ١٩٤٨، ويحصل الإعلان للفرق لندية، والجندية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يحظى بها بولنسر قنول فرقة عتيق، وكذلك فريجات التي يتخذها الأفرق، ويتضمن حكما (هذه) يتناق بحق الإنسان في حرية التعبير وقرآن من خلال أي رسالة إعلام.	<a href="http://www.civil.oas.org/Basicosbasico2.htm">http://www.civil.oas.org/Basicosbasico2.htm</a>
عالمية	١٧٨٩	إعلان حقوق الإنسان والمواطن	جمعية قلمية فرعية	بعد هذا الإعلان وثيقة لندية الثورة الفرنسية، ووجدت للفرق لندية قانونية واجتماعية، وليس الإعلان على أن هذه للفرق سلمية في كل الأوقات والأماكن، ولها كريمة بجمعية الإنسان. يتصل حكم (المادة ١١) ينطق بحرية الإنسان في تعليق الأفكار من خلال الإعلام لسموع والتفكير.	<a href="http://www.hcr.org/docs/frenchdoc.html">http://www.hcr.org/docs/frenchdoc.html</a>



## الجدول ١٢ الانتفاقيات والمواثيق الدولية

المنظمة	السنة	الموضوع	المصدر	الموقع على الإنترنت
الأمريكتن	١٩٧٨	الانتفاضة الأمريكية فصلية بحدوث الإنسان (عقوبة مثل جواربه)	الأمريكتن	<a href="http://www.civilib.ous.org/Bastevbasc3.htm">http://www.civilib.ous.org/Bastevbasc3.htm</a>
عالمية	١٩٧٦	عقوبة قبل لي بسلطوق الشخصية والمطوية	الأمم المتحدة	<a href="http://www.unhcr.ch.html">http://www.unhcr.ch.html</a> <a href="http://www3.Bia_cpr.htm">http://www3.Bia_cpr.htm</a>
أوربية	١٩٥٠	عقوبة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الانتفاضة الأوربية للمنية بحدوث الإنسان)	مجلس أوروبا	<a href="http://www.int.org/docs/ECHR30.html">http://www.int.org/docs/ECHR30.html</a>

الانتفاضة هي وثيقة دولية لحقوق الإنسان اعتمدها ثلاثون دولة في سان خوسيه، كوستاريكا، في ١٩٦٩، وبعد ذلك بدأ سردها، عقب تسحق جواربه، فيها في ١٨ يناير ١٩٧٨. وقسم الانتفاضة لتدريج نظام هويات الشخصية، والحد من الاجتياح، "استنادا لحدوث حقوق الإنسان الدولية".  
وتضمن حكما (المادة ١٢) يتعلق بحدوث في حرية التفكير والتعبير من خلال أي وسيلة إعلام.

ميثاق يست لإعلان دولي لحقوق الإنسان، تم إقراره في ١٩٦٦ وبعد ذلك بدأ سردها في ٢٣ مارس ١٩٦٧، ويتضمن ثلاث وخمسين مادة لتحديد مهمة نشر الأمم المتحدة، بشأن حقوق الشخصية والمطوية لشعوب كل الناس. ويتضمن حكما (المادة ١٩) يتعلق بحق الإنسان في حرية التعبير وفكري من خلال أي وسيلة إعلام.

عقوبة اعتمدت تحت ثبوت مجلس أوروبا في ١٩٥٠ لصيغة حقوق الإنسان وقانونية الأساسية. وتتضمن حكما (المادة ١) يتعلق بحدوث في حرية التعبير.

## المجلد ١٤ مسؤوليات القرنين الخامسين لحرية التعبير

القطعة	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عاشية	١٩٩٣ - جاري	التقرير الخاص للمنى الأمم المتحدة لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعزيز وحماية الحق فى حرية التراسل (الأمم المتحدة) لجنة حرية التراسل والتقرير	http://www.ohchr.org/english/issues/opinion/index.htm	يبحث التقرير فى حق الإنسان فى حرية التعبير. ويصف التقرير تقريراً سوريا يقدمه اللجنة حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة، ويصل فى حالة حرية الصحافة وحرية التعبير.	<a href="http://www.ohchr.org/english/issues/opinion/index.htm">http://www.ohchr.org/english/issues/opinion/index.htm</a>
أفريقيا	٢٠٠٤	التقرير الخاص للمنى الاتحاد الأفريقى (اللجنة الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب) لجنة التعبير فى أفريقيا	http://www.aahpr.org/english/index/inf/index_free_en.html	يصلح التقرير الخاص ببحث التحقيق الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى، ويبحث القوى التى تعيق استقلال الدول الأعضاء، ليشمل الإعتلال لحرية التعبير فى أفريقيا، وكذلك يستلزم حرية التعبير بحسبة عامة، وتقدم للمسح الدول الأفريقى فى تقديم معلومات عامة وفق تلك، أو يظهر فى عو تلك اللجنة الأفريقى بالانتهكات التى لى حرية التعبير. ويصفه لذلك يقدم التقرير الخاص بتقرير فى كل دورة عليية للجنة الأفريقى عن حالة التنج بالحق فى حرية التعبير فى أفريقيا.	



## الجدول ١٥ إطار التنشيط التكنولوجي والتنظيمي لوسائل البث

التنظيمية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عامة	٢٠٠٣	جريدة المبررات: ترمي مثالي مسح للأثر: مقرون التوسكو			<a href="http://portal.unesco.org/ci/en/file/19697/1123233331/freedom_info_en.pdf">http://portal.unesco.org/ci/en/file/19697/1123233331/freedom_info_en.pdf</a> <a href="http://freedom_info_en.pdf">http://freedom_info_en.pdf</a>
عامة	٢٠٠٣	حوكمة الإعلام شبن لو سيو كور فستيف: بوشل ولارس جيلارد، مع أسي مادلان مبيد الأمم للشعبيين للعمدة لبحوث التنمية الإعلامية			<a href="http://www.communica.org/eng/index.htm">http://www.communica.org/eng/index.htm</a> (لتر ١)
عامة	٢٠٠٣	مناخ يمكن من إعلام مورور بوليس هر وبتل: لبهم ويشر كروج قوكسة فستيف: لوكا الأمريكية للتنمية القومية للسلامة التربية			<a href="http://www.global.asc.nyu.edu/Educ/docs/EN/BLING_ENV.pdf">http://www.global.asc.nyu.edu/Educ/docs/EN/BLING_ENV.pdf</a> (مناخ بطورية والإسبانية وفرنسية) والألمانية وفرنسية
		بالمنهج المذكور للسلامة والتنمية:			



الموقع على الإنترنت	المؤرخ	المصدر	الموضوع	المنطقة	التغطية
<a href="http://ec.europa.eu/corpolicy/docs/library/studies/initialised/hlg/hlg_en.pdf">http://ec.europa.eu/corpolicy/docs/library/studies/initialised/hlg/hlg_en.pdf</a>		المجلس الأوروبي	المسرة، تهيئة، مـرسلاتلر أوروبية	١٩٩٨	أوروبا
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		
			المسرة أوروبية (أفـمـا)		

## الجدول ١٦ حرية التعبير والحصول على المعلومات، وحرية الصحافة

الشفافية	اللجنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عامة	غير متاح	حرية سرناحية نسي تكون للمعلومات	المداد ١٩	تتكون شروض مو लागि، يمكن تخفيف لستخدامه لستوارن لكونيون. ويصل الاحكام القوية: هويات و"الجيف" لحق في الحصول على معلومات هي تبرزها لبيانات قديمة، كغير الدعم الانتاج، الاستاءات، موزن المعلومات، الافلا برسطة شروض، الشفرون، الشروية لفيقة، ولفيقة، ولكلم مشوعة.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/standardmodel/foi/en.pdf">http://www.article19.org/pdfs/standardmodel/foi/en.pdf</a>
عامة	٢٠٠٦	دور فصفحة لقوة بيلا لبريس في تركز قصفرة، لوبنكر (انتاج في دور ولكونية لفيقة، حرية فصفحة لفيقة: ولقنية لفيقة الإصلا ولفيقة	دور فصفحة لقوة بيلا لبريس في تركز قصفرة، لوبنكر (انتاج في دور ولكونية لفيقة، حرية فصفحة لفيقة: ولقنية لفيقة الإصلا ولفيقة	رورة معلومات لسيبة تقص لى حرية لصفحة على عدة مؤثرات للبيرو لفيقة، ولكونية لفيقة: لوزر تقصيل عن قوزنج حرية فصفحة، والجابات القوية، وتخلص لى لى لصفحة لقوة ضرورة لملقة من مؤثرات لكونية لفيقة، ولى يكون مهم فى عملية فصفحة. كما قصر فذا الاستاء من زوية كقيم لقنية الإسيقة ولفيقة لتخفيف عبء القو.	<a href="http://portal.inesca.org/ci/en/ev.php?URL_ID=21899&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=301.html">http://portal.inesca.org/ci/en/ev.php?URL_ID=21899&amp;URL_DO=DO_TOPIC&amp;URL_SECTION=301.html</a>
عامة	٢٠٠٦	خريطة لبرية فريم ملوس فصفحة	خريطة لبرية فريم ملوس فصفحة	ممنعة على الانترنت تتم خريطة توضح شطوى القليل لبرية فصفحة فى بلدان فى نتي لواء القسم ولزور لستخدام بشيلات تقنيية لك بل على عدة عن حلة (ل الاقتر لسي) إعلام مستق وحصول قمر لطين على معلومات غير مقبولة. ولى ١٠٠٦ سات لقوة لفيقة لفرسطة لبرية لصفحة، وكذلك لقوة لفيقة ففرسطة للناع لسيلى، وقشرون لبرية فصفحة.	<a href="http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&amp;year=2006">http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&amp;year=2006</a>

التعليق السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية ٢٠٠١	حرية التعبير وحرية ليس كالامل للمسألة: حرية أمن الإنسان والحرية	١٩ للمسألة: حرية أمن الإنسان والحرية	خفية فريز تريد حالات فرض قيود على حرية الصحافة وحرية الصحافة في كل أنحاء العالم ويصدر تقرير على صرح تحقيق بالأمم المتحدة، وتقدم أمثلة للتقنين التي تحد من حرية الصحافة، مع إيلاء اهتمام خاص لحدود حرية الإعلام، بالنسبة للأنثى القوي، ونجاح قضائية بأن هذه القيود ليست لتجوية مشكلة التهديدات الأمن، وتقدم نظرة عامة على التبع التي حدثت، مثلها من المفوض، وهي قضية وعززون مبدأ تفصل لانتقال الحدود للحدود التي يمكن فرضها على حرية التعبير، وحرية الصحافة، وتفصل على المعلومات لتسليم الأمن القومي.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/conferences/human-security-report.pdf">http://www.article19.org/pdfs/conferences/human-security-report.pdf</a>
عالمية ٢٠٠٥	لحرية والصحافة للمسألة: ضمان حرية لوجيكله بطر، التعبير من خلال لولتر على كويل للمسألة: أنظمة زويا للمسألة: ١٩	٢٠٠٥ لحرية والصحافة للمسألة: ضمان حرية لوجيكله بطر، التعبير من خلال لولتر على كويل للمسألة: أنظمة زويا للمسألة: ١٩	قرار يتم نشره عامة على كوكب حورت بشأن في غرب أوروبا، خاصة لحرية وكيفية وقضية قضية، مجلس الصحف في مجلس للتعاون الصحف لتفريق التنظيم لاقى الإعلام، التي يبرز حرية التعبير والإعلام، وكذلك للصحف للمساءلة التفتيشية. كما تغطي مبادئ في قضية بشأن في جنوب شرق أوروبا (أفريقيا، بنغلاديش، قبرص، ولوكسمبرغ، ورومانيا، وسريلانكا) استجابت لقمصن التغيير لحرية إنشاء تنظيم زويا للإعلام، يستندم شهادة من لسلطة محلية لسلبي في قضية، مثل ملكة رسائل الإعلام، وقمرزينا، وقصصين والمنظمات غير الحكومية.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/civil-regulation-south-east-europe.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/civil-regulation-south-east-europe.pdf</a>
عالمية ٢٠٠٥	حرية الصحافة: دليل ريتشارد كسلوفر لتحريب الصحفيين والحرور للمسألة: ١٩ للمسألة: ١٩	٢٠٠٥ حرية الصحافة: دليل ريتشارد كسلوفر لتحريب الصحفيين والحرور للمسألة: ١٩ للمسألة: ١٩	دليل يهدف لتزويد قاضي لسلبيين - في فصل الأول لتسويق قصصين - بمقدمة إلى هياكله التي تقوم عليها حرية الصحافة، وهو يصف كوكب لتسليم القيودات العامة وتوفر فرص عامة للحصول على المعلومات، والتي تصل مع طلبها اثنين يوفق لهم للحصول عليها، ويفصل القيودات التي يتم بها معالجة طلبات للحصول على معلومات.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/tools/forwritersmanual.pdf">http://www.article19.org/pdfs/tools/forwritersmanual.pdf</a>



[http://www.wvn.press.org/article.php3?id\\_article=3881](http://www.wvn.press.org/article.php3?id_article=3881)

مقاله بهای بانی از لحاظ ششگانه یولر گروهی از معاصرات منیر ابراهیم  
و همکاران، فی حدیث و بیعت فی الزمانه نفس فزول الشکوک عن کفایت علم،  
کما یلزم از یک ملاحظه من کثیره و بایه لم یثبت معاجله خیر فی ای بلد مسلم  
البیه شکل بنیوی من ای حکم و معاجله حر انبیا.

[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=620102](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=620102)

ورقة أصل حمل بئر من عماد على كبد من أنصح قلند بيد ورطاب لشمسة المصمصة، في رة، (القرن)، وبين كتابات التبية المصمصة. وقيل إنه ملك تركمان على بني من قلند في إك ما وقتنوك تسي فحين سموى باسمه، كما تدور في الألة القبرية التي تبين في دليل على يد بنج فها سموى في حارة قسمة لاليا سمولك مختلفة من قلند الحكومي.

<http://www.article19.org/pdfs/standards/civicsaiiwwes.pdf>

وَبِأَنَّهُ حَدَّثَ بَعْضُهُمْ رَافِعِيًّا أَنَّ كَلْبَةً تَبْرُؤُ حَبِطَةً فَتَبْسُطُ وَتَكَلُّمُ لَهَا  
 وَتَقُولُ قَدْ أَتَيْتُ نَفْسِي وَكَذَلِكَ كَيْفَ يَدِينُ بَيْنَ نَفْسَانِ هَذَا  
 فَتَقُولُ لِي رَسِيْلَةُ الْبَلَدِيَّةِ فَكُتِبَتْ، كَمَا تَقُولُ وَتَقُولُ عَنْ كَلْبَةٍ تَلْبِسُ  
 الْحَبِطَةَ الْقَلَمَ فَتَقُولُ بَيْنَ فَتَسْمَعُ الْكَلْبَةَ مِنْ لِي فَتَصْبِحُ مَهْمَةً بِأَرْفَعُ  
 نَفْسِي.

[http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSCContentServlet/WDSP/IB/2001/04/07/0000094946\\_01032805491162/RendevlPDF/multi0page.pdf](http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSCContentServlet/WDSP/IB/2001/04/07/0000094946_01032805491162/RendevlPDF/multi0page.pdf)

تحتوي نسخة المخطوط التي أدرجت في ١٩٩٩، ريفيت، ٢٠ ألف من نثره من  
نساء، ورجال من ١٢٥٠ وعرض بها آرائه، فصرح على موضوع الفلوك  
المتعلق بإحدى حجته، ويضمن الكثير جزءاً ببدء إعدام الحقبة يتفق من  
لوازم روض الشيخ والحقبة التي أدرجت الجزء من قرعة، ويضمن  
الكثير من نثره على ماركات كريمة القصدي

عقوبة ٢٠٠١ مساهمة في حرية الصحافة  
الربطية؟  
للصف

عائبة ٢٠٠٢ هجرة الصحائف، رلى رولجر ايرت  
لعل البئر، والقسم

٢٠٠٢ الموسويك لمرجك نورى مقل

الأثير : مبدأ حرية الضميمة ١٩  
التعبير وتنظيم آيات

٢٠٠٠ عامية  
أصوات ففراء:  
هيا ففراء، ر  
تساوره، س  
المداة بالغير

طبيبك لا يدرى

التعليق المنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	حق المدينة في الحرية: هــ١٤١٤ مبدأي تشريع حرية المجتمعات	هــ١٤١٤ هــ١٤١٤	تقرير مورد تقديم خبرات تطيل المبلين الحرية لمساعدة هــ١٤١٤ على فـ١٤١٤ ما إذا كانت القوانين المحلية في بلد القرون، تتفق حق الحصول على مجتمعات رسمية، والمجتمعات في تحقق قانونية أنفسهم حد، وتعتبر القبول بمسألة عامة إصلاح البيت، تمت عدول حرية تغيير من خلال أي ومجلة إصلاح.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/standards/rghiohknow.pdf">http://www.article19.org/pdfs/standards/rghiohknow.pdf</a>
عالمية	مبدأي جوفلسبرج هــ١٤١٤ قائمة بالأمن القومي، وحرية تغيير والحصول على المجتمعات	هــ١٤١٤ هــ١٤١٤	تضمن مبدأي جوفلسبرج خمسة وخمسون مبدأ هــ١٤١٤ مجوعة من الجراء في القانون الدولي، والأمن القومي، وحقوق الإنسان، استنادا للقانون الدولي والأمن، والمطير الحرية قائمة بحرية تغيير والحصول على المجتمعات. ولمبدأي مقسمة في أربعة أقسام: مبدأي عامة، القود على حرية التغيير، القود على حرية المجتمعات، ومبدأي القانون والسر لدره.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/standards/johngungprince.pdf">http://www.article19.org/pdfs/standards/johngungprince.pdf</a>
عالمية	مبدأي توجيهية للبيت بفرق بيرلون خلال الانتخابات لـ١٤١٤ شيوخ بلديات التي نشر مراجعة تفصيل	هــ١٤١٤ هــ١٤١٤	نشرت خمس دور فينت في المجتمعات الانتخابية في مجتمعات بلديات التي نشر مراجعة تفصيل والمطلة بين الانتخابات هــ١٤١٤ والقود إلى التغيرات والإقامة، وركزت أن لمرام حرية التغيير، خاصة خلال فترات المجتمعات بـ١٤١٤ تعمل نجاح الانتقال للمبدأي لـ١٤١٤، كما تمتد إلى حرية كل من مجتمعات بلديات التي نشر بمراجعة تفصيل والقائمة، وكذلك إلى مبدأي القانون الدولي، لتقديم مجوعة من مجتمعات توجيهية التي تتفق مبدأي تنمية المجتمعات الانتخابية استنادا إلى قانون وقسمية القوانين.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/standards/election-broadcasting-in-transitional-democracies.pdf">http://www.article19.org/pdfs/standards/election-broadcasting-in-transitional-democracies.pdf</a>

<http://www.article19.org/pdf/publications/1993-handbook.pdf>

تلقي يتم مناهضة أحكام المحاكم من شتى أنحاء العالم ترمي سرائق تسمى الحق في حرية التعبير، والتعبير، ولكننا نعتبره، والحصول على المعلومات. كما يتم مناهضة عن القانون لحدوث المساعدة من فريق فريق تلك التي يوصي لحرية، والذي يتجدها على حد سواء، والمعلومات الأنظمة عن معادلات حقوق الإنسان وإيرادات تقديم التكرار لدى المنظمات الحكومية الدولية. والتكاثف، مصمم لكي يتقدمه المسمون والمسمون ومنظومة حملات حقوق الإنسان.

<http://www.sagepub.com/cgi/content/citation/3601/204>

دراسة قدم عرضا عاما لدر الإحلال الجماهيري في التنمية، ونحتاج بأن قوى التنمية القائمة يمكن أن تتمكن من إضفاء قوة الإعلام. رسائل عن الإنترنت للتكنولوجيا في سطر مثيرات تقنية.

<http://www.article19.org/pdf/conferences/ghaniism-media-presentation.pdf>

عرض لجنة القانون الفنية والثقافية في الجمعية الوطنية الأفريقية بشأن تنمية مهدي حرية التعبير ومبرور كقرن الإحلال.

<http://gae.sagepub.com/cgi/content/abstract/65/6/427>

مقال يتضمن مثيرات لحرية الصحافة في أفريقيا، مع لجلاء الاعتراف للطلح لحر في والحر في، وقد أصدر بعض التكنولوجيا الإعلام الأفريقية على أن الإحلال يجب أن يركز التهم الأفريقية كما يلخص دور فصلنا في تحديد الطريقة.

عاشية ١٩٩٣

الغدا ١٩ من طيل سافرا كولور حرية التعبير: القانون ١٩ لحدوث، والمفكرين، مصادر وإيرادات

الإعلام الجماهيري ولور شولم ١٩٩٤

والقصة الوطنية: القوسكو دور المعلومات في

لقدان قانونية عرض لجنة القانون ترمي على ٢٠٠٧

الجمعية الوطنية

تقنية مقال ثقافة كان فوسيلس ٢٠٠٣

الأشياء مقال عن

القضايا

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
إفريقيا	١٩٩١	الحق في الإحسان: سلفى بونديلي إثريت في إفريقيا	الصحيفة الافريقية	حتى يهتم بها الطلاب الذين يدرسون الاتصالات في إفريقيا فنية إعلام، ويبحث بشكل كبير الترسات التقنية والإعلامية في نظم الصحافة لتوسيع منظور ت التقنية بين صحفيين، كما تقدم مفاهيم هرة لىك حول كيفية علاج هذه القضايا لى المفترت كس لية.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/africa-internet.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/africa-internet.pdf</a>
إفريقيا	٢٠٠٥	لى ظل القتل ولفتاح حرية الصحافة والإعلام فى ليبيا وتريجون ودرجا	لبريا سورليا اللقاء ١٩	تقري يتم بطرء عاية على مدى تنفيذ تدريع حرية الصحافة لى لبريا وتريجون ودرجها، وتشرح هذا التدريع على الإخل لى مد القتل، كما يتم ملصمت عن تطور مشهد الإعلام فى كل من البلدان اللقاء.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/under-lock-and-key.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/under-lock-and-key.pdf</a>

<http://www.article19.org/pdfs/conferences/Sarajevo-conference-report.pdf>

تقرير مؤتمر إقليم الشرق الأوسط للتعليم العالي، وتقرير المجلس الأعلى للتعليم، وتقرير المجلس الأعلى للتعليم، وتقرير المجلس الأعلى للتعليم، وتقرير المجلس الأعلى للتعليم.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/bulgaria-broadcasting-law.2003.pdf>

[illegible]

<http://www.article19.org/pdfs/publications/Cambodia-baseline-study.pdf>

روى نائل كثر من تصفية كبرياء، الذي يهوى من الحكم  
 وبكى اعتبر لها أثر من، تقطع تصفية وقطيرة  
 عليها، كما قصص بصفة عامة على الإفراط كبرياء مع  
 اعتبر خاصة للعلم وتقول من تقطع عليه، مع إقرار  
 كما قدم رؤيتك موجبة الإصحاح والحكماء،  
 الشيوخ من يتناول، مع شرح واحد، بخاص بوجه التصريح، ورحمها،

٢٠٠٥	تقرير التوزيع السنوي	الصفحة ١٩
	بالعملة و بالخصم	
	المساهمة في مؤثر	
	تقديم ذات الإقليم	
	في جنوب شرق	
	أوروبا	

٢٠٠٦ هـ  
جريدة التبليغ  
والإعلام في كينيا  
والقضية  
القضية

الموقع على الإنترنت	المؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	الخطية
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/italydata-baseline-study.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/italydata-baseline-study.pdf</a>	سلسلة من ٧ تقرير تغطي حرية التعبير والإعلام في ستينفورد،	سنة ١٩ وروكز	حرية التعبير والإعلام	٢٠٠٩	كيبودا،
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/singapore-baseline-study.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/singapore-baseline-study.pdf</a>	والتي، ويأتى دليلها لتقرير في ضوء لخصف	حرية الصحافة	في الفلبين وسنغافورة		تيمور
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/philippines-baseline-study.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/philippines-baseline-study.pdf</a>	وتحتيا توريد التي تطلق بمطرمات متوزنة وموضوعية. كما تقدم	وسلأفيا	ويكالات، ونيوزبسيا		قشرقية،
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/national-baseline-study.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/national-baseline-study.pdf</a>	تقرير سلسلة من الترميمات، منها تغيير أختلاف، ملحق بأسي لخص	وتقرير ثرقية			إفريسيا،
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/indonesia-baseline-study.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/indonesia-baseline-study.pdf</a>	سلسلة لخص حدد لخصين، والترويج لتجديدات لتسوية قسي				مقرسا،
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/hong-kong-baseline-study.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/hong-kong-baseline-study.pdf</a>	نسخ بالإشتر الأجنبي في أطلاع الإعلام، والإشرافيات الأخرى				قشون،
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/hong-kong-baseline-study.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/hong-kong-baseline-study.pdf</a>	لحمل سوية الإعلام، وأنتاج لتتقن في هذا قيد تتفق مع لخصير				ستفورد،
	الوقية، ولسوية جيدة.				تيلندا

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/cook-islands-media-law-06.pdf>

منكرة كمال كرون إتنا، لجنة الإعلام السامر في ٢٠٠٩ في جزر  
كوك، في جزء، لخصير ثرقية المنطقة بأحق في حرية التعبير. ويذكر  
على، ويعلق للجنة ثرقية التي شكلت بموجب هذا القانون، والتي  
محتت سلطات تنظيمية ولجنة على مستوى الإعلام الإذاعة والتلفزيون  
والإعلام لخصير والإترنت في جزر كوك. وبسلسلة لسلطة بأكملها لا  
تخصص بإعلام بيت لخصير، بل سترقب لخصير الذي سيقدم به  
الإعلام كله لخصير لخصير "وأنشع إتي، وتتخذ قوراك في،  
تشكوى التي يتنصها أعضاء الجمهور، وكذلك ترفع عر لخصير. ويتنص  
المنكر عن الحق بشل هذا، لسلطات لخصير.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Ethiopia-media-law.pdf>

<http://www.jamst-jhepublic-Medicaldata/ke2001-1-Kunelius.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/jji-broadcasting-law.pdf>

تقدم المنظمة الإعلامية نظراً عميقاً على التداخلات المتصلة بمسئولية الإعلام الإيجابي للناس بحرية الصحافة، وتخلص إلى أن مشروع الإعلام يهدف في التوسع من حيث مداه، ويشمل قيوداً مثيرة للمشاكل على من يتكلم بحرية الصحافة، ويخلص على نظام الترخيص تسجيل عليه الحكومة بشبهة انتهاك الإصحاح. كما يخلص مشروع القانون على فرض قيود على الحصول على المعلومات التي تبرزها السلطات لمدة وفيرة على محتوى قيت رقت. كما يخلص على إنشاء مجلس للصحافة تسجيل عليه الحكومة له سلطات إيداع وتقييد موديت للأفراد، وسلطات موزة للدمى لندم إبطال مثاق الإصحاح، ويطلب على اللوات.

مثال يقتضي لمشاكل هرة يثمة بتطبيق مفهوم الحقول لدم على قوميح قراهن في الأصحة الأروبي- ويذكر أن الإصحاح الجماهيري في الأصحة الأروبي لا يزال في عهبة مثقما، وفق خطورة قرون الحكومية الكصحفة وليس على أن ليس على الحدود مثاق، مما يخلق توتراً بين طرراق مثاقية للصحافة القومية الأروبية مثاق القومية للصحافة القومية.

مذكر: تمثال قانون القومح الترخيص قيت في قوميح في ٢٠٠٦، وقدم توصيات لتدريز تنظيم قسحق البث، ختصاً ما يخلق بطريقة توصين أعضاء هيئة تنظيم البث، ويقرر في أن القانون يقر توتراً بين تدوير هيئة تنظيم البث إيا سلطات على قيت لتتقيق أهداف قسحق قسحق، ويضمن لستقال البنية عن قسحق القومح والتدريز قسحق.

قويها ٢٠٠٢  
مسئولة الإصحاح عن المادة ١٩  
مشروع الإصحاح  
الإجرائي المتعلق  
بحرية الصحافة

لروبي ٢٠٠١  
مستلحق في القومح  
رستوكروبيوس  
ركونين سبركون  
قلم الأروبي: ختصه

قويح ٢٠٠٦  
مثاق على كقرون المادة ١٩  
الترخيص البث قسي  
قويح

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysts/Georgia-broadcasting-coc.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysts/Georgia-broadcasting-coc.pdf</a>	تطبيق يتم توصيات دول شكل وثيقة مدونة ملوك البيت في جورجيا، الصحفيين ملائمة القانونيين بالبيت وملاحقتها التطبيق من قبل اللجنة الوطنية للاتصال في جورجيا.	قناة ١٩	تطبيقات على مشروع مدونة ملوك البيت في جورجيا	٢٠٠٦	جورجيا
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysts/analysts/hong-kong-psb.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysts/analysts/hong-kong-psb.pdf</a>	تقرير يضمن دور وميزر البيت للخدمة العامة في موانع كوانج في جنو، لقورد هدية العامة وغيرها من لقورد السطرية، ويقدم نظرة عامة عن مشروع الإذاعة والتلفزيون في مشروع كوانج للمسافة، فيما يتعلق بتطبيق البيت، ودومس القرد بأعلى إنشاء هيئة إقانة والتلفزيون موانع كوانج كجهة بث مستقلة، ويقو ها مجلس بصل شطب موانع كوانج، كما قوسى بدارق يمكن بها الإقزة البيت ل تقم لاطية البيت للخدمة العامة، وكيفية يقره العامة في مثل هذه العملية.	قناة ١٩	تطبيق على لجنة استعراض البيت للخدمة العامة في موانع كوانج	٢٠٠٦	موانع كوانج
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysts/iran-press-law.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysts/iran-press-law.pdf</a>		قناة ١٩	ملكرة عن تنظيم الإعلام في جمهورية إيران الإسلامية	٢٠٠٦	إيران



<http://www.article19.org/pdfs/analysis/iraq-media-policy.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/jordan-and-towstah-media-law.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/israel-psh-07.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/kazakhstan-publishing-06.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/kazakhstan-media-law.pdf>

القانون  
سبيل الإعلام في  
الشرق الأوسط  
٢٠٠٩

إسرائيل  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

الأردن  
٢٠٠٩  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

الأردن  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

القانون  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

الأردن  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

القانون  
٢٠٠٩  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

إسرائيل  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

الأردن  
٢٠٠٩  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

الأردن  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

القانون  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

الأردن  
٢٠٠٧  
١٩ سنة من حرية  
الصحافة

التعليق	المسألة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
كوبا	٢٠٠١	بنيك عن مشروع قانون مجلس الإعلام في كوبا	١٩ شباط ٢٠٠١	لور فصيلك فلم رستم الشكر: توصيت عن تعزيز أحكام قانون المنفعة بآليات تطبيقية؛ وحق النشر والتسجيل، ويحدد المسمون ولغة، وحقوقي المصنفين وثقرا لمعلم، وحق الفرد، وواجب إنتاج نسخ من كل تطبيق على في الوكالات المركزية، ونظام التصديق والاعتد.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/Kenya-media-council-bill.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/Kenya-media-council-bill.pdf</a>
كوبا	٢٠٠٢	الإعلام ورفا في العلم وحرية الصحافة	١٩ شباط ٢٠٠٢	مقال يخلص نحدد وسائل الإعلام الإنجليزية لسي كوريسا لمن التسجيلات، فوجية أثناء التردد والتمويل. كما يخلص تأثير تدوير الإعلام على ليداع لتتقدم قديمة له وثقرا في الإعلام وثقرا لوضع فرا من حرية الصحافة في كوبا. ويتلقى ثلثة في أن الصحافة الحرية لا تزال تواجه تتكبد من القيد، رغم التسهيلات لسي محالات مبدية.	<a href="http://www.springerlink.com/Content/t44723726714855/">http://www.springerlink.com/Content/t44723726714855/</a>
كوسوفو	٢٠٠٢	مشكرة عن كوسوفو لبيت من خلال وثقرا لمية مستقلة الإعلام	١٩ شباط ٢٠٠٢	مشكرة: نحدد قدر لملت كوسوفو ثلثية، وقسرية، مع حقوق على حرية الصحافة وقاصفها فيها يعلق تطبيق لبيت، وقامس لسيما مشروع قانون في صوره ذه الآلة لملت رقيم قدر لملت للتصديق.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/kosovo-broadcast-comm.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/kosovo-broadcast-comm.pdf</a>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Kyrgyzstan-media.pdf>

منكرة عند كونها تكون الجمهورية قوزغيزية بشأن الإعلام جسماني  
الإعلام الجسماني الإعلام في منطقة الأين  
قوزغيزيا لمنسى وهولون في أوروبا  
بالمنطقة المصنفين  
الشمول في ريادة لمنطقه أوروبا لمنسوية، ومنطقة تلك يرفض  
القولان كلاما في لوجيك منصفية غير ضرورية إذا تضمن القولان  
لكلما عن التعليم الثاني.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Latvia-psb.pdf>

منكرة، قصص كلا القولين في جزء، تفسير قولية لحرية تفسير  
وتنظيم قيت، مع بلاد، اهتمام خاص ليكل قولان حقوق لمنطق  
قيت لخدمة قديمة، وكذلك قصصات منكرة لاستقلالها، كما  
قصص هذه المنكرة لخدمة التطبيقية الجديدة لقوزغيزيا قطاع قيت  
بمنطقة عامة، وكذلك الأحكام لمنطقة يجرى المضمون واليكل  
المفرد لحق فرد.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Liberta-psb.pdf>

تتعلق بقم بطرق عامة، وهولون قصص مشروع قولان لخدمة  
في القوزغيزيا بقم على إنشاء الأوراء لوطية لثبات الحكم، ولورد  
تتعلق عن كوك بقمين مشروع القولان المنطق، قطاع لبيات  
قيت الجديدة عن القوزغيزيا المنكرة، وكذلك الخدمة  
للمسألة لقم الشعب عن المنكرة وسقوى لهورايج، كما بقمين  
منطقة مشروع القولان لأغلاف لخدمة.

قوزغيزستان ٢٠٠٥

ألبانيا ٢٠٠٥

ألبانيا ٢٠٠٥

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
مغربا	٢٠٠٣	منكرة بشأن قتلون ليت في مغربا	العدد ١٩	منكرة قديم نظم: عدلة عن كوف بندق مشروع القلرون، التي يقرح إصلاحا فضلا الأجلر التقنيي، القديريي ليت في مغربا، بصفة عدلة عن القلرون الهولي والسريرة الموقرة لحيوة، ومن ثم فليبه مبرز لحي في حرية التعبير في الليت في الليلا. رصفة خاصية، يقرح قلرون إنشاء هيئة جيدة منظمة الليت، وكذلك إطار قديريي جيدة إنشاء هيئة بيت الخدمة لخدمة في مغربا. كما قديم مجموعة من مديير القليم لكل جيئات الليت - عدلة وخاصية - ويشمل حمولة موزة مديير الصفيين. كما جالبي قسلمات لخدمة بإعلان قسلمات عن الأمور التي يتم فصالح اللام، كما قديم المنكرة بيمين القوصلت لاجل جوبت لوي من القلرون متعلقة مع المديير القوية والسريرة لحيوة.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/macedonia-bro.03.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/macedonia-bro.03.pdf</a>
ملاوي	٢٠٠٤	منكرة من قتلون الاستعمالات في ملاوي في ١٩٩٨	العدد ١٩	منكرة تبحت الطريقة التي ينظم بها قلرون الاتصالات في ملاوي قسمر في ١٩٩٨ كطاع ليت في قولا في جزء المديير القوية التي في حرية تعبير. كما تقصي بصفة عدلة قودو والتقييدات التي يرضها القلرون على جيئات ليت.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/Malawi-bro.03.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/Malawi-bro.03.pdf</a>
مغربا	٢٠٠٦	منكرة بشأن قتلون مجلس الصحافة في مغربا لدم ٢٠٠٦	العدد ١٩	منكرة قديم مساعدة في وضع المشروع الخاص بإنشاء مجلس الصحافة في مغربا لدم ٢٠٠٦ لينتهي بوزة لخدمة. وأركز على دعم استقلال مجلس الصحافة وجعله بمتكلم مديير القوية التي تمكن لكل في حرية تعبير وحرية الصحافة.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/malaysia-prs.06.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/malaysia-prs.06.pdf</a>

<http://www.article19.org/pdfs/analyst/maldives-broadcasting-analyst.pdf>

مكثرت مشروع قانون هيئة إذاعة، يستخدم المصطلح "هيئة" بدلاً من "مجلس".

<http://www.article19.org/pdfs/analyst/mongolia-psb-02.pdf>

مكتبة تضم لمعلومات المصطلح "هيئة الإذاعية" وتوفر توصيات عن كيف يمكن تحديث القوانين المتعلقة بقانون مطبوعات الإذاعة والتلفزيون. وتتناول هذه التوصيات بعضاً من القضايا التي ينبغي حلها، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة الفكرية لدى هيئة هيئة، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة الفكرية لدى هيئة هيئة، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة الفكرية لدى هيئة هيئة.

<http://www.article19.org/pdfs/analyst/namibia-broadcasting-law.pdf>

مكتبة تضم مشروع قانون الاتصالات في ناميبيا يستخدم المصطلح "هيئة" بدلاً من "مجلس". وتتناول هذه التوصيات بعضاً من القضايا التي ينبغي حلها، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة الفكرية لدى هيئة هيئة، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة الفكرية لدى هيئة هيئة.

<http://www.article19.org/pdfs/analyst/nepal-media-submission.pdf>

مكتبة تضم مشروع قانون الاتصالات في نيبال يستخدم المصطلح "هيئة" بدلاً من "مجلس". وتتناول هذه التوصيات بعضاً من القضايا التي ينبغي حلها، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة الفكرية لدى هيئة هيئة، وكذلك معالجة القضايا المتعلقة بحرية الصحافة الفكرية لدى هيئة هيئة.

٢٠٠٧  
مكتبة عن مشروع قانون هيئة إذاعة في  
ناميبيا

٢٠٠٢  
مكتبة عن قانون الإذاعة  
في نيبال

٢٠٠١  
مكتبة عن مشروع قانون الاتصالات في  
ناميبيا

٢٠٠١  
مكتبة عن مشروع قانون الاتصالات في  
ناميبيا

التعليق	المدة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
فلسطين	٢٠٠٦	الأول: القانون للإعلام فرضه مقال في فلسطين رفسى ظل في القانون الدولي	مركز: تحليل مشروع القانون لسمي قيسري في جمهورية بولونيا في خبره المظهر الدولية لسمية بصرية تغيير. وبلاحة أن مشروع القانون يسمى التعليم كطاع ليت في قبالا بمره بدا في ذلك مسمع القواعين للقوت لسمكة للقطاع الخاص ولأول: جوة ليت الخدمة لسمية في قبالا. كما قورد قلفصل قسر راعل قمتالية بالمركية لسمكة لسماريات دلال جوة التعليم الجيدة، التي تشمل كلك كيبية يتراف على جوار ليت الخدمة العامة. كما قورد لسمكة قلفصل التواريخ لسمطة بقلي الحكم تتلق بالإذاعة لسمية في مشروع القانون.	توفر اتفاقية الحكومة والتبلي الكامل الحق في الصورة، وتحمل قانون الصحفيين المشتغلين لسمكة لسي ١٩٩٥ لسمين محلية لسمطين؛ وتصبح إجراء إسمالات عملة لسي لسمون وتنظيم الإعلام في تبلي.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysts/Palestine-media-framework.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysts/Palestine-media-framework.pdf</a>
جمهورية بولونيا	٢٠٠٦	مكتبة: من مشروع القانون لسمي لسمون في جمهورية بولونيا	١٩٩٥	مكتبة: تحليل مشروع القانون لسمي قيسري في جمهورية بولونيا في خبره المظهر الدولية لسمية بصرية تغيير. وبلاحة أن مشروع القانون يسمى التعليم كطاع ليت في قبالا بمره بدا في ذلك مسمع القواعين للقوت لسمكة للقطاع الخاص ولأول: جوة ليت الخدمة لسمية في قبالا. كما قورد قلفصل قسر راعل قمتالية بالمركية لسمكة لسماريات دلال جوة التعليم الجيدة، التي تشمل كلك كيبية يتراف على جوار ليت الخدمة العامة. كما قورد لسمكة قلفصل التواريخ لسمطة بقلي الحكم تتلق بالإذاعة لسمية في مشروع القانون.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysts/moldova-audiovisual-code.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysts/moldova-audiovisual-code.pdf</a>
جمهورية بولونيا	٢٠٠٥	قوسيت لسمية بيشل لسمة: ١٩	١٩٩٥	قوسيت لسمية بيشل لسمة: ١٩	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysts/Montenegro-recs-may-2005.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysts/Montenegro-recs-may-2005.pdf</a>
الأمرد		على لسماريات لسي لسمون جوية لسمون		لسمون على لسماريات لسي لسمون جوية لسمون	
جمهورية البيل الامرد		جمهورية البيل الامرد		جمهورية البيل الامرد	



الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التعليق
<a href="http://www.nacc.org.lb/nacc/publications/media_development/archive/2004/changing_media_policy_in_south_africa">http://www.nacc.org.lb/nacc/publications/media_development/archive/2004/changing_media_policy_in_south_africa</a>	صفحة على الإنترنت تهم سبيليك من مشروع رصد الإعلام، ودراسة مطبوعة مسجلة غير حكومية ترصد الإعلام في قطر خرق الإعلان، وتضمن لجنات حقوق الإنسانية وتوقع الانحياز والتبعية وتقدم توصيات	دورس الأثر في الإعلام.	تغير سبيليك الإعلام وإعلام يورد في جنوب أفريقيا	٢٠٠٤	جنوب أفريقيا
<a href="http://www.article19.org/pdfs/publications/sri-lanka-mission-tpi.pdf">http://www.article19.org/pdfs/publications/sri-lanka-mission-tpi.pdf</a>	تقرير بعض الوضع الراهن في الإعلام هناك، هيبته، وتطبيقه والإنجليزية في سرى لاكا، مع إيلاء خاص أكثر للثروة على التعلق لمر للمؤسسات من خلال مثلاً الإعلام بالثقة القانونية، وتقديم استنتاجات بشأن الأمن، وثقافة غير قوسية وإصلاح سياسة الإعلام.	حرية الصحافة وحرية بيت حرية الصحافة	تغير سبيليك الإعلام وإعلام يورد في جنوب أفريقيا	٢٠٠٧	سرى لاكا
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-public-service-broadcasting-bill.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-public-service-broadcasting-bill.pdf</a>	مشروع قانون بيت لقصة مقدمة في السودان، يتم في زبد الإعلام لجنات لبحث إسدر.	مشروع قانون بيت لقصة مقدمة	مشروع قانون بيت لقصة مقدمة	٢٠٠٩	سودان
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-promotion-of-self-regulation-bill.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-promotion-of-self-regulation-bill.pdf</a>	مشروع قانون يسمح بإنشاء لجان التنظيم لاقى الإعلام في جنوب السودان، لبحث إسدر.	مشروع قانون التفسير من تنظيم لاقى الإعلام	مشروع قانون التفسير من تنظيم لاقى الإعلام	٢٠٠٩	سودان
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-broadcasting-bill.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-broadcasting-bill.pdf</a>	مشروع قانون لسياسة الإعلام في جنوب السودان، يتم في زبد الإعلام في جنوب السودان، لبحث إسدر.	مشروع لسياسة الإعلام في جنوب السودان	مشروع لسياسة الإعلام في جنوب السودان	٢٠٠٩	سودان



<http://www.article19.org/pdfs/analysis/tajikistan-med-02.pdf>

مكثرة: تبرز أن القوانين التي ملكتها حق تنظيم الإعلام الجماهيري تتلوي على خشفت حرية الإعلام، ونظام لتتضمن القوانين الهيئات تحت الخاضعة، ونظام للمحور على المعلومات التي تمررها الهيئات العامة، والاشتراكات التفرعية التي تتلق فيها القوانين سلطة مع القانون الدولي، كما تحدد القوانين الخارجية مع القوانين المحلية حرية التعبير بموجب القانون الدولي، ونظم توصيات يبرزها حرية التعبير بموجب القانون الدولي، ونظم المتعلقة عن كيف يمكن تحقيق حقوق القوانين مع السليق الدولية المتعلقة بالقسمين القانونيين بشأن: تمويل الإعلام، تنظيم الصحفيين، نظام تنظيم تحت، أخيراً الصحفيين، التغيير، للموسم، محلية الصحفي، حرية الصحافة، وحرية الصحافة.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/tanzania-media-service-bill.pdf>

نظام لمشروع قانون خدمت الإعلام في تنزانيا لعام ٢٠٠٧، التي يترشح تنظيم وسائل تحت الإعلام السليق في تنزانيا بشأن، التي لتسهيل الصحفيين الأكثر وديانة الإعلام السليق، كما يتطلب بمجلس السليق الإعلام ونظام الترخيص يملك تحت ينفذ محلية مسنفر للمعلومات حرية. كما يتم مشروع القانون نظاماً جيداً للتعبير في تنزانيا.

<http://jhs.sagepub.com/cgi/content/citation/201342>

مقال يتم الإعلام الجماهيري (السليق ووقت) في كندا من زاوية إيهاف في منطق تتحرك. ويخلص إلى استخدام الإصلاح الجماهيري في كندا ناقص بسبب انخفاض مستويات مودة ترقية الإعلام، والتعبية التفرعية (الخاضعة في المناطق الريفية، حيث تتركز جالية الأريغينيين) والافتقر لنظام فزديع لاطل.

٢٠٠٢ طالبين

١٩٩٤ مكثرة من كثرين

تنظيم الإعلام

للمساحوي في

طالبيين

٢٠٠٧ مكثرة من كثرين

خدمت الإعلام في

تنزانيا لعام ٢٠٠٧

تنزانيا

١٩٩٠ الإعلام الجماهيري

باعتقوله كسري

للتشرف

لو عينا

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
لوك روبا	٢٠٠٥	مكترة عن مشروع قانون ١٩	لشدة	مكترة تقسم مشروع القانون في شتره، المصير القانونية لمبرسة تغيير تنظيم البيت، مع إلاء اعتبار ضمن لهيكلة لمفكرج لبيتك الإشراف والإروء على بيت الإنساني، والتفكيرين قديم، كما يقترح أن يكون للنفس على استقلال هذه هيكلة مبرسة، ويصلح أن بيت الإنساني، والتفكيرين-روبي أن يكون محاطا بإقامة برشح تعرضها لقراءة وأن يفس على تلك في لغة قانون.	<a href="http://www.infomaworld.com/smpj/content-content=a713618948-d0=all">http://www.infomaworld.com/smpj/content-content=a713618948-d0=all</a>
لوك روبا	٢٠٠٤	حرية الصحافة خلال أروبا نيكولا بيسكر	حرية الصحافة خلال	مقل يعلق بتطور الإعلام لهما بعد التغيير في لوك روبا، مركرا على الانتخابات الرئسية في ١٩٩٢، و١٩٩٩، ويقيم بنظره علماء عن الشبكات السياسية والاقتصادية، والتفكيرية في لوك روبا بعد التغيير، ونحن أن حرية الصحافة قد ظهرت بين لوك روبا للسميوت ولوك روبا لبيتك لتفكير التغيير، وأفكرية، ومطلة ملاك رسائل الإعلام على مضمون التغيير، ولستور لوك روبا للتربية في إعلام الأكبر لسلوك الدولة.	<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/Uzbekistan-mass-media-law-06-2004.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/Uzbekistan-mass-media-law-06-2004.pdf</a>
لوك روبا	٢٠٠٤	مكترة عن قانون	مكترة عن حرية الإعلام في منطقة الأمن، وتضمنون الإعلام لهما في في منطقة الأمن، وتضمنون	مكترة تقسم قانون ١٩٩٧ في شتره، المصير القانونية لمبرسة تغيير تنظيم البيت، مع إلاء اعتبار ضمن لهيكلة لتكون قوسمة لتنظيم الإعلام، ويقيم قانون بصفة غفلة كل جوق وبمقنين الإعلام لهما في (إعلام البيت، الإعلام المبرسة، وغير تلك) في مجموعة واحدة من الأكلم لمرحلة. ورؤسى المفكر؛ باستخدام نظم مختلفة لتنظيم رسائل الإعلام المختلفة. كما تغير عن اتفاق من الحكم في قانون كعو لقرض قيد على المقتوى في نشر السوف، وتحت طاعت عريضة لتسهيل وإلزام الإعلام لهما في نشر التغييرات والردود، ولغة في نمط الحكم، والمفكرية	

مطلقة على نشر مودة مينة، كما تورد المصلحة في تفسير المادة ١٩  
 للمصحح ليدل للكون يتفق مع المصير القوية والمصلحة القوية.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/draft-yemen-press-and-publications-law.pdf>

مفكر في تسمى الإجماع في عملية وضع مشروع قانون الصحافة  
 والمصير على طرق يمكن بها تحقيق هدفه مع التوافق  
 والمصير القوية بشأن حرية التعبير، كما تضمنت بعضه خضعة  
 تضمنت عن كيفية تعزيز حرية التعبير والإعلام بتسليم إجراء  
 تغييرات في عدد الحكم يتدرج في كسبها يتسلم الصحافة أو  
 المصير في هذا.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/zimbabwe/joi.1.02.pdf>

مفكر في تلك لقرون وتغير في من حصول أصل زيمبابوي على  
 للمصير في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في  
 الحق في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في  
 وفرض حدودا على جميع المصير في المصير في المصير في المصير في  
 والاعتقالات في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في  
 يؤهل بعضا للمصير في المصير في المصير في المصير في المصير في  
 فرد في الحكم للكون بشأن حرية المصير في المصير في المصير في  
 وقضايا مينة، وقضايا كل مينة في المصير في المصير في المصير في  
 مينة من لاجئ، في لها مينة في المصير في المصير في المصير في  
 (أو سيطرة) لوزير للكون عن الإعلان، وتضمن شروطا على من  
 يمكن مينة في المصير في المصير في المصير في المصير في المصير في  
 اعتماد من لاجئ، وقدر من لاجئ في المصير في المصير في المصير في

١٩٤٤  
 مفكر عن مشروع  
 كون بشأن الصحافة  
 والمصير على  
 جمهورية اليمن

٢٠٠٤  
 مفكر بشأن لقرون  
 حصول أصل  
 زيمبابوي على  
 للمصير في  
 والمصير في

## الجدول ١٧ قوانين تظهر بوضوح الممارسة الجديدة بشأن حرية المعلومات والاتصالات والصحافة

النسخة للتطبيق	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
سرياً	١٩٩٢	قانون الاتصالات اللاسلكية	حكومة لسرياً	قانون يضمن بيلدز طيف الترددات اللاسلكية. وهو منح لسمخن قنصيون قنن الطيف، ولتخذه لتطيم قننمة السمة وتوفر نظام كماء ومخفف وثائق للتأسي قرسوم قنن لمستخدم الطيف، بما يمكن كل من الاستعدادات التجريبية وغير التجريبية للطيف.	<a href="http://www.austlii.edu.au/au/other/au-other/au/other/legis/oth/consol_act/ra1992218.html">http://www.austlii.edu.au/other/au-other/au/other/legis/oth/consol_act/ra1992218.html</a>
سرياً	١٩٨٣	قانون حرية المعلومات للم	حكومة لسرياً	قانون يفتح حق الحصول على معلومات حكومية لسرياً الحكومية، هوبريت، بما في تلك وثائق تدنيل الأورث، والمطبات السمة، وفريقك السرياً للارز لث إحدرد سمياد. كما يحدن للمهمرد لحن في قنن لإحدن تدنيلات في سجلات التي تخدري قنن يولات شعبية غير كائنة، غير صحفية، ومقننمة، ل سحائكة. وقد تم إصدار تدريع مقنن في كل لث لولات المتحدة، والإقليم الأسفريية، قننم قنننمة الأسفريية (١٩٨٩)، يوسلرت ويلز (١٩٨٩)، الإقليم قننننن (٢٠٠٢)، كوينزلاند (١٩٩٢)، حنرب لسرياً (١٩٩١)، نيسنقو (١٩٩١)، نيجرورسا (١٩٨٦)، وغرنس لسرياً (١٩٩٢).	<a href="http://www.comlaw.gov.au/comlaw/legislation/act/Compilation1.asp?092C0277C4942F348C4257148001205D0OpenDocument">http://www.comlaw.gov.au/comlaw/legislation/act/Compilation1.asp?092C0277C4942F348C4257148001205D0OpenDocument</a>
بنغلديا	٢٠٠٠	قانون الحصول على حكومية بنغلديا المعلومات السمة	بنغلديا	قانون يفتح ويمنح الحق للم في الحصول على المعلومات السمة بما في تلك معلومات السمة الأوربية، وأيك كل الأخرى من معلومات قرسية. ويضمن لكانا لمننن للشفافية الأوربية، وينطوي على قواعد لشفاح قنن التي تحكم الإفصاح الأماني.	<a href="http://www.legislationonline.org/legislation.php?id=219&amp;lid=64537&amp;ess=nl&amp;ie">http://www.legislationonline.org/legislation.php?id=219&amp;lid=64537&amp;ess=nl&amp;ie</a>

<http://ans.justice.gc.ca/en/showdoc/cj-B-9.01>

تقرن وندت سيطرة قيت في كندا لبرادك تشيل، وبلده بقضية لبيبة الادامة ككينة، كما يشي جهوز تنظيم، لبيبة ككينة الادامة والتفزيون والاصل فلكية، وللاذنية، لمجلس قيت الادامى والاصالات فلكية، وللاذنية ككينة، ريفرض كمرسوم نظاما لبيت سوبركا كندا وحاضما لسيطرزها ريفرضن لككاما تشوزد محفوز ككينا في قهرسية والإنتاج، وتنظم جينة التنظيم، لاجبة ككينة للإدامة والتفزيون والاصالات فلكية، وللاذنية، كل قيت والاصالات فلكية، وللاذنية في كندا، ريفتق قهر اعد هي تنصمها وتضمن هذه لسيرويات تنظيم جينات توزيع لبيت، مل تنظيم أي القروات اجنب لبيبات توزيع قيت تنصمها لم يوزر لها تنصمها أصلي لبيبة الأذرية في الإذنيات ككينة) والمسمون للميون التي لم يه خلال الإذنية، بما في تلك القرو والسموية والتفزيون، لكن مع لسيطرة المحفوز لكان يكون محققا لكاما في فصل الأول، مل قهرية الإكترنسى ومنظم مصفحت الإذنية.

<http://ans.justice.gc.ca/en/A-1/>

تقرن وسع للموظفين ككينة بطلب قسيلات من قيلات الاحطية، ريفتق، موزع قسيلات في كندا، كما يوجد لوس مختلف مصفحات ولقلم كندا لتوزيع حكم قسيلات على قسيلات ككينة.

[http://www.csa.fhlpoad/dossier/loi\\_86\\_english.pdf](http://www.csa.fhlpoad/dossier/loi_86_english.pdf)

تقرن ينص على إنشاء مجلس أعلى للاتصالات لسموية وقهرسية، وهو سلطة تنظيم مستقلة، وتضمن حرية سيطرة الاتصالات لسموية قهرسية لإرفق الأحكام لفسروص عليه في قفلقرن).

كندا ١٩٩١ تقرن قيت لدم ١٩٩١ حكومة كندا (١٠-١)

كندا ١٩٨٥ تقرن لوصول على حكومة كندا

قسيلات (أر بين ١٩٨٥،

سي ل(ن)

فرنسا ١٩٨٦ تقرن حرية الاتصالات رقم حكورية فرنسا

١٠١٧-٨٦

في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦



<http://www.fai.org.mz/publications/taia.pdf>

<http://www.lta.mt/TTU-D/regul/legislation/Mozambique/awc.htm>

[http://www.crcp-sdhpuk.org/ordinance\\_of\\_2002.htm](http://www.crcp-sdhpuk.org/ordinance_of_2002.htm)

<http://www.kniti.gov.pl/angei/ska/act.pdf>

تكون يمنح الحق في الحصول على معلومات من جهات ثالثة، بما في ذلك المعلومات عن قادة الشركات، واستخدام الحدود المسموعة، وقانون، وهي المشروع لضمان حقوق الحكومة للمساهمة والتفتيش، ومكافحة الفساد.

تكون يمنح الشهادة الأصلية لمنطقة إقليمية، وإدارة، فنية، التقنية الاتصالات الدولية، والاتحاد، ونظامها في موزمبيق، ويضمن لكامل نطاق القوة لضمان وجود وثائق تحت الاتصالات الدولية، والاتحاد، الأصلية للاعتماد عليهم، وتلبية حاجة هو لتأمين الاتصال، وحلقة الأنظمة الاتصالات، والإنتاجية.

تكون يمنح الحصول الممن المعلومات لمدة اسبوع لتفتيش، وحرية المعلومات، وزيادة حقوق الحكومة التقنية للمساهمة، ويمنح للقرن بمدة خدمة للموظفين الحق في الحصول المعلومات لمدة تسي تسبها لقررات والأدوات والمجلس، والمحكم، وهذا هيئات مؤهلة بالجمعية للتفتيش خلال، واحد وعشرين يوما، ولتفسي لطلبات الحق في الاستئناف عن رفض طلبات الحصول على معلومات.

مرسوم يحدد أدنى رتبة الإلزامية والتقارير في بولندا وإيطاليا: تقديم المعلومات، ضمن الحصول على الثقة والتقنية، وتسهيل الحصول على التفتيش والتبؤات للمساهمة، ونشر حرية المدنية، وتغير حقوقه، وتبرز الإنتاج المحلي للأصول المسموعة للمساهمة.

للمساهمة ٢٠٠١ تقنين الاتحادية للمنطقة حكومية للمساهمة والحصول على المعلومات الحكومية للمساهمة

موزمبيق ١٩٩٢ تقنين الاتصالات للمساهمة حكومية موزمبيق، والاتحادية (التقنين ٩٧/٢٢)

بهايتن ٢٠٠٢ تقنين حرية المعلومات للمساهمة حكومية بهايتن ٢٠٠٠ (إلكترون رقم ٢٧١ للمساهمة) (٢٠٠٠)

بولندا ١٩٩٢ مرسوم يحدد في ٢٩ سبتمبر حكومية بولندا ١٩٩٢

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التعليق
<a href="http://www.icasn.org.za/management/clients/documents/icasn_aci.pdf">http://www.icasn.org.za/management/clients/documents/icasn_aci.pdf</a>	كلون بنس على إنشاء هيئة مستقلة للاتصالات في جنوب إفريقيا، وهي هيئة مستقلة للتطوير، ونحن نريد الهيئة كهيئة ذات قدرتين إدارية وإنتاجية جديدة، وهو لا يسي أي تنظيم تحت والاتصالات الملكية والاتحادية للصالح العام وحضانة الخدمة والتشجيع في الإراء التي تمثل بصورة عريضة المجتمع في جنوب إفريقيا.	حكومة جنوب إفريقيا	مرسوم هيئة الاتصالات في جنوب إفريقيا لهيئة في جنوب إفريقيا للم ٢٠٠٠ (القرن رقم ٢ للم ٢٠٠٠)	٢٠٠٠	جنوب إفريقيا
<a href="http://www.info.gov.za/gazette/acts/1999/a4-99.pdf">http://www.info.gov.za/gazette/acts/1999/a4-99.pdf</a>	كلون بنس يسمى لإعطاء تطوير تنظيم تحت حتى يمكن أن يفسر هيئة جنوب إفريقيا وإطاعتها القسوة. وضع سياسة التي للصالح العام لإسبيل، تشمل: الإسهام في التطور لدية، تنمية المنتج، المساواة بين الجنسين، بناء الأمة، وتغيير التفكير، ودعم جميع قطبي، والمجلس والاجتماعي والاقتصادي في جنوب إفريقيا، وتنشيط ملكية، والسيطرة على خدمات التي بين جمهوريات جمهورية ترانزيبا، وحضانة تنمية محتوى لدية، وتنمية الموارد البشرية، والتدريب، وبناء الدولة في قطاع لدية، خلية بين الجمهوريات لخدمة ترانزيبا، وحضانة الخدمات المالية في القطاع تحت، والاعتماد ككلمة لطيف تردد لدية، وإنشاء تنظيم ملكي لتوقيع من خدمات تحت فسيح والتجدي فسيح.	حكومة جنوب إفريقيا	مرسوم تحت رقم ٤ للم ١٩٩٩ (١٩٩٩)	١٩٩٩	جنوب إفريقيا
<a href="http://www.notisum.safmp/SL/SL/G/19800100.htm">http://www.notisum.safmp/SL/SL/G/19800100.htm</a>	مرسوم يحدد أي الخدمات ينبغي تقديمها على مرئياتها في أنشطة لخدمة والبنية ومن ثم لا تمنح للتشجيع بموجب لادن حرية الصحافة، كما يشترط لكانا تتلقا بقبول، وتعيد حقوق باعولها مرية، والتشترط لسلطات بقبول لخدمات الخدمة وبنيتها لخدمة، والاستئناف ضد قرارات لسلطات، وقريبة.	حكومة لخدمة	مرسوم لخدمة لبن، لقب، لبن ١٩٨٠:١٠٠	١٩٨٠	لخدمة



[http://www.riksdagen.se/templates/R\\_Page\\_6313](http://www.riksdagen.se/templates/R_Page_6313)

[http://www.com.intel/legal-affairs/legal-co-operation/data\\_protection/documents/national\\_law/THAI\\_infocul\\_BE\\_2340.pdf](http://www.com.intel/legal-affairs/legal-co-operation/data_protection/documents/national_law/THAI_infocul_BE_2340.pdf)

<http://www.opai.gov.th/acts/acts-2003/20030021.htm>  
نظر أيضا  
<http://www.communicationsofGov.th/>

تقرن يفتح حق الوصول لملف على الوثائق دون تم السماح لكها لسيا في دستور شريفي، وهو أول جزء من تشريع حرية المعلومات يضمن الحديث ولا يزال سرياً وهو يضمن حماية بل يطلع قران لملف دون عرق على الوثائق التي تقدم بها الحكومة والطلبات المحلة ويطلق على كل الوثائق التي تتصلب فيها الطلبات، خصوصاً لقرود حرية مبنية في تشريع لاحق، ويضمن مطابقة حالات رفض تقديم المعلومات، حتى تلك التي تخرج تحت هذه القود، وأيضاً، وكان رفض طلبات الاستئناف.

تقرن يفتح حق في طلب المعلومات فرسية سن إلى هجر حكومي بما في تلك الأورث الحكومية والسياسة في صفحات، ولشروط حكومية، والمعلم، ونفقت الأورث لمبنية، والوكالات الحكومية مستقلة، والقرود (زعم أن بعض الهيئات مستقلة، بما في تلك لجهة مكافحة الفساد، لا تخضع لهذا القانون). وهو يقرم الهيئات الحكومية بكل فتحيب لطلب المعلومات خلال وقت معقول، ويضمن قود مبنية.

تقرن يفتح على إنشاء مكتب الاتصالات، وهو مبنية مستقلة للتعليم، كما يضمن على الإعراف القانوني بالأوضاع الجموعية ويضمن خدمات الإذاعة الجموعية طو ل قران في المسألة المحددة، كما يضمن قوداً مبنية على ملكية عدة وسائل إعلام.

السيادة ١٧٦١ لقرن حرية الصحافة حكومة لقرود  
(إن.يق.تر ركـــــــــــــــــم  
١٩٩٩:١٠٥)

تاريخ ١٩٩٧ مرسوم معلومات فرسية حكومة تايوان  
١٥٤٠  
١٩٩٧

السيادة ٢٠٠٢ لقرن الاتصالات لملف حكومة المسألة المحددة  
٢٠٠٣



## الجدول ١٨ الإعلام الجماهيري والتوعية

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
<a href="http://70.87.34-timml/gfind_info/pdf/MEDIA/ATTNERS/pdf">http://70.87.34-timml/gfind_info/pdf/MEDIA/ATTNERS/pdf</a>	تقرير يتضمن دور الإعلام في قضية قضية واحدة وقسط الأنشطة لفنس تتعلق بجمعية لجمعية قضية القرية: ١- استعمل الإعلام مسقط ذرا لا يتذكر من الجمعية الجيدة ويبنى فهمهم مع السلبية والمروية على حد سواء، ٢- يجب دعم المورث عن نقل الإصغر والأعمال على المنهجيات القرية، ٣- تلبى نظم الإعلام مسابقة، المثالية والمستوية للقرع دورا رئيسيا في تجديد الأراء التي تتحدى بالتقليد، ٤- إن الاقتصر للتعليق إعلانية محلية التي قدومية لجمعية التغيير وتغيرها على البلدان قليق، بما في ذلك لتجوزة القرية، وتغير فضاء، وقضية قضية، يخلق عزوا في الجمعية من خلال لتسول عدم لتجوزة هذه في هذا التحداه، ٥- ينبغي أن تترك وكالات القضية مجتمع مساجدات الإصغر المحلي للإسهام في تحقيق أهداف القضية، مثل دعم سلبية وتوزيع الإعلام، وتسمية رولبة لمسجلين، وتوفر رلى الشك الذي يمكن تحمل تكاليفه، والتدريب ويدها القرية في منظمات مساعدة الإعلام الأولية.	مركز مغربي إترو-فورز لورسا وشتندى لمسلي القضية الإعلام القضية الإعلام	منظورات عن نظم تغييرات عن نظم الجمعية والقضية من لفتندى لمسلي القضية الإعلام	٢٠٠٦ علمية	
<a href="http://www.eoridbank.org/nb/governance/pdf/governance.pdf">http://www.eoridbank.org/nb/governance/pdf/governance.pdf</a>	رد لجمعية القرية: دليل كرفان نقد تجريبى	٢٠٠٤ علمية			

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٢	هل نتمكن لتحويلات دفين إلهام الأكثر تنافسية على نحو أفضل؟ ورقة عمل لبحوث لفيدي٢٠٧٧	فيكت لورلي	وثيرووك لوريلا باغليز ما توفان رئيس أولاد الأصل، وق حدد من لاورا بورد من شركات منظمة التلون و تشبية في الميدان الاقتصادي، لفيرو لوريلا لوريلا ونظم لهم كتب باغليز ما توفان رئيسين، ولم يرد للتشخيص ونظم سرور لفيرو ما توفان رئيسين لهم لاد الأصل، ورقة عمل تشخيص لفيدي٢٠٧٧ بين تحقيق للميراث ولحكمة (أو الشريعة القروسية)، ولكن أن للميراث خدمة في التطورية الاقتصادية، لسا بسمو٢٠٧٧، مثل تثيرها على الأخطر وكهولت، لو بسمو٢٠٧٧ غير مثير٢٠٧٧، مثل تثيرها على عرول لوري مل لورست وديا لحكمة، وتضمن قورقة لاد على أن ليدان تشي يوجد بها كلفي كحمل للميراث تستفيد من حكمة أفضل، ويستند في مؤثرين التقيم هذا تحقيق الأفضل للميراث: ١- مؤثر يستند لوجود قورقين حرك٢٠٧٧ للميراث، ٢- مؤثر يسمى مؤثر التنافسية الذي يثير برف نشر قيمات الاقتصادية في ييلون في تشي لحده المثير.	<a href="http://www.worldbank.org/whi/nightone/overview.html">http://www.worldbank.org/whi/nightone/overview.html</a>
عالمية	٢٠٠٢	تقرير عن قسمة لسي منظمة التنافسية الدولية لعام ٢٠٠٢	لغلام	تقرير بين كيف أن للميراث على للميراث يمثل وديلة فائقة للميراث قسمة بالمستخدم متفبق له ممدقي ورسلنة من تشليو الأقيبة تميمس كيف يمكن للجمع للميراث والخاص للميراث لاصلاح استخدام للميراث والميراث فيها.	<a href="http://www.transparency.org/publications/getdownload.cgi?download_id=2003&amp;download_id=2003">http://www.transparency.org/publications/getdownload.cgi?download_id=2003&amp;download_id=2003</a>
عالمية	٢٠٠٢	دور الإصلاح: مسر سيقا يوزر منظمة التنافسية الدولية لقسمة لم كده٢٠٧٧	سيفيا يوزر	ورقة عمل تقص عايرة لثلاث جيلاني بالاناء والمو لالام، وركز على ملية الإصلاح، ودور الإعلان، ومعلومات هسقية لقسمة والحسبات تشي يوجد بها اطلاع الإصلاح، بما في تلك	<a href="http://inapan.i-un.org/intranet/docs/publications/ALPCT/INPANO0417.pdf">http://inapan.i-un.org/intranet/docs/publications/ALPCT/INPANO0417.pdf</a>

فرقة، وحققت حصول على فصولات لرسمة، وأقررت هتاف، وهو  
 ذلك من التردد التفرعية، ورساء، لتخدم خدمات الإعلام على الإطلاق،  
 والاعتبار التفرعية، والاعتبار للاستمر في تكرر التفرعية، فمستفزة،  
 ونلاحظ أن التلاعب التفرعية والإعلام قد شورا في السبلا  
 التي لم تسمع فيها التفرعية التفرعية لطيفة جيدا.

<http://www.iber.org/paperst/>  
 w9309

ورقة عمل قصص دور الإعلام في الحفظ على مسجوري وسوا  
 الشركات لإخراج شرك مقبول اجتماعيا. وهي تهم لثة موزية وطنية  
 عن تأثير الإعلام لمتجوري على سوية الشركات تجاه البيئة ومقدار  
 مورد الشركات التي تحول لمتجوري الأسمم لمسيورين. ويهدف  
 لمتجوري لفرقة في تفرعية متفردة موزية للشركات ولتفردة  
 الإصلاحات التفرعية التي تضمن موزية الشركات في تفرعية لمتجوري.

<http://hi-zagpub.com/getfile/abstract/7258>  
 (نشر ٢٠١٠)

مثل يتم تفرعية عن أسوية لمتجوري لمتجوري، هي يؤكد  
 أن مسجوري هم مسجوريون أكثر في تفرعية في تفرعية، ويتبين  
 التفرعية على التفرعية لمتجوري، وكذلك موزية، وتفرعية، ويتبين  
 لمتجوري التفرعية التفرعية التي تفرعية في التفرعية بالتفرعية، حقا  
 لاثنين، كما يدعو التفرعية موزية لمتجوري على التفرعية لمتجوري  
 والتفرعية التفرعية. ويتبين التفرعية بالتفرعية لمتجوري موزية من  
 خلال موزية تفرعية أكثر في تفرعية لمتجوري.

عالمية ٢٠٠٢ دور موزية لمتجوري  
 فموزية لمتجوري ولتفرعية لمتجوري  
 الإعلام

عالمية ٢٠٠٢ موزية لمتجوري  
 التفرعية لمتجوري  
 التفرعية لمتجوري  
 لمتجوري



[http://ec.europa.eu/governance/areas/groups/report\\_en.pdf](http://ec.europa.eu/governance/areas/groups/report_en.pdf)

كتب أيضاً يفحص عرق شتري في قور لابل، ولفافنة ولفابل بين قبيلة الأريية وشتر توميت لتبين نوعاً قسابل المبرمك، والأفكر، والأراء بين دول الاتحاد الأريسي، ويكتب التوفير توميت من كلفة توميت موطني الاتحاد الأريسي توري فافنة في علفة ملبية ملبية لوريية، ومن ثم يملك التولير لم يملك توميت من شتري الأريية وتومي الحصول عليها. وتصل توميت لتوميت ملبية توري توريية وشلبية وثقافية والموسمية، وإشياء شتري الترفاة وتكون بين المجتمع المدي والموسمية وشمع لتوميت ملبية ملبية للاتصالات.

<http://econ.berkeley.edu/papers/media.pdf>

ورية حل هم نظرة جاف على أراء توميت تسي يمكن لن تفرز لتجبة الفكرية لاهليات التولير، بالمستخدم لاه كورية حالة، وتطلى في أن تملك توميت الفافنة بالأمم لتوليرية ضروري لزيادة لتجبة الفكرية، ولن الإعلام المصاحوري لافنة خاصة يمكن لن يملك جرف لتوميت لكسي لتجيب لاهيات التولير.

<http://www.developingnations.org/cases/studies/nierra-cor.html>

مفحة على التورت هم درية حالة من كلف حاريت محطات مستطاة في سوريون تلاف، وعاريت في مشتركة لتسمين مديا، وفي زلفة مدي ل لافهم.

[http://stierresources.worldbank.org/PI/Resource/Parliament\\_and\\_Access\\_to\\_Information\\_with\\_cover.pdf](http://stierresources.worldbank.org/PI/Resource/Parliament_and_Access_to_Information_with_cover.pdf)

توري يومي يطارن يمكن لن يسم بها التوليريون في كل لابلان التورت في فرفة شتري.

أورييا ٢٠٠١

كتب ليفين عن منطقة في فوريين عمل فومكة الأريية مع بي كاسير رافم: توسيع وإشراء وحى وإلتر لافافنة الفافنة عن لتولير الأريية

لبيت ٢٠٠٠

الإفصاف لتولير توريين يولي لإستجابة الفكرية: روريين يوجس نظرية وللة من لبيت

سوريون ٢٠٠١

استخدام لتولير لشركات شركة الإزاحة لاهية لافنة

٢٠٠٥

فمافكة لافنة

فوريين ولتولير توريين يولي على لتوليريات: لافم فافنة فافنة لتوليريات من لابل فومكة لافنة

## الجدول ١٩ الإعلام الجماهيري والمدمر

الموقع على الإنترنت	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
<a href="http://oberlaw.harvard.edu/home/publics/503/12-InternetDemocracy.pdf">http://oberlaw.harvard.edu/home/publics/503/12-InternetDemocracy.pdf</a>	دراسة بحث فقير قضى للإنترنت على القيود لطيفة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢، ملاحظة علاقة بين تعاليم فضائية بالسياسة لطيفة ونشر الإنترنت، وتخلص في وجود ارتباط بين تسهل الإنترنت مستوى لمرحلة في قباله، وتبين أن هذا الارتباط تلبت حتى عندما تكون العناصر لمساهمة، مثل الإقليم الغير قضى، ولستوى الاقتصادى، والقضية الاجتماعية، مثالية.	سبيل بيت وكيجان ريد مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع (نشر رقم ٢٠٠٥) للبحوث رقم ٢٠٠٥ (كلية القانون بيلفورد)	٢٠٠٥	عامة
<a href="http://www.wacc.org.uk/waccpublications/media-development/archiv2004_1_critical_social_movements_and_media reform">http://www.wacc.org.uk/waccpublications/media-development/archiv2004_1_critical_social_movements_and_media reform</a>	مثل بعض العلاقة بين شركات الاجتماعية لخدمة، خاصة تلك التي تتعلق بتكوين ليهبين من ليلب قوى وتحدى هيئة ليهبيرات والريستات سبيلر، وصلاح الإعلام التبرع بلهينى ليهبير لطيفة. ودرس أن مستخدم لمركات الاجتماعية لخدمة الإعلام لكتب محكمة في سبيلر لهم، وأن تشتد ليلب فليلب، وتنفق كبر ليهبر من ليهبرية ذليل خطاب الأباء لرفيسى.	حركات لجهانية روبرت ليه هاليت حاسنة وصلاح دولام كي كرول لربطة ليهبية للإصلاح ليهبى	٢٠٠٤	عامة
<a href="http://media.mcgill.ca/files/Rahoy_CFSO.pdf">http://media.mcgill.ca/files/Rahoy_CFSO.pdf</a>	مشائقت تقسم مشائرت بين الإعلام وقسولة من زاوية منوطه الإعلام ودمر الإعلام في سبولة ليهبيرات، ونشكر أن منوطه الإعلام ممكنة حيث توجد الأرواح لخدمة ليلية من تشتت وقى يوزدها خمس سبيلات من قوى فاطنة، ١- قسطل فلكى لجرى ليهبها الإعلام (الطهران) ٢- جود سرة القية الإعلامية (المسلمون)، ٣- بداهة وتقبل إعلام مستقل (مسردن للإعلام قباله).	الإعلام وللفوطنة مراك روى والتقييم	٢٠٠٢	عامة





التنظية	السنة	الموضوع	المصدر	المؤرخ على الإنترنت
عقبة	١٩٩٨	ليت لدم والأطال مركه رلورى للمنى للمنى الإعلام	الإعلام في لدم قلمى بندا عن سبطر ء لكرية ل ففام ل قلمى، لور ءمة لفلح قلمى، للى بلم بمللال لكرور.	<a href="http://goz.sagepub.com/cgi/content/abstract/60/2/167">http://goz.sagepub.com/cgi/content/abstract/60/2/167</a> (لشراء)
علمية	١٩٩٣	الإصملا رلقية لربون بللى لملمية الإعلام وللمرقة وللم بقمى لمى لرقية: مسللمل، لكرور، رلرل لمللمة للملمة.	مقل بلم بلمر ءمة عن كلف وللما بمل لبل لدم مرسة رلمية فى لملرقة فى بملق لمرلمة، لبل لكرور لوق: الإعلام وللمل على لور مرلرل من لملرل لمللى للى لملرل عر لمرى، وللمل لى لبل لدم لورلر اللورل بالملمية فى لملل لدم، لملل لى لمور ءلمة لملر الإعلام، رلملة لملل، ولملم لملل لملل لى لرلملها لبل لدم بمل فى لك لململ مللمة: اللرلر. كلم بلمل لمللة بمل الإصملا رلقلمل	<a href="http://mc.manuscriptcentral.com/jlms">http://mc.manuscriptcentral.com/jlms</a> content/abstract/23/1/5 (لشراء)

<http://www.jamstec-terppublic.org/medialibrary/2001-2-tee.pdf>  
[44th](#)

<http://gcc.sagepub.com/cgi/content/abstract/61/3-4/225>

<http://gcc.sagepub.com/cgi/content/abstract/61/3-4/225>

للتعليق، فربما، يتبنى - تقول - مقال يخص الإعلام وثيقرة ليلية في أسبابه، وهو ما تقع مناقشته في ضوءه. نعتقد خبرتنا في أسبابه قصير، فثديفة في المنطقة في بعض البلدان الأموية. كما يحفل المهرز لم لم عائلة، عائلة بين القرية ومناطق الإعلام، زيناها بأحوال القرية، والقرية والبلد فيقول ليلية. دولة تقسم قديمه بتغير عاينته التغيير في الإعلام ليت في بلدان الأموية الأربعة ليلية حديثا، تكون، وذكورية ليلية، وبنقرة، وموقع كدريج. كما يخص بصفة خاصة ليلية الأموية للتغير الإعلام، وذلك، ومحددة. كما يخص التقرير في لى: ١- تجاه تغيير الإعلام وإبقاء قديمه في بلدان الأموية الأربعة ليلية حديثا، تبنى في العمل الأول من خلال تغيير الإعلام، ٢- لى تغيير الإعلام في السياق ليلية والإحصاء الأموي مهم بصفة خاصة بسبب لى تغيير الإعلام هو طريق بديل أو غير مباشر لتحقيق مدفوعة الإعلام، لى تعد كما يؤول التقرير، التغير والأرسى للمنطقة ليلية والإحصاء.

الإعلام والاتصال روزلا بوسلان  
 ليل في الجديد في  
 نيلفي: وعدد أمريكا ليلية،  
 بيلفي لم ينجز  
 ٢٠٠٢

تيلفي



<http://www.africaresearch.com/wor/issue6/ogboudah.html>

مائل يتم نظرة عامة على حركة الديمقراطية في لوجا، أفريقيا، مع إلاء اضل خاص للجهود المبذورة في علما ريفيريا إقليمية مؤسسات ديموقراطية، ولفص السمات المستوربة والتربية التي زانت الصفحة تطورا وعززت حرية نسي كلا فليين. كما يتم إضافة تلك سلسة من التوميات لحق حرية أكثر حتى من هذا في كلا فليين.

<http://hi.sagepub.com/cgi/content/abstract/8/3/87>

(نتر ١٠)

<http://juc.sagepub.com/cgi/content/abstract/6/3/2-3/101>

(نتر ١٠)

مائل يتم نظرة عامة عن كنية إنشاء إعلام خيري ديموقراطي يبرز لمرحلة القامة على المشاركة وخضوع للحكومة لسماعة، يستندم دراسة حالة لعميك. انه نومن لفاعا الإعلام والمشاركة في العميك لسماعة من التورات فليانية، لسمات عن حل لمرسة الاستبائية لسماعة في ثلاثة نماذج متفقه لإنتاج الأخير يتاحوت سومية لسماعة مختلفة. مائل يتم نظرة عامة عن التطورات الأخيرة في الإعلام في الشرق الأوسط ويركز على مبادئ الديمقراطية، وسمات الديمقراطية، ولفصول التغيرات في الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط والإعلام كريس لوجونا

٢٠٠٤

عكا ريفيريا

في غرب أفريقيا: تحليل الإجمالات لسماعة وتربية وتربية الجيدة من أجل حرية الصحافة في علما ريفيريا

من لائل للدرج: سلفي هوز

٢٠٠٢

لعميك

مطعم السماعات لمرسية ريفيرون الصفحة لعميك

الشرق الأوسط والإعلام كريس لوجونا

٢٠٠١

لسمات الأوسط

الشرق الأوسط: الاتية لليمق لليمية، لسمات



<http://nces.sagepub.com/cgi/content/abstract/21/3/649>  
(التر.)

مقال وقم نظرو علماء على السميات التي حدثت من تطور نظام إعلام  
تومر على فيما بعد لتصل تقسرى في جنوب أفريقيا. ريتل كيف  
أثرت خصخصة محطات الإذاعة في ١٩٩٩ التوزيعات السموية التي  
تلك إصلاح الإعلام، وولاك أن يتم إصلاح ليت التميز على في  
قيللا فرمته على نمو متزايد بوضع لدرية لإصلاح؛ هوكية فطباع  
الاتصالات السلكية، واللاسلكية.

<http://www.jamosti-republic-organicmedia/noneke/2002-3-strivunxmh.pdf>

دراسة تقصص الفصل من أجل متروية إعلام ليت في سياق الإصلاح  
الاجتماعي، والسياسي في تانك خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠.  
وهي تبين أن تانكنا كانت حرة في تحريرها لتحرير تغيير سياسي  
والثقافي، مما حد من حق لمو لائق في الاتصال.

١٩٩٩ جنوب  
أفريقيا

حسود متروية كلف بوقت  
الإعلام في جنوب  
أفريقيا؛ السموية  
ولخصخصة  
والتعليم

٢٠٠١ تانك

التعليم والإصلاح لوتوزت  
وتسمية متروية سيورولفده،  
إعلام ليت في  
تانكنا

## الجدول ٢٠ حالات ونشيطات على حرية التعبير والاتصال والمصاحفة

المرفع على الإنترنت	المصدر	التأريخ	التعليق
<a href="http://www.abogogurt.com.ar/cjncjncjncjnc.htm">http://www.abogogurt.com.ar/cjncjncjncjnc.htm</a> (in Spanish)	<i>Petrie v. Pogind 12, Odlas 315:1492 (April 16, 1998 (CSN))</i>	١٩٩٨	الأرشيف
<a href="http://www.indobidercho.com/ajuntes/Follos%20hacio%20nides/ajuntes/EX\HEKDJA\Asqonch.htm">http://www.indobidercho.com/ajuntes/Follos%20hacio%20nides/ajuntes/EX\HEKDJA\Asqonch.htm</a> (in Spanish)	<i>Elnedahan v. Sofich, Follos 315:1492 (July 7, 1992) (CSN)</i>	١٩٩٢	الأرشيف
<a href="http://www.anshfi.edu.ou/ou/cases/csh/HCA/1997/25.html">http://www.anshfi.edu.ou/ou/cases/csh/HCA/1997/25.html</a>	<i>Donid Russell Lange v. Australian Broadcasion (1997) HCA 25 (July 8, 1997)</i>	١٩٩٧	لنرلين
<a href="http://sec.lectum.unimireal.ca/cw/1992/1992xet-452/1992xet-452.pdf">http://sec.lectum.unimireal.ca/cw/1992/1992xet-452/1992xet-452.pdf</a>	<i>Her Majesty The Queen v. Butler (1992) 1 S.C.R. 452</i>	١٩٩٢	كندا
<a href="http://lhamemonitor.csuwb.edu/other_countries_cases/R_v_Keegstra_1990_35CR.html">http://lhamemonitor.csuwb.edu/other_countries_cases/R_v_Keegstra_1990_35CR.html</a> <a href="http://www.cpl.org/news/2004/series_107_exp.pdf">http://www.cpl.org/news/2004/series_107_exp.pdf</a> (in Spanish) (see also) <a href="http://www.justiceinitiative.org/dbrsource/27res_id=102157">http://www.justiceinitiative.org/dbrsource/27res_id=102157</a>	<i>Her Majesty The Queen v. James Keegstra (1990) 3 S.C.R. 1190</i>	١٩٩٠	كندا
<a href="http://www.echr.com.int/eng/Press/2003/jebr/Regid/PvrtistGCjudgement.htm">http://www.echr.com.int/eng/Press/2003/jebr/Regid/PvrtistGCjudgement.htm</a>	<i>Herrera-Ulloa vs. Costa Rica (July 2, 2004) Series C, No 107</i>	٢٠٠٤	كوسيتريكا
<a href="http://www.echr.com.int/eng/Press/2002/jcbr/Nikolajudpress.htm">http://www.echr.com.int/eng/Press/2002/jcbr/Nikolajudpress.htm</a>	<i>Regha Partist and others v. Turkey (February 13, 2003) Application No. 41340/98, 41342/98, 41343/98 and 41344/98 (European Court of Human Rights)</i>	٢٠٠٣	لمسكة الأروية لحقوق الإنسان
<a href="http://www.echr.com.int/eng/Press/2002/jcbr/Austriajudpress.htm">http://www.echr.com.int/eng/Press/2002/jcbr/Austriajudpress.htm</a>	<i>Nitika v. Finland (March 21, 2002) Application No. 31611/96 (European Court of Human Rights)</i>	٢٠٠٢	لمسكة الأروية لحقوق الإنسان
	<i>Dichand and others v. Austria, Application No. 29271/95 (European Court of Human Rights)</i>	٢٠٠٢	لمسكة الأروية لحقوق الإنسان



المصدر	التعليق	المنطقة	الموقع على الإنترنت
<i>Incil v Turkey, Application No. 22678/93</i> (European Court of Human Rights)	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان	١٩٩٨	<a href="http://www.haillit.org/cv/cases/ECtHR/1998/48.html">http://www.haillit.org/cv/cases/ECtHR/1998/48.html</a>
<i>Goodwin v. the United Kingdom</i> (March 27, 1996) Application No. 17488/90 (European Court of Human Rights)	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان	١٩٩٦	<a href="http://libra.unige.ch/~cplapham/libra/doc/doc/cvchgooshin/race.txt">http://libra.unige.ch/~cplapham/libra/doc/doc/cvchgooshin/race.txt</a>
<i>Informationsverein Lentia and Others v Austria</i> - 1391/88, 15041/89, 15717/89 (European Court of Human Rights)	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان	١٩٩٢	<a href="http://www.haillit.org/cv/cases/ECtHR/1993/57.html">http://www.haillit.org/cv/cases/ECtHR/1993/57.html</a>
<i>Observer and Guardian v United Kingdom</i> , Application No. 13583/88 (European Court of Human Rights)	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان	١٩٩١	<a href="http://www.haillit.org/cv/cases/ECtHR/1991/49.html">http://www.haillit.org/cv/cases/ECtHR/1991/49.html</a>
<i>Lingens v. Austria</i> , (July 8, 1986) Application No. 9815/82 (European Court of Human Rights)	لمسكة الأوربية لحقوق الإنسان	١٩٨٦	<a href="http://www.legislationline.org/legislation.php?tid=219&amp;lid=7137&amp;class=false">http://www.legislationline.org/legislation.php?tid=219&amp;lid=7137&amp;class=false</a>
<i>Samuel Baze and Another v. Almal Mirraod Another</i> (1983) NSC 305 (September 24, 1983)	قبة	١٩٨٥	<a href="http://www.worldlii.org/au/cases/NSC/1983/205.html">http://www.worldlii.org/au/cases/NSC/1983/205.html</a>
<i>K. A. Abbas v. Union of India: Another</i> (1970) IndSC 202; (1971) 2SCR 446; 1970 2 SCC 780; AIR 1971 SC 481 (September 24, 1970)	قبة	١٩٧٠	<a href="http://www.austlii.edu.au/~au/other/CommLaw/INSC/1970/202.html">http://www.austlii.edu.au/~au/other/CommLaw/INSC/1970/202.html</a>
<i>Yanarum v. Nicaragua</i> (June 23, 2003) (Inter-American Court of Human Rights)	مسكة قبة الأمريكية لحقوق الإنسان	٢٠٠٣	<a href="http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_127_escp.pdf">http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/seriec_127_escp.pdf</a> (in Spanish)
<i>Prosecutor v. Radolov Brulin and Momir Tadic</i> ("Kambal Case"), The Hague (December 11, 2002) L/PJ/S/715-e (International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia)	مسكة قبة قربية لفرانسوية	٢٠٠٢	<a href="http://www.un.org/ctpr/docs/real/p715-e.htm">http://www.un.org/ctpr/docs/real/p715-e.htm</a>

الموقع على الإنترنت	المصدر	السنة	التعليق
<a href="http://www.legge.e.giustizia.it/2000%20DOCUMENTI/1/maggo.htm">http://www.legge.e.giustizia.it/2000%20DOCUMENTI/1/maggo.htm</a> (in Italian)	Cassazione Sezione Quinta Penale n. 2144 del 25 febbraio 2000	٢٠٠٠	إيطاليا
<a href="http://jlex.org/datalayout/self/print/content/view/full/8002/">http://jlex.org/datalayout/self/print/content/view/full/8002/</a>	Kajumba and others v. The Electoral Commission and Malawi Broadcasting Corporation, Miscellaneous Cause Number 35 of 1999.	١٩٩٩	ملاوي
<a href="http://www.nzlii.org/nz/cases/NZCA/2000/95.html">http://www.nzlii.org/nz/cases/NZCA/2000/95.html</a>	D. R. Lange v. J. B. Atkinson & Another [2000] NZCA 95 (June 21, 2000)	٢٠٠٠	نيوزيلندا
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/declaration-standards.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/declaration-standards.pdf</a>	Die Spoorbond v. South African Railways, 1946 (2) SALR 999 (S. Afr.)	١٩٤٦	جنوب أفريقيا
	Sirtsema v. Gimge [1992] LKca 12; (1992) 1 Sri L.R. 320 (June 6, 1992)	١٩٩٢	سري لنكا
	Oyungo-Obbo and Mwenda v. AG, Constitutional Appeal No. 2, 2002, February 11, 2004	٢٠٠٤	كينيا
<a href="http://www.l.unm.edu/humanrights/docs/session8/view280.htm">http://www.l.unm.edu/humanrights/docs/session8/view280.htm</a>	Vine Products Ltd v. Mackenzie & Co Ltd [1967] FSR 402, [1969] RPC 1	١٩٦٩	الملكة المتحدة
<a href="http://supreme.justia.com/us/497/1/case.html">http://supreme.justia.com/us/497/1/case.html</a>	Vladimir Petrovich Lopatovich v. Betrus, Communication No. 780/1997, U.N. Doc.CCPR/C68/D/780/1997 (2000)	١٩٩٠	لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
<a href="http://supreme.justia.com/us/438/">http://supreme.justia.com/us/438/</a>	Milkovich v. Lorain Journal, 497 US 1 (1990)	١٩٩٠	الولايات المتحدة
	Houchins v. KQED, Inc. 438 US 1 (1978)	١٩٧٨	الولايات المتحدة

الموقع على الإنترنت	المصدر	السنة	التعليق
<a href="http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&amp;vol=418&amp;invol=241">http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&amp;vol=418&amp;invol=241</a>	<i>Miami Herald Publishing Co. v. Tornillo</i> , 418 U.S. 241 (1974)	١٩٧٤	قرارات محكمة
<a href="http://supreme.justia.com/us401/265/case.html">http://supreme.justia.com/us401/265/case.html</a>	<i>Monitor Patriot Co. v. Roy</i> , 401 US 265 (1971)	١٩٧١	قرارات محكمة
<a href="http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?navb=cas&amp;court=US&amp;vol=395&amp;page=367">http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?navb=cas&amp;court=US&amp;vol=395&amp;page=367</a>	<i>Red Lion Broadcasting Co. v. FCC</i> , 395 U.S. 367 (1969)	١٩٦٩	قرارات محكمة
<a href="http://supreme.justia.com/us388/130/case.html">http://supreme.justia.com/us388/130/case.html</a>	<i>Curtis Publishing Co. v. Butts</i> , 388 US 130 (1967)	١٩٦٧	قرارات محكمة
<a href="http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&amp;vol=376&amp;invol=254">http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&amp;vol=376&amp;invol=254</a>	<i>New York Times Co. v. Sullivan</i> , 376 U.S. 254 (1964)	١٩٦٤	قرارات محكمة
<a href="http://www.ftrc.org/aftr/expressions/retrofit/retrofit-recom.html">http://www.ftrc.org/aftr/expressions/retrofit/retrofit-recom.html</a>	<i>Reinola (P/T) LTD v. Posts and Telecommunications Corporation</i> 1996 (1) S4 847	١٩٩٦	زيمنجوي
<a href="http://www.article19.org/pdfs/analysis/defamation-standard.pdf">http://www.article19.org/pdfs/analysis/defamation-standard.pdf</a>	<i>Posts and Telecommunications Co. v. Modus Publications (Private) Ltd</i> , November 25, 1997, no. SC 199/97	١٩٩٧	زيمنجوي
<a href="http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-capital-radio-v.-broadcasting-authority.pdf">http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-capital-radio-v.-broadcasting-authority.pdf</a>	<i>Capital Radio (Pvt) Ltd v. Broadcasting Authority of Zimbabwe</i> , Judgment No. SC 163/2001	٢٠٠١	زيمنجوي
<a href="http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-chavunduka-and-choto-v.-zimbabwe.pdf">http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-chavunduka-and-choto-v.-zimbabwe.pdf</a>	<i>Chavunduka and Choto v. Minister of Home Affairs and Attorney-General</i> , May 22, 2000, Judgment No. S.C. 36/2000	٢٠٠٢	زيمنجوي



المؤلفون فى سطور:

ستيف باكلى

مدير بوكالة دعم مشروعات الإعلام، ومنذ ٢٠٠٣، رئيس الرابطة العالمية لجهات البث المجتمعى. وهو خبير فى سياسة الاتصالات ومستشار فى تنمية الإعلام، عمل مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

كرزىشيا دوير

قائدة تنمية مشروعات الأعمال الجديدة فى معهد البنك الدولى، ومدير برامجه للمساعدة التقنية لدعم السياسات والمؤسسات والقدرات من أجل المشاركة المدنية، والتمكين من أسباب القوة واحترام التنوع فى البلدان النامية. وهى عضو مجلس تحرير صحيفة علوم السياسة.

توبى مندل

هو مدير برامج القانون فى آسيا، الحملة العالمية من أجل حرية التعبير، وهو مؤلف عدة كتب ومقالات عن قضايا البث والحق فى المعلومات، والقذف وغيرها من قضايا حرية التعبير.

شين أو سيوكرو

مدير معهد نيكوس فى دبلن بأيرلندا، ورئيس تليفزيون أيرلندا المجتمعى، والمتحدث باسم حملة حقوق الاتصال فى جمعية المعلومات، وقد نشر عدة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

## مونرو اى. برايس

مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية فى جامعة بنسلفانيا، وأستاذ القانون فى كلية كاردوزو للقانون، ومدير مركز ستانهوب لبحوث سياسة الاتصالات فى لندن.

## مارك رابوى

أستاذ كرسى بيفربروك للأخلاق والإعلام والاتصال، وأستاذ بقسم تاريخ الفنون ودراسات الاتصالات فى جامعة ماكجيل فى مونتريال بكندا. عمل مستشارا بعدة وكالات دولية مثل: البنك الدولى واليونسكو ومجلس أوروبا، وهو مؤلف ومحرر عدة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

المترجم فى سطور:

كمال السيد

- عمل محررا فى مجلة الطليعة وفى صحيفة الأهرام.
- عمل محررا فى مركز الدراسات السياسية والاقتصادية فى الأهرام.
- ترجم ٢١ كتابا من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية.
- قدم عددا من البحوث فى مؤتمرات محلية وعربية.
- عمل مديرا عاما لمركز الأهرام للترجمة والنشر.





التصحيح اللغوي: وجيه فاروق

الإشراف الفني: حسن كامل

